الكرد وكردستان

في الوثائق البريطانية

دراسة تاريخية وثائقية

د. وليد حمدي

الكرد وكردستان

في الوثائق البريطانية

إهداء

إلى الأخ جمال علمدار والأخ ناجي كتاني لتحضيرهما هذا الكتاب ومؤازرتهما في إخراجه إلى حيز الوجود وإلى كل جندي مجهول خدم وقدم تضحيات للقضية الكردية .

المحتويـــات

توطئـــة

في تاريخ العالم المعاصر لم يعانِ شعب كما عانىٰ الشعب الكردي من مآسٍ وآلام وتشريد وحملات تصفية لإذابة شخصيته وطمس هويته القومية الكردية، فمنذ انتفاضة عام ١٨٣٠ ، بعد القضاء على الإمارات الكردية المستقلة في عهد السلطان العثماني محمود الثاني عام ١٨٢٦ ، ومروراً بانتفاضات عام ١٨٣٤ ، ١٨٤٧ ، ١٨٧٩ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٩ ، ١٩١٤ وإلى حملة الترحيل الجماعية القسرية لحوالى مليون من الكرد من قبل الدولة العثمانية في عام ١٩١٥ من كردستان ، في شرق الأناضول إلى غربها ، وإلى حملة الترحيل الثانية والثالثة في عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣٠ ، تكتمل الصورة اليوم ، وكأن التاريخ يعيد نفسه عندما بدأت حملة الترحيل الرابعة في ربيع عام ١٩٩٠ . وهذه المرة من كردستان العراق وإلى المجهول مرة أخرىٰ . إلا أن ما يميز هذه الحقبة عن الماضي هو الاهتمام العالمي بمأساة الشعب الكردي بشكل لم يسبق له مثيل، لهول الفاجعة والدمار والمعاناة للكتل البشرية النازحة التي تعرضت لهذه المأساة بدافع الخوف والتهديد والبطش والإبادة.

فمنذ أن تسلطت الأضواء على القضية الكردية في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، والذي تكلل باعتراف الحلفاء في معاهدة سيفر الموقعة عام ١٩٢٠ بحقوق الشعب الكردي في كل أرجاء كردستان الكبرىٰ بالتمتع بالحكم الذاتي وإقامة دولته خلال مدة سنة واحدة بعد إبلاغ عصبة الأمم برغبته هذه ، والشعب الكردى يكافح بالكلمة والبندقية بعد أن ضرب الحلفاء بنصوص معاهدة سيفر عرض الحائط إرضاءً لمصالحهم في تقسيم كردستان ، فأقروا معاهدة لوزان عام١٩٢٣ دون الإشارة فيها لشعب كردستان وحقوقه إرضاءً لمصطفى كمال ومخططاته في تمزيق الدولة العثمانية، وإزاحة الخليفة -السلطان العثماني- وتحويل تركيا إلى جمهورية علمانية بمنهج شوفيني يعلن الحرب الشعواء على كل الأقليات وبضمنهم الكرد .

فتمزقت كردستان بين الحلفاء ليأخذ كل منهم نصيبه حسب ما أقرته الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ابتداء من معاهدة سايكس بيكو ١٩١٦ واتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ التي وضعت العراق تحت الانتداب والوصاية البريطانية. فأدخلت أجزاء كبيرة من كردستان الكبرىٰ ضمن حدود العراق (الموصل- العمادية- دهوك)، ووضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب والوصاية الفرنسية ، إذ أعطت فرنسا لتركيا بعد ذلك في عام ١٩٢١ جزيرة ابن عمر ونصيبين وأورفة وبعدها أعطتها ميناء الإسكندرونة عام ١٩٣٨ التي كانت تضم أقليات كردية أيضاً . فضمت سوريا أجزاء من كردستان وخاصة

منطقة جبل «كرد داغ» شمال غرب حلب. كما أبقت اتفاقية عام ١٩٢١ الموقعة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا أعداداً كبيرة من الشعب الكردي داخل أرمينيا وقفقاسيا، ولتصبح الحدود المصطنعة هي الفواصل بين أبناء الشعب الواحد، ولتقوم دول لا يجمعها جامع ولا رابط، بل شعوب خليطة ومناطق نفوذ نتيجة لرسم الحدود استناداً إلى المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وليست على أساس الانتماء العرقي والقومي والاثني .

ونظراً لضآلة ما كتب عن الكرد وكردستان وقلة الاهتمام الأكاديمي بهما جاءت هذه الدراسة التاريخية لتستعرض وجهات النظر البريطانية والتركية والروسية والعراقية والإيرانية فى هذه المسألة استناداً إلى نصوص المراسلات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية لوثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة لهذه الدول ومواقفها منذ عام ١٨٣٠ وإلى عام ١٩٦٠ ، وهى السنة التى تقف عندها الوثائق التى رفعت عنها قيود السرية .

المؤلف

لندن - ١٩٩١

القسم الأول

كردستان الجنوبية (العراق)

الفصل الأول
الخلفية التاريخية

يذكر الرائد البريطانى إي. دبليو. سي. نويل، المبعوث الخاص لحكومة الهند في كردستان في مذكرته حول الأكراد الموسومة «مذكرة حول الموقف الكردى»[1] المؤرخة في ١٩ تموز (يوليو) ١٩١٩ والصادرة رسمياً عن دائرة المندوب السياسي البريطاني في بغداد بأن كلمة «كرد» ربما قد أطلقها اليونانيون قديماً. إذ أشار هيرودتيس، إلى الأكراد بأنهم شعب محب للقتال ومن سلالة «كورديوني» الذى أعاق انسحاب جيش زينوفون البالغ عددهُ ١٠ آلاف مقاتل سنة ٤٠١ – ٤٠٠ قبل الميلاد. كما يطلق الكرد على أنفسهم اسم «كوثوز» التى تعنى المحارب[2]. واستوطن الأكراد المنطقة المحصورة بين بحيرة وان والجبال الواقعة عند منبع نهرى دجلة والفرات ومنطقة سلسلة جبال زاغروس حتى حدود قبائل اللور الشمالية فى إيران. وفى القرن السادس الميلادي قبل ظهور الإسلام أسست قبيلة «كوران» الكردية بقيادة زعيمها «كواتانزة» دولة عظيمة تضم مدينة تبريز الإيرانية الحالية وما وراءها وعاصمتها

---

(١) F 0371/ 4192 Note On The Kurdish Situation, Major E.W.C Noel, July 1919.

(٢) F 0371/ 13821, The Case of Kurdistan Against- Turkey, 1928

كرمنشاه. وقد أدىٰ اكتساح الإسلام للمنطقة في القرنين السابع والثامن الميلادي إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والمعنوية للأكراد؛ مما دفعهم بالتالي إلى التحالف مع الأتراك والذى أدىٰ بعد ذلك إلى الانقلاب ضدهم لتصفيتهم. وخلال الفترة ٨٨٨ م - ٩٠٥ م انتفضت قبائل كردية عديدة ضد حكامها العرب مطالبة باستقلالها. وتمكن صلاح الدين الأيوبى من تأسيس الإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف، وتحدى الملك الإنجليزي ريتشارد قلب الأسد وتمكن من تدمير جيشه. وانتشرت سلطة الأكراد آنذاك إلى أطراف بلاد فارس حتى خراسان ومصر والحدود الغربية لسوريا. وبادر السلطان العثماني سليم الأول في عام ١٥١٤ إلى قيادة حملة ضد الفرس الشيعة تحت حكم الشاه إسماعيل الصفوى لإخضاعهم لحكمه. وكان طريق الحملة يمر عبر الأراضي التى تسكنها القبائل الكردية القوية وشبه المستقلة، إذ كان من الصعب بقاؤهم على الحياد من الصراع الديني بين دولة فارس الشيعية وتركيا السنية، وكان عليهم الخيار بين الأمرين وبما أنهم ينتمون إلى المذهب السني فانحازوا إلى الطرف التركي. وقد أظهرت القبائل الكردية وزعماؤها ترحيباً بالغاً بالسلطان التركي المنتصر بعد عودته من الحملة وقدم لهم الشكر والثناء على مساعدتهم ووعدهم باحترام استقلالهم فعرض عليه الأكراد تحالفهم العسكرى والسياسى معه. فتم توقيع معاهدة بين تركيا وثلاث وعشرين إمارة كردية، معاهدة صداقة وتحالف فى

عام ١٥١٤ أعدها مستشار السلطان التركي إدريس ووقعها سليم الأول. وقد تضمنت فى أهم بنودها ما يلى :

١ - تحتفظ كافة الإمارات الكردية الموقعة على المعاهدة باستقلالها التام .

٢ - تستمر وراثة الإمارة من الأب إلى الابن أو يتم تنظيم ذلك استناداً إلى قوانين البلاد، ويقوم السلطان بالاعتراف بالوريث الشرعي بفرمان سلطانى .

٣ - يساهم الأكراد فى كافة الحروب التى تشارك فيها تركيا .

٤ - تقوم تركيا بتقديم المساعدة للأكراد ضد أى عدوان أجنبي.

٥ - يساهم الأكراد في تقديم الهدايا الدينية المتعارف عليها بشكل تقليدى، إلى خزانة الخليفة .

وقد التزم الأكراد لفترة ١٥٠ سنة بالمعاهدة الموقعة في عام ١٥١٤ بين تركيا والإمارات الكردية، إذ ساهموا في كافة الحروب التي خاضتها تركيا -الهجومية والدفاعية- وضحوا بحياة الآلاف من الشباب الأكراد. إلا أن الأتراك كالعادة لم يلتزموا بما يخصهم من بنود الاتفاقية. فلم يكد السلطان سليمان يتراجع عن أبواب فينا عام ١٦٨٣ حتى بادر إلى حبك المؤامرات والدسائس في الإمارات الكردية بهدف إثارة الحقد والكراهية في أوساط أبنائها. فبادر السلطان سليمان إلى تعيين حاكم عام ومقره في ديار بكر ليكون بمثابة الجهة التي يتم عن طريقها الاتصال بين إسطنبول والإمارات

الكردية. ثم تبع ذلك تطبيق سياسة «فرِّق واغزُ» التى نجحت كالعادة. فبادرت القوات التركية إلى غزو الإمارات الكردية وحولتها إلى أقاليم تركية تابعة للإمبراطورية العثمانية. وفي أواسط القرن الثامن عشر، خلال فترة حكم السلطان عبد المجيد ضم الأتراك كافة الأراضى الكردية تاركين للزعماء الأكراد نطاقاً ضيقًا واسمياً من الحكم الذاتى. وفى عام ١٨٤٧ تمكن الأمير بدرخان، حاكم إمارة الجزيرة وهي آخر الإمارات الكردية الباقية من إيقاع هزيمة نكراء بالجيش التركي البالغ تعداده أكثر من ١٠٠ ألف جندى، إلا أنه فشل في النهاية نتيجة خيانة ابن أخيه، وبذا فقدت الإمارة استقلالها على يد الأتراك. ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك قائد أو زعيم يقود هذه الأمة التى تجزأت إلى فرق وجماعات مختلفة خضعت للحكم التركي وعانت الكثير نتيجة لذلك ولاقت أنواعاً من الاضطهاد والضغوط والعذاب .

وقد برهنت الدراسات والأبحاث بأن اللغة الكردية لغة حية لها تاريخها وخصوصيتها كلغة مستقلة ومتطورة شأنها شأن اللغات الحية الأخرى كاللغة التركية والفارسية. وتطورت عن اللغة الكردية الأم عدة لهجات بسبب العزلة والخصوصية الاجتماعية لبعض القبائل الكردية وابتعادها الواحدة عن الأخرى. وكان الأتراك يحاولون دوماً منع اللغة الكردية من التطور كلغة مكتوبة. وكانت السلطات التركية فى الوقت نفسه تتدخل فى شؤون المطبوعات والكتب الكردية

ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية مما أدى إلى الحيلولة دون جعل هذه اللغة لغة مكتوبة.

ومن الجدير بالذكر أن اللغة الكردية هي اللغة الدارجة التي يسستخدمها الأرمن والأشوريون والسوريون في بعض المناطق. وهناك أجزاء من كردستان لا يعرف فيها الأرمن غير اللغة الكردية.

وبالرغم من الحروب والغزوات المستمرة عبر قرون عديدة تمكن الأكراد من الحفاظ على قوميتهم وشبه استقلاليتهم بشكل متميز عن القوميات الأخرى المحيطة بهم. ومن الملاحظ أيضاً وبعكس البلغار والجيك وغيرهم لم يكن للأكراد ملك أو إمبراطور عبر التاريخ، ولم تكن لهم عروش أو دساتير سياسية كرمز وطني يفتخرون به إلا أنهم مع ذلك بقوا محافظين على كرديتهم. وشهد القرن التاسع عشر ثلاث انتفاضات كردية ضد السلطان التركي بهدف تحقيق تطلعاتهم القومية. اندلعت الانتفاضة الأولى عام ١٨٣٤ بقيادة محمد باشا في راونلوز والثانية بقيادة أحمد باشا أمير السليمانية بالوراثة، إذ قام بتشكيل جيش قوي ونظامي يتألف من عدة أفواج مشاة مع قوات مساندة من المدفعية والخيالة وزحف نحو بغداد حوالي عام ١٨٤٣، وكانت انتفاضة عام ١٨٤٧ أهم الانتفاضات التي اندلعت والتي أشرنا إليها آنفاً. ووقعت بعد ذلك عدة انتفاضات أخرى من قبل قبائل كردية عديدة خلال عامي ١٨٧٥ و ١٨٧٩ والأخيرة بقيادة حسين بك وأخيه عثمان في «سرت» وانتفاضة الشيخ عبيدالله

في عام ١٨٨٦ ، والانتفاضة الكردية في منطقة حكاري في عام ١٨٩٥ والانتفاضة الفاشلة في «بتليس» عام ١٩١٤ حيث استخدم فيها منتهى البطش والقسوة(١) وكان السلطان عبدالحميد قد قام في عام ١٨٩١ بتشكيل قوات الخيالة «الحميدية» من الأكراد؛ إذ كان الاعتقاد السائد بأنها أداة لقمع المسيحيين بينما كانت الغاية لكسر شوكة التحالفات العشائرية الكردية(٢) وقبل مجيء جماعة «تركيا الفتاة» من لجنة «الاتحاد والترقي» إلى السلطة عام ١٩٠٨ بادر القادة الأكراد إلى تشكيل حركة وطنية كردية بهدف استعادة الأفكار القومية وفصل التراث والحياة الكردية عن النمط التركي والسعي نحو استقلال الشعب الكردي عن الدولة العثمانية .

سياسة «تركيا الفتاة» تجاه الأكراد :

في عام ١٩٠٧ بدأت وحدة الإمبراطورية العثمانية بالتفكك إذ قامت جماعة تطلق على نفسها «تركيا الفتاة» كانت تعيش في المنفى في أوروبا بمناشدة الأرمن والأكراد واليونانيين والمقدونيين بالتوحد من أجل إسقاط الحكم الحميدي المستبد لإقامة نظام دستوري يقوم على أساس المساواة والأخوة والتحرر . وقد وقعت جماعة «تركيا الفتاة» على ميثاق مؤتمر باريس التاريخي في ذلك العام مع زعماء الأقليات المضطهدة في تركيا لتحقيق الأهداف المعلنة التي تصبو إلى

---

(١) F078/ 2991

(٢) F0371/ 4192 : Notes on the Kurdish Situation, p. 5.

تحقيقها جماعة «تركيا الفتاة». وكانت انتفاضة «سالونيك» التي اندلعت في تموز/ (يوليو) ١٩٠٨ محصلة هذا الاتفاق الموقع في باريس. وفى ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٠٨ اضطر السلطان عبد الحميد إلى إعلان النظام الدستورى للحكومة، وانتقلت السلطة إلى أيدي جماعة «تركيا الفتاة». ولم تكد جماعة «الفتاة» تتسلم السلطة حتى أعلنت شجبها ورفضها لالتزامات مؤتمر باريس. وقد أوضحت هذه الجماعة أنه في الوقت الذي لا تؤمن فيه بجدوى سياسة عبد الحميد الإسلامية فإن سياستها تقوم على أساس «عثمنة» أو «تتريك» الأقليات غير التركية. إذ أنها ستفرض سياستها هذه بالقوة من خلال الصهر، إن أمكن أو بالتصفية، عند الضرورة. وطبقت هذه الجماعة سياستها هذه خلال الفترة من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٤. فبالنسبة للأكراد اتبعت سياسة الصهر، وبالنسبة للأرمن طبقت سياسة التصفية. إلا أن هذه الخطوات كانت بطيئة بالنسبة لهم، لذا دخلت تركيا الحرب تمهيداً لتنفيذ سياسة «التتريك» لتصفية الأكراد والأرمن واليونانيين. وكانت هذه السياسة هي الخطوة الأولى نحو نشر «الطورانية»، إذ كان هدف الحكومة التركية الانتقال بعد تصفية مشاكلها فى الداخل إلى خارج حدودها للانضمام إلى الطورانيين أو الأتراك الفرس وأذربيجان الروسية وفيما وراء بحيرة قزوين. وخاصة أن الأوضاع كانت مضطربة في إيران بسبب انتفاضة سالار الدولة على الحدود الفارسية التي استمرت خلال الأعوام ١٩١١ - ١٩١٣.

الأكراد خلال الحرب العالمية الأولى وبعد الهدنة ١٩١٤-١٩١٨ (*)

رفض الأكراد خلال الحرب الأولى القتال إلى جانب الأتراك -عدا تجنيد قوة صغيرة من الأكراد الذين تم إرسالهم إلى الشعيبة الذين أسيئت معاملتهم فعادوا إلى موطنهم- وقدموا مساعدات كثيرة لقوات الحلفاء، ورفضوا تقديم الإمدادات والمؤن إلى الأتراك، وانخرطوا في قوات الليفي البريطانية للقتال ضدهم(١). ولم يضم الجيش العثماني إلا نسبة قليلة من المقاتلين الأكراد آنذاك. كما تم سحب القوات «الحميدية» الكردية من الحرب خلال الأشهر الأولى من اندلاعها لعدم الاطمئنان إليها.

وأخذ الأتراك بعد ذلك يُشيرون إلى الأكراد بأنهم خونة، وضرورة تصفيتهم ومعاقبتهم بعد انتهاء الحرب. فبادرت السلطات التركية بموافقة السلطان رشاد الخامس إلى إصدار القوانين والأنظمة لملاحقة الأكراد واضطهادهم وتهجيرهم من مناطق سكناهم وسكنى أجدادهم، إذ نصت المادة ٨ من قانون التعامل مع الأكراد اللاجئين بعدم السماح للأكراد اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم، حتى بعد الحرب، وتسجيل أسمائهم وتوطينهم بمجموعات صغيرة، متناثرة،

(*) قبل اندلاع الحرب وفي ربيع عام ١٩١٤ لجأ شيخ بارزان إلى روسيا كما تعاون شيوخ العشائر الكردية من الجاف والهماوند والدربجي مع الروس عندما يئسوا من قيام الأتراك بالإصلاحات وطلب مساعدة الروس.

(١) Ibid, p. 7

بين المدن التركية البعيدة عن موطنهم الأصلي. كما نصت المادة ١٢ على نزع سلاح الأكراد وتقسيمهم إلى مجموعات صغيرة لا يزيد عدد كل مجموعة عن ٣٠٠ شخص، ويوزعون على المناطق المختلفة. ولا شك أن هذه الإجراءات كانت تستهدف تلويب وصهر الأكراد وتتريكهم بسرعة. وعندما فشل الأتراك في تطبيق إجراءاتهم هذه لإرغام الأكراد على التحدث باللغة التركية وتهجيرهم إلى المدن التركية في غرب الأناضول لاستيطانهم هناك بنسبة ١٠ أكراد لكل ١٠٠ تركي بادروا بعد أن نفد صبرهم إلى استخدام سياسة القوة والبطش والتنكيل التي استخدموها في تصفية الأرمن.

وتكشف الإحصاءات والأرقام الخاصة بدائرة الهجرة العامة في إسطنبول بأن السلطات التركية قامت في عام ١٩١٥ بتهجير ٧٠٠ ألف كردي من كردستان إلى غرب الأناضول(١)، إذ لم يصل نصف هذا العدد إلى وجهتهم النهائية ومات منهم أعداد كبيرة في القوافل البشرية التي كانت تتنقل على الأقدام على الطريق الوعر وفي أحوال جوية وإنسانية تعيسة بسبب الجوع والمرض الذي فتك بهم في الطريق. فأصبحت سياسة إبادة هذا العنصر هي السياسة المعلنة والمطبقة من قبل الأتراك بحق الأكراد مثلما طبقت بحق المسيحيين والأرمن بشكل خاص.

---

(١) F0371/ 13827, The Case of Kurdistan Aganist Turkey

وبناءً على الدعوة الموجهة من مؤتمر السلام المنعقد في باريس بعد الحرب في عام ١٩١٩ توجه وفد كردي برئاسة الجنرال شريف باشا(١) لطرح ومناقشة المسألة الكردية. كما حضر المؤتمر وفد أرمني طالب بمساحات واسعة من الأراضي تمتد من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط وضمها إلى جمهورية أرمينيا الروسية القائمة آنذاك. ولا شك أن التأخير في حسم قضية الأكراد والأرمن في مؤتمر السلام انتظاراً لتأسيس عصبة الأمم الذي اقترح عليه الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون قد ساعد على حبك المؤامرات وتمييع القضية وأعطى الفرصة لخصومها من البعثات التبشيرية المسيحية الأمريكية والأمريكيين المقيمين من رجال الأعمال والمصالح في إسطنبول لمحاربة فكرة استقلال كردستان وأرمينيا وإعطاء شعبيهما حق تقرير المصير لتشكيل دولتين كردية وأرمنية بمساعدة الولايات المتحدة وخاصة بالنسبة للأرمن. وكانت هذه الجماعات المناوئة لفكرة الاستقلال الكردي والأرمني تقف بشدة ضد فكرة تفتيت وتجزئة تركيا حفاظاً على مصالحها التجارية. وشنت حملة قوية ضد الموضوع لإبقاء تركيا موحدة ووضعها مع القوقاز الروسي تحت السيطرة الأمريكية لاستغلال المصالح والامتيازات الاقتصادية ونشر مهمة التبشير في المناطق الإسلامية هناك. وحمل الدكتور غيتس رسالة بهذا المعنى من طلعت باشا الذي قام بتدبير مذابح الأرمن والأكراد

---

(١) كان الجنرال شريف باشا ضابطاً في الجيش العثماني وهو كردي من السليمانية. p.35.

عام١٩١٥م إلى وفد السلام الأمريكي في مؤتمر باريس تتضمن ترحيب تركيا بالوصاية الأمريكية عليها .... إلخ. وكان الأتراك يعلمون تماماً بعدم إمكانية تطبيق هذا الأمر، إذ أنه سيثير الخلافات بين الحلفاء ويعرض مواقعهم في الشرقين الأدنى والأوسط للخطورة، إلا أنهم كانوا يحاولون كسب الوقت وتمييع القضية. وبحلول آب أغسطس عام ١٩١٩ تمكن أحد قادة الجيش التركي وهو الجنرال مصطفى كمال باشا من تجميع وتحشيد قواته في الأناضول بقوة ٣٥ ألف جندي وتأسيس مقر له في مدينة سيوس لمقاومة الحلفاء بعد قيام اليونانيين باحتلال مدينة «سميرنا» التركية في مارس.(آيار) ١٩١٩. وكردّ فعل لظهور الجنرال مصطفى كمال وخوفاً من عرقلة قضيتهم بادر القادة الأكراد إلى الاجتماع في «قحطة» بالقرب من بلدة «ملاطيا» وتشكيل قوة كردية للتصدى للقائد التركى مصطفى كمال. إلا أن وصول مدير المخابرات البريطانية فى حلب العقيد بيل إلى هناك وتقديم المشورة باسم حكومته بألا يقوم الأكراد بأية عمليات ضد مصطفى كمال والتأكيد بأن الحلفاء مصممون على حل القضية الكردية استناداً إلى التعهدات التي قدموها، حال دون قيام الأكراد بسحق قوات الجنرال مصطفى كمال بالتعاون مع الأرمن، إذ كان بإمكان جمهورية يرفان الأرمنية احتلال أرمينيا التركية بسهولة. وبهذا وقع الأكراد والأرمن في خطأ كبير باعتمادهم على حسن نية الحلفاء وتطميناتهم. وبنتيجة تقرب مصطفى كمال من البلاشفة الروس وتوقيعه على اتفاقية

مجابهة القوى «الإمبريالية» الموقعة فى صيف عام ١٩١٩ في مؤتمر الشعوب الشرقية في باكو الذى ترأسه وزير الخارجية السوفيتى آنذاك زينوفيف ، تضمنت الخطوة الأولى في هذا الاتفاق القضاء على جمهورية أرمينيا وتصفيتها .

كما تم التوقيع على اتفاقيتين أخريين جسدتا الاتفاقية الأولى بالتفصيل: الأولى وقعت في إسطنبول ٢٩ ،تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٩ والثانية وقعت في أرضروم في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ . وبالرغم من مناشدة أرمينيا العالم وخاصة الحلفاء ودول عصبة الأمم لمساعدتها على وقف العدوان الوشيك وتزويدها بالأسلحة للدفاع عن نفسها لم يأبه الحلفاء والعصبة لهذا النداء إذ اكتفت العصبة بإرسال لجنة لتقصي الحقائق ووجهت إنذاراً إلى الحركة الكمالية دون جدوى .

معاهـــدة ســـيفر ١٩٢٠ :

وفي ظل هذه الظروف اجتمع الحلفاء في مدينة سان ريمو في نيسان (أبريل) ١٩٢٠ واتفقوا على نصوص المعاهدة بينهم وبين الأتراك . إذ تم توقيع هذه المعاهدة فيما بعد فى بلدة « سيفر » الفرنسية في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠ . وتضمنت معاهدة سيفر اقتطاع أراض من أرمينيا التركية وضمها إلى جمهورية أرمينيا (الروسية) التي أقيمت في مايس (مايو) ١٩١٨ والتي اعترفت بها الدول الحليفة

والشعوب الأخرى[1]. وترك موضوع تحديد حدودها إلى الولايات المتحدة .

كما نصت بنود معاهدة سيفر على قيام دولة كردية والتي أشارت إليها المواد ٦٢ و٦٣ و٦٤ في الفصل الثالث تحت عنوان « كردستان » .

وفيما يلي نص المواد المذكورة أعلاه :

الفصل الثالث

كردستان

المادة ٦٢

على اللجنة التي مقرها في إسطنبول والمؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية إعداد لائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا والتي سيتم تحديدها فيما بعد وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق كما حددتها المادة ٢٧ الفصل الثاني (٢) و(٣). وإذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق بالإجماع على أي موضوع فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة.

---

(١) فقدت أرمينيا استقلالها كدولة عام ١٣٧٥ وتم تقسيمها بين تركيا وروسيا وفارس . Ibid, pp. 39-40

وأن يتضمن النظام (الخاص بالحكم المحلي) ضوابط لحماية الأتوريين – الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفرس والأكراد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها، إذا وجدت، على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استناداً إلى نصوص هذه المعاهدة .

المادة (٦٣) :

توافق الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة ٦٢ خلال فترة ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة :

المادة (٦٤) :

إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحدودة في المادة ٦٢ خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتحة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال ويوصي بمنحه لهم عندئذ توافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات لهذه المناطق .

وإن تفاصيل هذا التخلي من البنود سيكون موضع اتفاقية منفصلة

بين قوى الحلفاء الرئيسية وتركيا. وإذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلاً فسوف لا يكون هناك أي اعتراض من قبل قوى الحلفاء الرئيسية للالتزام بمثل هذه الدولة الكردية المستقلة للأكراد الساكنين في ذلك الجزء من كردستان التي كانت داخلة لحد الآن ضمن ولاية الموصل .

● وفي الوقت الذي وقع فيه ممثلو الحلف الرئيسيون على هذه المعاهدة فى سيفر مع الممثلين الأتراك والأرمن كان الجنرال مصطفى كمال والروس يهيئون الطبخة لإفشال تنفيذها .

وفي مايس (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩٢٠ اندلعت عدة انتفاضات شيوعية في مناطق مختلفة من أرمينيا والتي أخمدتها الحكومة الأرمينية . وبادرت موسكو في حزيران (يونيو) إلى توجيه إنذار إلى الجمهورية الأرمينية مطالبة بالسماح لقواتها الشيوعية بالمرور عبر سكة حديد أرمينيا للاتصال بالقوات الكمالية في تركيا. فرفضت أرمينيا الطلب، وأعقبتها الحكومة الروسية بإنذار آخر في تموز (يوليو) فرفضته أرمينيا للمرة الثانية، وعندها قامت القوات الشيوعية بغزو أرمينيا في شهر آب (أغسطس). وقام مصطفى كمال بالهجوم بقواته فى نفس الوقت، إلا أن القوات الأرمينية تمكنت من رده على أعقابه. ثم بادرت القوات الكمالية إلى مهاجمة أرمينيا ثانية تحت قيادة الجنرال كاظم قرة بكر باشا من الاتجاه الجنوبي الشرقي، بينما هاجمت القوات الروسية من الاتجاه الشمال الشرقي، فسقطت الحكومة الأرمنية في ٢ كانون الأول (ديسمبر). وحاولت العودة مرة أخرى في شباط

(فبراير) ١٩٢١ إلا أن القوات الشيوعية طردتها مرة أخرى[١]. فتمكن الجنرال مصطفى كمال من تحقيق التعاون والاتصال بالقوات الشيوعية التي قامت بتقديم الأسلحة والذخائر والذهب له لمواصلة قتاله ضد الحلفاء. ومن خلال الاتفاقيات التي وقعها مع فرنسا عام ١٩٢١ استعاد مصطفى كمال مقاطعة كيليكيا من الفرنسيين في سوريا وتخفيف الضغط عن قواته في تلك الجبهة وبقيت إيطاليا على الحياد، فأصبح الجنرال كمال قادراً على التفرغ لطرد اليونانيين من «سيمرنا» التركية. إذ تمكن الجنرال بعد ذلك من سحقهم واستعادة المدينة دون مقاومة تذكر بعد أن أمر بتدميرها على رأس اليونانيين في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢. وكانت خسائر اليونانيين من المدنيين من النساء والأطفال أكثر من ١٠٠ ألف قتيل وكانت أكبر مجزرة ارتكبها الأتراك الكماليون في التاريخ[٢]. وبذا فقد كانت الفرصة التي أعطتها واشنطن لتركيا لتسترد أنفاسها قد عجلت بظهور الجنرال التركي مصطفى كمال لإنقاذ الموقف وحققت أهدافه بمساعدة روسيا الشيوعية التي أدت بالنهاية إلى شجب وإلغاء معاهدة «سيفر» التي ضمنت موادها حق الأكراد في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم، إرضاءً لمصطفى كمال باشا وحركته الجديدة.

---

(١) انتقلت الحكومة التي أسقطها التحالف الكمالي -- الروسي إلى باريس وسمت نفسها «وفد الجمهورية الأرمنية».

(٢) Ibid., p. 42

وبعد تحرير «سيمرنا» سافر كمال إلى لوزان لحضور المؤتمر ولتوقيع معاهدة جديدة بدعم وتأييد الولايات المتحدة وروسيا في الوقت الذي دب فيه الخلاف بين صفوف الحلفاء الذين كانوا تواقين للتوصل إلى أية اتفاقية تحفظ ماء الوجه بعد أن أنهكتهم الحرب، ولا شك أن المسح الجيولوجي أكد وجود كميات كبيرة من النفط في منطقة كردستان التي لعبت دوراً حاسماً بتعاطف الحلفاء مع تركيا التي كانت تحمل بيدها ورقة نفط الموصل (شركة النفط التركية) (إذ كانت تركيا تعتبر الموصل جزءًا من أراضيها)، وخاصة تعاطف الولايات المتحدة مع الحركة الكمالية، وكذلك فرنسا، وخوف بريطانيا من استخدام القوة ضد مصطفى كمال المدعم من روسيا والولايات المتحدة، وسعي هذه القوى جميعها إلى المشاركة والحصول على نصيب في نفط الموصل الذي هو الإرث الوطني والقومي للشعب الكردي. ولأنه يقع ضمن المناطق الكردية التي حددتها بنود معاهدة سيفر[1]. وكان الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) قد اتفقوا في سان ريمو في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ بموجب ما يسمى «الاتفاقية النفطية» على

---

(١) Ibid., p. 44

في عام ١٩٠٤ كانت الموصل وخزائنها تابعة لبيت المال العائد للسلطان التركي عبدالحميد إذ منح شركة الحديد الألمانية الأناضولية امتياز المسح والتنقيب هناك. وبعدها في عام ١٩٠٨ أعطاها إلى شركة وليم دارس للتنقيب عن النفط. وفي عام ١٩٠٩ قامت حكومة تركيا الفتاة بتحويلها إلى وزارة التعدين إلا أنه في عام ١٩١٤ أعطى رئيس الوزراء التركي الامتياز لشركة النفط التركية البريطانية.

تخصيص ٢٠٪ من نفط الموصل للحكومة الوطنية العراقية، وكذلك اعترف الحلفاء في الوقت نفسه في سان ريمو وفيما بعد في معاهدة سيفر الموقعة فى ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠ بأن منطقة الموصل هي جزء من الدولة الكردية المقترح تشكيلها؛ لذا فإنها بموجب القانون والعدالة تعود للأكراد وملكاً لهم .

معاهـدة لـوزان ١٩٢٣ :

انعقد المؤتمر في لوزان بتاريخ ٢٥ تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩٢٢ إذ لم تكن الدول التي حضرت المؤتمر ترغب فى استخدام القوة لتحقيق أهدافها، كما كان النفط (نفط الموصل) هو الهدف الآخر لضمان استغلاله . وتدخلت الولايات المتحدة في اليوم الرابع من المؤتمر وطلبت مناقشة موضوع نفط الموصل. ولعبت ورقة النفط دوراً حاسماً في تقرير مصير الشعوب الكردية والأرمنية واليونانية وخيبت آمالهم بالتالى. وكان تدخل واشنطن في المؤتمر من مصلحة تركيا إذ رحبت به فى محاولة لتجديد كافة العقود المبرمة قبل الحرب الأولى من قبلها. لذا طرحت الولايات المتحدة في المؤتمر موضوع القضية الأرمنية وقضية حماية الأقليات ومسألة محاكمة الأجانب في تركيا «Capitulation» . وعندما نظرت تركيا في هذه القضايا تراجعت عن موضوع تجديد منح الامتيازات النفطية لشركة النفط التركية (البريطانية) لتعطى الفرصة للولايات المتحدة للاستفادة والحصول على حصة في النفط، لكسبها إلى جانبها. وأخيراً حصلت

الولايات المتحدة على ربع حصة في نفط الموصل بحجة أنها هي التي ساعدت على تحقيق الحلفاء للنصر في الحرب، وأنها محقة في المطالبة بذلك في نظر باقي القوى الحليفة.

وعندما انحازت واشنطن إلى جانب الأتراك أذعن الحلفاء لمطالب أنقرة فصدرت الأوامر إلى اليونانيين والأرمن الباقين في تركيا بمغادرتها، وتم التخلي عن القضية الكردية ووضعت على الرف ولم يتم تحديد الحدود بين تركيا وأرمينيا. كذلك حصل الحلفاء على نصيبهم من النفط كما فعلت الولايات المتحدة، وحصلت بريطانيا أيضاً على حق الانتداب على العراق، الطريق البري الذي يربطها بالهند، واستمرت السيطرة البريطانية على قناة السويس وعلى السودان ومزارع القطن الغنية هناك وعلى حصة في نفط الموصل. كما حصلت فرنسا على حصة في نفط الموصل أيضاً وحق الانتداب والوصاية على سوريا ولبنان. واستمرت إيطاليا فى احتلالها لجزر اللوكانيز اليونانية. وكانت التنازلات التي قدمها الحلفاء إلى تركيا قد جاءت على حساب الأكراد والأرمن واليونانيين. فتم تعديل معاهدة «سيفر» على حساب هذه الشعوب الثلاثة ودون موافقة الأكراد والأرمن.

وبعد مؤتمر لوزان أصبح مصطفى كمال حراً في نشر المبادىء الطورانية، فتم تهجير وإبعاد كافة اليونانيين والأرمن من تركيا. ثم وجه اهتمامه وحملته بعد ذلك نحو الأكراد الباقين لإكمال تنفيذ خطته في إبعاد العناصر غير التركية من البلاد. فبدأ مطالباً الأكراد بالتحدث

باللغة التركية تحت التهديد بعقوبة الموت والإعدام، وبتهجير أعداد كبيرة من الزعماء الأكراد والشخصيات الكردية المعروفة، وباستخدام موجة من الإرهاب والتهديد في كافة أرجاء كردستان والقبض على النساء والفتيات الكرديات، إذ سبّب ذلك الوضع ضغوطاً كبيرة ومعاناة حادة أدت إلى انفجار الأكراد في ثورة عارمة ضد الحكم التركي المستبد .

الثورة الكردية عام ١٩٢٥ في تركيا :

تمكن الأكراد بقيادة الشيخ سعيد في بلدة « بيران » ومجموعة من الضباط الأكراد من تشكيل جيش قوامه ٥٠ ألف رجل، وتم توقيت ساعة الصفر للانتفاضة يوم ٢١ آذار (مارس) ١٩٢٥ في حملة تستهدف طرد الأتراك من منطقة كردستان. إلا أن الحظ كان إلى جانب الأتراك مرة أخرى. إذ تم القبض فى الأول من آذار على أحد الوطنيين الأكراد الذى كان قد زار الشيخ سعيد فى بيته. فاستجوبته السلطات التركية عن هدف الزيارة فنفى المواطن الكردى كل ما قيل عن موضوع الثورة المقبلة. وعندما تم استدعاء الشيخ سعيد من قبل السلطات التركية للإدلاء بأقواله أمام القائد التركي أعلنت الانتفاضة في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٥ قبل موعدها المقرر في ٢١ من ذلك الشهر كما تم التخطيط لها. فوجه الأتراك قواتهم المؤلفة من الفيلق التاسع التابع لأرضروم والفيلق الثامن التابع لأذربيجان والفيلق السابع

التابع لديار بكر نحو الانتفاضة[1]. وتمكن الأكراد من إنزال هزائم كبيرة بالأتراك وواصلوا زحفهم نحو مدينة «أورفة» و«سفرك» و«ديار بكر» عاصمة كُردستان، بعد أن احتلوا الجزء الجنوبي من المدينة. وأصيبت القوات الكردية بانتكاسة كبيرة على أثر هجوم تركي مفاجيء من خلف الخطوط الكردية بعد وصول قوات تركية جديدة بقوة ٢٥ ألف جندى تم نقلها بالسكك الحديدية السورية استناداً إلى اتفاقية فرانكلين- بيلون لعام ١٩٢١. وكانت الخطط الكردية قد قامت على أساس بقاء سوريا والعراق وإيران على الحياد خلال النزاع. وبعد تعديل الخطة الكردية للثورة تم انتخاب منطقة «أكري داغ» الواقعة فى منتصف الطريق بين إيران وجمهورية أرمينيا مقراً للحكومة الكردية ولإدارة العمليات. وتمكنت القوات الكردية من تطهير المنطقة من الأتراك، وقد شملت العمليات حوالي ٣٠٠ قرية تركية ونصبوا حكومة كردية هناك تدير العمليات العسكرية وتوقع الهزائم بالأتراك منذ عام ١٩٢٥.

وفى عام ١٩٢٦ أوقعت القوات الكردية خسائر فادحة بالقوات التركية في إحدى المعارك التي شنتها على مقر الحكومة الكردية في

---

(١) كانت هذه الفيالق الثلاثة تتألف من ٩ فرق مشاة أو كتيبة مشاة يصحبها ٩ كتائب مدفعية. كما أرسل الأتراك ٣ فرق خيالة من مدينة قارص والحريرة و ٦ فرق مشاة كانت محتشدة في مناطق سيكرت وماردين ومديات فى أيلول (سبتمبر) ١٩٢٤ خلال فترة النزاع مع بريطانيا حول الموصل. انظر نفس المصدر السابق. F0371/ 13827

«أكرى داغ» وأسرت القائد التركي و ١٥ ضابطاً و ٨٠٠ جندي و ٢٠٠٠ قتيل تركوا في المعركة، كما استولى الأكراد على ٢٠ مدفعاً و ٦٦ رشاشة و ١٢٠٠ بندقية و ٣٠٠ قنبلة[1]. وكررت القوات التركية هجومها مرة أخرى على «أكرى داغ» في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٧، إلا أن الفشل كان نصيبها مرة أخرى، وتمكنت القوات الكردية في عام ١٩٢٨ من إيقاع خسائر جسيمة بالأتراك وأسر والي ولاية بايزيد وإعدامه. وانتقاماً للخسائر التي مني بها الأتراك في معارك عام ١٩٢٦ - ١٩٢٨ بدأوا بتهجير حوالي مليون كردي من منازلهم وارتكاب الأعمال الوحشية ونفيهم من الأناضول الشرقية إلى القسم الغربي منها بالقوة وإحراق مدنهم وقراهم. وسنتناول فى الفصول التالية أوضاع وتاريخ كردستان والقضية الكردية في المناطق الثلاث المجزأة التى أُخذتْ من كردستان بموجب اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦ وضُمتْ إلى الدول التي أصبحت تابعة لها: كردستان العراق وكردستان تركيا وكردستان إيران وأحوال الأكراد فى الاتحاد السوفيتى وسوريا .

حدود كردستان الكبرى «استناداً إلى الوثيقة البريطانية F0371/3386» (المؤرخة في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨)[2]

تضم كردستان مساحات كبيرة من الجبال التي تحيط بالسهول

---

(١) Ibid., p. 50

(٢) F0371/3386, Kurdistan, Note By Political Department, 14. 12. 1918

الخصبة لنهرى دجلة والفرات في الشمال امتداداً من مدينة حلب وإلى بحيرة أورمية ، ومن الشرق من بحيرة أورمية وعبر الحدود الإيرانية إلى مندلي حتى جبال بشتكوه. وتبدأ كردستان من بلدة بيرة جك في الطرف الغربي ثم تمتد شمالاً عبر ملاطية إلى أرزنجان تقريباً ثم تتجه نحو الشرق حتى نهر «أراكس» قرب جبل أرارات. ومن هناك تتجه الحدود نحو الجنوب عبر بحيرة «وان» وإلى الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة أورمية (رضائية) ثم تسير بمحاذاة الساحل الغربي للبحيرة نحو الجنوب مارة بمدينة ميناندوب وصولاً إلى خور سلباد ومن هناك إلى كرمنشاه الإيرانية، ثم تتجه نحو مدينة مندلي فى العراق الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية وعلى مسافة ٩٠ ميلاً شمال الشمال الشرقى لمدينة بغداد(١) .

واستناداً إلى مذكرة وزارة الخارجية البريطانية التي حددت فيها حدود كردستان في آسيا الصغرى التركية (عدا كردستان الإيرانية) فإن أراضي كردستان تقع «جنوب نهر بوتان [الذي يصب في نهر دجلة قرب مدينة سرت عند خط عرض ٣٧,٤٥° مع خط طول ٤١,٥٠°]، وكذلك الأراضي الواقعة شرق نهر دجلة وجبل حمرين وتحدهما من الشرق الحدود الفارسية». لذا فإن المنطقة التي حددتها المذكرة تغطى جزءا من ولايات بتليس ووان والموصل إلا أنها لا تضم

---

(١) **F0371/4122 , Kurdistan and the Kurds, War Office, 11 October 1919**

مدينة الموصل نفسها الواقعة على الضفة الغربية لنهر دجلة. وأن المدن الرئيسية في المنطقة هي: عمادية وراوندوز وأربيل والتون كوبري والسليمانية وكركوك وكفرى. وكان وكيل المندوب السياسي البريطاني في بغداد العقيد ولسن قد أوصى السلطات البريطانية في مراسلاته في عام ١٩١٨ بعد احتلال كركوك(١) باتخاذ خط نهر الزاب الأسفل الحدود الشمالية لدولة العراق المزمع إقامتها وإدخال التون كوبري والسليمانية وحلبجة وبنجوين ضمن دولة العراق لكونها غنية - على حد قوله - بالنفط والفحم والحنطة والفستق والتبغ. وكان جواب الخارجية البريطانية كما يلي(٢) :

« إن تعهدات حكومة صاحب الجلالة بالنسبة للمناطق المذكورة في برقية بغداد هي كالآتي :

(أ) تعهدنا للملك حسين (الشريف حسين بن علي) بأنها ستكون ضمن المنطقة العربية المستقلة (الرسالة المؤرخة في ١٩١٥/١٠/٢٤ من السير مكماهون إلى حسين) .

(ب) واستناداً إلى الاتفاقية البريطانية - الفرنسية المؤرخة في ١٩١٦/٥/١٦ فإنها مقسمة إلى المناطق (أ و ب)، حكومة عربية مستقلة تحت حكم بريطانيا وفرنسا وتقديم المساعدة حسب الأسبقية .

---

(١) F0371/3407 From Political Baghdad, 15 November 1918, No. 8744

(٢) Ibid., 17 October, 1918 Minutes.

وأعتقد أن هذا الاتفاق لم يعد سارياً بالنسبة للعراق ولا يحتمل أن يعارض الملك حسين بالنسبة لمنطقة بعيدة وسكانها ليسوا من العرب، لذا فإننا أحرار فيما سنفعل ونرغب هنا بما يتفق ورغبات السكان. وكما أشارت إليه برقية بغداد فإن مستقبل كردستان يعتمد بدرجة كبيرة على موضوع ولاية الموصل. ألا يفترض الآن أن علم تجزئة العراق يعني سريان موضوع الإجراءات الخاصة للسيطرة الإدارية لحكومة صاحب الجلالة في العراق والتي وافقت عليها فرنسا والملك حسين ليشمل الجزيرة أيضاً؟ وحين يكون هناك عراق موحد غير مقسم وبمساعدة إدارية بريطانية فمن الطبيعي أن يواكب ذلك قيام كردستان تتمتع بالحكم الذاتي يتم تقديم المساعدة البريطانية لها بشكل مماثل وتقوم بنفس المهمات تجاه العراق كما يقوم به الإقليم الشمالي الغربي للحدود إزاء الهند، وقد تم الاقتراح على ذلك مؤخراً من قبل شريف باشا. ومثل كردستان هذه ستضم ليس الأراضي الواقعة جنوب الزاب الأسفل بل مناطق راوندوز وحكاري وبوتان وإلى الأعلى إلى الحدود المرسومة لحدود أرمينيا أو التي سيتم رسمها مستقبلاً. «ويسكن في هذه المنطقة أكراد وأشوريون (نسطوريون) مسيحيون. وقد عانى النسطوريون كثيراً خلال الحرب- أولاً في عام ١٩١٥ والآن مرة أخرى خلال الزحف التركي في داخل كردستان وشمال غرب إيران خلال الحرب. واغتيل الكاهن النسطوري (مارشمعون) من قبل (إسماعيل أغا سمكو) خلال الصيف. وهرب خليفته ملتجئاً خلف الخطوط البريطانية. ويجب

إعادة هؤلاء النسطوريين إلى أماكنهم مرة أخرى بعد بناء قراهم المدمرة وإقامة حكومة قوية تمنع الصدام في المستقبل بينهم وبين الأكراد. وستخلق هذه العملية الصعوبات الكثيرة. إذ يعيش الأكراد والنسطوريون على جانبي الحدود الإيرانية – التركية، ويشكل النسطوريون عنصراً كبيراً من سكان منطقة أورمية في إيران. كما عانى هؤلاء النسطوريون من أهالي أورمية كثيراً من الحرب كما هو الحال مع هؤلاء في الجانب التركي من الحدود. وقد هرب هؤلاء إلى قنقاسيا خلال الغزو التركي لأذربيجان في عام ١٩١٤ – ١٩١٥. إذ هربوا مرة أخرى الآن بعد الغزو الثاني في الصيف الماضي إلى همدان. ويتوجب على قوة خارجية أن تقوم بالإشراف على عملية البناء في أورمية كما هو الحال في منطقة حكاري. ولا يعتقد أنه من الممكن فصل أورمية سياسياً عن إيران التي بقيت على الحياد – والحياد الإيجابي مؤخراً – خلال طيلة فترة الحرب. والحل الممكن هو تحويل كردستان تركيا إلى السيادة الإيرانية بشرط توحيد منطقة أورمية معها إدارياً، وتشكل جميعها إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي وبمساعدة خارجية في إدارتها. وسيترتب على ذلك :

(أ) ضمان إعادة بناء أورمية بشكل فعال.

(ب) توحيد العنصر النسطوري على جانبي الحدود.

(جـ) إرضاء الطموحات والمطالب الإيرانية منذ فترة طويلة فى المناطق الواقعة على الحدود التركية – الإيرانية.

(د) ضمان مركزنا من الناحية الإستراتيجية في العراق . وربما من السابق لأوانه طرح هذه المواضيع الواسعة إذ يتوجب استشارة الحكومة الإيرانية والأكراد المحليين والسكان النسطوريين بحذر » .

١٩١٨/١٠/٢٢

توقيع: آي. جَي. توينبي
وزارة الخارجية البريطانية

الفصـل الثـاني

كردسـتـان العـراق

موقف بريطانيا من الأكراد بعد احتلال بغداد عام ١٩١٧[(١)]

بعد سقوط بغداد بيد الإنجليز في آذار (مارس) ١٩١٧ وهزيمة الأتراك في جبهة غزة في فلسطين على يد الجنرال اللنبي والتخلي عن فكرة قيام الأتراك والألمان بهجوم مشترك على العراق تعزز الموقف العسكري البريطاني في العراق. كما أن المؤامرات والدسائس الألمانية- التركية في إيران عجلت بقيام القوات البريطانية بمهاجمة خانقين وبعد أن احتلها الأتراك إثر انسحاب القوات الروسية منها إلى داخل إيران في حزيران (يونيو) ١٩١٧[(٢)] . إذ أوقعت القوات البريطانية خسائر فادحة بالقوات التركية المنسحبة والتي غادرت المدينة في نهاية آب (أغسطس) بعد أن امتنع الأكراد عن تقديم المؤن والطعام إلى القوات التركية في المنطقة إذ كان الأكراد ينتظرون قدوم القوات البريطانية لتخليصهم من بطش الروس (بالرغم من أن الروس كانوا حلفاء الإنجليز في تركيا) والأتراك فيما بعد. وبذا دخلت

---

(١) F0371/4192,3 September, 1919, Director of Military Intelligence To FO.

(٢) احتلت القوات الروسية خانقين في نيسان (أبريل) ١٩١٧ .

القوات البريطانية إلى خانقين في كانون الأول (ديسمبر) من نفس العام بعد الانسحاب التركي، وتم تعيين ضابط سياسي بريطاني للإشراف والسيطرة على شؤون العشائر الكردية هناك. واستمرت القوات البريطانية في زحفها نحو الشمال، وتمكنت من احتلال كفري وتازة وكركوك في شهر مايس (مايو) ١٩١٨، وتعيين ضابط سياسي بريطاني في كل منها. وكان الأهالي يستقبلون القوات الداخلة بفرح وحفاوة انتظاراً للحصول على الدعم والمساعدة التي وعدتهم بها بريطانيا. وبدخول القوات البريطانية إلى كركوك انسحبت القوات التركية من السليمانية، أكثر المناطق الكردية أهمية، إذ بدأ سيل من رسائل التأييد لبريطانيا يصل من عشيرة الهماوند الكردية معبرة عن فرحها بانتصار ووصول القوات البريطانية إلى أطرافها، ومعلنة عن تقديم المساعدة. وفي السليمانية اجتمع وجهاء وزعماء البلدة والمنطقة لإقرار السياسة المستقبلية للأكراد. فتقرر في هذا الاجتماع تشكيل «حكومة كردية مؤقتة» يرأسها الشيخ محمود البرزنجي. واتباع سياسة موالية وصديقة لبريطانيا. واستلم الضابط السياسي البريطاني في السليمانية رسالة من رئيس الحكومة الكردية المؤقتة، الشيخ محمود تتضمن أنه يمثل وجهة نظر كافة الأكراد في المنطقة حتى إلى ماوراء حدوده حتى «سنة» عارضاً تسليم سلطاته إلى البريطانيين أو الاستمرار بالحكم تحت الحماية البريطانية. فكتب يقول بأن الشعب الكردي مسرور بنجاح البريطانيين إذ تحررت كردستان من الاستبداد ويأمل بأن يسمح لها أن تزدهر تحت حكم البريطانيين. فبادرت

السلطات البريطانية إلى تعيين الشيخ محمود حاكماً على السليمانية. إلا أن القوات التركية عادت واحتلت السليمانية مرة أخرى بعد انسحاب القوات البريطانية إلى كفري وألقت القبض على الشيخ محمود وأرسلته مخفوراً إلى كركوك، وانتقمت من العناصر الكردية المتعاونة مع بريطانيا. وأطلقت السلطات التركية بعد فترة وجيزة سراح الشيخ محمود وسمحت له بالعودة إلى السليمانية. وكانت عملية الانسحاب البريطاني من كركوك قد سببت صدمة كبيرة للأكراد المتعاونين مع بريطانيا، وخاصة بعد تحقيق الألمان لبعض النجاحات في الجبهة الغربية لأوروبا وخاصة في فرنسا. كما أن تغيير الأتراك لأسلوب معاملتهم للأكراد آنذاك قد سبب قيام هؤلاء بإعادة النظر في موقفهم من بريطانيا وتخلى قسم كبير منهم عن المعسكر البريطاني. وعندما حاولت القوات البريطانية تشكيل قوات من الليفي من أكراد منطقة شمال غرب خانقين بهدف احتلال حلبجة ومضايقة الأتراك في السليمانية فشل المشروع بسبب فقدان الأتراك الثقة بالبريطانيين بعد انسحابهم من كركوك، وخاصة بعد تحقيق الأتراك لبعض الانتصارات في منطقة كردستان الإيرانية وتراجع القوات البريطانية من قرب منطقة الأورمية إلى همدان تاركة مدن ميانه وبيجار وسنه لتسقط بيد الأتراك. وتمكن الأتراك من إقناع بعض العشائر الكردية لتشكيل قوات خيالة كردية لمحاربة البريطانيين شمال إيران. إلا أن العشائر الكردية في هورمان بقيت معادية للأتراك مما اضطر الحكومة التركية إلى القيام بعمليات عسكرية ضدهم دون تحقيق

أي نجاح. وبسقوط فلسطين بأيدي البريطانيين والنجاحات الأخرى في الجبهة الغربية في أوروبا نتيجة لتبدل الموقف العسكري تحسن موقف الأكراد تجاه بريطانيا وخاصة بعد استئناف الزحف البريطاني باتجاه نهر دجلة وباتجاه كركوك. واستغلت بريطانيا موقف انهيار الأتراك في فلسطين والجبهات الأخرى لشن هجوم عسكري شامل ضد القوات التركية في إيران واستمرار الزحف البريطاني نحو الموصل. كما تحرك رتل صغير آخر من كفري باتجاه التون كوبري لمنع القوات التركية هناك من التصدى للقوات البريطانية المتقدمة على نهر دجلة.

وبتاريخ ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) دخلت القوات البريطانية كركوك وتم تطويق القوات التركية على نهر دجلة. في اليوم التالي بعد قطع خطوط انسحابها عن مقرها في الموصل بعد فشلها في خرق عملية التطويق واستسلامها يوم ٣٠ أكتوبر. وتمكنت القوات البريطانية الزاحفة باتجاه التون كوبري من كفري من إيقاع الهزيمة بالقوات التركية هناك والتي تراجعت فيما بعد إلى أربيل. وفي اليوم الأول من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٨ وصلت أخبار الهدنة. فاندفعت القوات البريطانية لاحتلال ولاية الموصل التي دخلتها يوم ١٠ نوفمبر وهي خالية من القوات التركية. وبذا فرضت القوات البريطانية سيطرتها على جنوب كردستان واستتب الأمن والنظام هناك. ونظراً لعدم تيسر القوات الكافية لهذا الغرض وبسبب صعوبة التموين

والإمدادات فقد تقرر تنظيم شؤون كردستان بالطرق والأساليب السياسية . ولهذا الغرض تم إيفاد الرائد نويل إلى السليمانية فى أواسط شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ولكونه ممثل بريطانيا المنتصرة فقد استقبل بحفاوة بالغة هناك .

مهمة الرائد نويل في السليمانية وجنوب كردستان ١٩١٩(١)

كانت التعليمات الصادرة إلى الرائد نويل في مهمته التي كُلف بها إلى السليمانية كما يلي :

«لقد تم تعيينك بمنصب الضابط السياسي فى لواء كركوك اعتباراً من الأول من تشرين الثانى (نوفمبر). يمتد اللواء من الزاب الأسفل إلى ديالى وباتجاه الشمال الشرقي للحدود التركية- الإيرانية. وأنها تشكل جزءاً من ولاية الموصل التي سيقرر مصيرها النهائي من قبل حكومة صاحب الجلالة .

وفي الوقت الحاضر يجب اعتبارها تقع ضمن منطقة الاحتلال العسكري والإداري لهذه القوة، وعليك أن تباشر بمهماتك انطلاقاً من هذا الافتراض، وفي تعاملك مع الزعماء المحليين أخذاً بنظر الاعتبار بأنه ليس من المحتمل قيام السلطات العسكرية بإرسال قوات عسكرية لتبقى بشكل دائم في السليمانية أو في المناطق الواقعة شرق هذا الخط. وسيكون هدفكم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الزعماء المحليين

(١) Ibid., p. 9

لاستعادة وصيانة النظام في المناطق الواقعة خارج حدود المناطق المحتلة من قبل قواتنا العسكرية وتسليم وكلاء العدو ووقف نشاطاتهم وتجهيز المواد والمؤن الضرورية التي تحتاجها قواتنا. وأنكم مخولون لاتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف ما يلزمكم إذا ما اقتضت الضرورة لتحقيق هذا الغرض مع استحصال الموافقة المسبقة في حالات الصرف بمبالغ كبيرة، وعلى أساس التفاهم مع الزعماء المحليين بأن ما تقوم به هو ضروري ومؤقت وخاضع للدراسة في أي وقت. وأنك مخول لتعيين الشيخ محمود ممثلاً لنا في السليمانية إذا ما وجدتم ذلك ممكناً وإجراء تعيينات أخرى مماثلة في جمجمال وحلبجة..... إلخ، وحسبما ترتأون .

وأن تشرحوا لزعماء العشائر الذين ستدخلون معهم في علاقات بأنه لا توجد هناك نية لفرض إدارة أجنبية تخالف عاداتهم ورغباتهم . وتشجيع زعماء العشائر لتشكيل اتحاد للنظر في تسوية قضاياهم العامة بإرشاد الضباط السياسيين البريطانيين. ويطلب منهم الاستمرار في دفع الضرائب القانونية المطلوب دفعها في ظل القانون التركي وتعديلها عند الضرورة بما ينسجم مع صيانة النظام وتطوير بلادهم» .

وبعد وصول الرائد نويل إلى السليمانية بادر بتنفيذ هذه التعليمات وإدخال نظام حكومة يقبل به الشعب ويرضي تطلعاتهم لإدارة كردية. فتم تعيين الشيخ محمود حاكماً للمنطقة كما تم تعيين موظفين أكراد في كافة الأمكنة والنواحي التابعة ليعملوا تحت إرشاد

الضباط السياسين البريطانيين. كما تم نقل الموظفين العرب والأتراك قدر الإمكان وحل محلهم مواطنون من كردستان. وكان النظام إقطاعياً يجعل من كل زعيم قبيلة مسئولاً عن حكم قبيلته والاعتراف بزعيم القبيلة كونه الموظف الحكومي المعين والجميع تحت سيطرة وتوجيهات الضباط البريطانيين. وبمرور الوقت تمكنت السلطات البريطانية من مجابهة وحل مشكلة المجاعة التي سببها الأتراك بسبب مصادرة الحبوب والمواد الغذائية للسكان، كما أصبح شعار «كردستان للأكراد» يحظى بتأييد واهتمام جميع الأكراد وأصبحت العشائر الكردية المجاورة راغبة في الانضمام إلى الاتحاد الكونفدرالي الكردستاني الذي يضم كافة العشائر الكردية في شمال العراق (جنوب كردستان). وبتاريخ الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩ قام المندوب المدني البريطاني بزيارة السليمانية وعقد اجتماعاً حضره حوالي ٦٠ من زعماء العشائر الكردية لجنوب كردستان، وبضمنهم ممثلون من العشائر الكردية في كردستان إيران في سينه وساقز وهورمان. وأجرى المندوب المدني أحاديث طويلة مع الشيخ محمود وشرح لموقف السياسي بقدر تعلق الأمر بزعماء القبائل الكردية. ووجد أن الحركة الوطنية قوية في كردستان. وكان الأكراد قد عانوا كثيراً على أيدي الروس والأتراك واتفقوا جميعاً على عزمهم وتصميمهم لمقاومة أية محاولة للسماح بعودة الأتراك. وبأن هناك إجماعاً تاماً على الحاجة الماسة للحماية البريطانية إذا ما كانت الغاية متجهة لازدهارهم في المستقبل. وكان هناك بعض التردد بين أوساط الزعماء الأكراد حول

وضع كردستان تحت الإدارة البريطانية الفعلية بينما طالب آخرون بضرورة فصل كردستان عن العراق وإدارتها مباشرة من لندن التي حلت -في نظرهم- محل إسطنبول. وبعد إجراء بعض النقاش والمداولات تم التوصل إلى صياغة الوثيقة التالية التي تضمنت ما يلي :

« بعد إعلان حكومة صاحب الجلالة عن أن نيتها في الحرب هي تحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي وتقديم المساعدة لهم لتحقيق استقلالها فقد طلب زعماء القبائل، باعتبارهم ممثلي شعب كردستان، من حكومة صاحب الجلالة بقبولهم تحت الحماية البريطانية وضمهم إلى العراق لكي لا يُحرَموا من فوائد ذلك الضم، والتمسوا من المندوب المدني للعراق إرسال ممثل إليهم مع المساعدة الضرورية لتمكين الشعب الكردي تحت الرعاية البريطانية من تحقيق التقدم سلمياً على درب الحضارة .

وإذا مدت حكومة صاحب الجلالة يد المساعدة والحماية لهم فإنهم يتعهدون بقبول أوامر وإرشادات حكومة صاحب الجلالة. وبالمقابل بادر المندوب المدني البريطاني إلى توقيع وثيقة تتضمن السماح لأية قبيلة كردية، امتداداً من الزاب الأعلى وإلى نهر ديالى، وافقت بملء إرادتها الحرة على زعامة الشيخ محمود، بممارسة ذلك الحق، وسيحظى الشيخ محمود بالدعم المعنوي للسلطات البريطانية لممارسة سيطرته على المناطق المذكورة أعلاه بالنيابة عن الحكومة البريطانية. والذي سيقوم بتنفيذ أوامر حكومة صاحب الجلالة. ولم يكن أهالي مدينة كفري وكركوك راغبين في الخضوع لسيطرة الشيخ

محمود، كما لم يصر الشيخ على إخضاعهم لسيطرته، وتم توضيح الموقف البريطاني للقبائل الكردية في إيران بأن مشاغل بريطانيا الكثيرة تمنعها من ضم هؤلاء إلى الاتحاد الكونفدرالي لكردستان الجنوب تحت الحماية البريطانية، وعليهم أن يبقوا مخلصين كمواطنين فرس والإبقاء على العلاقات الودية مع الاتحاد الكونفدرالي الكردستاني. فقبلوا بذلك الموقف بسرور. وطلب الشيخ محمود إرسال ضباط بريطانيين لملء كافة الوظائف الحكومية هناك وبضمنهم ضباط الليفي الأكراد مشترطاً أن تكون الوظائف الثانوية بيد الأكراد قدر الإمكان وليس بيد العرب.

الحركة الوطنية الكردية وموقف بريطانيا منها[1]

بدأت الحركة الوطنية الكردية مع ولادة دستور النظام التركي الجديد في عام ١٩٠٨ — ١٩١٨ في عهد «لجنة الاتحاد والترقي» وأخذت تتطور تدريجياً. ولا شك أن معاملة بريطانيا للعرب وإعلانها الوعد بأنها ستدعو أهالي البلاد للمشاركة في حكم بلادهم قد شجع العناصر الكردية المثقفة على اتخاذ النهج الوطني في الوقت الذي تم فيه تدمير النظام التركي السابق الذي كان سائداً في البلاد، إذ وجدوا الفرصة سانحة ومواتية. وكانت العناصر المثقفة هذه تأمل بأن تكون بريطانيا على استعداد لإعطاء الأكراد جنسية منفصلة تحت رعايتها

(١) الجنرال شريف باشا كردي من عشيرة الحاف ومولود في السليمانية وغادرها منذ صباه إلى الخارج وكان ضابطاً في الجيش التركي F0371/4192, p. 7

في الوقت الذي ظهرت فيه عدة جمعيات كردية خارج كردستان وشكلها أكراد كانوا يقيمون منذ فترة طويلة في أقطار أخرى يعملون من أجل نشر وتنمية الشعور الوطني .

ففي تموز (يوليو) ١٩١٨ كان زعماء العشائر الأكراد في كردستان الإيرانية يناقشون مسألة كردستان مستقلة تحت الرعاية البريطانية ، واقترحت قبائل « موكري » وهي من أهم القبائل الكردية في « ساوج بلاغ » ، على قنصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في كرمنشاه عندما كان يقوم بجولة بالقرب من « ساقز » بأنه في حالة جعل كردستان في يد الأكراد ومحررة من الحكومة الفارسية الضعيفة والمنحازة في أذربيجان سيكون بالإمكان حل القضية الأرمنية الصعبة بشكل ودي وبالمساعي الحميدة للحكومة البريطانية .

ويمكن الأخذ بوجهات نظر الجنرال شريف باشا في اللقاء الذي تم بينه وبين السير برسي كوكس في حزيران (يونيو) ١٩١٨ (السفير البريطاني في طهران) بأنها تمثل رأى الطبقة الكردية المتميزة والمثقفة ، ولو أنها أوروبية المنحى ، قبل توقع هزيمة ألمانيا وحلفائها في الحرب . وبالرغم من أنه كان غائباً عن كردستان منذ صباه ولم يكن في موقع يتمكن فيه من تقديم المشورة حول القضايا المحلية إلا أنه كان مهتماً تماماً في مستقبل كردستان الجنوبية . وكان قد عرض خدماته فى السابق على القوات البريطانية بهدف تعزيز علاقات بريطانيا مع الأكراد ، إلا أنه تم رفض عرضه هذا على أساس أن اتصال بريطانيا بأي

من الشخصيات الكردية المهمة كان أمراً بعيد الاحتمال في ذلك الوقت. وقد تغير الموقف بعد ذلك تماماً. فقد احتلت القوات البريطانية بغداد منذ أكثر من سنة كما احتلت كركوك أيضاً؛ لذا فقد أصبحت السلطات البريطانية متورطة في كثير من المشاكل المعقدة والمرتبطة بكردستان. وكان يعتقد بأن الخطوة الأولى التي يتوجب على البريطانيين القيام بها هي كسب الأكراد جميعاً إلى جانبهم، لذا فإنه يتوجب الإعلان عن خططها السياسية فيما يتعلق بالأكراد. وكان الجنرال شريف باشا آنذاك مستعداً لمناقشة قضايا كردستان الجنوبية باعتبارها مسقط رأسه.

وكان يعتقد أنه من المجدي قيام بريطانيا بإعطاء الأكراد في جنوب كردستان ضمانات الحكم الذاتي تحت حمايتها. وكان الأكراد المثقفون يدركون تماماً أنه بـ ـ ٠ بريطانيا لا يمكن لاية حكومة أخرى تحقيق ذلك إذ أنهم كانوا يتطلعون منذ فترة طويلة لمساعدة بريطانيا والسيطرة على إدارة كردستان من قبل موظفيها. وكانت أفكار الجنرال شريف باشا مشابهة للسياسة البريطانية المعلنة بصدد عرب العراق، إذ اقترح أن تكون الموصل مركزاً ملائماً لمثل هذه الإدارة. وأشار الجنرال شريف باشا إلى أهمية المبادرة بذلك الآن والذهاب بعد ذلك إلى «مؤتمر السلام» في باريس بعد فرض الأمر الواقع الذي لا يمكن تغييره بعد تشكيل الإدارة المذكورة في كردستان الجنوب. وكل ما كان على بريطانيا أن تقوله فى مؤتمر السلام بالنسبة للعراق وجنوب كردستان هو :

« لقد قمنا باحتلال هذه المناطق، وقد أعلنا طيلة تلك الفترة أنه لا توجد لدينا النية بإلحاقها وضمها، إلا أننا قمنا خلال احتلالنا لها ببناء إدارة فعالة والتي هي لمصلحة ولفائدة القوميات المحلية وأنه من الضروري جداً ومن مصلحة ذلك أن تبقى سيطرتنا هناك »[١] .

وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ أرسل الجنرال شريف باشا رسالة أخرى مشيراً إلى أن الوضع قد تبدل تماماً بسبب قيام الأتراك بإثارة الكراهية بين الأرمن والأكراد. وأصبحت المهمة الآن هي التوفيق بين الطائفتين، الأكراد المسلمين الأغلبية الكبرى والأرمن الذين يمثلون الأقلية الصغيرة جداً. ولغرض إرساء القواعد اللازمة للتوفيق والمصالحة بين الاثنين اقترح الجنرال شريف تشكيل لجنة في لندن ولجنة أخرى في العراق وجنوب كردستان برعاية الحكومة البريطانية.

وكان من الواضح أن الجنرال شريف لم يكن على اتصال وثيق بالمشاكل المرتبطة بكردستان بشكل عام لإعطاء رأيه بعض الثقل والوزن. ولكونه أحد مواطني جنوب كردستان فلم تكن له مصلحة مباشرة بالقضية الأرمنية، حتى أنه كان بعيداً عن جنوب كردستان منذ صباه. وقد أدركت السلطات البريطانية صعوبة المشكلة الأرمنية وأنها أصعب المشاكل التى تواجه بريطانيا، وأنها تؤثر على علاقاتها

(١) Ibid., p. 8

المستقبلية مع كردستان ، إذ تم بذل الجهود اللازمة لتسهيل التسوية النهائية والتوفيق بين المصالح المتضاربة للأكراد والأرمن. وكان واضحاً أن هناك أخطاء ارتكبها الطرفان في الماضي بالرغم من أن تحميل الأخطاء على الجانب الكردى كان أكبر. وكان الاعتقاد السائد بأن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى إزالة الكراهية التي غذاها الأتراك بشكل غير طبيعي هي من خلال الاعتراف بكلتا القوميتين -الكردية والأرمنية- بشكل واضح وجازم. وبأن لهما حقوقاً وقيماً معنوية تستحق التعامل معهما بشكل عادل ومتعاطف في المستقبل.

وكان الشعور السائد في أوروبا يبدو أنه في صالح قيام دولة أرمنية في المنطقة الشمالية حيث يقع وطن الجزء الأكبر من الشعب الأرمني. ولغرض جعل إرساء قواعد تأسيس مثل هذه الدولة ممكناً فمن الطبيعي البحث عن إيجاد وسيلة للسيطرة على الأكراد بحيث لا يقومون بمقاومة تشكيل هذه الدولة واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتالي لفصل الطوائف الأرمنية عن الكردية إذ لا يمكن أن يحل السلام الدائم عندما تبقى هاتان الطائفتان متداخلتين وممتزجتين مع بعضهما البعض. ولما كان الأكراد هم الأكثرية عددياً والطرف الأقوى فقد كان من الضرورى بالدرجة الأولى فرض السيطرة الكافية عليهم. وكانت هناك طريقتان لتحقيق ذلك: إما باحتلال المنطقة عسكرياً بقوات كافية للتغلب على أية معارضة محتملة، أو ممارسة النفوذ عليهم من خلال الوسائل السياسية لكي يوافقوا على ذلك. ولم يكن موضوع

القيام باحتلال عسكري لمنطقة كردستان وارداً حتى بعد هزيمة الأتراك بسبب صعوبة التموين والإمداد والتجهيز، وقد كان من الصعب تخصيص حامية عسكرية كحماية لموقع مهم من الناحية السياسية كمدينة السليمانية. واستقر القرار على تبني الوسائل السياسية وكانت أحسن طريقة لتحقيق هذه الغاية هي باستغلال مشاعر القومية الكردية المشروعة التى أصبحت سارية في أوساط العشائر الكردية في جنوب كردستان منذ فترة طويلة والتي كان البريطانيون على اتصال بها .

خوف بريطانيا من الشيخ محمود كحاكم لكردستان الجنوب ١٩١٨ - ١٩١٩

تتناول الوثيقة البريطانية[١] التي تضمنتها مذكرة مدير الاستخبارات العسكرية البريطاني في بغداد والمرفوعة إلى وكيل وزارة الخارجية والمؤرخة في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ والموسومة . «ملخص شؤون جنوب كردستان خلال الحرب العظمى» - الشكوك التي بدأت تراود الأوساط الرسمية البريطانية في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ حول جدوى تعيين الشيخ محمود البرزنجي[٢]

(١) Ibid., p.12

(٢) كان الأتراك قبل انسحابهم من السليمانية أمام الزحف البريطاني قد عينوا الشيخ محمود قائمقاماً على السليمانية وكان الشيخ قد طلب من بريطانيا في الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ درج كردستان ضمن قائمة الشعوب المحررة . برقية المندوب السياسي البريطاني في بغداد ١ نوفمبر ١٩١٨ والمرقمة ٩٣٥١ .

حاكماً على كردستان من قبل بريطانيا، وزيادة وتعاظم هيبته ونفوذه. إذ لم يكن، كما تقول الوثيقة، سجله وتاريخه في عهد الأتراك يبعث على الثقة. فكان في ثورة مستمرة ضد الحكم التركي، وكان الهمس في نفس الوقت يدور بأن أهالي السليمانية قد عانوا خلال العهد التركي كثيراً من الظلم والاستبداد على أيدى زعمائهم وسادتهم أكثر مما عانوا على أيدي الموظفين الأتراك. وتشير الوثيقة البريطانية بأنه بغض النظر عن الماضي فإن القضية التي يواجهها البريطانيون الآن هي قضية السياسة العملية، إذ أن نفوذ الشيخ محمود ما زال قائماً ويتعاظم بشكل أكبر وأكثر من قبل، وبدون التعاون التام والمساعدة التى كان يقدمها الشيخ إلى البريطانيين فقد كان من الضرورى تخصيص ووضع حامية عسكرية هناك إذ لم يكن ذلك ممكناً في ذلك الوقت. ومن وجهة النظر السياسية فإنه كان من الأهمية بمكان الحفاظ على الأمن والنظام وتجنب استخدام القوة لهذا الغرض. فقد كانت مهمة البريطانيين تأسيس دولة جنوب كردستان المستقلة تحت الرعاية البريطانية، إلا أنه بسبب تخلف وعدم تطور البلاد ورداءة المواصلات واختلاف العشائر اضطر البريطانيون إلى العمل من قواعد عديدة، وبذل الجهود لوضع أسس النظام الموحد مؤجلين لوقت آخر مهمة التنسيق من أجل الدمج النهائى. وكان من المستحيل معاملة هذه القواعد المنتشرة هنا وهناك إلا على أساس أنها أجزاء لا تتجزأ من الإدارة البريطانية العامة للعراق. وبالإضافة إلى ذلك ولغرض الإدارة المستقبلية فقد كان من الواضح ضرورة تشجيع المواطن الكردي

على النظر إلى العراق من أجل التعلم والإرشاد. وكان أمراً لا جدال فيه بأن أية محاولة لربط الأكراد بالدولة العربية يعتبر غير مقبول لدى كثير من الناس، وخاصة العناصر الكردية القومية المتطرفة، وكذلك من قبل العشائر الكردية. وكانت الطليعة المثقفة والمستنيرة من الأكراد فقط هي التي كانت ترى بأن الارتباط ببغداد هو الضمان القوى للتقدم المادي والتطور الذي هو وحده الأساس الحقيقي للحكم الذاتي.

وتستطرد الوثيقة بالقول :

«تحت هذه الظروف أرغمت السلطات البريطانية على إفشال آمال الكثيرين ، وكان عليها أن تواجه المهمة الصعبة لإقناع القادة الأكراد ككل والقبول بفكرة الوصاية والتجربة لفترة طويلة. وفوق كل ذلك فقد كان من الضروري الحيلولة وبأي ثمن، دون اندلاع الفوضى أو المعارضة حتى ولو على حساب تقديم الأفضال والمساعدة إلى أفراد لم تكن أفكارهم بالضرورة متطابقة مع الأفكار البريطانية للمساواة والعدالة .

إنه من الصعب القول كيف نشأت الحركة القومية للاستقلال، وإلى أى مدى كانت نتاجاً مصطنعاً للطموحات الشخصية للزعماء الأكراد الذين يرون في الحكم الذاتي الكردي فرصة لا تعوض لتحقيق مصالحهم الشخصية. ولا شك أن هذه الحركة كانت قوية في السليمانية في نفس الوقت، وكانت الحكومة البريطانية تذكر قادة الحركة بأنها إذا ما قبلت بالمسئولية على كردستان فإنها ستفعل ذلك

فقط على أساس أن شعب كردستان وقادتهم الذين ينتخبونهم سيمتثلون للأنظمة والمبادىء المطلوبة لصيانة النظام وإدارة العدالة وضمان التقدم والتطور. ومن ناحية أخرى فإن الارتباط ببغداد كان يمليه المنطق الجغرافي، وكانت أيضاً قضية تمليها السهولة في التعامل اليومي إن لم تكن الضرورة. ولم يكن هناك سبب يحمل على الاعتقاد بأنها (حكومة بغداد) ستتدخل في تطور البلاد (كردستان) في المجال القومي. وتم التوضيح للناس بأن موظفي وأفراد الإدارة سيكونون من الأكراد قدر الإمكان. وأن يتم تنظيم قوات الليفى الكردية بإشراف ضباط أكراد، وأن تصبح اللغة الكردية هي اللغة الرسمية للحكومة الكردية المحلية. أما بالنسبة للعشائر الكردية فإنه يتوجب عليها احترام القانون والأعراف القائمة ويسمح لزعماء العشائر بالاستمرار في الإدارة العشائرية وإدارة شئونهم.

أما بالنسبة للقضايا المالية فسيكون للأكراد ميزانية إقليمية وستخصص الضرائب التي تتم جبايتها للإدارة ولتطوير البلاد، إلا أنه سيتم دفع مساهمة مالية لنفقات الإدارة للحكومة الأم في بغداد. ومن ناحية أخرى فإن الارتباط مع العراق سيضمن الفوائد المادية العظيمة للتعليم والأشغال العامة والمواصلات التى ستستلهم التوجيه والإرشاد من بغداد».

ولقد اعترفت السلطات البريطانية بالشيخ محمود وكذلك اعترف به الشعب الكردى. وليست هناك أية نية لفرض حكمه على

العناصر المترددة التي لم تقبل به . وبالرغم من أخطائه وتورطه في شؤون وقضايا خارج حدود المنطقة المخصصة له، إذ يسمي نفسه حاكم كافة أرجاء كردستان ، ويحيط به مجموعة من الناس تملأ رأسه بكثير من الشعارات والكلام ، وتشجعه على التدخل في المناطق الأخرى خارج جنوب كردستان، إلا أنه كان يعتبر في ذلك الوقت ذا قيمة سياسية عظيمة ، ولم يعارض زعامته وقيادته إلا واحد من بين كل أربعة أكراد .

وتوصي المذكرة البريطانية في الختام باتخاذ الإجراءات الضرورية بعدم السماح له بتعاظم نفوذه وامتداده إلى المناطق التي تعارض بريطانيا قيام حكومة كردية فيها والذي قد يشكل تهديداً للسلام في المنطقة . وكانت هناك مجموعة معينة من أكراد السليمانية نفسها ممن كانوا يفضلون الإدارة البريطانية المباشرة والتي تجتذب إليها طبقة التجار ورجال الأعمال الأكراد بدلاً من الحكم البريطاني غير المباشر من خلال قيادة الشيخ محمود الكردية .

الموقف السياسي في كردستان في حزيران (يونيو) ١٩١٩[١]

أشارت نفس الوثيقة التي جاء ذكرها آنفاً بأنه كان من الصعب التوصل إلى تخمين دقيق وعادل للموقف السياسي في شمال ووسط كردستان خلال هذه الفترة بسبب الشائعات المتضاربة والدعايات

---

(١) Ibid. , p./6

المضادة وعدم الاستقرار ، واختلال النظام بشكل عام والتي كانت جميعها سبباً في تشويش الصورة الحقيقية لمشاعر الأكراد والتي لم تظهرها بشكل واضح على حقيقتها .

فلغرض صياغة سياسة واضحة ملائمة لتطبيقها على هذه المنطقة وعرضها على مؤتمر السلام في باريس ولاتخاذ الترتيبات اللازمة لتشكيل حكومة ملائمة للبلاد في المستقبل، فقد كان من الضروري تماماً أن تكون الحكومة البريطانية على اطلاع جيد بالموقف ولديها معلومات كافية حول الموضوع . ولغرض كشف النقاب والاطلاع على الموقف الحقيقي تم إيفاد الرائد نويل في أوائل شهر نيسان (أبريل) إلى نصيبين بموافقة القائد العام للقوات البريطانية في مصر للوقوف على اتجاه الرأي العام الكردي هناك . وأن التقرير التالي للموقف السياسي يستند على التقارير التي أعدها الرائد نويل بالإضافة إلى المعلومات التي تم جمعها من مصادر أخرى :

« هناك مجموعتان بين الأكراد . الأولى، موالية للأتراك تماماً، وهي متطرفة في آرائها عموماً ومعادية للإنجليز وتتزعمها العناصر الإسلامية . والأكراد بصورة عامة لا يحبون الأتراك إلا أن عوامل عديدة تضافرت لرميهم في أحضان الأتراك . الثانية، تؤمن بالقضية القومية الكردية وهدفها الاستقلال التام لكردستان . وهذه الجماعة ليست معادية للإنجليز تماماً وبالمعاملة الطيبة يمكن كسبها أو القسم الأكبر منها إلى جانب الإنجليز . وأنها بعيدة عن الإنجليز حالياً

لنفس الأسباب التي أدت بقسم كبير من الأكراد إلى أن ينحازوا إلى جانب الأتراك .

وقد كان الشعور العام في كردستان الشمال ، عند توقيع الهدنة مع تركيا، موالياً لبريطانيا. إلا أنه كانت هناك عناصر معينة ضد الإنجليز وليس لنفس الأسباب والدوافع المذكورة ولكن بسبب الدعاية المستمرة لهذه الجماعة ضد بريطانيا والمعارضة المتزايدة لفكرة الحكم البريطاني ، أو بتوجيه بريطانيا بأي شكل من الأشكال . وقد كان عدد خصوم بريطانيا كثيراً وبأشكال مختلفة. فقد كان هناك أولاً، المؤيدون للجنة الاتحاد والترقي الذين بالرغم من هزيمتهم في ميدان المعركة إلا أنهم مازالوا يغذون روح الانتقام ومستعدين لاتباع أية طريقة ووسيلة لزيادة الصعوبات في وجه بريطانيا والحيلولة دون نشر نفوذها. إذ شارك الأكراد والعناصر الإسلامية في هذه الحملة واستفادوا من المجازر المسيحية في الماضي والخائفة الآن من مغبة السيطرة البريطانية على البلاد وإرغامهم على دفع ثمن ما ارتكبوه من جرائم ودفع التعويضات من جراء ما قاموا به من تخريب .

وكان وكلاء الجنرال شريف باشا يعملون كذلك في كردستان الشمال ومن خلال اللعب على المشاعر الدينية للمسلمين كانوا يسعون إلى تحقيق العظمة لسيدهم.

بالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك طبقة قوية من .كبار الشخصيات الكردية المقيمة في إسطنبول وأماكن أخرى الذين

وجدوا في كردستان سواء تمتعت بالحكم الذاتي أو كانت مستقلة أو تحت حكم تركي ضعيف، ميداناً خصباً لتحقيق مصالحهم الشخصية والذين كانوا يعترفون بأن كردستان في ظل إدارة بريطانية عادلة وفي ظل المساواة سيتضاءل حظهم من المنافع الشخصية ولا يسمح لهم بالتدخل في شؤون الرخاء والتقدم للناس .

وكان السلاح الرئيسي في أيدي العناصر المعادية لبريطانيا هو الخوف السائد في كافة أرجاء كردستان من قيام البريطانيين أخيراً بدعم القضية الأرمنية ضد الأكراد وتأييدهم للتفوق الأرمني وهيمنتهم على أجزاء كبيرة من كردستان . كما أن الغالبية العظمى من الأكراد يخافون من معاقبتهم عن أعمالهم التي ارتكبوها في الماضي عندما تصبح المنطقة تحت الوصاية البريطانية . إذ أنه من الصعب إقناعهم باستعداد السلطات البريطانية لإصدار عفو عنهم لكسبهم إلى جانبها في محاولة لإزالة أسباب الخوف والاعتقاد بهيمنة العنصر الأرمني على جزء كبير من كردستان .

إن أحد الأسباب الرئيسية للمصاعب التي تهدد إحلال السلام في كردستان هو التأخير في إصدار قرار نهائي عن مؤتمر السلام في باريس واستحالة إصدار بريطانيا لقرار حول سياستها في البلاد بسبب ذلك . إذ أن الكردي عصبي المزاج ولا يتحلى بالصبر ولا يمكنه السيطرة على نفسه . وأن التأخير في تبني سياسة معينة يعني بالنسبة له دلالة على التردد الناجم عن الضعف . وفي الوقت الذي لا توجد هناك

سياسة بريطانية واضحة ومعينة فإن أعداء بريطانيا لا يتوانون عن القيام بالعمل المباشر والسريع من أجل تحقيق أهدافهم من خلال إثارة المشاعر المعادية للمسيحيين وخلق معارضة قوية قدر الإمكان لأية محاولة لفرض الهيمنة الأرمنية. كما أن تحركات اليونانيين والإيطاليين ضد تركيا (احتلال سيمرنا وأضاليا) قد حرك المشاعر ضد قبول أية وصاية لأية قوة مسيحية » .

وكانت بريطانيا قد أعلنت في العراق أنه سوف لا تتم المعاقبة أو المطالبة بدفع التعويضات عن كافة الأعمال المرتكبة في ظل الحكم التركي أو بتحريض من الأتراك. لذا فقد تقرر تحديد هذا العفو ليشمل الأكراد الذين هم ضمن منطقة النفوذ البريطانية إذ تم الإعلان عن ذلك في المناطق الكردية لولاية الموصل. وقد أكد تلك السياسة الرائد نويل خلال زيارته لولاية الموصل بهدف إزالة مخاوف الأكراد من العقاب والتعويض واسترداد المسروقات سابقاً. ولا يمكن تبني سياسة معلنة وواضحة في كردستان لحين تخصيص الوصاية إلى الدول المعنية المجتمعة في مؤتمر السلام في باريس ولحين تبني سياسة معينة تجاه أرمينيا سيتقرر مستقبل كردستان الذي يرتبط تماماً بقضية أرمينيا. ويجب القول بأن الفشل في التعامل مع القضية الكردية بشكل ملائم سيؤدي إلى إبقاء الجرح مفتوحاً إلى الأبد ويهدد السلام في الشرق الأوسط دوماً .

وتوصي الوثيقة الصادرة عن الاستخبارات العسكرية البريطانية

في بغداد في النهاية بأنه « يتوجب على بريطانيا أن تنظر إلى الأكراد على أنهم شعب بمشاعر قومية ، وبالرغم من الخلافات العشائرية التي تسود بينهم إلا أنهم فخورون بأصولهم الكردية المشتركة. والحقيقة أنهم حافظوا على شخصيتهم القومية وعاداتهم بشكل مستمر على مر القرون والذي هو الدليل على تواجدهم القوي . لذا فأمامهم المستقبل كشعب . وبالرغم من أنهم شعب إلا أنهم شعب بدون قادة ، ومنتشرون في أرجاء كثيرة من كردستان ، وفي الوقت الحاضر غير قادرين على ممارسة الحكم الذاتي . ولا يوجد هناك تعليم في البلاد ولا يحمل زعماء القبائل أية نظرة خارج حدود قبيلتهم ، ولا يوجد لهم نفوذ خارجها أيضاً . وأن الكثيرين ممن استقروا في الخارج حصلوا على آفاق واسعة إلا أنهم فقدوا نفوذهم في بلادهم. وإن قيام كردستان في ظل الحكم التركي سيجعلها بؤرة للتآمر والخروج عن القانون ، وسوف يكون الأتراك غير قادرين على التحكم فيها. كما أنه بإعادة كردستان إلى الحكم التركي سوف تتلاشى آمال بريطانيا تماماً في إيجاد حل سلمي ودائم للقضية الأرمنية .

لذا فإن أي شكل من أشكال الحكم البريطاني عموماً سيكون أحسن فرصة لاستقرار وازدهار البلاد في المستقبل. ولا شك أنه بعض النظر عن الشكوك التي سببها الخطر الأرمني فإن شعبية الإنجليز في كردستان جيدة بشكل عام.

وهناك طريقتان يمكن من خلالهما قيام حكم بريطاني. الأولى ،

من خلال الاحتلال العسكري لكردستان وبقوة كافية للقضاء على نية المقاومة ، وأن لا نترك فرصة يعتقد فيها الأكراد بأننا نريد منهم إطاعتنا وإدارة كردستان بشكل مباشر. وستسبب هذه الطريقة ابتعاد الأكراد وزعمائهم عنا ونفقد تعاطفهم معنا أيضاً ويستوجب استخدام القوة دائماً. وستعتبر هذه الطريقة خرقاً لمباديء السلام التي أعلنت عنها بريطانيا. أما البديل الثاني فهو قيام دولة الحكم الذاتي تحت الحماية البريطانية وتوجيهها والسيطرة عليها من خلال القادة الأكراد.» ويبدو أن هذا البديل مجد استناداً إلى العدالة وتطلعات الشعب الكردي وستجعل من الممكن حل القضية الأرمنية أخيراً .

تفاصيل الدولة الكردية المقترحة من قبل بريطانيا[1]

وتتناول نفس الوثيقة موضوع الدولة الكردية وتقول بأنه «في الوقت الذي لا يمكن فيه معرفة القيود المفروضة على حدود الدولة الكردية بسبب تقرير مستقبل أرمينيا وبقايا تركيا فإنه من الصعب مناقشة مقترحات بناءة لقيامها وتأسيسها. ولا يوجد هناك الآن كردي يمكن أن تتوفر فيه المؤهلات الكافية يمكن القبول به ليترأس دولة كردستان الموحدة التي تضم كافة أجزاء كردستان. إلا أنه يوجد هناك عدد من الشخصيات الكردية التي يمكن من خلال تقديم الدعم والإسناد البريطاني تأهيلهم ليكونوا حكاماً على مناطق محددة.

---

(١) Ibid., p. 19

ويبدو أن أحسن سياسة يمكن اتباعها في الوقت الحاضر هى تنصيب كل واحد من هؤلاء كحاكم لدولة صغيرة في كل منطقة من المناطق مع مستشار بريطاني ومبلغ من المال في البداية ليستخدم نفوذه لنشر الأمن والنظام. وستكون كافة هذه الدويلات الصغيرة تحت الإدارة المركزية التي ستكون بريطانية، ومن المحتمل أن يرأسها رئيس كردي. ولا شك أنه سيكون بالإمكان إرضاء التطلعات الكردية من خلال تشكيل مجلس وطني لتوجيه وإدارة الشؤون الكردية أو تبني إجراءات مشابهة لإعطاء الأكراد مشاركة أكبر في حكم بلادهم».

وتشير الوثيقة إلى أنه «في حالة تبني بريطانيا أية سياسة فإنها يجب أن تقوم على النوايا المعقودة في أوروبا بما يتعلق بمستقبل تركيا وأرمينيا ولحين الوقوف على هذه النوايا بشكل علني وصريح فإنه لا يمكن القيام بأي شيء عدا تجميع المعلومات ومجابهة الدعاية المضادة أو المعادية. وفي ضوء معطيات الحدود القومية لدولة أرمينيا في المستقبل وارتباطها بتعاطف أوروبا مع مطالب الأرمن فهناك مبرر للاعتقاد بأن الاتحاد الكونفدرالي الكردي الذي تأسس على هذا النهج سوف يؤدي إلى الحل السلمي للشؤون الكردية في المستقبل. وفي الوقت الذي لا تتمكن فيه السلطات البريطانية من التوصل إلى استنتاج معين ونهائي حول مستقبل حدود هذه الدولة فإنه من الواضح والمهم التمسك قدر الإمكان بالاعتبارات الاثنية- الجغرافية، وإدخال أكبر منطقة ممكنة من كردستان تضم أكثرية العنصر الكردي السائد ضمن الدولة

الكردية . وهناك اعتبارات أخرى تمنع الالتزام الدقيق بالحدود الاثنية - الجغرافية .

ففي الدرجة الأولى هناك قضية الأكراد الإيرانيين وهذه تنقسم إلى مجموعتين واضحتين: أكراد إقليم كردستان الإيرانية والجزء الشمالي الأكبر من أذربيجان . فالمجموعة الأولى عدا استثناءات غير مهمة يبدو أنها مقتنعة بالحكم الفارسي، ومن المحتمل أنه إذا ما أعطيت لهم الفرصة فإنها ستختار البقاء تحت حكم بلاد فارس بدلاً من الانضمام إلى الدولة الكردية . وأن الشعور بين أكراد أذربيجان مختلف تماماً . إذ أن الحكم الفارسي هناك ضعيف وغير كفء وغير مقبول تماماً من قبل الأكراد الذين سيرحبون بأية فرصة ليس فقط للانضمام إلى الاتحاد الكونفدرالي الكردي بل الانضمام والدخول تحت حكم أية حكومة أجنبية . وتؤكد هذه المجموعة أن كافة الشعوب الصغيرة قد أعطيت حق تقرير المصير فلماذا يبقون هم خاضعين للفرس الذين هم أنفسهم غير قادرين على حكم أنفسهم ضمن مباديء العدالة وبكفاءة؟ وليس من المفيد القول بأن الالتزامات التي قدمها الحلفاء لبلاد فارس تحول دون إمكان قبولهم (أكراد إيران) بالالتماس الكردي للانضمام إليهم، إذ تمنع هذه الالتزامات دخولهم تحت حكم أية حكومة أخرى . ويقول أكراد إيران أنهم الطرف المعني بالأمر ولم تتم استشارتهم ولم يكونوا طرفاً في مثل هذه الوعود والالتزامات . ولا شك أنهم سيفرضون إرادتهم

بقوة السلاح في المستقبل وأنهم الآن في حالة عصيان في بعض أجزاء كردستان الإيرانية. لذا تقول الوثيقة بأن السلطات البريطانية ممنوعة حالياً من اعتبار موضوع أكراد إيران كجزء ممكن من الاتحاد الكونفدرالي الكردي. أما بالنسبة للأراضي الملاصقة للحدود الشمالية للعراق وضمن حدود الولايات التركية بغداد والموصل فإنه من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار قضية أمن الدولة العربية المحمية من قبل بريطانيا. ولتحقيق ذلك فإنه يتوجب على بريطانيا أن تجد حدوداً واضحة وعملية. فنظراً لاختلاط السكان العرب والأكراد في المناطق الحدودية فإنه من المستحيل تبني مبدأ الحدود القائمة على الأساس الاثني - الجغرافي، كما أنه ليس من الضروري ذلك أيضاً لأن شريحة كبيرة من الأكراد القاطنين في الحدود الجنوبية لكردستان يتطلعون دائماً نحو بغداد والموصل بسبب التجارة، ولأن مصالحهم مرتبطة بشكل وثيق مع الجنوب بدلاً من المناطق الجبلية في الشمال. وأن المناطق شبه الجبلية في السليمانية وكويسنجق وأربيل والنطاق المحيط بها إلى الغرب من الزاب الأعلى تصلح للتطوير تحت ظل حكومة جيدة. ويمكن تنفيذ أكبر مشاريع السكك الحديدية من خلال مدها من أربيل إلى الموصل والتي تعتبر واحدة من أكبر المناطق الزراعية للحنطة في شمال العراق. وإلى شمال هذا النطاق تقع سلسلة من الجبال العالية التي تشكل حاجزاً تتخللها في أماكن قليلة أراضٍ بسيطة تؤدي إلى مضايق وممرات تقطع مواصلات العراق بالشمال.

ويبدو أن السلاسل تشكل خط الحدود الطبيعي الذي يفصل

كردستان عن العراق» . ويقول التقرير: لذا فإنه يجب عدم اعتبار السليمانية ورواينة وكويسنجق وأربيل وعقرة ودهوك وزاخو ضمن كردستان بل ضمن العراق. واستناداً إلى الدليل المتوفر فإنه يبدو أن استمرار الحدود نحو الغرب قد تم رسمه ليُدخل ضمن كردستان المناطق التي يسود فيها العنصر الكردي، والذي يمتد قليلاً نحو شمال جزيرة ابن‌عمر وشمال نصيبين وجنوب ماردين وشمال رأس العين بامتداد خط عرض ٣٧ وإلى بيرة جك ومن هناك إلى شمال نهر الفرات ثم يستدير ليستمر مع حدود ولايات خربوط (مأمورية العزيز) وتبليس ووان مستثنياً ارزنجان وأرضروم إلى الحدود الفارسية، وتقع ضمن هذه المنطقة التي تضم ولاية ديار بكر مساحات واسعة والمفروض أن يسود فيها العنصر الأرمني إلا أن الدليل يبرهن على أنهم أقلية صغيرة. ويبدو من عددهم الصغير أنه ليس من العملي وضعهم في موقع الهيمنة أو الاستقلال وتركهم وشأنهم، ومن المحتمل أنه عند وضعهم تحت رعاية أوروبية سوف لا يجدون صعوبة في الحفاظ على مركزهم وصيانته. وسيترك ذلك ولايتي أرضروم وطربزون لباقي الأرمن وربما ستكون الولايات المتحدة مستعدة لضمان حياتهم ومعاملتهم معاملة عادلة تضمن لهم آفاق التطور. ويمكن حراسة وحماية هذه المنطقة وإدارتها بسهولة وتركها بيد أميركا. ولا شك أن الحل بهذه الطريقة سيزيد من مسؤوليات بريطانيا في الشرق الأوسط، ومن‌خلال التعامل

مع القضية الكردية والأرمنية بشجاعة وبصدر رحب. فقط يمكن ضمان السلام والازدهار النهائي لهذه المنطقة.

انتفاضة الشيخ محمود في مايس (مايو) حزيران (يونيو) ١٩١٩[١]

ثم يتناول التقرير في الفصل العاشر انتفاضة الشيخ محمود في السليمانية، ويشير إلى أنه «أصبح من الواضح الآن في جنوب كردستان أن قوة وسلطة الشيخ محمود قد أصبحت تشكل خطراً على مستقبل السلام في البلاد، وخاصة بعد أن أصبحت كركوك وكفري تابعة لحكمه. فلم يكن الشيخ راضياً بالمنطقة المخصصة له بعد إخراج وحدات كركوك وكفري من إدارته في شهر شباط (فبراير) ١٩١٩. إذ كان يحاول من خلال التآمر توسيع موقعه وسلطته كما أنه لم يكن راضياً بمنصبه كحاكم لكردستان الجنوبي بل بذل محاولات مستمرة لتعزيز قبضته على العشائر الكردية البعيدة في أربيل والأجزاء الأخرى التابعة للواء الموصل. كما كان من المعروف عنه أنه على اتصال بمراكز القوى المعادية للأجانب في شرناخ. وبمرور الزمن وكلما استتب الأمن والاستقرار في كردستان أصبحت العشائر الكردية غير راضية عن حكمه. وأن كثيرين ممن قبلوا بحكمه في بداية الأمر لم يكن قبولهم نابعاً عن حبهم له أو برغبة في حكمه بل من الخوف من قوته، ولأن حملته الدعائية قد جعلت الناس يعتقدون أن

---

(١) Ibid.

الإنجليز مصرون على تعيينه كحاكم لكردستان، وحتى بالقوة إذا اقتضت الضرورة. وكان من الواضح أن تركيز سلطات كثيرة في يد الشيخ ستؤدي حتماً إلى تعريض سلام البلاد إلى التهديد وإلى الظلم واضطهاد الناس. وقد أصبح من الواضح بعد ذلك أن فئة معينة من الناس كانت تريده أن يبقى حاكماً لكردستان. فتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتقييد سلطاته على تلك الفئة، ونزع صلاحياته لاضطهاد العشائر الكردية التي لم تؤيد ولم ترد حكمه. ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها السلطات البريطانية إخراج عشائر «الجاف» من تحت سلطته وتعيين مساعد الضابط السياسي من الأكراد الجاف في حلبجة للتعامل معها مباشرة. وحالما أصبح واضحاً أنه ليس لدى البريطانيين أية نية لإرغام العناصر غير الراضية لحكمه، بدأ نفوذه يضعف وينهار بسرعة عدا في المناطق المجاورة للسليمانية وملء الأماكن الوظيفية الشاغرة بمؤيديه قدر الإمكان. وكان الوضع يختلف قليلاً في السليمانية. إذ كانت عائلته تحكم لفترة طويلة بينما كان هو يقوم بخدمة مصالحه الشخصية وتطلعاته من خلال تعيينه أصدقاءه في المناصب الحساسة والمهمة، على حساب الإدارة الجديدة والعدالة. وحتى هنا كان نفوذه في تدهور مستمر، ويبدو أن الشيخ بعد أن شعر بتدهور سلطته أعد للقيام بانقلاب كآخر وسيلة لاستعادة مركزه الذي بدأ يفقده. وبتاريخ ٢٢ مايس (مايو) قام بتنظيم انتفاضة معتمداً على دعم وإسناد الأكراد في الجانب الإيراني من الحدود الإيرانية وخاصة عشائر الهورمان ومريوان القاطنة على مسافة

٤٠ ميلاً جنوب وشرق السليمانية. كما حصل على دعم وإسناد المناطق الواقعة شمال وشمال شرق المدينة، ومن العناصر الكردية المسلحة داخل السليمانية، وكانت الانتفاضة مفاجئة وغير متوقعة تماماً. فهزم قوات الليفي الكردية بسرعة وتم حجز ضباط القوة داخل منازلهم. واستلم الشيخ محمود كافة السلطات بيده وقام بتعيين قائمقام المركز ووضع يده على كافة السجلات والخزانة في اللواء وقطع الاتصالات التلغرافية مع كركوك مباشرة. كما تم أسر قافلة متوجهة من كفري إلى السليمانية ونزع سلاحها والخزانة المالية التي كانت تنقلها وأخذ خيولها وبنادقها. وبانفجار الأوضاع في السليمانية أصبحت الأوضاع صعبة في حلبجة. فبادرت قوات الشرطة في ٢٥ مايس(مايو) بالالتحاق بقوات الشيخ محمود متخلية عن ولائها لمساعد الضابط السياسي هناك. وبتاريخ ٢٦ منه سيطر رجال وأتباع الشيخ على المدينة فانسحب مساعد الضابط السياسي وموظفوه إلى خانقين».

واقتضت الضرورة القيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع وصدرت الأوامر إلى القوات العسكرية البريطانية بالتحشد. وكانت الصعوبة المتعلقة بالإمداد والتموين كثيرة،وكذلك ضمان أمن وحماية خطوط المواصلات والتنقل، ولم يكن بالإمكان في ذلك الوقت القيام بأي تحرك ما بعد جمجمال. وتناولت التقارير رد فعل الانتفاضة بين رجال العشائر الأكراد الذي لم يكن قوياً وجاداً بدرجة كبيرة. وبدأ مؤيدوه من هؤلاء يتناقصون تدريجياً منذ اندلاع الانتفاضة. وكانت

الجماعات الكردية التي كانت تؤيده قد عادت إلى إيران. وكانت عشائر الجاف وبشدر من أهم العشائر التي قدمت له الدعم والإسناد والتي كان الشيخ يعتمد عليها بالدرجة الأولى في انتفاضته ضد الإنجليز. ولا شك أن انتفاضة الأكراد في إيران وتركيا قد شجعت الشيخ محمود على التعاون معهم من أجل تحقيق حلم كردستان الكبرى، إذ أعلن أكراد منطقة باش قلعة في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ في تركيا استقلالهم استناداً إلى تقارير الرائد البريطاني نويل المرسلة من راوندوز[١] والذي أفاد بأن الأكراد الإيرانيين قد انضموا إليهم. وكان أحد أهداف الحركة منع عودة الأرمن إلى ديارهم. وكان من أشهر قادة الحركة الكردية في إيران «سمكو» وخلال شهر واحد فشلت الانتفاضة وتمكنت القوات البريطانية بقيادة الجنرال فريزر من احتلال السليمانية يوم ٢٠ حزيران (يونيو) والقبض على الشيخ مصاباً بجروح[٢]. وكانت قد تشكلت في القاهرة لجنة أطلقت على نفسها «لجنة استقلال كردستان في مصر» ورفعت التماساً إلى الحكومة البريطانية تناشدها المساعدة في تأسيس دولة كردية. وكان الطلب قد أرسل أصلاً إلى باريس حيث مقر البعثة العسكرية البريطانية. وكانت هذه البعثة قد أبلغت السلطات البريطانية في لندن بأن عضو لجنة تخطيط الحدود الفرنسي جورج بيكو قد أبلغ البعثة

---

(١) F0371/4147, From Political, Baghdad 6 January 1919 No. 161

(٢) F0371/5069, Administration Repoort of Sulimania, 1919

البريطانية في باريس بأنه لا يوافق على مقترح زميله الراحل مارك سايكس على تأسيس إمارة كردية تضم ضمن حدودها الموصل. إذ أشار بيكو أن مثل هذا الأمر يعتبر مضاداً للمصالح الفرنسية وتضحية بمصير الكلدان المسيحيين والنساطرة ...... إلخ ، والتي كانت حمايتهم من مسؤولية فرنسا ، كما وردت التقارير في آذار (مارس) ١٩١٩ من مقر القيادة العسكرية البريطانية في العراق بانتخاب الأمير كميل بدرخان رئيساً لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان تركيا الواقعة جوار ماردين[1] .

خطط بريطانيا والحلفاء حول مستقبل الوضع السياسي لكردستان العراق ١٩١٩

منذ سقوط بغداد في آذار (مارس) ١٩١٧ بيد الإنجليز وحتى توقيع اتفاقية الهدنة مع تركيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ كانت الاعتبارات العسكرية هي التي تتحكم بالسياسة البريطانية تجاه كردستان العراق . فكان أول اتصال للإنجليز مع الأكراد بعد ذلك قد جرى مع الشيخ مصطفى باشا باجلان من أبرز الشخصيات الكردية في خانقين ، وذلك بعد فترة قصيرة من احتلال بغداد إذ جاء طالباً منهم المساعدة لتخليص خانقين من تدمير وعبث وظلم القوات الروسية التي كانت تحتل المدينة آنذاك ، والتي كانت حليفة للقوات البريطانية في

(١) F0371 / 4193 , Inter- Departmental Conference on Middle Eastern Affairs, 1919 , Secretary's Note.

الحرب . وكانت الخطوط العامة للسياسة البريطانية تجاه كردستان آنذاك تسير على ضوء التعليمات والمباديء التالية[١] :

١ - في ٧ مايس (مايو) ١٩١٩ خولت وزارة الخارجية البريطانية ممثليها في العراق بإعطاء ضمانات خاصة للأكراد بأن بريطانيا سوف لا تماطل في سياستها تجاههم ولا تكون ضدهم .

٢ - في ٩ مايس (مايو) ١٩١٩ خولت الحكومة البريطانية المندوب السامي البريطاني في بغداد العقيد ولسن بأن يعامل الموصل كإقليم من أقاليم الدولة العربية للعراق يحده دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي تحت زعامة كردية مع مستشارين إنجليز .

٣ - بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩١٩ تم تخويل المندوب السامي البريطاني في بغداد أن يقوم بالإشراف وبتصريف الشؤون الكردية بالتشاور مع المندوب السامي البريطاني في إسطنبول إذ لا يمكن القيام بأية إجراءات مهمة دون استشارته . وكان على المندوب السامي البريطاني في العراق إطلاع القائد العام للقوات البريطانية في مصر بالموقف أيضاً . ولم يقم القائد العام البريطاني في مصر باتباع وتنفيذ هذه التعليمات بل اقترح إرسال ضباطه السياسيين لزيارة كردستان ضمن المناطق التي تحت سيطرته .

---

(١) F0371 / 4192, Mesopotamia : British Relations with Kurdistan 17 August, 1919

٤ - في ٩ آب (أغسطس) ١٩١٩ وقعت بريطانيا اتفاقية مع الحكومة الإيرانية كررت فيها بموجب المادة ١ من الاتفاقية تعهداتها السابقة بصدد احترام استقلال وسيادة إيران. لذا فإن هذا التعهد يحول دون إمكان قيام بريطانيا بتأييد ودعم التقدم بشأن «كردستان الموحدة» (والتي بالضرورة ستضم ذلك الجزء من كردستان الواقعة داخل إيران) وبتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ بادر وزير الخارجية البريطاني إلى توضيح السياسة البريطانية تجاه كردستان على ضوء الخطوط العامة لسياسة حكومة صاحب الجلالة فكتب في برقيته الموجهة إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد يقول[1] :

من وزير الخارجية إلى المندوب السامي، بغداد
٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩

بي - ٧٤٩٥

« إن قضية سياستنا تجاه كردستان ككل هي قيد الدرس هنا وأن وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة تميل بالاتجاه الذي أشير إليه الآن فيما يلي. وبنداء من خمس نقاط معينة وثابتة.

١ - أنه من المرغوب فيه للأسباب العسكرية والسياسية أن تكون حدود العراق قصيرة قدر الإمكان.

---

(١) F0371/4193, From Secretary of State to Civil Commissioner Baghdad 22 Nov. 1919.

٢ - وبأننا لا نتمكن أن ننهج سياسة القيام بأي نشاط عسكري داخل أو ما وراء هذه الحدود .

٣ - وبأن حكومة صاحب الجلالة سوف لا تقوم تحت أية ظروف بمسؤولية الوصاية على كردستان .

٤ - وإذا ما قامت أية قوة من القوى بالوصاية على أرمينيا فإنه لا يحتمل أن تمد حدودها نحو الجنوب إلى حدود العراق .

٥ - ولا يسمح بعودة السيادة التركية إلى كردستان .

ومن هذه النقاط الخمس يمكن القول أنه يجب ترك كردستان وشأنها . والسؤال العملي هو : كيف يمكن تحقيق ذلك مع ضمان الأرض والسلام على حدود العراق . وقدم لنا الرائد نويل المشورة بأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاثة شروط جوهرية :

١ - إبعاد السلطة التركية عن كردستان .

٢ - عدم تقسيم كردستان .

٣ - أن يتم رسم الحدود استناداً إلى الخطوط العرقية (الاثنية) بين الأكراد والعرب .

وأن وجهة نظر نويل أنه إذا ما تُرك الأكراد وشأنهم فسيكونون موالين لبريطانيا ولا يحتاجون التشجيع أو المساعدة منا لطرد الأتراك . كما يقول أن تقسيم البلاد بربط وإلحاق الأجزاء الغنية منها، أي جنوب كردستان بالعراق سيعطي الفرصة لإثارة المشاعرالقومية

المعادية للإنجليز والتي ستؤدي إلى انتعاش وعودة النفوذ التركي وعدم الاستقرار على حدودنا، والتي قد تكون لها ردود فعل في إيران لذا فإنه يتوجب رسم الحدود بشكل يترك كركوك والتون كوبري إلى جانبنا ولكن يترك أربيل إلى الجانب الكردي، ثم بامتداد سفوح التلال إلى نهر دجلة شمال الموصل تاركاً جزيرة ابن عمر للأكراد. أما بالنسبة لكردستان نفسها فإنه لا يزال من الممكن من الناحية العملية التشجيع على تشكيل اتحاد دول كردية تتمتع بالحكم الذاتي كما ناقشت ذلك معكم لاحتمال أن تتنازع فيما بينها لكنها سوف لا تضايق حدود العراق. وأن هذه الإجراءات ستترك الأشوريين في خارج حدودهم وإذا ما استبعدنا النفوذ التركي فقد يرحب الأكراد أو أنهم على الأقل لا يمانعون بعودتهم ويواصلون عيشهم كجماعة منفصلة.

وتم الاقتراح بالترحيب في شمال كردستان بعائلة بدرخان. ومن المفهوم والواضح موضوع الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة السليمانية، وكذلك قيمة الارتباط الإداري والاقتصادي لها ببغداد. إلا أنه يعتقد بأنه إذا ما تم الاعتراف بالاستقلال السياسي لكردستان ككل فإنه من الممكن أن نحصل على كل ما نريد بالأساليب والإجراءات الودية مع الشيوخ والزعماء المحليين.

وستكون حكومة صاحب الجلالة مسرورة بالاطلاع على مقترحاتكم لتنفيذ هذه السياسة، أو أية انتقادات بهذا الصدد».

وكان جواب المندوب السامي البريطاني في العراق كما يلي[١] :

من المندوب السامي، بغداد، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ اسبقية آ

رقم١٤٢٦٩ . برقيتكم المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر).

من بين النقاط الخمس المذكورة أتفق معكم تمام الاتفاق حول النقطتين ١ ، ٣ . أما النقطة ٢ فإنها ليست ضمن صلاحيتنا تماماً. ولا حاجة بي إلى لقول .أننا نهدف جميعاً هنا لضمان السلام في هذا الوقت على هذه الحدود، وفي الأماكن الأخرى ولا أتفق معكم شخصياً حول النقطة الخامسة. ولا يمكن قول أي شيء إذا ما كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتنفيذ هذه النقطة وتعتقد بأنها حقيقة واقعة لسياستها. وتعتقد الحكومة بأنه لا وجود للسلطة التركية في الوقت الحاضر في كردستان بينما الحقيقة أنه توجد مثل هذه السلطة وتتقوى يوماً بعد يوم بفعل تحركات وتصرفات القوى الأوروبية في سميرنا وكليكيا وغيرها في الأماكن الأخرى. ويبدو من غير المحتمل أن تتمكن من تحشيد الدعم المحلي الكافي لطرد الأتراك من كردستان إذا ما كانت مثل هذه السياسة هي التي يُقرها مؤتمر السلام .

٢ - موقفي من مسألة طرد الأتراك من أسطنبول موضحة في

(١) F0371 / 4193, From Civil Commissioner, Baghdad, 27 Nov. 1919, Priority A.

برقيتي المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير). إذ أن طردهم من أرمينيا وكردستان حيث عززوا مراكزهم هناك بقوة وتحت سيطرة ضعيفة من أسطنبول مهمة صعبة للغاية إلا أنه وكما وضحت أدناه فإن وجود أو غياب الأتراك من كردستان لا يؤثر بالضرورة بشكل جوهري على صيانة السلام والأمن على حدود العراق .

٣ - لا أتفق مع الشروط الثلاثة التي ذكرها الرائد نويل كما لا يتفق معه أي ضابط سياسي في الخدمة الآن وله تجربة وخبرة في المناطق المعنية .

٤ - أما بصدد الشرط الأول الذي ذكره، فلا يوجد عندي ما أضيف إلى برقيتي المرقمة ١٢٥٧١ والمؤرخة في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر)، إذ أنني أفضل الحل المقترح فيه على أي حل آخر بالرغم من أنه يتضمن بقاء السيادة التركية .

٥ - لا أعتقد أن هناك أي أهمية في النقطة التانية التي ذكرها، فلم يسبق لكردستان أن توحدت من قبل أبداً ولا يوجد بين سكان أربيل والسليمانية شيء مشترك إلا القليل أو مع باقي كردستان. وإذا ما توحدت كردستان ككل تحت وصاية قوة واحدة فستكون هناك الأسباب الموجبة ضد استبعاد مناطق إنتاجية نسبياً من الانضمام للمملكة (دولة كردستان الموحدة) كالسليمانية وأربيل إلا أنه ليس من المحتمل أو الممكن حصول مثل هذا التطور .

٦ - أهالي أربيل هم على الأغلب أتراك في اللغة والعرق ولم يظهروا قولاً أو فعلاً أي ميل أو رغبة في فصلهم عن العراق .

٧ - إن نظام إدارة الأراضي والقوانين في أربيل صادرة عن العراق أساساً ، وأن الجزء الأكبر من السكان هم من أهل المدينة المستقرين وليسوا أفراد قبائل ولم يظهروا أي تعاطف مع الانتفاضة التي وقعت في السليمانية ولا مع الاضطرابات التي وقعت فيما بعد في شمال الموصل. ومضى عليهم فترة ١٠٠ سنة أو أكثر تحت حكم الإدارة الحكومية ولم يقوموا بأية انتفاضة أو تمرد ضد الحكومة .

٨ - وكذلك السليمانية فقد احتلها الأتراك لفترة أكثر من ٧٠ سنة وباستثناء انتفاضة الشيخ محمود فلم يظهر السكان أى ميل نحو القلاقل وأنهم مقتنعون بالإدارة الحالية .

٩ - لقد كانت انتفاضة الشيخ محمود ثورة شخص واحد يسعى للحصول على الاعتراف كحاكم مستقل، فلم يتمكن من تحشيد أكثر من ٥٠٠ شخص من بين ٢٠٠ ألف كردي في المنطقة للسير وراء انتفاضته. وبإلقاء القبض عليه انتهت الاضطرابات .

١٠ - لاأشارك وجهة نظر نويل بأنه في حالة ترك الأكراد وشأنهم سيكون هناك شعور موالٍ لبريطانيا ، كما لا يشارك هذا الرأى آخرون أيضاً .

١١ - بالإشارة إلى النقطة الثالثة التي ذكرها لا أعتقد أن تخطيط الحدود استناداً إلى الخطوط العرقية والاثنية أمر جيد بالضرورة . إذ أن الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية لها وزن أكبر من الجانب العرقي، ويبدو لى أن تخطيط حدود جيدة ومعقولة من وجهة النظر السياسية يجب أن تستند إلى ما جاء في برقيتي المؤرخة في ١٣ حزيران الفقرة ٣ مع إضافة أنه يجب أن تشكل «عقرة» جزءاً من العراق، ومن هناك تستمر الحدود نحو الشرق وإلى الحدود التركية - الإيرانية، ويمكن أن يشكل وادي راوندوز شاي خط الحدود، ولا يمكن إهمال قضية جزيرة ابن‌عمر لما لها من أهمية إستراتيجية وأننا مستعدون لإدارتها إذا ما تم ضمها إلى العراق .

١٢ - مازلت أوصي بتشكيل نطاق من الدول الصغيرة المتمتعة بالحكم الذاتي باعتبارها أحسن سياسة للحدود الشمالية للعراق .

١٣ - هناك ميل لتجاهل مستقبل ذلك المجتمع القديم الرائع والكنيسة الأشورية، والذين مع مطرانهم «بالاتين» قد أصبحوا لاجئين تحت حمايتنا من سنتين، والذين يستحقون كل العطف والمساعدة من العالم المسيحي أكثر من الأرض. ولحين ضمان عيشهم بأمان فسيبقون تحت حمايتنا وسأكتب لكم عن هذا الموضوع بشكل مستقل لأنه من خلال تجربتي خلال الستة

أشهر الماضية لا يوجد هناك أي أمل بأن يسمح لهم الأكراد بالعودة كما ورد في مذكرتكم .

١٤ - إن الاقتراح الوارد بصدد الاستفادة من عائلة بدرخان لا يزال قيد الدراسة هنا إذ قمت مؤخراً بتقديم الدعم المالي لأحد أفراد العائلة للقيام بزيارة إلى مناطق العشائر الكردية شمال الموصل لكي تسنح له الفرصة أن يرى بنفسه الظروف السائدة هناك بشكل حقيقي. وقد عاد الآن إلى حلب ولا أعتقد أنه من المحتمل أن تعيد العائلة حكمها القديم دون حمايتنا ومساعدتنا الفعالة .

١٥ - إنه من المستحيل بالنسبة لي أن أعتبر كردستان كياناً سياسياً. إذ أن الأكراد منتشرون في كل مكان تماماً ومنعزلون جغرافياً بسبب الجبال إذ أنه من المستحيل بالنسبة لي أن أقول أنه بإمكانهم أن يتوحدوا إلا تحت إدارة أجنبية قوية .

١٦ - إن تبني خط الحدود الوارد ذكره أعلاه سوف لا يورطنا في مسؤوليات عسكرية في نقاط بعيدة عن أربيل والسليمانية التي هي ضمن حدودنا. ومادامت ضمن وصايتنا فإن بإمكاننا اتخاذ ووضع الترتيبات اللازمة هناك .

١٧ - لقد ناقشت الموقف كلية وبكل صراحة مع حمدي بك بابان وهو شخصية سياسية مثقفة وأحد أفراد العوائل الحاكمة في السليمانية والذي طرده الأتراك ووضعوا محله عائلة الشيخ

محمود. وناقش معي مقترحات الرائد نويل بما يتعلق بأربيل والسليمانية، وقال أنه من حق سكان هذه المناطق أن يكون لها حكومة جيدة كحكومة العراق، وأشار إليّ بأن عائلته التي بدأ نفوذها يتزايد منذ غياب الشيخ محمود ستتحدى إقرار الحكومة البريطانية بوضع السليمانية خارج حدود العراق. ويقول بأن الأكراد في هذين اللواءين (السليمانية وأربيل) مع قليل من العشائر الكردية مستعدون لتحقيق التطور والتقدم، وأن رفاه شعبه فيها يرتبط مع رفاه العراق ورفض موضوع احتمالات الانفصال. وقد قام حمدي بزيارة هذه المنطقة مؤخراً والتي سبق أن طرده منها الأتراك قبل الحرب.

١٨ - لقد قررتُ زيارة أربيل والسليمانية جواً يوم الجمعة لمقابلة الشخصيات البارزة هناك وسأرسل لكم تقريراً بذلك بعد عودتي.

وصايا وزارة الهند حول السياسة البريطانية في كردستان ١٩١٩

فيما يلي نص الوصايا التي قدمتها وزارة الهند (داخل الحكومة البريطانية) إلى وزير الخارجية البريطانية حول سياسة حكومة صاحب الجلالة في كردستان والتي تضمنت ما يلي بالنص[١]:

---

(١) **F0371/5068, Kurdistan, India Office Recommendations. 20 Dec. 1919.**

كردســـتان
وصــايــا وزارة الهنــد

رقم بي - ٧٧٠١

وزارة الهند ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ سيدي ،،

إلى وكيل وزارة الخارجية

١ - بالإشارة إلى المراسلة المنتهية في ٤ كانون الأول (ديسمبر) بما يتعلق بسياسة حكومة صاحب الجلالة في كردستان فقد أمرني وزير الهند أن أرسل لوزير الخارجية نسخة من البرقية المرقمة ١٤٢٦٩ والمؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني التي استلمت من وكيل المندوب السياسي في العراق حول الموضوع .

٢ - فقد درس السيد مونتاغيو هذه البرقية وكذلك مشكلة كردستان ككل بالتشاور مع الموظفين الذين لديهم خبرة حديثة بهذه المناطق، وكذلك أرسل إليكم نسخة من محاضر الجلسة التي انعقدت بهذا الخصوص في وزارة الهند يوم السبت المصادف ٦ كانون الأول.

٣ - لقد كان يتوجب على السيد مونتاغيو أن يُفضّل من بين البدائل المفصلة للتدخل أو الانسحاب من شؤون كردستان ، البديل الأخير إلا أنه مرغم على اتخاذ قرار بأنه من المستحيل القيام بذلك مادامت الضرورة تقضي بالدفاع عن الموصل في الشمال

وضمان سلامة طريق إيران إلى الشرق. وكانت المشورة التي قُدمت له بأنه إذا ما تقرر بقاء الموصل ضمن دولة العراق فإن الموقف الإستراتيجي يتطلب التمسك بزاخو ومع زاخو الجزيرة في الغرب ودهوك في الشرق. وكذلك لغرض حماية طريق إيران وسكة الحديد إلى قوراتو من الهجمات فيجب ممارسة سيطرة كافية على منطقة السليمانية لضمان النظام ووجود حكومة جيدة هناك. ويرى السيد مونتاغيو بأن حجم القوات المطلوبة لحدود العراق سيكون أقل إذا ما تمت ممارسة مثل هذه السيطرة من قبل بريطانيا ممّا لو تم ترك كردستان وشأنها. لذا فإنه يوصي ولو بتردد ببقاء جنوب كردستان ضمن منطقة مسؤولياتنا.

٤ - أما بالنسبة للحدود فإنه لا يرغب في إدخال المناطق المأهولة بأكثرية كردية ضمن حدود دولة العراق التي يمكن استثناؤها بأمان. لذا فإنه يوصي بأن يكون خط الحدود بين جنوب كردستان والعراق هو الخط المار من شمال خانقين قليلاً وإلى كفري، ومن هناك إلى كركوك والتون كوبري وأربيل ودهوك وزاخو وإلى فيش خابور. وتدخل ضمن العراق كافة أسماء هذه المدن المذكورة عدا أربيل. وسيترك الخيار لأغوات أربيل لانضمام البلدة التي نصفها عرب ونصفها أكراد إما إلى دولة كردستان الجنوبية أو لدولة العراق. ويعتقد العقيد ليتشمان

بأنهم سيختارون الدخول ضمن دولة العراق. وستكون الحدود الشرقية لكردستان الجنوب الحدود الإيرانية أما الحدود الشمالية فهي خط الحدود الذي يبدأ من التقاء جبل قنديل بالحدود الإيرانية وعلى امتداد قمة سلسلة الجبال الممتدة إلى حرير وقنديل، ومن هناك على امتداد الزاب إلى النقطة التي تعبر فيه الحدود للدولة العراقية النهر. وللدفاع عن زاخو فإنه من الضروري ضمان جزيرة ابن عمر. ويقترح السيد مونتاغيو توجيه الدعوة إلى عائلة بدرخان للإقامة في بوتان على أن تكون الجزيرة عاصمتهم. ومن الضروري في البداية حماية البلدة بقوات بريطانية وتقديم المساعدة بالأسلحة والأموال. إلا أنه فيما وراء الجزيرة نفسها لا يمكن أن تترتب أية التزامات أخرى. وأن الحدود البعيدة لبوتان ليست من واجب حكومة صاحب الجلالة.

٥ - أما بالنسبة لدستور جنوب كردستان، فإن السيد مونتاغيو يقترح أولاً تشكيل دولة مستقلة مالياً وسياسياً عن العراق، وثانياً أن تتمتع بالحكم الذاتي يحكمها مجلس تنفيذي كردي يساعده مستشارون بريطانيون، ولكن ليس خاضعاً له، ويعينهم رئيس السلطة المدنية في بغداد. وكانت المشورة التي قُدمت له بتوحيد السليمانية مع المنطقة الواقعة بين الزاب وتشكيل دولة واحدة منها لأن ذلك أفضل من الناحية العملية. وأنه يقترح

تقديم هذه التوصية إلى العقيد ويلسون (المندوب السياسي في العراق). وبالموارد العظيمة المتوفرة في كردستان- كما يتوقع ذلك العقيد ويلسون- فإن الدولة ستحقق استقرارها المالي خلال فترة مبكرة. ويوصي السيد مونتاغيو بأن يكرس العقيد ويلسون جهده منذ البداية لمسألة الاتحاد الجمركي وتقسيم المصروفات الحاصلة لما فيه مصلحة الدولتين والتي ستسبب بعض الصعوبات في البداية.

٦ - إذا ما تم تبني هذه السياسة فلن تعود مسألة مد سكة الحديد من كركوك إلى كفري ضرورة عسكرية. ومن ناحية أخرى فإن وجودها سيجعل من السهل تقليص حجم القوات البريطانية للدفاع عن العراق ولأهميتها التجارية فإن السيد مونتاغيو يوصي بإكمال الخط.

٧ - أما بالنسبة لقضية اللاجئين المسيحيين فإن السيد مونتاغيو يأسف لأن هذه المقترحات لم تترك مناطق ملائمة تحت الحماية البريطانية لتخصص لهم. ويبدو أنه ليس هناك بديل للاقتراح القاضي بإعادة ترحيلهم إلى السهول والجبال قرب أورمية. وهذه الأراضي من أغنى الأراضي التي كانوا يستوطنونها وبالرغم من استحواذ وسيطرة سيد طه وأتباعه عليها إلا أنه قام بذلك متحدياً سيادة إيران. ويعتقد السيد مونتاغيو أن الحكومة الإيرانية سترحب باستيطان جماعة مسيحية في هذه

المنطقة للتصدي للأكراد وقد تكون مستعدة لمنح هؤلاء الأشوريين نوعاً من الحكم الذاتي مقابل ضمان الخدمة العسكرية. ويعترف السيد مونتاغيو بصعوبة القيام بإعادة ترحيل واستيطان هؤلاء في منطقة تابعة للسلطات الإيرانية ، ولو أنها كانت رمزية لسنوات عديدة إلا أنه يأمل في إجراء مفاوضات مع الحكومة الإيرانية بشأن ذلك .

لذا فإنه يعرض هذا الحل للدراسة من قبل اللورد كرزون .

٨ — أما بالنسبة للأتراك ، فقد تضمنت برقية السيد مونتاغيو المؤرخة في ٢٢تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ والموجهة إلى العقيد ويلسون نقطة معينة حول سياسة حكومة صاحب الجلالة بعدم السماح بعودة السلطة التركية على كردستان . ولقد تم التأكيد له بأن مجاعة الحروب وإرهاق المعارك قد أتعبت الأكراد فلم يعودوا قادرين على تحشيد قواتهم لمقاومة حتى قوة تركية صغيرة ، كما أن بعض زعماء العشائر الكردية يشجعون الجنود الأتراك الذين كانوا في الجيش التركي سابقاً على الانضمام إليهم والزواج من بناتهم. ففي هذه الظروف يعتقد أن المقترح الوارد بصدد إبعاد الأتراك كلية من كردستان من وجهة نظر العراق غير عملي. وإذا ما اتفق اللورد كرزون مع هذه التوصيات وتم تنفيذها بشكل فعال فسيتم ضمان أمن حدود العراق من العدوان التركي من الشمال الغربي من قبل دولة بوتان الصديقة

ومن الشمال من قبل دفاعات الموصل ومن الشمال الشرقي من قبل الدولة الكردية الحرة نفسها والتي تفصلها عن وسط كردستان سلسلة من الجبال الوعرة التي لا يمكن اجتيازها في أكثر أجزائها . كما أن تأسيس مستوطنة مسيحية صديقة في أورمية ستقدم ضماناً آخر .

(توقيع)

المخلص

أي . هرتزل

وكيل وزارة الخارجية

الاتفاق الفرنسي- البريطاني حول كردستان ١٩١٩

في وثيقة أخرى صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية تضمنت الوثيقة ما دار في الاجتماع الذي تم بين اللود كرزون وزير الخارجية البريطاني ورئيس الدائرة السياسية والتجارية في وزارة الخارجية الفرنسية حول مسألة كردستان والقضية الكردية :

مذكرة إضافية ثانية حول الموقف في كردستان[١]

«في الاجتماع الثالث الذي عُقد بتاريخ ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) بين الوفدين البريطاني والفرنسي اقترح اللورد كرزون على السيد بيرثيلوت الخطوط العامة التالية للسياسة العامة التي تسترشد بها الحكومتان البريطانية والفرنسية للتوصل إلى قرار نهائي :

١ - لا يمكن أو ليس من المرغوب فيه قيام أية وصاية سواء كانت بريطانية أو فرنسية على كردستان ككل عدا بعض المناطق المستقرة في كردستان الجنوب.

٢ - لقد أوضحت التجارب السابقة بأنه لا يمكن استمرار الحكم التركي في كردستان حتى ولو بشكل اسمي..

٣ - إن الأكراد قادرون تماماً على وضع الترتيبات اللازمة مع الأشوريين من جهة ومع الأرمن من جهة أخرى. لذا لا يمكن

---

(١) Fo371/ 4193, Additional Note on the Situation in Kurdistan, Fo. 10 January 1920.

النظر إلى القضية الكردية بعيداً عن تشكيل دولة أرمينيا التي اتفق بصددها البريطانيون والفرنسيون .

٤ - كانت فكرة اللورد كرزون تقضي بالسماح للأكراد للقرار على تشكيل دولة واحدة أو عدد من المناطق الصغيرة المتجاورة. وسيُظهر الزمن بأن الأكراد قادرون على تمشية أمورهم إذا لم يتدخل الأتراك في شؤونهم .

٥ - يجب ضمان حماية الأكراد قدر الإمكان ضد أي عدوان تركي ويفضل عدم تعيين مستشارين رسميين سواء كانوا بريطانيين أم فرنسيين .

٦ - من وجهة النظر البريطانية والفرنسية فإنه ليس من المرغوب فيه خلق مشكلة حدودية مشابهة لما واجهه البريطانيون في الهند .

وأجاب السيد بيرثيلوت بأنه يتفق مع هذه المقترحات العامة ومع المقترح الآخر الذي قدمه اللورد كرزون بأنه من الأفضل ترك الموضوع في الوقت الحاضر والعودة إليه بعد مناقشة موضوع الموصل والنقاط الأخرى المتعلقة بالدول العربية .

وبتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٠ بادر وزير الخارجية البريطاني إلى إرسال برقية إلى المندوب السامي البريطاني لحكومة صاحب الجلالة حول مستقبل كردستان والتي على ضوئها سيتم إعداد المقترحات اللازمة لطرحها في مؤتمر السلام في باريس. وفيما يلي نص البرقية :

من وزير الخارجية إلى المندوب السامي، بغداد[١]

٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٠

(مكررة إلى حاكم الهند)

برقيتكم المؤرخة في ٤ شباط (فبراير) والمرقمة ١٥٥٥ والمراسلات المتعلقة بها. كردستان. قامت حكومة صاحب الجلالة مرة أخرى بدراسة قضية مستقبل كردستان والتي ستقدم مقترحاتها بشأنها في مؤتمر السلام قريباً. وأنها ضد فكرة تبني السياسة التي جاءت في رسالة وزارة الهند والموجهة إلى وزارة الخارجية والمؤرخة في كانون الأول (ديسمبر) والمرسلة نسخة منه إليكم بتاريخ ٢٥ منه وأن الاعتبار الأول هو الحاجة الملحة والعاجلة إلى تقليص كافة الالتزامات العسكرية والسياسية إلى الحد الأدنى. لذا فإنها تفضل الانسحاب التام من كردستان وعدم قبول أية مسؤولية لإدارة حتى منطقة السليمانية لشعورها بأن منح جنوب كردستان مقياساً أكبر من الحكم الذاتي تحت الوصاية البريطانية مما يتمتع به شعب العراق سيخلق ويسبب عدم رضا وتفرقة ويؤدي إلى مشاكل.

إن حكومة صاحب الجلالة مستعدة أن تضع شرطاً بهذا الخصوص، إذا ما رغب الأكراد بالتحرر من الأتراك، في المعاهدة

---

(١) F0371 / 5068 , From Secretary of State to Civil Commissioner Baghdad 23 March 1920 .

التركية وتقديم الدعم المعنوي التام للأكراد لتحقيق هدفهم. إلا أنها تشعر أنها مقيدة بهذا الصدد بسبب عدم توفر المعلومات الكاملة حول رغبات الأكراد ككل ولعدم وجود شخصية كردية قوية تمثل الأكراد لطرح قضيتهم أمام المؤتمر.

وقد تم الاقتراح على الاجتماع بشريف باشا الموجود حالياً في لندن للاستماع إلى وجهة نظره حول هذه النقطة، وإذا ما كان يعتقد أنه من المرغوب فيه توجيه الدعوة إلى ممثل النادي الكردي في إسطنبول فلا مانع من حضوره لهذا الغرض.

فهل بإمكانكم اقتراح أسماء أية شخصيات كردية أخرى قادرة على التحدث باسم كل أو جزء من كردستان؟ وفي حالة عدم إمكان ذلك فهل بمقدوركم إعطاء مؤشر عام حول رغبات الأغوات الأكراد والعشائر الكردية بنتيجة اطلاعكم على الموقف من خلال ضباطكم؟. وقد تقرر بأنه يجب ضمان نوع من الأسبقية الاقتصادية لبريطانيا العظمى مهما كان شكل الحكومة التي ستقوم أخيراً في كردستان، وأن يكون النفوذ البريطاني في المنطقة الجنوبية هو المسيطر والمهيمن.

المندوب السامي البريطاني في بغداد يعارض انسحاب بريطانيا من كردستان والتخلي عن مسؤولياتها ١٩٢٠

فيما يلي نص برقية العقيد ويلسون وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق والتي تتضمن وجهات نظره بصدد الخطط

البريطانية للانسحاب من كردستان والتخلي عن مسؤولياتها هناك . رداً على مذكرة وزير الخارجية الموجهة إليه في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٠[1] :

من المندوب السامي ، بغداد ، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠

(آر) ١٣٧٤٦ برقيتكم المؤرخة في ٢٢ آذار (مارس)، كردستان .

١ - أرجو الاطلاع على برقيتي المؤرخة في ١٣ شباط (فبراير) المرقمة ١٩٧٥ بما يتعلق بتأثير التخلي عن المناطق الكردية على التزاماتنا العسكرية. وأن هذه البرقية وكذلك برقيتي المؤرخة في ٣ شباط (فبراير) المرقمة ١٥٥٥ تجسدان وجهات النظر العسكرية في هذه البلاد ، وكذلك الرأي العام المتفق عليه من قبل كافة الضباط من ذوي الخبرة .

٢ - إنه من واجبي أن أعبر للحكومة عن قناعتي بأن السياسة المزمع تبنيها ستثبت خطورتها في القريب العاجل على مسألة الاحتفاظ بالعراق .

٣ - القوات العسكرية الحالية في لواءي السليمانية وأربيل هي فوج واحد هندي من المشاة وسربان من الطائرات ومدفعان منتشرة بين طريق كركوك والسليمانية. وهناك سريتا مشاة في لواء

---

(١) F0371/5068, From Civil Commissioner, Baghdad, 25March 1920

أربيل. ولقد وافقت على انسحاب السريتين عندما ترى السلطات العسكرية ذلك مناسباً .

٤ - الأمن والنظام مستتب حتى الحدود الإيرانية في اللواءين من خلال قوات الليفي الكردية تحت قيادة الضباط البريطانيين والأكراد .

٥ - الانسحاب من السليمانية وسحب الإدارة البريطانية سيورطنا في التزامات أكبر على الحدود الكردية- العراقية من حجم القوات الحالية هناك .

٦ - لاأعتقد بصحة رأي توقعات حكومة صاحب الجلالة بأن إعطاء مقياس أكبر من الحكم الذاتي لكردستان الجنوب سيسبب القلاقل في هذه المنطقة. إذ أنه من الواضح والمتعارف عليه بأن المناطق العشائرية أقل تطوراً وتتطلب معالجة منفصلة وأن مثل هذه الاختلافات موجودة في أجزاء مختلفة من العراق .

٧ - إن ولايات البصرة وبغداد والموصل كما كان يديرها الأتراك كانت تشكل وحدة واحدة وغير مجزأة .

٨ - إن المقترحات التي هي قيد الدرس حالياً من قبل حكومة صاحب الجلالة تفتت النظام التركي القديم الذي يحمل مزايا كثيرة والقيام بخلق منطقة تسودها الفوضى والواقعة بين سهول العراق والحدود الإيرانية إذ أن وجودها سيسبب حتماً أصعب المشاكل وإثارة امتعاض وكراهية الناس ضدنا في المناطق المتأثرة بذلك وفي العراق إذ أنني غير مستعد لتسهيل هذا الأمر .

٩ - لا يمكن رسم خط فاصل وواضح بين كردستان والعراق. وهناك سلسلة متواصلة من التطور التدريجي بين أكراد العشائر المستقرين في القرى والمدن وبين الأكراد من غير العشائر المستقرين في المدن والقبائل التركية المستقرة والقبائل المختلطة والتي نصفها عربي ونصفها تركي المستقرة والبدو العرب والعرب المستقرين، إذ أن جميع هذه العناصر أخذت تستقر تدريجياً في أماكنهم. لذا فإن السياسة التي ستتبناها حكومة صاحب الجلالة ستؤثر في هذه العملية التي أخذت تنضج ثمارها الآن وتحرز تقدماً كما وأنها ستشجع على ظهور .... (غير كاملة في البرقية).

١٠ - لا يوجد هناك كردي مؤهل للتحدث عن كردستان كليةً كما أنني لا أعرف أي شخص مؤهل للتحدث عن أية منطقة أكبر من وادي أو عشيرة واحدة. فالأكراد على العموم لديهم شعور عنصري وليس قومياً، إذ أن الظروف الجغرافية والسياسية حالت دائماً دون قيام وحدات سياسية كبيرة.

١١ - إن الرأي العام الشعبي قدر اطلاعي على الموقف أنا وضباطي (وأعتقد أنه كانت لدينا فرص استثنائية لتحقيق ذلك) في صالح استمرار النظام الحالي مع وجود واجهة كردية تعطي لهم على جناح السرعة قدر الإمكان لإرضاء شعورهم القومي وللتنفيس عن طاقات جيل الشباب. وقد تم تحقيق ذلك.

١٢ - لا فائدة من الكلمات التي قد يتم التعبير عنها أو يتم تبنيها

بهدف ضمان النفوذ الاقتصادي أو السياسي البريطاني في كردستان الجنوب إذا ما تمّ التوقيع على السلام مع تركيا من أجل ترك هذه المناطق التي أدخلنا فيها الإصلاحات والإدارة بثمن غالٍ من الدماء والأموال لتتحول من حالة عدم الاستقرار والاحتلال إلى حالة أعمق من الفوضى وبشكل لم يعرف من قبل .

١٣ - أرجو من الحكومة أن تعيد النظر ولو في اللحظات الأخيرة في سياستها التي يجب خلال سنوات قليلة إما تغييرها بالعكس وبتكاليف باهظة وخسارة أرواح بشرية أو أنها ستؤدي على أكثر احتمال إلى التخلي عن ولاية الموصل ومحتمل العراق والذي سيقلل من شأن مركزنا المتزعزع في إيران مع نتائج وخيمة هنا أيضاً، والتي ستحول دون إمكاننا القيام بإعادة توطين ٥٠ ألف لاجيء مسيحي هم تحت رعايتنا الآن في بعقوبة وبتكاليف ٣½ مليون جنيه استرلينى في السنة والذي آمل أن يتم ترتيب عودتهم خلال الأشهر القليلة القادمة .

١٤ - وإنى أقولها بكل صراحة بأن مناشدة هذا الشعب للعالم المسيحي عموماً وللشعب البريطاني خصوصاً لمساعدتهم أمر لايمكن تجاهله . وإنني ضد فكرة القبول بسياسة الباب المفتوح لمساعدتهم حالما يتم توطينهم في أماكنهم إلا أنني أطالب بالنيابة عنهم بأنه يتوجب علينا على الأقل إعطاؤهم

الفرصة للعودة إلى موطنهم، وأن نبذل قصارى جهدنا لإعادتهم إلى المجتمع. ولقد ناقشت ذلك مع الجنرال هالدين الذي وصل إلى هنا وأنه يرغب بأن أقول بأن الآراء التي أعطيت هنا تحظى بتأييده، وأن تطرح وجهات النظر هذه على وزارة الحرب. وسأكتب إليكم قريباً عن هذا الموضوع بشكل مفصل.

وفي برقية أخرى من وزير الخارجية البريطاني إلى نائب الأدميرال السير جي. روبيك في إسطنبول وضح المسؤول البريطاني سياسة حكومته تجاه كردستان. وفيما يلي نص ما ورد في البرقية[1]:

من إيرل كرزون إلى نائب الأدميرال السير جي. دي روبيك (إسطنبول)

وزارة الخارجية، ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٠ رقم ٢٥٤

«رسالتكم المرقمة ٢١١ والمؤرخة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) والرسالة الأخرى المرقمة ٣٠٦ والمؤرخة في ٢ آذار (مارس). إن السياسة التي نستهدفها بخصوص كردستان في معاهدة السلام لا تتضمن جعلها محمية لبريطانيا أو لفرنسا ولا محمية مقسمة ولا مجموعة دول تحت الحماية الأوروبية بل كردستان تتمتع بالحكم الذاتي ومنفصلة عن تركيا وليست حتى تحت السيطرة التركية.

---

(١) F0371/ 5067, Earl Curzon to Vice-Admiral Sir J. de Robeck (Constantimople) Fo . 26 March 1920

وللوقوف على مدى نجاح هذه السياسة من الناحية العملية ولأي مدى يمكن التوفيق بين المصالح الكردية ومصالح الأرمن أو الأقليات المسيحية التي تعيش في أوساطهم، وإننا نرغب باستشارة القادة المسؤولين عن الرأي العام الكردي. إذ أنه ليس من المستحسن عرض شيء مفيد على شعب لا يريده أو لا يستفاد منه.

فهل توصون بتوجيه الدعوة إلى السيد عبدالقادر أو شخصيات كردية أخرى للمجيء إلى لندن؟ إذ أن الشريف موجود حالياً في لندن ويمكن الاتصال به إذا ما اقتضت الحاجة. إننا نقوم بمخاطبة بغداد موجهين نفس السؤال بما يتعلق بشرق وجنوب كردستان. إن هذا السؤال مهم وعاجل ولا يمكن تأجيل الجواب إلى ما لا نهاية».

● ومن هنا يبدو لنا أن السياسة البريطانية تجاه كردستان كانت في تخبط عشوائي بسبب الظروف السريعة المتغيرة والخوف من المسؤولية والتزاماتها العسكرية والمادية والسياسية. وكانت البدائل التي تحاول تبنيها في كل مرة تناقض الواحدة الأخرى. ففي البداية كان القرار منصبًا على تشكيل نطاق من الدول الكردية الصغيرة المتمتعة بالحكم الذاتي تحيط بحدود ولاية الموصل. ثم الاقتراح الفرنسي على تقسيم كردستان بين فرنسا وبريطانيا، ثمّ القرار الأخير على انسحاب بريطانيا من كردستان وتركها تواجه مصيرها وحدها. ولغرض الوقوف على وجهة نظر الشعب الكردي وقادته بصدد شكل الحكومة الكردية التي يمكن تشكيلها في دولة كردستان المستقلة فقد

تمت مفاتحة المندوبين الساميين البريطانيين في إسطنبول وبغداد وتوجيه الاستفسارات حول الموضوع. ولم تكن الأجوبة مشجعة. وأكد المندوب السامي البريطاني في إسطنبول أن الجنرال شريف باشا شخصية غير ملائمة وليست له أية سلطة أو نفوذ لذا فإنه لا يمكن اعتباره ممثلاً للرأي العام الكردي. بالإضافة إلى ذلك فقد نقل المندوب المذكور تقارير حول قيام الجنرال بالتآمر مع الأتراك. وأفاد المندوب السامي البريطاني في بغداد بأنه لا يوجد هناك كردي مؤهل للتحدث باسم كل كردستان ولا يعرف أحد بمثل هذه المواصفات. لذا قررت بريطانيا الانسحاب من كردستان لعدم العثور على شخص قادر على تشكيل دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي هناك. وكان المندوب السامي البريطاني في العراق، العقيد ويلسون ضد فكرة تخلي وانسحاب بريطانيا من كردستان إذ أكد أن ذلك سوف لا يضيع عليهم كردستان فحسب، بل سيعرض النفوذ البريطاني في إيران للاهتزاز والضعف والمجازفة بفقدان المركز البريطاني في العراق أيضاً. ولا شك أن مبايعة العراقيين في دمشق فى آذار (مارس) ١٩٢٠ (ليسوا نوابا منتخبين) للأمير عبدالله بن الحسين ملكا على العراق قد أثر في الموقف البريطاني أيضاً. إذ أكد نوري السعيد للسلطات البريطانية بأن الأكراد في كردستان العراق يرغبون ويقبلون بعرش عبدالله إذا ما أصبح ملكاً على العراق. وكان نوري السعيد يتحدث هنا بقناعته الشخصية دون تخويل من الأكراد لتسريع إقامة الحكم الوطني على العراق الموحد وبضمنه كردستان الجنوب. وكان

من الواضح أيضاً أن الاستفتاء الذي قام به الشعب العراقي آنذاك لم يكن يعكس الشعور والانطباع ووجهة النظر الحقيقية للشعب بمختلف قومياته وطوائفه في ذلك الوقت، إذ قاطع الأكراد وبعض الألوية والتقسيمات الإدارية هذا الاستفتاء لتراجع بريطانيا عن وعودها ومماطلتها بصدد مصير كردستان. ويبدو أن تي. إي لورنس(*) لعب دوراً في ترشيح الأمير عبدالله لعرش العراق، إذ كانت السكرتيرة البريطانية للشؤون الشرقية في دار اعتمادية المندوب السامي البريطاني في بغداد ضد فكرة هذا الترشيح(١). لذا فقد كانت النية واضحة لترك أكراد كردستان الشمال (في تركيا) والأرمن الباقين ضمن حدود تركيا تحت الحكم التركي. وكان وزير حكومة الهند والحكومة يفضلون التمسك باستقلال كردستان وعلم تركها تواجه مصيرها، بينما كانت لندن تخاف من العواقب العسكرية والسياسية والتكاليف المادية الباهظة ناهيك عن تعذر وجود شخص يمكن أن يبادر بأخذ المسألة الكردية بيده كما لم يتبلور حتى ذلك الوقت أي رأي عام كردي موحد حول تقرير مصيره والمطالبة بتوحيد كردستان وتشكيل دولة مستقلة برعاية بريطانية مادامت هي القوة المرشحة للوصاية على العراق. لذا فقد ظهرت في أوساط أصحاب الرأي داخل الحكومة البريطانية مدرستان بصدد مستقبل إدارة وحكم العراق: الأولى ويتزعمها المندوب السامي البريطاني في

---

(١) F0371/ 5068, Kurdistan and mesopotamia .

(*) لورنس العرب .

العراق، العقيد ويلسون والتي تطالب بالإدارة البريطانية المباشرة للعراق . والثانية وتتزعمها الآنسة غيرترودبيل السكرتيرة للشؤون الشرقية في دار الاعتماد البريطاني التي كانت تنادي وتؤيد فكرة قيام عراق مستقل .

ولا شك أن الهواجس والخوف الذي كان ينتاب الحكومة البريطانية من مغبة قيام دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي وبمستشارين بريطانيين كان يبدو سببه الخوف من قيام فرنسا بتشكيل حكومة كردية مع مستشارين فرنسيين في كردستان تركيا[١] . فبالرغم من المصاعب والمشاكل التي لقيها الفرنسيون في ساليزيا إلا أنهم كانوا يهدفون باستمرار إلى توسيع منطقة نفوذهم باتجاه الشرق وابتلاع غرب كردستان . وكانت حكومة الهند قد قررت أخيراً بعد اجتماعات متتالية إبلاغ الحكومة الفرنسية بأن بريطانيا تعتبر كردستان الجنوب جزءاً لا يتجزأ من العراق . وبأن النية متجهة فيما بعد لإقامة دولة كردستان في الجنوب والتي يمكن أن تختار الانضمام فيما بعد إما إلى العراق أو كردستان الشمال (تركيا) إذا ما نجح هذا الجزء في إقامة حكم ذاتي هناك[٢] . وفي خضم هذه السياسات والمقترحات المتضاربة والمرتبكة وتداول الشائعات حول مصير الأكراد واحتمال انسحاب بريطانيا بادر وجهاء ورؤساء كافة العشائر الكردية في أربيل والسليمانية والموصل إلى إرسال البرقية التالية التي يطالبون فيها بريطانيا

(١) Ibid

(٢) Ibid

بقيام دولة كردستان تحت الوصاية البريطانية ، وأن تكون مرتبطة مع العراق وأن تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها بريطانيا العراق.
وفيما يلي مضمون البرقية :

من المندوب السامي ، بغداد، ٣ تموز (يوليو) ١٩٢٠[١] :

رقم ٨٠٢٠

استلمت مذكرة موقعة من قبل ٦٢ شخصا بضمنهم كافة زعماء العشائر الكردية وأهالي ألوية أربيل والسليمانية وبعضهم في الموصل تقريباً والتي تنص على ما يلي :

« نحن قادة الشعب الكردي نرغب في قيام دولة مستقلة في وطننا وتحت الوصاية البريطانية وأن تدمج مع العراق وتعامل المعاملة نفسها التي تُعامل بها العراق وباتحاد المصالح المشتركة. وأن يتم النظام الضريبي وتشريع الأنظمة للمناطق الكردية استناداً إلى الدستور. وإذا ما مُنحنا ذلك فإننا نتعهد لكم بأن تكون تصرفاتنا دائماً استناداً إلى رغبات حكومة صاحب الجلالة » .

« وأود أن أؤكد لكم بأنه قد تم إرسال هذا الطلب دون استشارة أحد ودون علم الضباط السياسيين (البريطانيين) المعنيين بالأمر » .

---

(١) F0371/5069 , From Civil Commissioner, Baghdad, 3 July 1920 .

الفصل الثالث

موقف كردستان العراق
من حركة مصطفى كمال وروسيا البلشفية

أشرنا في الفصل الأول في الخلفية التاريخية لموضوع الكرد وكردستان إلى ظهور الجنرال التركي مصطفى كمال في آب (أغسطس) ١٩١٩ وقيامه بتحشيد قواته لإنقاذ تركيا من التمزق والتفتيت بعد قيام اليونانيين باحتلال مدينة سيمرنا التركية في مايس/ أيار ١٩١٩. فقام أكراد تركيا بتنظيم قواتهم للتصدي لقوات مصطفي كمال إلا أن المخابرات البريطانية لعبت دوراً في تطمين الأكراد والتأكيد بإصرار الحلفاء على حل قضيتهم، والذي حال دون قيام كردستان تركيا بمواجهة مصطفى كمال والذي كان خطأً كبيراً ارتكبه الأكراد آنذاك مما فتح المجال واسعاً أمام الجنرال التركي لتماديه وتحالفاته مع الروس وشنه حرباً شعواء على كردستان فيما بعد ناهيك عن حملته ضد الأرمن والأقليات المسيحية الأخرى (النساطرة).

وفي مناقشة لأوضاع كردستان العراق والموقف الأمني على الحدود التركية- العراقية- الإيرانية، بعد زحف الجيش الأحمر الروسي نحو الجنوب ووصوله إلى باكو ومشروع دولة كردستان، بادر الضابط السياسي البريطاني في أربيل الرائد (هي) إلى مناقشة هذه

المواضيع بالتفصيل مع أحد الزعماء الأكراد في كردستان العراق (سيد طه) وفيما يلي نص ما ورد في الاجتماع بينهما :

مذكرة موثوقة رقم ٦/سي/ ٦٨٠٥ والمؤرخة في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ [١]، من الضابط السياسي في الموصل إلى المندوب السامي في بغداد

الموضـــوع

الموقف الحالي على الحدود التركية- الإيرانية ومشروع الدولة الكردية فيما يلي مذكرة مختصرة حول وجهات النظر لسيد طه أدلى بها في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، إذ قام الرائد هي، الضابط السياسي في أربيل بمناقشة هذه المواضيع معه بالتفصيل. وعند الاستفسار منه حول مجلس الزعماء الأكراد الذي تم تشكيله مؤخراً برئاسة «سيمكو» والذي وردتنا تقارير حوله أجاب سيد طه بأنه تم انعقاد ثلاث جلسات حول الموضوع. وكان موضوع الاجتماعات مناقشة مسألة تأسيس دولة كردية على الحدود التركية - الإيرانية. وقد تقرر بأنه ممكن ومن الواجب قيام مثل هذه الدولة وأنه قد جاء ينشد مساعدة الحكومة البريطانية. وقال بأن البلاشفة قد وصلوا إلى باكو وإلى الحدود التركية- الإيرانية بكميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة والأموال. وأنهم مشغولون الآن في بلشفة جمهوريات

---

(١) F0371/ 5069, From The Political Officer Mosul to Civil Commissioner, Baghdad, 21 September 1920.

أذربيجان . وبأن مصطفي كمال يتعاون معهم بهدف استعادة الأراضي التركية التي فقدها .

ويهدف الروس بعد احتلال القوقاز إلى اكتساح إيران وكردستان وهما الحاجزان الوحيدان الباقيان بينهم وبين العراق ، وهو الحاجز الذي نحرص على إبقائه . أما بالنسبة لإيران فإنها بالتأكيد ستشجب الاتفاقية الإيرانية - البريطانية ، إذ أن تبريز تعارضها ، وأنها لا تقبل بصدور الأوامر إليها من طهران . وأن وفاة « غيرد » خير دليل للتعبير عن هذا الرفض . ومازالت الحكومة التركية تحافظ على الكثير من هيبتها في كردستان . فعلى سبيل المثال فإن « سيتو » شخص لا يعار له أي اهتمام عدا أنه يستمد سلطته من حقيقة أنه موظف تركي ، وأن الأتراك يحاولون الضرب على الوتر الحساس دائماً كلما ظهرت هناك علامات على الشعور الوطني الكردي ، وأنهم سيستمرون على هذه السياسة الآن إذا لم نُبادر إلى مساعدتهم (مساعدة الأكراد) ، وقد نقل مدحت بك الذي كان والياً على « وان » مؤخراً بأوامر من مصطفى كمال لأسباب لا يعرفها سيد طه (قارن ذلك بنقل فائق بك قائد الفرقة الثانية التركية في سيرت حسب ما تناقلته الشائعات مؤخراً) . وأن الدعم المطلوب منا أولاً هو اعتراف الحكومة وتعيين ضابط ارتباط في الموصل أو أربيل أو الأحسن في كردستان . ويتوجب علينا القيام بنشر الدعاية . ولم يتقرر في الوقت الحاضر ضم عشائر بوتان (الكردية) إلى الدولة المقترحة إلا أنه تم إرسال مبعوثين إلى سيرت ... إلخ ؛ لكسب تعاطفهم ودعمهم .

فأجبت أنه في الوقت الذي يجب فيه الحصول على موافقة بغداد أولاً إلا أنني أعتقد بأن الحكومة ستفضل هذا المشروع وتشجعه. وأن موضوع إمكانية قيام الدولة الكردية قد تم التعبير عنه وتضمنتها بنود السلام وستقوم لجنة من الحلفاء بزيارة البلاد للوقوف على رغباتها (وقال سيد طه بأنه يعلم بذلك إلا أن الموضوع سيستغرق وقتاً طويلاً لحين وصولهم نظراً للموقف الحالي). وقلت أن الضغوط في أوروبا وهزائمها الكبيرة قد تكبح جماح أي عدوان روسي بهذا الاتجاه.

أما بالنسبة للدولة الكردية المقترحة، فقد اقترحت أنه من الأحسن التقدم بهذا الموضوع ببطء وعدم القيام بتشكيل أية أجهزة حكومية دون وجود قواعد أساسية أولاً. فاقترحت كخطوة مهمة أولى تشكيل اتحاد كونفدرالي عشائري تعاوني يتعهد بتسليم الخارجين على القانون والحفاظ على السلام بين العشائر إذ سيحقق هذا الأمر الفوائد الكثيرة. فأجاب بأنه يتفق معي في هذا الرأي، وهذه هي الخطوط العامة التي اقترحوها للعمل على ضوئها. وإذا ما قمنا بمساعدتهم فإن النتائج ستكون مفاجئة لنا.

أما فيما يتعلق بما ورد أعلاه فإنه يُحتمل أن يكون هذا الجزء من كردستان قد تأثر بالخطر البلشفي وخاصة عندما يجدون أنه يتعاون يداً بيد مع الأتراك. ويحتمل أيضاً أنهم يدركون أنه يتوجب عليهم أن يختاروا الانضمام إلى أحد الأطراف. إذ أن انحيازهم إلى جانبنا

سيعطيهم على أكثر احتمال الدعم اللازم لتحقيق تطلعاتهم. ولكن إذا لم نقم بتقديم الدعم اللازم لهم فإنه يتوجب عليهم أن يختاروا الطريق الأسهل. أما بخصوص الاتحاد الكونفدرالي العشائري فإن قضية عشائر شرناخ مثل يحظى بالاهتمام إذ أنها تعمل وفق هذا النهج. فقامت بانتخاب عبد الرحمن رئيساً لها بدلاً من سليمان أغا. إذ أنهم يقومون بتصريف أمورهم دون سفك الدماء ويمارسون في نفس الوقت نفوذاً كبيراً على العشائر الكردية الخارجية الأخرى.

ثم بادر المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى إرسال مذكرة مفصلة حول ما دار بين الضابط السياسي البريطاني في أربيل وسيد طه أحد الزعماء الأكراد في كردستان العراق (أربيل) حيث بقي الزعيم الكردي في أربيل للفترة من ١٨ إلى ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ إذ أجرى معه الضابط البريطاني عدة لقاءات ومقابلات. وفيما يلي مادار في أربيل بين الطرفين:

مكتب المندوب السامي رقم ٢٨٧٧٠

بغداد ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠

إلى وكيل وزارة الهند، لندن

وسكرتير حكومة الهند في دائرة الشؤون الخارجية والسياسية.

سيملا.

وزير حكومة صاحب الجلالة في طهران :

مـذكـرة[١]

بقي سيد طه في أربيل خلال الفترة من ١٨ - ٢٣ أيلول (سبتمبر) وقمت بعدة مقابلات طويلة معه. ودارت المناقشات حول موضوعين :

١ - مستقبل ذلك الجزء من كردستان التي لم تدخل ضمن مناطق الأراضي المحتلة .

٢ - وقضية إعادة توطين اللاجئين المسيحيين .

بالنسبة للموضوع الأول قال سيد طه أنه تم عقد اجتماعات متعددة مؤخراً حضرها زعماء القبائل الأكراد المهيمنون على العشائر الكردية المنتشرة على طول الحدود التركية- الإيرانية جوار شمينان تيرغاوات وأورمية. كما حضرها ممثلون عن عشائر الشقاق وحكاري والهركي وحيدراني وبكزادة وأتروشي ومن قبائل أخرى. واستناداً لما قاله سيد طه فقد توصلوا إلى استنتاج وقرار بأن أحسن سياسة يتبعونها هي التوحد ومناشدة مساعدة الحكومة البريطانية بهدف تشكيل دولة كردية كونفدرالية ومقاومة قوات الزحف البلشفي والتركي. وقاموا بإرسال ممثلين عنهم إلى بوتان والمناطق الكردية

---

(١) **F04371/ 5069, Office of the Civil Commissioner, Baghdad 8 October to the Under Secretary of State for India London .**

الأخرى لكسب تعاطفهم حول الموضوع. وعندما تم الاستفسار من سيد طه عما يتوقعونه من مساعدة من الحكومة قال: أولاً- يُعيّن ضابط يتقن اللغة (الكردية) لكي يبقى على اتصال دائم به وبالزعماء الأكراد. ويمكن لهذا الضابط الإقامة في أربيل أو الموصل أو من الأحسن لو أقام عنده في منزله. وأنهم سيتوقعون فيما بعد مساعدات كبيرة وخاصة في السلاح والعتاد. وتذمر سيد طه من عدم الثقة التي تظهرها الحكومة (البريطانية) إزاء الأكراد، فقال إن الروس أخطأوا لأنهم وضعوا ثقتهم بكل شخص، وأننا نخطيء عندما لا نثق بأحد. ووجه اللوم لنا لعدم قيامنا بحملة إعلامية لمواجهة جهود العرب والأتراك بهذا الخصوص. إذ يقوم الأتراك بإثارة المشاعر ضدنا من خلال نشر الأكاذيب المقصودة دون قيامنا لكشفها ومجابهتها. وعندما أشرت للسيد طه بأنه ليس من واجب السلطات البريطانية في هذه البلاد التدخل في شؤون كردستان الشمال (تركيا) وأنه استناداً إلى نصوص معاهدة السلام فقد تقرر إرسال لجنة خلال أشهر قليلة من أوروبا لتقرير مصير تلك البلاد (كردستان الشمال) وأبدى شكوكه حول نجاح مهمة هذه اللجنة أو فيما إذا كانت فعلاً ستزور كردستان الشمال. وقال: إذا ما أرادت زيارة المنطقة فإنه يتوجب تخصيص ثلة كبيرة من الجيش لمرافقتها في هذه الظروف. وأصر على قيامنا بنشر الدعاية اللازمة للتمهيد قبل وصول اللجنة وضرورة تشكيل اتحاد كونفدرالي من زعماء العشائر الأصدقاء قبل وصولها. ويعني ذلك أنه بإمكان اللجنة التنقل بأمان، وستمكن الأكراد الذين يحملون

الشعور الوطني حقاً من التعبير عن وجهات نظرهم دون خوف من الأتراك. ويصعب على الأكراد في الوقت الحاضر التعبير عن مشاعر معادية للأتراك بسبب وجود القوات التركية والموظفين الأتراك في المنطقة. وقال: لو علمت كافة القبائل الكردية في كردستان الشمال بأن الحكومة البريطانية ستدعمها معنوياً ومادياً فإنها ستتوحد جميعاً لتشكيل دولة مستقلة. وأشار سيد طه إلى موضوع البلشفية وأطلعني على رسائل استلمها الزعيم الكردي «سمكو» من ياويز بك قائد القوات التركية في مدينة بايزيد التركية. وقال إن للشيوعيين البلاشفة قوات كبيرة في القوقاز، وأن القائد التركي أنور باشا في باكو ومعه ٤٠ ألف جندي تركي، ممن كانوا أسرى سابقاً في روسيا. وهناك جيشان روسيان الجيش الأحمر والجيش الأخضر حيث تجري الاستعدادات لغزو العراق والهند. وأشار سيد طه بعد ذلك إلى أنه ما لم يتم اتخاذ الإجراءات السريعة فإن أنور باشا والشيوعيين البلاشفة سيحاولون التحرك على العشائر الكردية لكسبها إلى جانبهم. فإذا ما نجحنا من خلال الدعاية والأساليب الأخرى في تشكيل اتحاد كونفدرالي كردي قوي في صالحنا فسنتمكن آنذاك من إقامة حاجز قوي ضد المد الشيوعي البلشفي القادم، وننقذ العراق بن الغزو. وأصر سيد طه على قيامنا بتزويد الأكراد بمستودعات ومخازن واسعة للذخيرة التي كانت الهدف النهائي لزيارته، وقال أنه لا يعرف لماذا لم تستجب السلطات البريطانية لطلبه في العام الماضي وتغيرت سياستنا فجأة. واقترح بأنه في حالة صعوبة تزويده بالأسلحة بشكل علني.

فبالإمكان إرسالها إليه من خلال عشيرة «بالك» الكردية. واستنتجت من سيد طه أن من الأسباب الرئيسية لتغيير موقف «سمكو» والزعماء الأكراد الآخرين من جماعته توقعهم إلغاء الاتفاقية البريطانية- الإيرانية، وسيكون بإمكان بريطانيا التعاطف معهم (الأكراد) ويساعدونهم في مطالبهم في الأراضي الإيرانية. إما بصدد موضوع إعادة التوطين (المسيحيين) فقد تمت مناقشة الموضوع بين العقيد هالدر وسيد طه في بلدة الكوير بتاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) إذ أنها لا تدخل ضمن منطقتي، لذا لا يمكنني أن أخبركم بما دار بينهما. وأخيراً فقد اعترض سيد طه على العديد من القضايا. وقال أن العشائر الكردية المسؤول عنها هو و«سمكو» سوف لا تعارض عودة المسيحيين، وأنها ستساعد اللاجئين بأية طريقة ممكنة إلا إذا ارتكب هؤلاء بعض الاعتداءات لأنهم مسلحون إذ يصعب عند ذاك ضبط العشائر. وكنا نريد أن نعلم ماذا سيحصل عند وصول اللاجئين إلى أورمية. هل سيقومون بتشكيل حكومة خاصة بهم؟ أم أنهم سيكونون تحت سلطة الحكومة البريطانية؟ فقال أنه من المستحيل بالنسبة لهم العيش بسلام مع السكان الإيرانيين في أورمية عندما يكون الطرفان مسلحين. ومهما كان شكل التعهدات التي أعطتها الحكومة الإيرانية فإن تبريز لا تعترف بسلطة طهران عليها حيث بلغت درجة الكراهية بين الفرس .والمسيحيين ذروتهاوهناك جروح كثيرة، وأن الصراع بين الطرفين حتميّ. وماذا يتوجب علينا أن نعمل للحيلولة دون وقوع ذلك؟ فهل سنبقي الموظفين البريطانيين هناك

في أورمية إلا ما لا نهاية؟ وذكر سيد طه من بين الأمور الأخرى أنه مازالت هناك ٢٥٠ امرأة كردية مع اللاجئين، وماذا سيجري بصدد ذلك؟. ولم أتمكن من إعطاء أجوبة حازمة إذ لم أكن ملماً بالموضوع إلا أنني أشرت له بأنه إذا ما تعاون الأكراد معنا بإخلاص فلا أتوقع أن تبرز هناك أية صعوبة. ووعد سيد طه أن يبعث لي برسالة من خلال أغا بطرس والتي ذكر فيها بأن المسيحيين سيعودون سادة للأكراد وليسوا مواطنين عاديين.

وبتاريخ ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ أصدر المندوب السامي البريطاني في بغداد أوامره إلى ضباطه السياسيين في المناطق الكردية في كركوك والتي كانت تضم أربعة ألوية: الموصل والسليمانية وكركوك وأربيل للاجتماع مع سكرتيره الخاص لمناقشة موقف هذه الألوية من الحكومة العراقية المزمع تشكيلها. إلا أن إصابة سكرتير المندوب السامي بحادث طائرة منعت حضوره هذا الاجتماع بالرغم من وجوده في كركوك آنذاك. وكانت وجهات نظر الضباط السياسيين البريطانيين في الموصل وكركوك وأربيل أنه لا توجد رغبة لدى سكان الألوية التي هم فيها بالانفصال عن العراق بشرط إعطاء ضمان لبعض الضوابط المحلية الخاصة باللغة..إلخ. وكانت وجهة نظر الضابط السياسي البريطاني في السليمانية مختلفة بالنسبة للوائه إذ اقترح الضم المؤقت للواء إلى حكومة العراق لحين قيام دولة كردستان، وعندها ستختار السليمانية إما الانضمام

إلى دولة كردستان أو إلى الشعب العراقي. وستعطى وضعية خاصة خلال الفترة المؤقتة تضمن مقياساً واسعاً من الحكم الذاتي المحلي(١).

تركيا تطالب بتعديل نص المادة ٦٤ من معاهدة سيفر بشأن الدولة الكردية :

قامت وزارة المستعمرات في لندن بإبلاغ وكيل وزارة الخارجية البريطانية بمطالبة الأتراك بتعديل نص المادة ٦٤ من معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ المتعلقة بالإشارة إلى الدولة الكردية في المستقبل وحق أكراد كردستان الجنوب (ضمن حدود العراق) بالانضمام إلى هذه الدولة، وتضمنت وثيقة وزارة المستعمرات ما يلي(٢) :

وكيل وزارة المستعمرات **عاجل**

داوننغ ستريت

إلى وكيل وزارة الخارجية

٨ آذار (مارس) ١٩٢١

نشير إلى الرسالة الصادرة من هذه الوزارة والمؤرخة في ٤ آذار (مارس) والمرفقة بنسخة من تقرير مخابرات العراق المرقم ٤ والمؤرخ في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ . ومن الملاحظ في الفقرة ٢ و٣

---

(١) F0371/ 6348, Intelligence Report, Secret, Office of High Commissioner, Baghdad, 31 December 1920

(٢) F0371/ 6346, Urgent, Colonial Office, 8 March 1921 .

من هذا التقرير أنه قد تم إعداد لائحة قانون الانتخاب للعراق لتغطي المناطق الكردية إلا أن السير برسي كوكس أشار إلى رغبته في مناقشة مجلس الوزراء (العراقي) لمعالجة الموضوع بالنسبة للأكراد بشكل خاص. استناداً إلى منطوق المادة ٦٤ من معاهدة سيفر. ولقد علمنا بأن الوفد التركي قد أثار موضوع تعديل صياغة هذه المادة في المؤتمر المنعقد هنا، وهناك احتمال لتعديل المادة بطريقة يُحذف فيه ذكر الدولة الكردية في المستقبل وحق أكراد كردستان الجنوبية (ضمن حدود العراق) في الانضمام لهذه الدولة. ولغرض إعطاء السير بي. كوكس وقتاً كافياً حول هذا التعديل لمعاهدة سيفر أطلب اطلاع هذه الوزارة على قرارات المؤتمر بهذا الخصوص.

توقيع (شاكبورو)

● وقد تضمنت رسالة وزارة المستعمرات البريطانية النص التالي حول التعديل المقترح على معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠[(١)] :

التعديلات المقترحة على معاهدة سيفر كما تم تقديمها (من قبل الحلفاء) إلى الوفود اليونانية والتركية في ١٢ آذار (مارس) ١٩٢١.

بالنسبة لكردستان فإن الحلفاء مستعدون للنظر في تعديل المعاهدة بما يتلاءم مع الحقائق القائمة للموقف بشرط تقديم التسهيلات لإقامة الحكم الذاتي المحلي والحماية الملائمة للمصالح الكردية والأثورية- الكلدانية.

---

(١) **F0371 / 6467, Colonial Office, 12 April 1921 to Fo.**

أما بالنسبة لأرمينيا فإنه يمكن تبني الشروط الحالية بشرط اعتراف تركيا بحق الأرمن الأتراك بوطن قومي على الحدود الشرقية لتركيا في آسيا وأن توافق على قرارات اللجنة المعنية من قبل مجلس عصبة الأمم لتدرس ميدانياً قضية تخصيص الأراضي لأرمينيا لهذا الغرض .

أما بصدد (المدينة التركية) «سيمرنا» فإن الحلفاء مستعدون لإجراء التفاهم والتسوية العادلة لإنهاء الأوضاع المحزنة الحالية للخصومات وضمان عودة السلام ....

وانسجاماً مع رغبات الحلفاء بادرت السلطات البريطانية إلى تبني سياسة جديدة بالنسبة للأكراد بالإبقاء على كردستان العراق ضمن الإدارة البريطانية وتتمتع بالحكم الذاتي . وفيما يلي مقترحات المندوب السامي البريطاني على العراق السير برسي كوكس :

رقم البرقية ٢٠١ - ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٢١

من المندوب السامي إلى وزير المستعمرات[١] :

إشارة إلى برقيتكم ١٤٨ في ٩ حزيران . كردستان .

١ - تم في مؤتمر القاهرة مناقشة بديلين سياسيين (١) الاحتفاظ بالمناطق الكردية كجزء من العراق (٢) تشجيع تلك المناطق

---

(١) F0371/ 6346, From High Commissioner for Mesopotamia to the Secretary of State for the Colonies, 21 June 1921 .

على الانفصال. وكانت موازين الرأى بشكل عام في صالح البديل الأول. وعقدت اجتماعاً مع أهل الخبرة المبجلين بعد عودتي إذ كانت أكثرية الآراء تفضل الدمج بالعراق مالياً وسياسياً مع إعطاء مقياس خاص للإدارة البريطانية– الكردية. وقد أكد الاستفتاء الذي جرى بعد ذلك بين الجماعات المعنية بحدوث توقعات مفصلة إذ تمت صياغة برقيتي المرقمة ٩٥٣ في ظل الظروف المذكورة أعلاه. وإنني أقدر الاعتبارات التى دفعت بكم الآن إلى تفضيل البديل رقم(٢).

٢ - وفي الوقت الذي سيتم فيه نهج البديل رقم(١) فإنني أعتقد أنه يتوجب أن يكون برنامجنا بهذا الصدد جذاباً وأحسن من أى بديل تركي يطرح من قبلهم، وأن يكون واسعاً ليرضي طموحات القوميين الأكراد. ولا حاجة إلى القيام بتغيير كبير لتكييفه مع فكرة الاتجاه الانفصالي. وعلى أية حال فإنه ليس من الممكن اتباع سياسة موحدة في كافة المناطق الكردية للأسباب التالية. فإن العراق الكردي (كردستان العراق) وللأغراض المباشرة ينقسم إلى أربع مجموعات:

أولاً: المنطقة الواقعة شمال نهري الزاب الأسفل والأعلى.

ثانياً: المنطقة شبه الجبلية الواقعة في وسط أربيل المحصورة بين الزابين.

ثالثاً: المنطقة الجبلية المحصورة بين الزابين وعموماً إلى غرب أربيل.

رابعاً : لواء السليمانية

وأعتقد أنه سيكون من المستحيل بالنسبة إلى المجموعة الأولى استثناؤها في المرحلة الحالية من العراق. إذا عارضت كل من دهوك وعقرة لإجراء أي تغيير في النظام الحالي فإذا ما بقي القائمقام بريطانياً ويتعامل مباشرة مع الحكومة العراقية ويبقى المندوب السامي البريطاني الصوت المسيطر والحاسم في تعيين الموظفين المحليين فإنه سوف لا يطالبون حتى بشبه انفصال الذي تم إقتراحه عليهم بل يفضلون البقاء كجزء من العراق. وكان الاقتراح على تعيين متصرّف كردي جديد لزاخو مقترحاً جيداً ومفضلاً إلا أنه لا يمكن التفكير بمسألة الانفصال التام للموصل مطلقاً كما حصل آنذاك. وخلافاً لتوقعاتنا فقد توصلت مسألة العمادية إلى نفس الاستنتاج. إذ أن الحقيقة هي أن كافة سبل اتصالاتهما تتم مع الشمال أو باتجاه الموصل. ولا توجد هناك مواصلات تمتد إلى السليمانية. وبالنتيجة فإن أية محاولة لإرغام هذه المناطق، وخاصة العمادية، على الانضمام إلى وحدة إدارية كردية يكون مركز الثقل فيها في راوندوز أو السليمانية سوف يدفع بها إلى الارتباط بالشمال (كردستان تركيا). وتعتبر الموصل سوقهم الطبيعية وستكون ولاية «وان» خيارهم الثاني. وكان الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في ضوء هذه الاعتبارات والأجوبة هو التعامل واعتبار هذه المجموعة بالنسبة للسياسة الكردية، أقلية تدخل ضمن دولة العراق مع وضع نص يتضمن إعطاء فترة زمنية مثلاً ثلاث سنوات

- ستحقق جماعة السليمانية تقدماً ملحوظاً - كفرصة لكي يتسنى للمجموعة رقم واحد إعادة النظر في قرارها .

أما بالنسبة للمجموعة رقم ثلاثة، فالمنطقة حالياً ليست تحت السيطرة الإدارية، والنشاط التركي هناك محموم . وقد تم استخدام الطيران ضد هذا النشاط، وآمل أن يتم تحقيق النجاح هناك قريباً . ولا يمكن تقرير مستقبل هذه المنطقة قبل إخضاعها في النهاية . إلا أنني أقترح أنه عندما يحين الوقت الملائم تختار المنطقة بملء حريتها للاتحاد مع أكراد السليمانية بدلاً من المنطقة العربية في أربيل .

ومن الممكن تحقيق رغباتكم بالضبط بالنسبة للمجموعة الرابعة . وأن برقيتي المرقمة ١٥٣ لا تتناول مسألة الانفصال السياسي والمالي التام (مجموعة ١) وأن لواء السليمانية يقبل بالترتيبات التي لا تختلف إلا قليلاً عن التي نحن مرغمون على تبنيها بفعل الظروف للمجموعة ١ و ٢ . ومع ذلك فهناك ضغوط كبيرة ومطالب للانفصال على النهج الذي اقترحتموه وإنني الآن أقترح بالتصرف على ضوء ذلك . وإذا ما انضمت المجموعة ٣ فيما بعد فستكون هناك منطقة كبيرة وواسعة تضم أكراد لواء السليمانية بأكمله والمناطق الجبلية في لواء أربيل . وسيتم وضع الترتيبات اللازمة لإدارة المنطقة بشكل مباشر تحت إشرافي، وليس تحت إشراف وزير عربي، وسيجري إبرام اتفاقية لتجنب ضرورة إقامة حواجز جمركية بين العراق والسليمانية . وأن التفاصيل تتطلب دراسة موسعة ولكني آمل في أن يكون هذا الترتيب

ذا جلوى وبغض النظر عن صيانة الأمن الذي ستقوم به قوات «الليفي» في كافة المناطق الكردية فإن الإقليم الجديد سيكون مكتفياً ذاتياً وقادراً على دعم نفسه .

سوف لاأقوم بأي إجراء لحين وصول الجواب لكي لا يكون هناك سوء فهم إلا أنني أود الاستماع إليكم بأن السياسة رقم ٢ الواردة في الفقرة ١ هي السياسة التي ترغبون بها وفي ضوء توضيحي للحقيقة فإنني مخول من قبلكم في التعامل مع المجموعات (١) و(٢) و(٣) بالطريقة التي أشرت إليها أعلاه. وإذا ما كانت هناك أية رغبة يتم التعبير عنها في هذه المناطق للانضمام إلى الدولة الكردية. مثل مرور ثلاث سنوات فإنه من السهل تحقيقها، ولكني أعتقد أنه ليس من المفيد تقليص الفترة من البداية، وأعتقد في نفس الوقت وآمل أن تنال وجهات نظري ومقترحاتي رضا وطموحات أكبر قطاع من القوميين (الأكراد) التقدميين هنا .

مشروع ونستون تشرشل لإقامة دولة غير عربية تضم الأكراد والتركمان وغيرهم في شمال العراق ١٩٢١ :

وفي المراسلات المتبادلة بين وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل والمندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس وضح تشرشل سياسة بلاده إزاء الأكراد إذ حمل ذلك الانطباع من خلال المناقشات مع حلفاء بريطانيا وبلورها في خطوط عامة ومفصلة

لتطبيقها على العراق بشكل يضمن مصالح بريطانيا وحلفائها أولاً في محاولة لإرضاء طموحات حركة القوميين الأتراك (الحركة الكمالية) بقيادة الجنرال مصطفى كمال الذي اختار أنقرة عاصمة له دون أن تكون لحكومته أية صفة دستورية متحدياً السلطان التركي الذي كان لا يزال في السلطة يمارس مهامه من إسطنبول. وفيما يلي نص ما ورد في رد وزير المستعمرات البريطانية تشرشل على ما ورد في برقية المندوب السامي في العراق المرقمة ٢٠١ في ٢١ حزيران :

من وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في العراق(١)

٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٢١ رقم ١٩٦

إشارة إلى برقيتكم المرقمة ٢٠١ في ٢١ حزيران (يونيو).
كردستان .

من خلال اللهجة الواردة في البرقيات التي أرسلتها إليكم حول هذا الموضوع تجدون أنني قد حملت من القاهرة انطباعاً مختلفاً تماماً عن موازين الرأي هناك بصدد سياستنا إزاء كردستان. وأعتقد أنكم وافقتم على اتخاذ طريق وسط بين البديلين الواردين في الفقرة (١) من برقيتكم الجوابية وقبلتم بوضع خط فاصل واضح منذ البداية بين وسط العراق الذي ستتم السيطرة عليه من قبلكم مباشرة مهما كانت النتائج المتعلقة بمصيرها في النهاية، وذلك القسم الذي سيقع في النهاية

---

(١) **F0371/6346, From the Secretary of State for the Colonies to the High Commissioner of Mesopotamia, 24 June 1921.**

تحت سيطرة حكومة العراق . وقد استفسرت منكم في برقيتي المرقمة ١٠٩ في ٢٥ مارس (أيار) حول موضوع «الليفي» وما إذا قمتم بالتعامل مع كركوك كجزء من كردستان أو كجزء من العراق وأشرت لكم بالفوائد الكامنة وراء فصلها من العراق . وهناك في فكري ومخيلتي فكرة وصورة إقامة دولة حاجزة تتألف اثنياً من عناصر غير عربية تقع بين العراق وتركيا . وإنني أعترف بالصعوبات المحلية التي ستواجهك آنذاك ، وقد أخذت بنظر الاعتبار الحجج التي طرحتها . إلا أنني أجد هناك طريقاً للقبول باستنتاجاتك. وبعد قيامك بتقسيم كردستان العراق إلى أربع مجموعات قدمت توصياتك بصدد المجموعة ١ و٣ و٤ إلا أنه لم يكن واضحاً مااقترحته للمجموعة الرابعة .

القسم الثاني :

لقد أعجبت تماماً بأهمية اتخاذ القرار الصحيح الآن إذ قررت أن أستشير وأحصل على خبرة « سون » «ولونغريغ» بالاستفادة من خبرتهما التي اكتسباها من خلال إقامتهما في العراق . وتمت مناقشة الموضوع بعمق معهما ورأيهما يعزز وجهة نظري السابقة . إن السياسة التي سأوصي بها والتي أرجو أن أسمع رأيكم حولها قبل اتخاذ قرار نهائي ستكون كما يلي :

إن المعيار الذي سيقرر خط الحدود بين المناطق التي ستتم السيطرة عليها من قبلكم ومن قبل حكومة العراق ستعتمد على الحدود

الاثنية للمناطق العربية بدلاً من المناطق الكردية فقط. إذ أن بلدة أربيل وكفري وكركوك ليست كردية تماماً، وكانت المشورة التي قُدمت لي بأن الموقف السياسي سيكون أسهل عندما يتم سحب القطعات العسكرية البريطانية وتحل محلها وحدات تحت قيادة ضباط إنجليز بدلاً من وجود جيش عربي (ويقصد عراقي). ويبدو لي ذلك بأنها سياسة معقولة من وجهة نظرنا أيضاً. وإننا نقترح إعطاء حكومة العراق يداً حرة وأعتقد بأنه من غير المرغوب فيه نشر وامتداد نفوذها إلى داخل المناطق غير العربية. ومن خلال موقعنا كقوة منتدبة فإنه من واجبنا حمايتها من هجوم معاد، وأنه ليس من الصعب إقناعها بأنه لغرض تأدية هذه المهمة على أحسن وجه فإننا سنقوم بتشكيل قوات حدودية بقيادة ضباط بريطانيين لنشرها في المناطق التي يحتمل شن عدوان منها. وقررنا أخيراً عدم وجود أية عناصر عربية ضمن الوحدات التي سيتم تشكيلها بقيادة ضباط بريطانيين وأنها يجب أن تضم تركماناً وأكراداً وأشوريين. ومن رأيي عدم نشر هذه الوحدات في المواقع التي تديرها الحكومة العربية العراقية بشكل دائم. وأن صعود فيصل إلى العرش وممارسة مهماته سيهيىء فرصة ممتازة لتحديد سياستنا مهما كانت وجهات نظر مجلس الوزراء الحالي. ولا أرغب بصياغة سياسة معينة خلال هذه الفترة القصيرة المؤقتة التي يحتمل تغييرها فيما بعد.

القسم الثـالث :

أقترح تحديد الإقليم غير العربي بخط يمتد من « مشوراداغ » إلى « تيجانا » وحوالي الموصل ثم يمتد باتجاه الخط الاثني للسكان العرب وإلى الأسفل حتى زاوية الحدود الإيرانية محاور « قلعة نفط » ويقسم هذا الإقليم إلى ثلاثة ألوية (محافظات) مستقلة ، واحدة في المنطقة الواقعة شمال غرب الزاب الأعلى والأخرى منطقة كركوك والأخرى منطقة السليمانية . ويمكن تعديل حدود لواء السليمانية الحالية بشكل بسيط لتدخل فيها العناصر الكردية في وسط منطقة ديالى وشمال قزل رباط ، كما تقسم العناصر العربية في الوقت الحاضر في كركوك بين سامراء والموصل . ويعين متصرف لكل من السليمانية وكركوك مع مستشار بريطاني لكل منهما يكون اتصالهما بكم مباشرة . ويمكن ممارسة السيطرة على اللواء الشمالي من الموصل من قبل ضابط أو مستشار بريطاني للمتصرف ، والذي سيقوم بواجب مزدوج كما هو الحال بالنسبة لكم .

القسم الرابـع :

وأني أميل بشدة لأعتبر هذه السياسة هي الحل الصحيح واستناداً إلى المعلومات التي أمامي . وستكون الألوية الثلاثة حرة في أي وقت لتختار بين البقاء مستقلة الواحدة عن الأخرى أو الاتحاد فيما بينها لتشكل ولاية كردستان الجنوب . ويمكن تعيين ضابط من بين ضباطكم ليقوم بمهمة خاصة للإبقاء على اتصال مستمر مع الألوية

في المنطقة غير العربية ويكون مسؤولاً عن مهمات الضباط المستشارين البريطانيين الثلاثة. ويمكن بسهولة تحديد نطاق سريان الاتفاقية التي أشرت إليها في برقيتكم والمتعلقة بالسليمانية لتشمل اللواءين الأخيرين ، أما من ناحية فقدان الموارد المالية لصالح العراق فإنني أعتقد بأن مقترحاتي سوف لا تزيد من ثقل المصاعب إذ أن القبول باستثناء السليمانية سيجعلكم مستعداً لمواجهتها. وعلينا أن نأخذ بنظر الاعتبار نقطة أخرى: أنه لا يمكن دائماً تغطية نفقات ضباط الليفي البريطانيين من الموارد الإمبريالية (البريطانية) إذ أنه كلما زادت الموارد المحتملة التي يمكن وضعها تحت تصرفنا لغرض المساهمة في الإنفاق كلما أصبح سهلاً بالنسبة لنا تبرير استمرارها وبقائها (قوات الليفي البريطانية المشكلة من الأكراد والتركمان والمسيحيين) .

أرجو أن تعطي هذه المقترحات اهتمامكم الزائد ومناقشتها بشكل غير رسمي حسب خطوطها العامة مع فيصل إذا ما رأيتم أنه من الأفضل ذلك .

الأتراك يحاولون إثارة العصيان في كردستان والعودة إلى راوندوز ١٩٢١ (١)

فيما يلي نص برقية المندوب السامي البريطاني في العراق الموجهة إلى وزير المستعمرات ، تتضمن محاولة الأتراك إثارة الاضطرابات في كردستان العراق والتشجيع على العصيان الكردي ضد الحكومة البريطانية ومحاولة احتلال راوندوز:

برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات المؤرخة في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٢١ :

رقم ٤٢٤ . إشارة إلى برقيتي المرقمة ٣٨١ والمؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) مازالت المعلومات حول القوة المعادية غير متكاملة إلا أن التقارير تناقلت أن محيي الدين هو الذي بادر بتشكيلها بتعليمات صادرة من نهاد باشا. ويبدو من المحتمل أنه استجابة للنداءات الموجهة من الأكراد الساخطين تم إرسال هؤلاء الضباط الأتراك الذين كانوا سابقاً في الجيش التركي والذين همْ من أصل كردي، مع عدد من الجنود الأتراك للقيام بعصيان وإقامة حكم تركي في راوندوز. وقد شملت العمليات قطاعين: الأول مركزه في منطقة كوران والأخرى في دشت حرير حيث تطورت الأحداث هناك منذ ١٣ آب (أغسطس) إذ وصل الرتل العسكري أربيل يوم ١٢ منه. وذهب

(١) F0371/ 6346, From High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for the Colonies 26 August 1921 .

الضابط السياسي في السليمانية الرائد غولد سميث في نفس اليوم إلى رانية وبالتعاون مع النقيب كوك مساعد الضابط السياسي تم تنظيم قوة موالية من رجال العشائر، وتمكنت هذه القوة من تحشيد ٨٠ رجلاً من «الليفي» و ٢٥٠ من رجال العشائر في رانية. وبتاريخ ١٤ منه تقدم العدو من كوران وهاجم رانية في الفجر متوقعاً مقاومة قليلة. وفُتحت النار عليهم من مسافة بعيدة وتراجعت القوات التركية إلى راوندوز بعد تراشق النيران بين الجانبين لمدة أربع ساعات وهي تجر أذيال الخيبة والفشل، خاصة الامتعاض الذي أصاب العناصر العشائرية الموالية للأتراك وفي مساء يوم ١٨ منه تقدم غولد سميث مع قوة من «الليفي» تتبعها قوة من العشائر الكردية الصديقة بقيادة كوك، باتجاه كوزان والتي تم احتلالها دون مقاومة في صباح اليوم التالي. فتم تدمير منازل هؤلاء الموالين للأتراك والذين ساهموا في التمرد وانسحبت القوات التركية من كوران يوم ١٩ منه وكانت تقدر بـ ٣٠٠ - ٤٠٠ رجل. واستمر قصف القرى الثائرة ليلاً ونهاراً. ورحل إلى رانية مساء يوم ٢١ آب (أغسطس) بعد استئناف القصف وفدٌ يتألف من ستة أكراد يمثلون ست قرى كردية والتمسوا وقف القصف الجوي. وقالوا أنهم يرغبون في طرد رئيسهم ميراني أحمد بك وانتخاب شخص آخر صديق لنا. وتم اتخاذ الخطوات اللازمة استناداً إلى هذه الخطوط. ويبدو أنه تمت استعادة الموقف في كوران ورانية إذ يعود الفضل في ذلك إلى القصف الجوي وإلى العمل الجريء والسريع للإجراءات التي قام بها غولد سميث. ولم ينته الموقف في دشت حرير

إذ مازال القصف الجوي مستمراً ومازال الرتل العسكري باقياً في أربيل بشكل مؤقت، إذ أن تواجد الرتل سيكون ذا تأثير فعال على الموقف، وسيكون ضماناً آخر هناك إذا ما صحت الشائعات القائلة بأن إرسال التعزيزات متوقع .

كوكس

وكان المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس قد أرسل برقية أخرى في نفس اليوم إلى وزير المستعمرات موضحاً الموقف في كردستان (خارج العراق) إيران وكردستان تركيا . وفيما يلي نص ما ورد في البرقية :

برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات[1] والمؤرخة في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٢١
رقم ٤٣٣ . كردستان .

بدأت المؤشرات حول التطورات السياسية في كردستان خارج العراق تتزايد.

١ - انظر المراسلات المنتهية برسالتي المرقمة ٣٦- ١٢/٨٠- ٣١٦٠٢ والمؤرخة في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ إذ طلب عبدالرحمن في شرناخ مساعدتنا لمقاومة الأتراك في

(١) F0371 / 6347, From the High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for the Colonies, 26 August, No. 433 .

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ . وقد أخبرني مستشار اللواء توماً بأن عبد الرحمن يلحُّ الآن على إجراء مقابلة مع فيصل إذ يرغب بالمجيء إلى زاخو للتشاور معه. كما طلب مجيء مساعد الضابط السياسي في زاخو والأطراف الرئيسية الأخرى لمقابلته في الاجتماع. ويبدو أن هدفه تشكيل دولة صغيرة في شمال العراق مباشرة واحتمال الانضمام إلى دولة (كردية) أخرى يشكلها إسماعيل أغا سمكو مستغلين ضعف الحكومتين التركية والإيرانية في الوقت الحاضر .

٢ - وبالرغم من أن الموقف غير واضح ومضطرب - انظر مراسلاتي بهذا الخصوص والمنتهية ببرقيتي المرقمة ٣٣٧ والمؤرخة في ٢٦ تموز (يوليو) - إذ يبدو أن أكراد المنطقة في درسيم وخربوط في حالة انتفاضة تقريباً .

٣ - أشارت مراسلاتي المنتهية ببرقيتي المرقمة ٥٢ في ٢٢ نيسان (أبريل) إلى انتفاضة إسماعيل أغا سمكو ضد الحكومة الإيرانية. وبالرغم من أنه من الصعب الحصول على المعلومات المباشرة إلا أنه يبدو أن «سمكو» قد نجح في إقامة منطقة شبه مستقلة في «أورمية» .

٤ - سرت الإشاعات غير المؤكدة بعد فشل محاولات ضياء الدين في تشكيل اتحاد فدرالي كردي بفترة قصيرة بهدف إقامة دولة كردية منفصلة في حالة نجاح مؤامرات الروس لتفتيت إيران وتقسيمها إلى دول صغيرة .

٥ - لم تكتف إيران بالاعتراف بعدم قدرتها على حماية مواطنيها في منطقة أرومية، بل إن رفضها السماح بعودة الأشوريين إلى إيران يدل على تخليها عن أي ادعاء بممارسة السيادة على المسيحيين. وكانت المحصلة النهائية لذلك أن بعض الأشوريين الذين رفضت عودتهم قد ماتوا من الجوع والبعض الآخر تحول إلى اعتناق الإسلام للسماح لهم بالعودة إلى منازلهم من طرق فرعية وعرة.

٦ - بالإشارة إلى المراسلات المشار إليها في الفقرة أعلاه أرسل لي الضابط السياسي في السليمانية الدعوة الموجهة له من قبل (الزعيم الكردى) إسماعيل أغا «سمكو» بواسطة بابكر أغا لمقابلته والاجتماع به في أورمية. فأبلغته أن مكان مقابلة «سمكو» في نقطة بالقرب مّن حدودنا بشرط ضمان سلامته الشخصية ومناقشة أسباب سماح «سمكو» للأتراك بالتسلل إلى داخل الأراضي الإيرانية التي يمارس سيطرته عليها لحد ما وحول الشروط الممكنة لعودة الأشوريين. وسوف لا يتحرك غولد سميث ما وراء الأحياء الصيفية.

٧ - وصلتني منذ ذلك الوقت معلومات حول قيام «سمكو» بالتجول بين الزعماء الأكراد مقترحاً قيام كردستان بإزالة ظلم الحكومة الإيرانية عنها واعداً بتقديم المساعدة والدعم القوي من قبل قوة أجنبية.

٨ - يشير الرأي العام (الكردي) في راوندوز بأنه يفضل بريطانيا العظمى إذا ما كنا سنجد حلاً سياسياً يقنعهم (يقنع الأكراد).

٩ - يمكن تلخيص الموقف كما يلي :

في ضوء هذه الأدلة المتراكمة يمكن القول بصورة عامة بأن هناك حركة متنامية ومتزايدة باتجاه الاستقلال الكردي التي تفضل وتميل نحو بريطانيا العظمى. وإذا ما تطور المقترح باتجاه هذا النهج فإنه سيتضمن عاجلاً أو آجلاً انفصال المناطق الكردية عن إيران وتركيا. وأن تبدل موقف الحكومة الإيرانية تجاه بريطانيا العظمى إضافة إلى الهزائم التركية في الأناضول على يد اليونانيين قد أزالت الاعتبارات التي فرضت نفسها علينا سابقاً بعدم تشجيع مثل هذه الحركة (الكردية) .

١٠ - وفي حالة عدم إصدار تعليماتكم بشكل مضاد لذلك فإنني أقترح بأنه في الوقت الذي نرفض فيه التدخل بشكل رسمي وإقامة علاقات مع زعماء العشائر الكردية فيما وراء حدودنا واستغلال الفرص للتأكد من نواياهم والقيام بإجراءات سريعة حسب ما تقتضيه الضرورة لضمان سلامة حدود العراق ، فإنه من المستحيل عدم الاعتراف والتسليم بأن شجارهم الحالي مع الحكومة (الإيرانية) سيندلع بشكل أقوى ، إلا أنني سأتجنب التدحل في ذلك . ومهما كان شكل الإجراء الذي سنقوم به فإننا سنُتهم بالاشتراك معهم في هذا النزاع .

وكانت القوات البريطانية في اشتباك مستمر مع القوات الكردية

الموالية للحركة الكمالية التي كانت تكسب العناصر القيادية للحركة الكردية إلى جانبها باسم «الإسلام والجهاد» وكانت القبائل السورجية وبعض عشائر الخوشناو من القبائل الموالية لحركة الجنرال مصطفى كمال قد أعلنت ولاءها للأتراك. وكانت القوات البريطانية قد تمكنت من استعادة احتلال بلدة باتاس في منطقة حرير وانتزاعها من يد العشائر السورجية إذ عاودت هذه العشائر بمساعدة بعض الجنود الأتراك بقيادة «رقيب» السورجي بمهاجمة البلدة مرة أخرى في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢١. كما تسللت في نفس الوقت بعض القوات التركية إلى راوندوز في ٢٩ منه، وبادرت القوات الجوية البريطانية بعد ذلك إلى قصف باتاس وراوندوز يومي ٢ و٣ تموز (يوليو). ونظراً لإعلان العلماء الأكراد في المنطقة الجهاد باسم الإسلام لمجابهة الإنجليز وانضمام قسم من عشائر «خوشناو» الكردية إلى جانب الأتراك بدأت سطوة ونفوذ العشائر الكردية الموالية لبريطانيا تضعف في كردستان العراق. واستناداً إلى تقرير الاستخبارات البريطاني الصادر عن دائرة المندوب السامي البريطاني يوم ١٥ آب (أغسطس) فقد قامت الحكومة التركية بتشكيل حكومة كردية في راوندوز بعد ذلك يترأسها نوري أفندي ابن باويل أغا ضابط الجندرمة السابق الذي كان دائماً مصدراً للقلاقل في المنطقة. كما تم تعيين مدير ناحية في بلدة حرير كما وعدت السلطات التركية بتعيين عبيد الله السورجي بمنصب مدير ناحية في عقرة وأرسلته إلى زيبار لإثارة التمرد والعصيان هناك.

ولم يكن للأحداث الجارية في باتاس وحرير وراوندوز أي تأثير على العشائر الكردية في منطقة السليمانية عدا منطقة رانية حيث كان خصوم البريطانيين يراقبون الموقف بحذر إذ بادر هؤلاء إلى مهاجمة المدينة يوم ١٤ آب (أغسطس) إلا أنهم ردوا على أعقابهم. وكانت القوات التركية التي تقف وراء دعم الانتفاضة الكردية الموالية لها تتألف من مجموعتين: مجموعة تتمركز في جزيرة ابن عمر بقيادة نهاد باشا ومجموعة أخرى في شمدينان هدفها إثارة العصيان والمشاكل بوجه الحكومة البريطانية[1]. وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢١ طرح اثنان من الزعماء الأكراد في تركيا مقترحاً على السلطات البريطانية في بغداد للدولة كردستان الموحدة، إذ كانا ينتميان إلى «جمعية التشكيلات الكردية» وهما كل من خليل رامي بدرخان، شقيق أمين علي بك رئيس الجمعية ورفعت بك مولان زاده رئيس تحرير صحيفة «سربستي» الكردية. وشغل خليل رامي بدرخان عدة مناصب في كردستان منها متصرفاً لملاطية عندما اصطدم الرائد نويل مع السلطات الكمالية هناك في أيلول (سبتمبر) ١٩١٩. إذ قدم له الضابط الإنجليزي المساعدة ولرفيقيه من عائلة بدرخان كمران وجلادات للهروب من قبضة الأتراك، إذ أنه طرد بعد ذلك من منصبه وأصبح يقيم في إسطنبول منذ ذلك الوقت. وينتمي رفعت

---

(١) F0371/ 6353 , Secret, Intelligence Report, No. 19 Secretariat of the High Commissioner For Mesopotamia, Baghdad, 15 August 1921.

بك إلى عائلة كردية من السليمانية سبق للأتراك أن طردوها مع عائلة بابان زادة بعد احتلالهم لمدينة السليمانية: إذ أن رفعت بك مولود في إسطنبول وقضى حياته هناك. ويدعي الاثنان أنهما لا علاقة لهما «بجمعية التعالي الكردية» التي أسسها السيد عبدالقادر من بلدة نيري إذ انشقت جماعتهم عن تلك الجمعية الأخيرة بسبب ولائها للأتراك، كما أنه لا علاقة لهما أيضاً بالشريف باشا الذي أصبح الآن على علاقات وطيدة مع مصطفى كمال حيث يقيم الدكتور نهاد رشيد وكيل شريف باشا مع الباشا في باريس ويعمل لحسابه هناك. وتتضمن خطتهما ضم كل من ولايات وان وبتليس وديار بكر وخربوط وسيوس وأرضروم وبوتان إلى بعضها البعض لتشكيل دولة كردية تحت الحماية البريطانية إلا أنهما لا يقبلان الوحدة بأي شكل من الأشكال مع المملكة العراقية. وأنهما يتطلعان إلى قيام اتحاد فدرالي بين العراق وكردستان، ومن الممكن أرمينيا أيضاً. وبعد اختيار زاخو مقراً لهما فإنهما يقترحان إثارة الزعماء الأكراد في كردستان الشمال للقيام بانتفاضة في نفس الوقت وطرد الأتراك، بعد تزويدهم بالسلاح والمال اللازم من قبل الحكومة البريطانية. وسينعقد بعد ذلك مؤتمر للزعماء والأقطاب الذي سيقوم بتعيين موظفي الإدارة الحكومية بشكل مؤقت ومناشدة القوى الأوروبية للاعتراف بالاستقلال الكردي وتخطيط حدود الدولة. ويتم بعد ذلك وبحضور القوى الأوروبية انتخاب الشعب لزعيم كردي حاكم. ولا إلمام لهاتين الشخصيتين بأية معلومات عن كردستان الجنوب، ويقال أنهما على اتصال بالزعيم الكردي «سمكو».

ويعتقدان بأن الشيخ محمود وأتباعه يفضلون الحماية البريطانية. وقد أكدت هاتان الشخصيتان ضرورة الدعم المادي والمعنوي البريطاني لمشروعهم. ورفضا أي مشروع لفرض الوصاية الفرنسية على كردستان رفضاً باتاً. وكان الزعيم الكردي في كردستان إيران إسماعيل أغا سمكو قد بادر إلى مهاجمة واحتلال صاوج بلاق وإبادة القوة الإيرانية هناك(١).

الملك فيصل الأول والمندوب السامي البريطاني في العراق يناقشان المسألة الكردية(٢) عام ١٩٢١ :

فيما يلي نص ما دار بين الملك فيصل الأول الذي تم تتويجه ملكاً على العراق في٢٣ آب (أغسطس) ١٩٢١ والمندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس بحضور الرائد يونغ أحد مساعدي المندوب حول المسألة الكردية في كردستان العراق والسياسة البريطانية إزاءها :

برقية المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات والمؤرخة في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١
رقم ٦١٦

بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني (أكتوبر) أجريت أنا ويونغ محادثات

---

(١) F0371/ 6353, Secret, Intelligence Report No. Secretariat of the High Commissioner for Iraq, Baghdad, 15 October 1921.

(٢) F0371/ 6347, From High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for the Colonies 25 Oct. 1921.

تمهيدية مع فيصل حول المسألة الكردية. كما كان (كينهان) كورنواليس حاضراً أيضاً. أشرت إلى وجهات نظر فيصل التي عبر عنها كما جاء في برقيتي المرقمة ٥٠٣ إلى فحوى جوابكم وانطلقنا في النقاش من هناك. وتم توضيح وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة بالتفصيل من قبل يونغ، وكما يلي :

تتضمن سياسة حكومة صاحب الجلالة تشجيع القومية العربية وليس الإمبريالية العربية. ويبدو أنه في المنطقة التي استلمت ومارست فيها حكومة صاحب الجلالة مسؤولياتها كانت الأمور والسياسة عملية بالرغم من وجود خطوط غير محددة وغير واضحة تمتد على سفوح الجبال التي تفصل بين السكان العرب وغير العرب. وباستثناء عناصر قليلة من التركمان فقد كان مجمل السكان من الأكراد ولغرض المناقشة يمكن وصف المنطقة فيما وراء هذه الخطوط بأنها كردستان. وبالنسبة للعراق فإن كردستان الصديقة سيكون أمرها حيوياً إذ أنها ستكون درعاً حصيناً ضد تركيا وشريكة للعراق في المصالح المشتركة. وكذلك بالمقابل فإنها لا تشكل بحد ذاتها خطورة بل حجاباً وقناةً للعدوان الخارجي أيضاً. وبالنسبة لكردستان فإن صداقتها مع العراق ستكون لها فوائد كثيرة لأنها تضم الأسواق التجارية الرئيسية والحيوية، وأنها المنفذ الوحيد لها إلى البحر. ودون أخذ العوامل الخارجية بنظر الاعتبار فإن مصالح الشعبين كفيلة وحدها بالتعاون الوثيق والعلاقات الوطيدة بين هاتين المنطقتين اللتين كانت كل منهما

تحت رحمة الأخرى. إن سياسة حكومة صاحب الجلالة هي تعزيز وتشجيع هذه العلاقات خلال فترة مسؤولياتها، وكان من المحتم بالنسبة لها لمتابعة وتنفيذ هذه السياسة دون إخضاع مصالح ومطالب كل منطقة للمنطقة الأخرى. ولأن المناطق المجاورة لكردستان من القوى المعادية لبريطانيا والعرب هي العائق الرئيسي لهذه السياسة. وأن الدولة التى جُرِّدت مؤخراً من سيطرتها على المنطقتين مازالت تحتفظ بسيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي والسكان الأكراد وبعلاقات وثيقة مع روسيا البلشفية. وتستهدف السياسة التركية ربط المصالح الكردية بالمصالح التركية ومحاولة عودتها إلى حدود العراق من الموصل إلى كركوك وأنها تقود حملة دعائية تقوم على أساسين: الاعتماد على جماعات دينية لتحريض الأكراد ضد البريطانيين والاعتماد على الأطراف المعادية للعرب لإثارتهم ضد العرب. وتم الاعتراف بأنه ما لم يتم التركيز على الإسلام في حركة القومية الكردية فإن مجرد اتباع سياسة التعامل مع كردستان بأنها مستعمرة بريطانية فإن ذلك سيعزز الأساس الأول بعدما تم إزالة الأساس الثاني. ومن ناحية أخرى فإن التعامل مع كردستان كجزء من المملكة العربية (العراق) تحت حاكم مسلم سيزيل الأساس الأول إلا إذا كان ذلك الحاكم تحت النفوذ البريطاني إلا أنه سيعزز من الأساس الثاني. وما يتوجب علينا إيجاده هو الحل الوسط بين الطرفين. وأجاب فيصل قائلاً بأنه قبل الدخول في التفاصيل يريد معرفة ماإذا كنا نريد منه أن يتحدث «كعراقي» معتبراً كردستان جزءًا لا يتجزأ من العراق

أو كملك عربي لبلد عربي قد انفصلت عنه كردستان . فقلنا إنه لهذا السبب ولهذه الأغراض اجتمعنا لتبادل وجهات النظر مع « سيدنا فيصل» والذي وافق قبل تبوئه للعرش على إبقاء هذه القضية مفتوحة برمتها للنقاش . وفي ضوء توضيح الموقف المطروح أمامه أجاب بأنه لا يتمكن من التعبير عن وجهة نظره لحين حصوله على جواب شافٍ عن مدى مسؤوليته العسكرية التي سيمارسها ومسؤوليته مع حكومة صاحب الجلالة . لذا فقد أراد الإجابة على الاستفسارات التالية :

١ - هل أن بريطانيا العظمى مستعدة للالتزام بالدفاع عن كردستان إذا ما هوجمت من الخارج وبالنتيجة ضمان أمن العراق ضد أي هجوم من خلال كردستان - وإذا ما كان الجواب نعم فإلى أية فترة وإلى متى ؟

٢ - هل هي مستعدة بالقبول بمسؤولية منع تخلخل الأوضاع والنظام في كردستان والتي قد تشكل خطورة على العراق - وإذا كان الجواب نعم فإلى متى ؟

٣ - آخذين بنظر الاعتبار موضوع تفضيل بعض الجماعات الكردية بالانضمام إلى العراق فهل نية بريطانيا العظمى متجهة إلى إرغام هؤلاء على الانفصال - وإذا كان الجواب بنعم فإلى متى ؟

٤ - وفي حالة الانفصال فما هو شكل الحكومة التي تراها وتقترحها بريطانيا العظمى وما هي وجهة النظر الأخيرة التي ترتئيها . سأرسل لكم تعليقاتي فيما بعد . وهذه البرقية تشير إلى برقيتكم المرقمة ٤٢٣ والمؤرخة في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) .

كوكس

خليل بدرخان رئيس وفد «النادي الكردي» في كردستان تركيا يصل بغداد طلباً لمساعدة بريطانيا لإقامة الدولة الكردية في كردستان الشمال ١٩٢١[١].

دار الاعتماد — سري جداً

بغـــداد

٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ — رقم سي. أو – ١٦

إلى/ صاحب الفخامة ونستون تشرشل بي سي. إم. بي.

وزير الدولة لشؤون المستعمرات.

لنـــدن.

أتشرف أن أرسل إليكم طياً على شكل برقية تقريراً حول موضوع المشاكل الناجمة عن تواجد بعثة بدرخان في بغداد. وكانت المسودة موضوع نقاش طويل وأرجو قبولها بهذا الشكل بعد إرسالها بالبريد الجوي.

المخلص

(توقيع) بي. زت. كوكس

المندوب السامي في العراق

---

(١) **F0371/ 6347, The Residency, Baghdad, to Winston Churchill, the Secretary of the State for the Colonies, 28 October 1921.**

القسم الأول

كردستان الشمال : من المعروف أن أمن ما يعرف الآن بالحدود التركية- العراقية هو عامل أساسي في سياستنا الشرق أوسطية. وأعتقد أننا اتفقنا كذلك بأن المرحلة الحالية التي تصورنا فيها سابقاً بأن جيراننا الأتراك مسالمون ولكنهم في الحقيقة معادون لنا أصبحوا يقلقوننا تماماً. واقترحت في عدد من البرقيات المنتهية ببرقيتي المرقمة ٥٧١ والمؤرخة في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ببدء المفاوضات مع مصطفى كمال من خلال فيصل. وأعتقد أن هذا الاقتراح قد أصبح متأخراً الآن، واستناداً إلى حقيقة الأمر الواقع فإنه أيضاً لم يعد جذاباً لحكومة صاحب الجلالة. وإذا ما كان هذا التخمين صحيحاً وتعتقد حكومة صاحب الجلالة بأن الأدلة الكثيرة صحيحة أيضاً بأن الكماليين يتآمرون للقيام بنشاطات جديدة ضد العراق فإنني أعتقد أن التفكير يستحق بتبني سياسة بديلة لدعم أعداء الأتراك، وهي السياسة التي سنضطر إلى التورط فيها حتماً بسبب بعض الأحداث المعينة. إذ تم توضيح هذه السياسة في برقية المندوب السامي في اسطنبول والمرقمة ٨٦١ والمؤرخة في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٢٠ والموجهة إلى وزارة الخارجية، وأثيرت في مناسبات عديدة وعلى فترات متقطعة. وأصبحت بارزة مرة أخرى بسبب زيارة خليل بدرخان ويرافقه أربعة أعضاء من النادي الكردي لبغداد يحملون جوازات سفر موقعة في دار الاعتماد البريطانية في اسطنبول.

أبلغني خليل بك بأن سفارة حكومة صاحب الجلالة تعلم بمخططه وتمنت له حظاً طيباً ويعتقد أنها أطلعت وزارة خارجية حكومة صاحب الجلالة على ذلك .

القسم الثاني :

وتضمن قوله وتصريحه ما يلي :

« إن الانتفاضة الكردية التي أعددنا لها خلال السنتين الماضيتين على وشك الاندلاع . وأن المنطقة التي ستنتفض وفي وقت واحد هي : درسيم وديار بكر وبتليس ووان والتي يبلغ تعداد سكانها ٥-٦ مليون نسمة . فقد رفض هؤلاء خلال السنة الماضية دفع الضرائب إلى الأتراك وأنهم بانتظاري للتواجد بينهم كممثل لعائلة بدرخان للتوحد . إننا قلبا وروحاً موالون لبريطانيا ، وإننا نريد وصاية بريطانية ، وإذا ما ساعدنا الإنجليز فإننا سنشكل دولة حاجزة بين العراق التابع لها وبين أعدائها في روسيا وتركيا . وسنتعاون مع الأرمن والجماعات المسيحية الأخرى . وإن المساعدة الفورية التي نريدها هي :

أولاً : تواجد بعض الضباط البريطانيين المتحمسين كالرائد نويل الذي بإمكانه ارتداء ملابس كردية والمجيء معنا وإخبار حكومة صاحب الجلالة فيما إذا كان الوعد الذي أعطيته بصدد الانتفاضة الوشيكة صحيحاً أم لا .

ثانياً : تزويدنا بمدفعين جبليين وقليل من الرشاشات وخمسة

آلاف بندقية وبعض الذخيرة كإمدادات أولية وتعويضها كلما سنحت الفرصة بعد ذلك. ولا أطلب المال: وإن كافة المساعدات التي ستقدمونها تعتبر ديناً علينا، وسيتم تسديدها حال تأسيس كردستان المستقلة. وإذا رفضتم طلبي فسأبقى أستمر وإذا لم تكن الموارد كافية لإدارة حملة منتظمة فسأكون قادراً على الأقل على شن وتنظيم حرب عصابات، إلا أن وكلائي الآن في الخارج والوقت ضيق إذ سأبادر بالذهاب إلى زاخو والباقي بعون الله». انتهى كلامه.

أما بالنسبة للموارد المالية فقد استلمت البعثة عشرة آلاف ليرة من بنك زاريني في اسطنبول من خلال وكيلهم سكوتا مدير عقارات بلدروز في العراق، وطلبوا مؤخراً إرسال برقية إلى الحكومة اليونانية لإرسال الدفعة الثانية من الأموال. أما بالنسبة للأسلحة فقد علمت بأن الحكومة اليونانية قد وعدتهم بإرسال باخرة محملة بالأسلحة بشرط سماح الحكومة البريطانية لها بنقلها من خلال العراق. ويعتقد أن هناك شفرة خاصة بينهم وبين الحكومة اليونانية. فقلت لهم بدون تعليمات واضحة من حكومة صاحب الجلالة لا أتمكن من البدء في مناقشة هذا الأمر وإنني سأحيل الموضوع لإصدار الأوامر.

القسم الثالث :

تعليقاتي كما يلي :

أولاً : إننا جميعاً بريطانيين وعراقيين وفرنسيين وربما الأتراك

أيضاً مُتعَبون من الأوضاع الحالية غير المرضية ونرغب بالسلام أو الحرب . وإنني بطبيعة الأمر أرغب أن تكون تركيا صديقة للعراق وفرنسا أكثر صداقة مما تبدو في الوقت الحاضر. وباقي التعليقات تنطبق فقط على الافتراض بأنه لا يمكن تحقيق هذين الشرطين مباشرة . وإذا ما كان الأمر كذلك فإننا إذن محقون في السعي للبحث عن وسائل أخري لضمان حماية ما هو ضروري لوجودنا وذلك من خلال وجود جار مسالم .

ثانياً : أما بالنسبة للهند فلكونها تضم قوة إسلامية تحاول السعي للانفصال الواحدة عن الأخرى فإن الطرف الذي سيتأثر من مساعدتنا للأكراد هم فقط المتطرفون لقضية الخلافة .

ثالثاً : أما بالنسبة للعراق فإن عواطف كل فرد عراقي هنا هي مع الأتراك وضد اليونانيين وعند المعرفة بأن هذه العملية مجازفة يونانية فسيزداد السخط الشعبي محلياً ضدها (ضد القضية الكردية) . ومع ذلك فإذا نجح المخطط فستسهل معضلة الدفاع عن العراق بشكل كبير وبالإمكان إقناع بعض العرب ممن يتصفون ببعد النظر للقبول بهذا الأمر .

رابعاً : أما بالنسبة للفرنسيين ، فإننا لا نتمكن من كشف أسرار خليل بك قبل اندلاع الانتفاضة ، إلا أنه يتوجب علينا القيام بذلك عندئذ بسرعة . وأقترح قيامنا بمحاولة ضمان دعمهم من خلال تقديم الوعد لهم بقدر تعلق الأمر بنا بالامتيازات التجارية في كردستان .

خامساً : أما بالنسبة للأكراد أنفسهم فلا شك أن هناك حركة على وشك الاندلاع والتي ستؤدي بالنتيجة إلى انعتاق الأكراد من السيطرة التركية أو بتعزيز قوة الأتراك على الأكراد. ففي الحالة الثانية، يتوجب علينا التوقع بأن الأتراك سيتجاهلون حدود معاهدة سيفر المستحيلة، وسيحاولون استعادة سيطرتهم على كل أجزاء كردستان وحتى كفري. وأن فشل الأكراد في تحقيق استقلالهم سيجعلهم معادين لبريطانيا العظمى ويسقطون في شباك المقترحات التركية .

سادساً : أما بالنسبة لالتزامات الدولة فإنني لست متأكداً من تأثير اتفاقية الأسلحة إلا أنني أعتقد بأن الهند قامت بالسماح لمرور الأسلحة إلى التبت وعلى أية حال فإننا ما زلنا في حالة حرب مع تركيا .

سابعاً: في ظل الظروف المذكورة أعلاه وجدت من الصعوبة بمكان تقديم توصيات قوية بسبب نقص المعلومات بالدرجة الأولى حول ما يجري في لندن وفيما إذا كانت هناك أية فرصة للتوصل إلى تفاهم مع حكومة أنقرة في المستقبل القريب. وإذا ما توفرت مثل هذه الفرصة فإننا لا نتمكن من المجازفة بأية التزامات ، وأنه من الأهمية بمكان أيضاً بالنسبة للعراق بألا نعامل الأكراد ببرود بطريقة تثير عداءهم لنا عندما تكون — لخطورة القيام بانتفاضة كردية (ضد الإنجليز)— ذات فوائد بالنسبة للحكومة التركية .

ويطلب الأكراد منا :

١ - الرجـال .

٢ - الأسـلحة .

٣ - المرور الحرُ للإمدادات .

واستناداً إلى التحفظات المذكورة أعلاه فإننى أصل إلى التوصية برفض ما ورد في ثانياً والسماح لما ورد في أولاً وثالثاً وبشروط جازمة ومطلقة. فبالنسبة للشروط المتعلقة بتقديم الرجال فيجب أن يكون ذلك على شكل متطوعين وإبلاغهم بأن حكومة صاحب الجلالة قد لا توافق في ظروف معينة على القيام بأية تحركات. أما بالنسبة للأسلحة والأموال فيجب الحصول عليها بأحسن الطرق وبقدر إمكانياتهم. وأرجو أن أكون قادراً على إعادة الجواب لبدرخان في أقرب فرصة ممكنة وأرجو الموافقة على إرسال الجواب على شكل برقية .

المندوب السامي

وأخيراً رفضت الحكومة البريطانية قيام الملك فيصل الأول بالتفاوض مع الجنرال مصطفى كمال زعيم الحركة الكمالية القومية في تركيا ضد السلطان التركي وضد الحلفاء وعلم تشجيع الحركة الكردية ضده وفيما يلي نص برقية وزير المستعمرات حول الموضوع رداً على برقية واقتراح المندوب السامي البريطاني في العراق :

برقية من وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في العراق[1]
١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١

رقم٥١٩ في ١١ ت٢ . بالإشارة إلى برقيتكم السرية المرقمة ١٦ والمؤرخة في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر). لا يمكن في الوقت الحاضر تخويل فيصل بالتفاوض مع كمال نظراً إلى أن هناك مفاوضات أخرى واسعة تجري في الوقت الحاضر بصدد إبرام معاهدة سلام مع تركيا. وعليكم بذل جهودكم في نفس الوقت للحفاظ على الهدوء والسيطرة على الأوضاع على الحدود. ويبدو أن الأتراك يسعون حالياً لتحشيد طاقاتهم نحو الغرب باتجاه اليونانيين وليس باتجاهكم. وإنني سأتخلى في الوقت الحاضر عن أية محاولة لتشجيع الأكراد. وإننا في جدل حاد مع الفرنسيين وستكون هناك اجتماعات أخرى لمجلس الوزراء حول الموضوع في الأسبوع القادم. وإنني أتعاطف معكم بسبب الصعوبات الناجمة عن الموقف، ولا أضيع أية فرصة لطرحها أمام زملائي وسأبرق إليكم مرة أخرى .

تشرشل

---

(١) F0371 / 6347 , From the Secretary of State for the Colonies to the High Commissioner for Iraq , 11 November 1921 .

مصطفى كمال يقول فيصل عدو العراق والأكراد[1]

وفيما يلي نص ما نشرته صحيفة «الفرات» الصادرة في «أطنة» التركية حول الرسالة التي وجهها الجنرال التركي مصطفى كمال إلى كردستان والعراق حول فيصل :

دمشـــق

١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١

إلى وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة ، لندن

الكماليـون

ســـيدي ،،

أتشرف بأن أنقل إليكم ما جاء في صحيفة «الفرات» المتداولة في المكتبات المحلية هنا والصادرة في أطنة .

أرسل كمال باشا رسالة موجهة إلى كردستان والعراق تتضمن عدم الاعتراف بفيصل كملك لأنه تم تعيينه من قبل العدو لتشكيل جيش في العراق لمحاربة الأتراك في المستقبل ؛ وليبرهن على أنه المانع أمام الأتراك عندما حاولوا مرة أخرى استعادة الأقاليم التركية السابقة تحت حكم الامبراطورية العثمانية . لذا فقد أبلغ كمال الناس في الأناضول بأن فيصل عدوهم .

(توقيع) سي . إس . بالمر

---

(١) F0371/6347, Damascus, 10 November 1921 to FO.

انسحاب القوات التركية من باتاس وحرير إلى راوندوز

أشرنا سابقاً إلى تعاون بعض العشائر الكردية مع الأتراك ومنها السورجية والبعض من عشيرة خوشناو الذين تمكنوا من احتلال راوندوز وحرير وباتاس في شهر تموز (يوليو) ١٩٢١ بسبب إعلان بعض العلماء المسلمين من الأكراد الجهاد باسم الإسلام لمقاتلة الإنجليز بتحريض من الحركة الكمالية. وأخيراً تمكنت القوات البريطانية في شهر كانون الأول (ديسمبر) من مهاجمة المواقع التركية في حرير وباتاس وراوندوز واستعادة الأولى والتراجع التركي إلى راوندوز. وفيما يلي نص برقية المندوب السامي البريطاني في العراق حول الموضوع :

برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات[1]
٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢١

رقم ٨٤١- إشارة إلى برقيتي المرقمة ٨٢٠ والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) تم القيام بهجوم أرضي بالتعاون مع القوات الجوية بتاريخ ٢٧ كانون الأول (ديسمبر)، وكانت القوة تتألف من فوجين وحضيرتي مشاة من قوات «الليفي» من أربيل مع قوة من الشرطة يبلغ عددها جميعاً ١٠٠٠ بندقية. واستلمنا برقية هذا

---

(١) F0371/ 7780, From High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for the Colonies, 30 December 1921.

اليوم تتضمن انسحاب القوات التركية والعشائر السورجية من باتاس وحرير إلى راوندوز. تم احتلال حرير وباتاس وكروتان وبارزان وتدميرها جميعاً. وستعود قوات الليفي إلى أربيل يوم ٣١ كانون الأول (ديسمبر). وآسف لأنقل لكم خبر سقوط اثنين من الضباط البريطانيين قُتلا أثناء العملية وهما من قوات «الليفي» - النقيب جي. إف كارفوس والملازم إف. إي. برجي. وسقوط أحد الضباط العرب وخمسة مراتب قتلى أيضاً. كذلك سقوط رئيس مفرزة الشرطة وجرح آخر. وتناقلت الأخبار عن نيّة الأتراك للسيطرة على كافة أرجاء راوندوز وعقرة أيضاً وبمساعدة العشائر السورجية. وانضم إلى الأتراك الشيخ عبدالله والشيخ رقيب مع جماعتهما وعدد آخر من أهالي راوندوز والعناصر السورجية الأخرى بينما يقال أن العشائر الزيبارية والخوشناو مستعدون للانضمام إلى الأتراك إذا ما نجحوا في مهمتهم. وأعتقد أن الموقف سيتحسن نتيجة لهذا الهجوم.

قانون الانتخابات في العراق وكردستان الجنوب ١٩٢٢ (١)

وضح وزير المستعمرات ونستون تشرشل في رسالة مطولة إلى المندوب السامي في العراق السير برسي كوكس موقفه وأبدى ملاحظاته حول قانون الانتخابات العراقي إذ اطلع على المسودة باللغة الانجليزية وتفاصيل تأثير تشريع هذا القانون على سياسة الحكومة

---

(١) F0371/ 7771, Winston Churchill Secretary of State for the Colonies, to the High Commissioner of Iraq, 27 July 1922.

البريطانية تجاه كردستان العراق . وكان تشرشل قد أصدر تعليماته إلى المندوب السامي بعدم القيام بأية إجراءات في المناطق الكردية لحين استلام هذه الرسالة المفصلة من قبل المندوب السامي في العراق . وأشار تشرشل إلى سياسة حكومته تجاه كردستان العراق . وفيما يلي نص ما ورد في التقرير بقدر تعلق الأمر بقانون الانتخابات وكردستان العراق :

داونتغ ستريت **العـراق**

٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٢ رقم٥٥٦

إلى المندوب السامي في العراق اللواء السير برسّي كوكس

أتشرف أن أبلغكم استلامي رسالتكم المرقمة سي. أو ٣٦٩ والمؤرخة في ٢٠ حزيران (يونيو) والتي أرسلت طيها نسخاً من قانون الانتخابات المترجم إلى الانجليزية والذي يبدو أن الملك فيصل قد وافق عليه في آذار (مارس) (١٩٢٢)........

٢ – إن سياسة حكومة صاحب الجلالة في كردستان الجنوب حددتها بنفسي في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٢٢ كما يلي :

« بقدر تعلق الأمر بكردستان الجنوب فلاتوجد لنا أية نية لتوريط أنفسنا أو التدخل هناك . وأننا نبذل كل جهدنا من أجل كردستان الجنوب ، إلا أننا لا نُلزم أنفسنا بأي التزامات . لقد أصدرت

تعليمات واضحة للحيلولة دون القيام بذلك بأي شكل من الأشكال. إننا لا نرغب أن نرغم شعب جنوب كردستان تحت حكومة الملك فيصل على الانتخاب، إذ أنهم أحرار في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات التي ستجرى قريباً. وأننا مهتمون بدراسة رغباتهم وتطوير أية إجراءات للحكم المحلي. ونعتقد بأن مصالح جنوب كردستان مرتبطة تماماً مع مصالح العراق دون أي إرغام من طرفنا.

وفي الفقرة (٦) من تقريره المطول يذكر تشرشل ما يلي:

٦ - يجب أن يتضمن البيان الذي يصدره القائمقامون في الأقضية الكردية توضيحاً لسياسة حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) والملك فيصل بما يخص المناطق الكردية بأنها متطابقة، وإنه لا توجد نية لدى أي من الحكومتين لإرغام شعب كردستان الجنوب ليكون خاضعاً للحكومة العراقية أو يبقى خارج حكمها ضد رغباته، وأنهم أحرار في المشاركة في الانتخابات كما يريدون. ثم يوضح البيان البديل المطروح أمام الشعب الكردي، وهذه نقطة مهمة لكي لا ندع لأي سوء فهم يأخذ طريقه.

٧ - وقدر معرفتي بالموضوع فإنه لا يوجد هناك بديل محدد ومطروح على الشعب الكردي في حالة عدم الخضوع والانضمام المباشر للحكومة العراقية.

وكان البديل المقترح في حالة عدم المشاركة في الانتخابات وإصرار الأكراد على معاملتهم بشكل منفصل هو إقامة حكم ذاتي محلي تحت إشراف بريطانيا لعدم تشجيع الأتراك والقيام بعد ذلك بتشكيل اتحاد كردستان مع المناطق العربية في عراق موحد. وطلب تشرشل من المندوب السامي البريطاني في العراق الاجتماع بالملك فيصل للاتفاق حول الموضوع كما يلي:

١٠ - في حالة تفضيل المناطق المذكورة عدم المشاركة في الانتخابات يتم تنظيم كردستان الجنوب حسب الخطوط المقترحة والواردة في مسودة الاتفاقية المرفقة كملحق (ب) برسالة الرائد يونغ المؤرخة في ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٢١. وإذا ما شاركت الأقضية الكردية للواء الموصل فقط فيتم التعامل مع اللواءين الآخرين وشبه اللواء أربيل كما ورد أعلاه. وإذا ما رفضت كركوك والسليمانية المشاركة فتوضع كركوك بنفس مستوى التعامل مع السليمانية في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يسمح بتوحيد اللواءين في وحدة إدارية واحدة ما لم يعبرا عن رغبتهما بذلك. والبديل الرابع في حالة رفض السليمانية المشاركة في الانتخابات فإن ذلك سوف لا يغير الموقف القائم.

١١ - يجب انتهاز الفرصة عند توضيح هذه النقاط مع الملك فيصل لإثارة موضوع وضع اتفاقية تتعلق بالمناطق الكردية التي

ستظهر من المعاهدة الرئيسية. ومن رأيي فأنه من الضروري إبرام اتفاقية، حتى في حالة مشاركة كافة المناطق الكردية في الانتخابات وإدخالها ضمن سيادة الحكومة العراقية، تضمن عدم تعيين أي موظف عربي في هذه المناطق، وألا يكون استخدام اللغة العربية إجبارياً وإعطاء مقياس واسع للحكم الذاتي للأكراد والتركمان والأشوريين الذين يتألف منهم سكان المنطقة .

التوقيع -

ونستون تشرشل

الفصـــل الرابـع

بريطانيا توافق على تشكيل حكومة كردية ضمن حدود العراق والشيخ محمود يعلن قيام مملكة كردستان ١٩٢٢

في محاولة لمواجهة الخطر التركي المتزايد في كردستان العراق ولتوحيد الأكراد ضدهم طلب المندوب السامي البريطاني في العراق موافقة حكومته على إصدار بيان يتضمن اعتراف الحكومتين البريطانية والعراقية بحقوق الأكراد ضمن الحدود العراقية بعد تفاقم الخطر التركي على الحدود وانحياز الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية إلى جانب الأتراك وإعلانه في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ عن قيام مملكة كردستان المستقلة في السليمانية ، وبأنه ملك كردستان. وفيما يلي نص ما ورد في برقية المندوب السامي[1] :

---

(١) F0371/ 7782, From the High Commissioner for Iraq to the Secretary of State for the Colonies , 16 November 1922 .

برقية من المندوب السامي في العراق
إلى وزير المستعمرات

١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ — رقم ٨٠٤

إنكم على علم بموجة المشاعر القومية الكردية الحالية والتشجيع والحافز وراءها بسبب نجاح المفاوضات الختامية مع فيصل ونشر المعاهدة (ويقصد معاهدة عام ١٩٢٢ بين العراق وبريطانيا). ونظراً لعدم تأكدهم من نوايانا تجاههم فإن العناصر الكردية المستنيرة مترددة في الاتصال بنا وطرح برنامج محدد بينما نجد العناصر الجاهلة والمتطرفة من أمثال الشيخ محمود وجماعته يطالبون بمطالب خيالية والتي يقولون أنها تمثل رغبات كافة الأكراد. وسيتحسن الموقف كثيراً ويشجع العناصر المعتدلة للتقدم بمقترحات معقولة إذا ما قمت بإصدار بيان يتضمن اعتراف حكومتي العراق وبريطانيا بحقوق الأكراد ضمن الحدود العراقية. وسيكون لمثل هذا البيان التأثير الفاعل على تعزيز الأكزاد وكسبهم إلى جانبنا وسيكونون سلاحاً فعالاً لمجابهة النشاطات التركية التي نعاني منها حالياً ولمقاومة أية هجمات خطيرة محتملة.

ويعتقد فيصل أن بإمكانه ضمان موافقة مجلس وزرائه. فهل تسمحون لي لإصدار مثل هذا البيان حال قيامه بذلك.

كوكس

وأصيب البريطانيون بالفزع من إعلان الشيخ محمود نفسه ملكاً على كردستان وتشكيل حكومة كردية موالية لتركيا ظاهرياً ناهيك عن انضمام الطالبانيين الأكراد في كفري إلى الشيخ وإعلان ولائهم له بعد ذهاب وفد منهم إلى السليمانية وتقديم الطاعة له. ويبدو أن هذا التصرف كان له ما يبرره نظراً لتسويف ومماطلة البريطانيين وتجاهلهم لمطالب الأكراد بالرغم من التأييد والولاء الذي قدموه إلى الحكومة البريطانية. كما أن انضمام الطالبانيين إلى الشيخ محمود سيحميهم من عداوات الأكراد من عشائر الداودي والدلو والجاف والجباري والهماوند[1].

وكان الممثل البريطاني في السليمانية النقيب تشابمان قد شعر بقوة المشاعر الوطنية الكردية في المدينة وتصاعد كراهية الأكراد لبريطانيا نتيجة تخليها عنهم فبادر إلى أخذ موافقة المندوب السامي البريطاني في بغداد لإرسال وفد يمثل الشيخ محمود للتباحث مع السلطات البريطانية في العراق حول المسألة الكردية وموقف بريطانيا منها. وبتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٢٢ وصل إلى كركوك ممثلو الشيخ محمود، وهم كل من حمه أغا وطاهر أمين أغا من الشخصيات البارزة في السليمانية، وطلبوا فور وصولهم ضرورة قيام السلطات البريطانية بإعلان بيان يتضمن استقلال الأكراد تحت قيادة

---

(١) F0371/ 9009, Secret , Intelligence Report No. 1. Secretariat of the High Commissioner for Iraq , Baghdad, 1 January 1923 .

الشيخ محمود. وكان المندوب قد سبق أن فاتح صاحب الجلالة الملك البريطاني بضرورة إصدار بيان يتضمن الاعتراف البريطاني بحقوق الأكراد لكسبهم ولإفشال محاولة الأتراك باللعب بالورقة الكردية، وخاصة بعد فشل سيد طه في إعادة احتلال راوندوز وكذلك التهديد التركي الموجه إلى كوي سنجق. وتضمن الإعلان البريطاني بصدد القضية الكردية النص التالي:

«تعترف حكومتا صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحقوق الأكراد الذين يعيشون ضمن حدود العراق بتشكيل حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأمل في أن تتوصل العناصر الكردية المختلفة وبالسرعة الممكنة إلى اتفاق بينها حول مشكلة الحكومة التى يرغبون بتشكيلها وإرسال وفد مسؤول إلى بغداد لمناقشة علاقاتها مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية»(١).

وطلب ملك بريطانيا من المندوب السامي في العراق الضمانات بأن هذا الإعلان لا يتضمن الانفصال السياسي أو الاقتصادي للمناطق الكردية عن العراق. ولم يمانع المندوب السامي في إعطاء ذلك الضمان(٢). كما بادر الشيخ محمود بالكتابة إلى الملك فيصل الأول طالباً منه التدخل لدى السلطات البريطانية بالنيابة عنه لتدهور علاقاته معهم. إلا أن الملك فيصل أجاب بأن كلمة الشعب هي الحاسمة وبأنه

(١) Ibid Para 31

(٢) Ibid Para 31

لم يصبح ملكاً إلا بنتيجة الاستفتاء، وقال أن نفس الشيء مطلوب في كردستان[١]. ولم تمانع السلطات البريطانية في العراق من قيام الشيخ محمود بضم رانية وكوي سنجق إلى إدارته بعد انسحاب الأتراك منهما، بالرغم من أن كوي سنجق لم تكن تابعة لإدارة الشيخ أصلاً، إذ تم تحريرها من الأتراك بفعل القصف الجوي البريطاني إلا أنه مع ذلك لم يعترض المندوب السامي على حكمها وإدارتها من قبل الشيخ في محاولة لكسبه إلى جانبه[٢]. ودخلت قوات الشيخ محمود قضاء رانية يوم ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ وطلبوا من الأتراك الانسحاب من بيثواته ثم دخلوا كوي سنجق وعرضوا تعاونهم مع القائمقام هناك ضد الأتراك. إلا أن المفارز العسكرية التركية وجماعات من عشائر خوشناو بقيت في جنوب « بالاسان » وشيود وسيكتان. وكان الشيخ قد وقع مع جماعته طلباً معبراً عن رغبته في تحقيق استقلال كردستان وتعيينه ملكاً عليها تحت الحماية البريطانية وكان إسماعيل أغا سمكو، الثائر الكردي على الحدود العراقية-الإيرانية من بين الموقعين على هذا الطلب[٣].

ويؤكد تقرير الاستخبارات البريطاني أن مجموع القوات التركية المنتشرة على طول الأراضي الحدودية داخل العراق امتداداً من زيبار إلى سكنات قد بلغ ٣٠٠ جندي[٤].

---

(١) Ibid Para 34.
(٢) Ibid, Para 35 .
(٣) F0371/ 9009, Intelligence Report No. 2 . 1923 Para 4
(٤) Ibid Para 79 .

وبتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ وصل إلى كركوك الوفد الكردي الذي يمثل حكومة الشيخ محمود في السليمانية بعد تأجيل الاجتماع مع السلطات البريطانية عدة مرات. وكان الوفد يضم كريم بك جاف وطاهر أمين يرافقهم الممثل البريطاني في السليمانية. وكان الشيخ محمود قد قرر البقاء قريباً في قضاء جمجمال للمشاركة في التفاوضات عند الحاجة. وكان الأساس في المحادثات بين الجانبين مضامين البيان الصادر عن الحكومتين البريطانية والعراقية، أي حق الأكراد في تشكيل حكومة كردية ضمن الحدود داخل العراق. وتعرقلت المحادثات بين الجانبين بعد قيام الحكومة العراقية بإرسال القوات العسكرية إلى الموصل، ووصول التعزيزات الكردية إلى الحدود التي سببت توتراً في الموقف في كركوك ولم يكن الجو مناسباً لإجراء المحادثات وبسبب التعنت والتوتر في السليمانية بادر المندوب السامي البريطاني إلى سحب الممثل البريطاني من السليمانية وطلبت الحكومة العراقية أيضاً تأجيل إرسال وزراء من بغداد للمشاركة في المحادثات في كركوك إلى إشعار آخر بسبب هذه الظروف(١).

وكمحاولة للضغط على الشيخ محمود بادرت وزارة المالية العراقية إلى إصدار بيان يتضمن المطالبة بتسديد كافة الرسوم المستحقة على كافة التبوغ في السليمانية إذ سيسبب ذلك عدم إذعان التجار إلى مطالب الشيخ محمود وإضعاف ميزانيته وموارده المالية. وعند ذاك

---

(١) Ibid, Para 122.

تحول الشيخ محمود مرة أخرى نحو الأتراك عارضاً تعاونه معهم بشرط الاعتراف به حاكماً على كردستان. وكان الشيخ محمود في نفس الوقت على اتصال ومراسلة مع الشيخ مهدي الخالصي الزعيم الديني الشيعي في بغداد للتنسيق معه في ممارسة الضغوط على الحكومتين البريطانية والعراقية لتحقيق مطالبهم[١]. وكان الشيخ الخالصي يعد لاندلاع انتفاضة في العراق في أوائل شهر آذار (مارس) ١٩٢٣ تقوم بها العشائر العربية في الجنوب[٢]. وبتاريخ ١٧ شباط (فبراير) في محاولة لكسب الوقت أرسل الشيخ محمود رسالة منمقة إلى الممثل البريطاني في السليمانية والذي سحبته السلطات البريطانية من بغداد احتجاجاً على موقف السليمانية وزعمائها المتشددين في المحادثات التي جرت في كركوك حول المسألة الكردية، طالباً منه العودة إلى السليمانية معلناً أسفه لفشل المحادثات المذكورة. وأشار الشيخ إلى استعداده لإرسال وفد كردي يمثله في أي وقت ومكان. وكان جواب المندوب السامي البريطاني في العراق توجيه الدعوة إلى الشيخ محمود للقدوم إلى بغداد لمقابلة المندوب والتحدث معه حول بعض القضايا التي تخص السليمانية. ووعده بمعاملته بكل احترام. وأنذره المندوب السامي بأنه في حالة عدم امتثاله لذلك فإنه سيتخذ بحقه الخطوات اللازمة. فردَّ الشيخ محمود بأنه لا يوجد هناك سبب لقدومه

---

(١) Ibid Para 76 .

(٢) Ibid Para 168

لبغداد وأنه بإمكان ممثليه حل كافة القضايا المعلقة. وكانت القيادات الكردية الأخرى المنافسة للشيخ محمود ومن بينها الشيخ عبد الكريم في منطقة قادر كرم وبابكر أغا قد أبلغت السلطات البريطانية بأن الشيخ محمود يخطط لعمل ما مع بعض أتباعه أمثال محمود خان دزلي وعباس محمود أغا في منطقة بشدر، وبأنهم أقسموا على القرآن بمهاجمة أربيل وكركوك في حالة انسحاب الأتراك إلى الحدود التركية[1]. كما قام قائمقام خانقين بإبلاغ لواء كركوك بأن العشائر الكردية في كفري تتهيأ للزحف نحو كركوك. فبادر الممثل البريطاني في السليمانية المقيم في كركوك في ٢٤ و٢٥ شباط (فبراير) ١٩٢٣ إلى إسقاط منشورات موجهة إلى الشيخ محمود تنذره بعواقب أعماله وفيما يلي نص ما ورد في المنشور:

بناءً على التعليمات الصادرة لي من سعادة المندوب السامي بتوجيه هذا الإعلان لكافة أهالي لواء السليمانية:

«تم قبل خمسة أشهر تسليم حكومة لواء السليمانية إلى مجلس اللواء وقامت الحكومة البريطانية بالعطف على مسألة عودة الشيخ محمود ليصبح رئيساً لهذا المجلس بهدف إبقاء استمرار إدارة اللواء تحت إدارة كردية استناداً إلى القانون وما فيه صالح الأهالي. إلا أنه مع الأسف حصل العكس. إذ رفض قليل من الأشخاص الذين تولوا

---

(١) Ibid Para 200 .

السيطرة مشورة الضباط البريطانيين باستمرار والذين كانوا دائماً على استعداد لمساعدة حكومة اللواء. وكانت تصرفاتهم قمعية ومضادة للقانون ، وهناك سلسلة من التصرفات الأخرى التي دفعت بسعادته إلى التشكيك بنوايا هؤلاء الذين يديرون الأمور .

لذا فإن صاحب السعادة قد أمر بأنه حال استلام هذا الإنذار يتوجب على الشيخ محمود أفندي وأعضاء مجلس اللواء التوجه إلى بغداد عن طريق كركوك دون تأخير أو عذر ، وأن يحضروا هناك ويقدموا تقريرا إلى صاحب السعادة حول إدارتهم للواء .

وقبل مغادرة المجلس يتوجب عليه تعيين عدد من الأشخاص لإدارة شؤون اللواء وللحفاظ على النظام في بلدة السليمانية. وإذا ما وقع أي إخلال بالنظام أو وقعت جريمة فسيحاسب ويعاقب هؤلاء المسؤولون . أما بصدد إدارة المناطق الواقعة في الخارج فقد صدرت الأوامر للقائمقامين ومدراء النواحي في نفس الوقت.

لذا فقد تم الإنذار بأنه إذا لم يصل الشيخ محمود أفندي وأعضاء مجلس اللواء إلى كركوك خلال مدة خمسة أيام اعتباراً من التاريخ الحالي للتوجه إلى بغداد فستقوم الحكومة بإظهار هيبتها وأن أي ضرر أو خسائر تحصل لكم ستكون على مسؤوليتكم. وإذا ما جاءوا فوراً فسوف لا يلحق بهم أي أذى »[١] .

---

(١) Ibid ., Para 201 .

كما تم توجيه الأمر والإنذار الحاد إلى الشيخ محمود برسالة منفصلة. وتم إرسال رسائل أخرى أيضاً إلى عبدالقادر في سنكاو وبابكر أغا وعباس محمود أغا أغوات عشيرة الجاف وعبدالله خان بهادر ومحمد أمين أغا هماوند وسوار أغا بيباس وإبلاغهم بإلغاء حكومة الشيخ محمود بالإضافة إلى التعليمات الأخرى حول مسؤولياتهم القادمة عند تشكيل الإدارة الكردية الجديدة، وتم إبلاغ عبد القادر باستلام مسؤوليات ناحية سنكاو وناحية قرة داغ وإبلاغ أغوات بشدر باستلام المسؤوليات في أقضية قلعة دزة وميركة وبشدر والمراسلة مع المستشار البريطاني في لواء كركوك من خلال قائمقام كوي سنجق، جميل أغا. كما تم إبلاغ رؤساء عشيرة الجاف بفصل حلبجة من إدارة لواء السليمانية، والطلب منهم لتعيين الموظفين هناك والمراسلة مع الضابط البريطاني في كفري. وكذلك صدرت التعليمات إلى قائمقام جمجمال بممارسة مهامه كالعادة. أما سوار أغا فقد تم إبلاغه بفصل قضاء رانية بشكل مؤقت عن حكومة السليمانية. وصدرت الأوامر أيضاً إلى الشيخ عبدالله الذي عينه الشيخ محمود قائمقاماً على رانية، بتسليم مهامه إلى أقدم ضابط في قوات الليفي في رانية والعودة إلى السليمانية. وبالمقابل وكمحاولة لكسب الوقت أعلن الشيخ محمود عن استعداده لإرسال وفد آخر للتفاوض مع السلطات البريطانية، وفي حالة فشل هذه المهمة فإنه يعرض استقالته والانسحاب من السليمانية لكي لا يجلب الخراب على السكان. لذا فقد طلب منحه مهلة للانسحاب مع عائلته إلى إحدى

القرى التابعة له. فبادرت مجموعة من شخصيات السليمانية يبلغ عددها ٥٠ شخصية بضمنها أعضاء حكومة الشيخ السابقة بالإبراق إلى المندوب السامي معبرين عن دهشتهم للتشكيك بإخلاصهم[١] .

فبادر بعدها الشيخ عبدالقادر من سنكاو بالذهاب إلى السليمانية بناءً على الأوامر الصادرة له لاستلام إدارة اللواء من الشيخ محمود وتسليمها إلى جماعة منتخبة من شخصيات البلدة على أن ترسل أسماؤهم من قبله إلى المندوب السامي في بغداد. كما صدرت التعليمات إلى الشيخ محمود بمغادرة السليمانية إلى إحدى القرى التي سيتم الاتفاق عليها قبل مساء يوم ١ آذار (مارس) وكذلك إرسال وفد من الشخصيات المهمة في السليمانية إلى كركوك بعد وضع الترتيبات لتشكيل الإدارة الجديدة في اللواء وبتاريخ ٣ آذار (مارس) بادرت القوات الجوية البريطانية إلى قصف مدينة السليمانية بعد فشل الشيخ محمود بالامتثال للأوامر والتعليمات البريطانية[٢]. وفي نفس اليوم وصل وفد كردي إلى كركوك مؤلف من شخصيات السليمانية يرأسه الشيخ قادر، شقيق الشيخ محمود، ويضم أيضاً مصطفى باشا وأحمد فتاح بك وهو من العناصر الموالية للأتراك، وكريم الاكه، أحد التجار المسيحيين الذي شغل منصب مدير المالية في حكومة الشيخ محمود، وحمه أغا. فغادر عند ذاك الشيخ محمود السليمانية في

---

(١) Ibid Para 202 .

(٢) Ibid Para 222

الساعات المبكرة من صباح يوم ٤ آذار (مارس) ترافقه قوة من «الليفي» الكردية في السليمانية ..

وعلمت السلطات البريطانية من حقيبة البريد التركية التي وضعت يدها عليها والتي كانت مرسلة من راوندوز إلى جزيرة ابن عمر في كردستان تركيا بالمراسلات التي جرت بين الشيخ محمود وياوز دمير أحد القادة العسكريين الأتراك هناك والتى تشير إلى إعلان الشيخ لولائه للسلطات التركية والمقترحات التي طرحها الشيخ للقيام بهجوم مبكر على كركوك وكفري وكوي سنجق بالتعاون مع السيد أحمد خانقاه أحد الشخصيات الدينية البارزة والمهمة في كركوك وناظم بك نفطجي زاده النائب السابق وأحد الشخصيات المهمة هناك وقد علمت السلطات البريطانية من مصادر أخرى بقيام السيد خانقاه بشراء الأسلحة[1]. فتم القبض على السيد خانقاه يوم ٦ آذار (مارس) ١٩٢٣، وأرسل مخفوراً إلى بغداد وتم نفيه إلى البصرة. وتمكن ناظم بك من الهرب إلى السليمانية ويحتمل انضمامه إلى الشيخ محمود الذي يعتقد أنه انسحب إلى قرية سرجلاو عبر جبال بيرة مكرون. وتعتبر منطقة سرجلاو من المواقع الحصينة الموالية للسيد أحمد خانقاه. ونقلت تقارير الاستخبارات ذهاب الشيخ محمود من هناك إلى دوكان واحتمال انضمام بعض الأتراك إليه. وكان الوفد الكردي من السليمانية الذي وصل إلى كركوك برئاسة الشيخ قادر،

---

(١) Ibid Para 234 .

شقيق الشيخ محمود قد توجه إلى بغداد ووصلها يوم ٢١ منه إذ انضم إلى الوفد هناك الشيخ عبد الكريم من شيوخ منطقة قادر كرم والذي يعتبر من أكثر الشخصيات عقلانية وحكمة من بين أعضاء الوفد. وأجرى الوفد مقابلة قصيرة مع مساعد المندوب السامي البريطاني هناك السير هنري دوبس. ولم يتمكن الشيخ عبد الكريم وأعضاء الوفد من صياغة أية مقترحات وأفكار حول مستقبل السليمانية. وأصر الوفد فقط على ضرورة إرسال وتواجد القوات البريطانية ومستشار بريطاني هناك. وأكد الشيخ عبد الكريم في حديث شخصي مع المسؤول البريطاني هناك باستحالة عودة الشيخ محمود وسلطته إلى السليمانية، إلا أنه استناداً إلى المعلومات التي وصلت إلى السلطات البريطانية في بغداد من مصادرها في كركوك تؤكد بأن الوفد قد أقسم على القرآن بعدم القبول بأي قرار مضاد لمصالح الشيخ محمود. كما أجرى الوفد الكردي مقابلة مع الملك فيصل الأول يوم ٢٤ آذار (مارس)(١). وخلال زيارة الأمير زيد، شقيق الملك فيصل الأول الأصغر، لأربيل وكركوك يوم ٢٥ آذار (مارس) أكد له الزعماء الأكراد في اللواءين بأن الجذور الرئيسية للمشكلة الكردية وكردستان هو اعتقاد الأكراد الجازم بأن بريطانيا تنوي تسليم ولاية الموصل إلى الأتراك، لذا فإنهم أصبحوا فريسة سهلة للدعايات التركية وبأن الزعماء الأكراد فى المناطق المجاورة للواء كركوك يؤيدون بشدة

---

(١) Ibid Para 259 .

موضوع الاستقلال الكردي التام أكثر من الزعماء الأكراد في لواء أربيل[1]. ويبدو أن التركمان في كركوك لا يوافقون على جعل مدينتهم جزءا من الدولة الكردية بل القبول بالاندماج مع العراق مع إعطاء بعض اللامركزية في الإدارة. وفي مقره الأخير في وادي سردشت الواقع بين السليمانية ورانية بادر الشيخ محمود في آذار (مارس) إلى إرسال بابكر أغا زعيم عشيرة بشدر محملاً برسالة إلى السلطات البريطانية طالباً توضيح شروطها للتوصل إلى سلام معها. إلا أن السلطات البريطانية أصرت على مجيئه إلى بغداد لحل القضية، وأكدت له عدم وجود أية نية لديها للقبض عليه أو نفيه[2]. وكان يحكم السليمانية في غياب الشيخ محمود خلال هذه الفترة صهره الشيخ غريب سوية مع رضا بك وعبد الرحمن أغا، ويدعمهم زعيم عشيرة الهماوند كريم فتاح بك الذي كان من أنصار الشيخ محمود والمتّهم باغتيال الضابطين البريطانيين بوند وماكانت والذي كان يقوم بمهمة جمع الضرائب من أهالي السليمانية. وبتاريخ ١٠ مايس (مايو) بادر الشيخ محمود بإرسال رسالة أخرى من جهته إلى المندوب السامي من مقره في سردشت حملها رسوله إلى السلطات البريطانية في كويسنجق معبراً عن ولائه لبريطانيا وطالباً حقن الدماء. فتم إيصال الرسالة إلى المندوب السامي في بغداد الذي رد على الرسالة مباشرة مكرراً عروضه السابقة بضرورة قدوم الشيخ محمود إلى بغداد للتحدث عن الترتيبات المستقبلية أو الذهاب إلى الضابط السياسي

---

(١) **Ibid Para 261 .**

(٢) **Ibid Para 263 .**

البريطاني والمرافق للقوات البريطانية التي كانت تزحف آنذاك نحو السليمانية لإعادة الإدارة الحكومية إليها. ووعد المندوب السامي مرة أخرى بالمعاملة المحترمة والسلامة الشخصية للشيخ محمود[١]. وكانت السلطات البريطانية بالتشاور مع رئيس الوزراء العراقي قد عينت الزعيم الكردي سيد طه قائمقاماً على قضاء راوندوز في ٤ مايس (مايو) ١٩٢٣، بعد انسحاب القوات التركية منها وبعد اجتماع مستشار وزارة الداخلية سي. جي أدموندز وسكرتير المندوب السامي البريطاني مع زعماء القبائل هناك.

وكانت القوات التركية المنسحبة بقيادة ياوز دمير قد اضطرت إلى الانسحاب باتجاه إيران من خلال رايات بعد رفض الزعيم الكردي محمد أغا من عشيرة بالك السماح للقوات التركية بالانسحاب إلى الأراضي التركية من خلال أراضيه. كما أعاق الشيخ أحمد البارزاني تراجع القوات التركية إذ قامت قوات الشيخ البارزاني بمطاردتهم ووصل ٧٠٠ مسلح من البرزانيين إلى «نيري» لتشجيع العشائر الكردية هناك على منع دخول القوات التركية القادمة من تركيا إلى شمدينان والتي كانت تقترب من «نيري» قادمة من ولاية «وان» التركية[٢]. وبعد وصول القوات البريطانية الزاحفة إلى السليمانية بادرت إلى تعيين شقيق الشيخ محمود، الشيخ قادر حاكماً على المدينة

(١) Ibid Para 374 .

(٢) Ibid Para 383 .

يدعمه ٥٠ من قوات الليفي التي كانت تقوم بحماية السليمانية، ثم استأنفت هذه القوات زحفها لاستعادة مناطق سردشت وميركه حيث أكملت مهمتها وعادت إلى السليمانية يوم ٢٩ مايس (مايو).

وكانت المراسلات الجارية بين الشيخ محمود والمندوب السامي البريطاني في بغداد خلال ذلك الشهر قد انتهت بتوجيه المندوب بياناً رسمياً نشرته صحافة بغداد آنذاك تتضمن العرض البريطاني للشيخ محمود لإنهاء النزاع بين الطرفين، وكمحاولة لإقناع الشيخ بحسن نية البريطانيين تجاهه، تضمن البيان الرسمي ما يلي[1]:

«لقد علمنا بأن الشيخ محمود قد قام بإرسال رسائل يبين فيها ولاءه للحكومة ورغبته في خدمتها. وتم إبلاغه جواباً على ذلك بأنه سوف لا يتعرض للعقاب لقيامه بمقاومة الحكومة إذا ما جاء إلى بغداد وسيسمح له بالإقامة في بغداد مع عائلته وسيعامل بكل احترام وتعطى له الحرية التامة مادام لا يحاول مغادرة بغداد دون رخصة....»

وفي خطوة أخرى لدمج السليمانية تحت إدارتها الجديدة ضمن الحكومة العراقية زار السليمانية بتاريخ ٢٩ مايس (مايو) رئيس الوزراء العراقي، عبد المحسن السعدون يرافقه وزير الداخلية ومتصرف بغداد والمستشار البريطاني لوزارة الداخلية للاجتماع بوجهاء ورؤساء العشائر والشخصيات الكردية البارزة في اللواء. وقد

---

(١) Ibid Para 418 .

اكتشفت الحكومة العراقية بشخص رئيس الوزراء ومساعديه خلال هذه الزيارة إلى اللواء بأن الأكراد لا يقبلون بقيام الحكومة العراقية بممارسة أية سلطة عليهم في الوقت الذي عبروا فيه عن ولائهم ضمناً للمندوب السامي البريطاني. ولم يذكروا اسم الملك فيصل أبداً خلال مناقشاتهم مع المسؤولين العراقيين والبريطانيين في ذلك الاجتماع[١].

ولوضع حد لهذا الاختلاف فقد قرر المسئولون العراقيون والبريطانيون البقاء في السليمانية لحين التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف. فتم إعداد مقترح جديد يوم ٢ حزيران (يونيو) من قبل المستشار البريطاني لوزير الداخلية في العراق، الرائد سي. جي. أدموندز، والضابط السياسي المرافق للقوات البريطانية التى احتلت المدينة. وتضمنت المقترحات الجديدة قيام مجلس إداري كردي يرأسه رئيس كردي بإدارة السليمانية، ويقوم المندوب السامي البريطاني والملك فيصل بالموافقة على تعيين رئيس المجلس الكردي. وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في اللواء. وأن تشكل السليمانية لواء ضمن الألوية العراقية وتخصص لها تخصيصات مالية أسوة بباقي الألوية العراقية. ويتم الإنفاق على شؤون إدارة اللواء بما يساوي موارد اللواء المحلية التي تمت جبايتها. ويقوم اللواء بإرسال نواب ممثلين عنه إلى مجلس النواب العراقي، ويستثنى هؤلاء من أداء اليمين بالإخلاص والولاء للملك فيصل[٢].

---

(١) Ibid Para 436 .

(٢) Ibid Para 436 .

وفي ٣ حزيران (يونيو) تم طرح المقترحات الجديدة على الاجتماع الذي ضم الطرفين العراقي وأكراد السليمانية ممثلين برؤساء العشائر والشخصيات البارزة في المدينة، فقرر الطرف الكردي القبول بالمقترحات الجديدة إذا ما كانت تحظى بقبول وموافقة المندوب السامي البريطاني. وكان متصرف بغداد آنذاك، صبيح نجيب بك قد لعب دوراً بارزاً في المفاوضات والترجمة بين الطرفين أكثر من رئيس الوزراء نظراً لمعرفته اللغة الكردية. وأضاف الطرف الكردي شرطاً أخيراً إلى المقترحات يتضمن إبقاء القوات الحالية أو ما يعادلها في السليمانية لحين استعادة الأمن والنظام، وهذا يعني بقاء القوات البريطانية هناك وهو التزام لا يوافق عليه المندوب السامي. وبسبب الخلاف حول هذا الموضوع وقيام الحكومة العراقية بفصل الأقضية والنواحي التابعة للسليمانية: رانية وجمجمال والزاب وربطها بألوية أربيل وكركوك في محاولة لتشديد قبضتها على السليمانية والمناطق التي كانت تحت إدارتها، بادر رئيس ومجلس الإدارة الكردي إلى الاستقالة يوم ١٥ حزيران (يونيو) فبقيت السليمانية بدون سلطة إدارية لتصريف شؤونها[١]. وبادرت القوات البريطانية بدورها إلى الانسحاب من اللواء يوم ١٩ منه. فأصبح من المؤكد عودة الشيخ محمود إلى السليمانية بعد انسحاب البريطانيين منها. إذ انتقل الشيخ محمود بعد ذلك إلى السفوح الشمالية لجبال هورمان داغ وأسسَ

(١) Ibid Para 483 .

مقراً له في قرية بيران القريبة من بنجوين والواقعة على مُسافة ميلين من الحدود الإيرانية. وكان زعماء عشيرة هورمان الكردية وخاصة محمد خان دزلي وحمه رشيد بك يدعمون الشيخ محمود، إذ لعبا دوراً بارزاً في دعم انتفاضة الشيخ محمود خلال عام ١٩١٩ . وتناقلت التقارير من طهران أخبار قيام الشيخ محمود بإرسال برقية إلى كافة السفراء الأجانب يعبر فيها عن احتجاجه ضد الاضطهاد والقمع البريطاني مناشداً تقديم المساعدة ضدهم. ولم تكد القوات البريطانية تنسحب من المدينة حتي بادرت قوات الشيخ كريم فتاح بك إلى دخول المدينة وإعلان نفسه حاكماً عليها باسم الشيخ محمود، ودعا في بيان إلى أهالي المدينة إلى احترام الأمن والنظام ممن بقي هناك ومعاقبة العناصر التي انسحبت مع القوات البريطانية والتى كانت تتعاون معها. كما طالب تجار التبغ بدفع الضرائب عن كافة الكميات التي أرسلوها وباعوها خارج اللواء. وأخيراً وبعد التجوال لعدة أسابيع حوالي السليمانية دخل الشيخ محمود إلى المدينة يوم ١١ تموز (يوليو). وبعد أن علمت السلطات البريطانية بدخول الشيخ محمود إلى السليمانية بادر المندوب السامي إلى اتخاذ القرارات التالية لتحديد موقف الحكومة العراقية والبريطانية من الشيخ محمود :

(أ) نظراً لفشل الجهود الرامية لدمج السليمانية بالعراق والتي تكللت بالمقترحات التي طرحت في بداية شهر حزيران (يونيو) وعدم قبول أهالي المدينة بذلك لذا يتوجب عودة

السليمانية إلى وضعها السابق قبل قيام الحملة البريطانية ضد الشيخ محمود. لذا فسوف لا تجري أية اتصالات بينها وبين الحكومة العراقية ويقوم المندوب السامي بإصدار الأوامر المتعلقة بها إذ سيقوم وكيله لشؤون السليمانية بالاستمرار في مهمته كمفتش إداري لكركوك ..

(ب) سيتم تطبيق ما ورد أعلاه على ذلك الجزء من اللواء (أي على المدينة نفسها فقط) التي لم تنضمّ إلى إدارة وسيطرة الحكومة العراقية. أما بالنسبة للنواحي التي تم فصلها عن السليمانية فسيجري إحالة كافة القضايا المهمة المتعلقة بها، من قبل المفتشين الإداريين إلى وزير الداخلية وإرسال نسخ إلى المندوب السامي وأن تقوم وزارة الداخلية بالتشاور مع المندوب السامي بشأن كافة القضايا المهمة والكبيرة.

(جـ) يجب إبلاغ الشيخ محمود الذي أصبح الحاكم الفعلي لمركز السليمانية بأنه سيُترك وشأنه في الوقت الحالي ما لم يتجاوز حدود المنطقة المركزية. وكان المندوب السامي البريطاني قد وجه رسالة شخصية إلى الشيخ محمود مشيراً فيها إلى قراره المذكور أعلاه وبأنه اتخذ الترتيبات اللازمة لفصل أقضية رانية وقلعة دزة وجمجمال وحلبجة وقرة داغ - سنجاو وناحية ماوت عن السليمانية، وحذره من التدخل في شؤونها أو في شؤون القرى العائدة لسادة سارجالو[1]. وبدأ الشيخ محمود

---

(١) Ibid Para 554 , 555 .

في نهاية تموز (يوليو) باستعادة نفوذه على الأقضية والنواحي المفصولة عن لواء السليمانية ، وأعلن على الملأ أن القوى العظمى قد عينته ملكاً على كردستان . إلا أن المندوب السامي البريطاني في بغداد بادر إلى إلقاء منشورات من الطائرات ينفي هذا الأمر ، ويؤكد بأن الشيخ محمود لا يملك أية سلطة عليهم وعليهم اخبار أقرب السلطات الحكومية عن أية تجاوزات يرتكبها بحقهم[١] .

ولم يكن جواب الشيخ محمود على مذكرة المندوب السامي التي وجهها له شافياً في نظر السلطات البريطانية . واستمر الشيخ في بسط نفوذه على الأقضية والنواحي التي فصلتها السلطات العراقية والبريطانية عن لوائه ، إذ أخذ نفوذه يتزايد خلال هذه الفترة منذ عودته إلى البلدة . فبادر الشيخ بعد ذلك إلى احتلال حلبجة دون مقاومة . فقامت القوات الجوية البريطانية بقصف مقر الشيخ محمود في السليمانية فسحب الشيخ محمود قواته من حلبجة وأرسل مذكرة احتجاج إلى المندوب السامي معترضاً على إجراءاته ضده بالرغم من تأكيده لصداقته للبريطانيين وطاعته لأوامر الحكومة[٢] . وبادر الشيخ محمود مرة أخرى إلى إرسال رسائل

(١) Ibid Para 584 .

(٢) Ibid Para 627 .

إلى المندوب السامي في بغداد عن طريق المفتش الإداري البريطاني في كركوك، مع أعمامه شيوخ قرداغ كل من الشيخ عبدالكريم والشيخ عبد القادر. وبرفقة كل من السيد أحمد برزنجي وصهره الشيخ محمود محمد غريب. وأشار الشيخ في رسالته إلى عدم تمكنه من السفر إلى كركوك لمقابلة المسؤولين البريطانيين هناك بسبب عدم استقرار الموقف في السليمانية وطلب موافقة المندوب السامي على إرسال ممثل عنه إلى منطقة قادر كرم أو جوارها بالقرب من كفري للتشاور مع الشيخ محمود واتخاذ ما يلزم لعودة الممثل البريطاني إلى السليمانية. ووعد الشيخ في رسالته بأنه حال استتباب الأوضاع في السليمانية فإنه سيتوجه إلى بغداد. إلا أن المفتش الإداري البريطاني في كركوك رفض مقابلة مبعوثي الشيخ محمود ورفض حتى الإجابة على رسالته.

ولم تلق الرسائل التي حملها مبعوثو الشيخ محمود إلى بغداد أي اهتمام ولم يرد المندوب السامي عليها، وكذلك المستشار البريطاني، في وزارة الداخلية الرائد سي. جي أدموندز[١]. وبادر الشيخ في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٢٣ إلى إرسال رسالة تتضمن تعيين توفيق جلالي مديراً لناحية وارماوه، وتعيين

---

(١) F0371/ 100097, Secret Intelligence Report No. 24, The High Commissioner for Iraq, Baghdad, 15 December 1923 Para 878.

حسن بك أحد أبناء رئيس عشيرة الجاف كمساعد لرئيس العشيرة وذيّل الرسالة بالتوقيع باسم الشيخ محمود ملك كردستان . وقدمت الحكومة الكمالية التركية بتاريخ ١٨ آب (أغسطس) احتجاجاً شديداً إلى المندوب السامي البريطاني في اسطنبول لقيام القوة الجوية البريطانية بضرب السليمانية وقصفها واعتبار ذلك خرقاً للوضع الراهن ولمعاهدة لوزان باعتبار أن قضية مطالبة الأتراك بولاية الموصل التي تعتبر السليمانية جزءًا منها لم تحسم بعد[١] .

وفي تقرير مفصل للمندوب السامي البريطاني في بغداد أشار المندوب إلى الرسالة التي استلمها مؤخراً من أحد الوكلاء البريطانيين والتي استلمها من مبعوث الشيخ محمود ، الشيخ عبدالقادر ، الزعيم الكردي البارز في السليمانية والتي تضمنت ما يلي[٢] :

١ - قام فتاح بك بنقل رسالة من الشيخ محمود إلى السيد عبد القادر تتضمن استعداد الشيخ محمود لوضع نفسه تحت أوامر (السيد عبدالقادر) وسينفذ كافة الأوامر التي يصدرها له .

٢ - استلم السيد عبدالقادر رسائل من اللجنة الكردية في أرضروم

---

(١) Ibid , Intelligence Report No. 25, 27 December 1923 Para 914 .

(٢) F0371/ 10078, Memorandum by Mr. Ryan dated 31.5.1924 and Telegram to Baghdad No. 29 dated 2 June 1924 Enclosed Whilt Sir Cox Papers , dated 4 June 1924 No, 1 (44/44/1924) .

ووان ومن أماكن أخرى (بضمنها المنطقة المتنازع عليها والواقعة بين العراق وتركيا إلا أنه لم يتوضح ذلك تماماً) بأن الأكراد في تلك المنطقة قد استلموا رسائل من الروس يؤكدون فيها استعدادهم لمنحهم الحكم الذاتي لما فيه تحقيق المصالح والفوائد الكردية . كما يحاول الأتراك إجراء اتصالات مماثلة مع الأكراد واستعدادهم لإرسال ضباط أتراك لتدريبهم . كما أن الفرنسيين يتآمرون في المنطقة المذكورة . إلا أن الأكراد لا يريدون إجراء أية اتفاقات مع الروس ولا الخضوع للأتراك ، إن ما يريدونه هو السيطرة البريطانية ويريدون من عبدالقادر إطلاعهم على الأمر . ويقول عبدالقادر بأنه بعد أن التزم جانب البريطانيين فإنه سوف لا يتراجع عن التزامه هذا . لذا فإنه في الحقيقة يرغب في إجراء محادثات معنا ومع أشخاص مسؤولين . وإذا ما قبل بتلميحات واتصالات الشيخ محمود فإن فتاح (بك) سيترك اتصالاته مع الأتراك بعد تقديم بعض التبريرات . ويقول عبدالقادر بأن الأتراك لا ينظرون إليه بعين الشك إلا أن الأكراد هنا سوف لا يسمحون للأتراك بمضايقته . ومن عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٢ كنت على اتصالات مستمرة مع عبدالقادر ووجدته شخصاً أميناً ويتمتع بنفوذ جيد في أجزاء كردستان المجاورة للحدود الإيرانية . وأنه دائماً ينادي بكردستان المستقلة تحت الرعاية البريطانية . وأن علاقاتي معه متينة بحيث لا أتمكن من تجاهل رسالته إلا أن الجواب الوحيد الذي أتمكن من تقديمه هو كما يلي :

(أ) إن حكومة صاحب الجلالة يهمها تماماً أجزاء كردستان الشمالية والمناطق الواقعة منها شمال غرب ولاية الموصل القديمة وأنها لا يمكن أن تشجع الأكراد في تلك المنطقة أن يتطلعوا إليها لتقديم المساعدة لهم .

(ب) إن حكومة صاحب الجلالة مهتمة تماماً في المنطقة التي تضمها ولاية الموصل وسكانها إلا أنه يتوجب عليهم الامتثال لشروط ونصوص معاهدة لوزان وإذا ما فشل المؤتمر الحالي فإن عصبة الأمم هي التي ستقرر .

(جـ) إن أحسن نصيحة ومشورة يمكن أن يقدمها أي شخص ذي نفوذ عند الشيخ محمود طالما الشيخ في موقعه الحالي هو وجوب التعاون مع العراق وممثلي القوة المنتدبة (بريطانيا) .

ولا شك أن مثل هذا التبليغ يتوجب أن يكون على شكل رسالة شفوية وأعتقد أنه من الخطأ الكبير بالنسبة لي أو لأي موظف مسؤول القيام بأية محادثات مع عبد القادر ما لم يأت بنفسه وبمبادرته الشخصية والتي هي بعيدة الاحتمال .

توقيع أي. آر.

١٩٢٤/٥/٣١

أنا والسير بي. كوكس نتفق على الجواب المقترح إرساله .

توقيع آر. سي. ايل

٣١ مايس (مايو)

العصبة الكردية تقدم احتجاجاً إلى عصبة الأمم ١٩٢٤[(١)]

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤ قدم أعضاء العصبة الكردية احتجاجاً إلى عصبة الأمم لتحقيق أماني الشعب الكردي في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

وترجع جذور العصبة الكردية إلى عام ١٩٠٨ وتأسيسها بعد إعادة العمل بالدستور العثماني من قبل السلطان . وكان يترأس العصبة آنذاك السيد عبدالقادر ، ابن عم سيد طه الزعيم الكردي المعروف . وكان هدف العصبة تحقيق التقدم الاجتماعي لكردستان على الأمد البعيد . واستمر نشاط العصبة لمدة سنتين فقط وكانت تحظى بتأييد ودعم الأكراد بشكل ملحوظ إذ كان عدد السكان الأكراد في اسطنبول آنذاك حوالي ٣٠ ألف نسمة. وكانت هناك صحيفتان ناطقتان باسم العصبة وهما :

(أ) روزي كرد (يوم الأكراد) .

(ب) هاواي كرد (أمل الأكراد) .

وفي عام ١٩١٠ نشر السيد عبدالقادر بياناً في الصحافة التركية بأن الشعب الكردي يريد الحكم الذاتي . ولكنّ هذا البيان لم يحظ بموافقة وقبول كافة الأكراد وخاصة الشباب منهم الذين كانوا يتبنون أفكاراً

---

(١) **F0371/ 10081. The Residency , Baghdad , 4 December 1924 to the Secretary of State for the Colonies.**

أكثر تقدمية آنذاك. لذا بادر الطلبة الأكراد من الشباب إلى تشكيل عصبة كردية أخرى أطلقوا عليها اسم «عصبة الأمل». ولم تكن لهم صحيفة معينة خاصة بهم ولم تكن هذه العصبة منفصلة عن العصبة الأصلية تماماً تلك التي كانت تضم الحرس القديم من المجتمع الكردي. وكانت المراسلات مع كردستان تتم عن طريق العصبة القديمة فقط وحتى عام ١٩١٨ لم تكن إنجازات العصبة الجديدة كثيرة إذ تم تشكيل جمعية جديدة باسم «جمعية تعالي كردستان» تحت رئاسة نفس الأشخاص:

ثريا بدرخان
ماريني عارف باشا
زيني باشا بابان (والي الحجاز سابقاً)
أمين علي بك بدرخان
نجم الدين حسين (من كركوك) أهم الأعضاء
دكتور عبد الله جودي
خليل بك - مدير شرطة اسطنبول
وممدوح سالم (انتقل إلى بيروت) وكان أمين عام العصبة

وقامت العصبة بإيفاد شريف باشا لحضور مؤتمر السلام في باريس ومن ثم أوفد فخري بك لمساعدته. وقامت العصبة بتقديم مذكرات عديدة إلى القوى الأوروبية ومن بينها مذكرة إلى الحكومة الفرنسية مطالبة بحق تقرير المصير ومنح كردستان الحكم الذاتي تحت الانتداب

البريطاني. ثم جرى تعديل المذكرة لتشمل الانتداب من قبل إحدى القوى الأوروبية الحليفة بدلاً من بريطانيا فقط. وتوسعت الجمعية بتشكيل «عصبة الأكراد الاجتماعية» في اسطنبول والتي كان هدفها المعلن استقلال كردستان. وكانت المراسلات تجري مع ١٣ فرعاً من فروع الجمعية المنتشرة في كردستان. كما تم فتح مقر لها في القاهرة بإدارة ثريا بدرخان ومارديني عارف باشا. وكان لها صحيفتان ناطقتان باسم الجمعية: الأولى «جان» التي كانت تصدر في اسطنبول والثانية باسم «جاينور» والتي كانت تنشر وتصدر في السليمانية. فبادر الأتراك بعد توقيع الهدنة عام ١٩١٨ إلى إغلاق مقر العصبة إذ اكتشفوا أنها كانت تتلقى الدعم والتأييد من اليونان. وكانت ولاية «درسيم» التركية من أقوى المواقع القوية للعصبة في كردستان. وبعد حل العصبة في اسطنبول تفرق أعضاؤها في كافة أرجاء كردستان العراقية والإيرانية ولم يبق إلا فرع القاهرة. وتم بعد ذلك تشكيل عصبة جديدة في ولاية درسيم. ويبدو أن أعضاء العصبة القدامى ما زالوا على حماستهم ولكن كأفراد وأنهم بدأوا يعترفون بأنه من الصعب تحقيق استقلال كردستان في الوقت الحاضر وأنهم يهدفون لتحقيق الحكم الذاتي في هذه المرحلة التاريخية من نضالهم.

عصبة الأمم توصي الحكومة البريطانية بضمان الإدارة المحلية والحماية والتعليم باللغة الكردية لكافة الأكراد(١)

بعد قيام لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم بزيارة المناطق الكردية في شباط (فبراير) ١٩٢٥ وقبل إصدار القرار بضم الموصل إلى العراق وإبقائها ضمن السيادة العراقية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥، أوصت اللجنة القوة المنتدبة على العراق (بريطانيا آنذاك) في نص قرارها الصادر في الفقرتين ٣، ٤ بما يلي بخصوص الأكراد والضمانات المطلوب من بريطانيا تقديمها إلى مجلس العصبة :

١ - الحكومة البريطانية مدعوة باعتبارها القوة المنتدبة، أن تقدم للمجلس الإجراءات الإدارية التي سيتم اتخاذها لتحقيق الضمانات الخاصة بالإدارة المحلية للسكان الأكراد والواردة في تقرير لجنة التقصي التي تمت التوصية بها في استنتاجاتها الختامية .

٢ - الحكومة البريطانية مدعوة، باعتبارها القوة المنتدبة، أن تتصرف، قدر الإمكان، استنادًا إلى المقترحات الأخرى للجنة التقصي بصدد الإجراءات التي يمكن أن تضمن السلامة والحماية العادلة لكافة أفراد السكان وكذلك بما يتعلق

(١) F0371/ 11459, Iraq, Points arising out-of the League of Nations award on Frontier Question, Memorandum by Colonial Office 19 January 1926, to the Secretary of State for the Colonies .

بالإجراءات التجارية المشار إليها في التوصيات الخاصة في تقرير اللجنة » .

ولا شك أن قرار عصبة الأمم بإبقاء ولاية الموصل ضمن الأراضي العراقية حتم توقيع معاهدة جديدة بين بريطانيا والعراق إذ كانت حكومة لندن تسعى إلى إلغاء بروتوكول عام ١٩٢٣ الذى حدد عمر معاهدة عام ١٩٢٢ بأربع سنوات واستغلال ورقة الموصل لتضمين المعاهدة الجديدة استمرار الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ سنة أخرى كثمن لضمان عودة الموصل إلا في حالة قبول العراق عضواً في عصبة الأمم قبل انقضاء هذه المدة . وكان قرار مجلس العصبة قد جاء مصحوباً بضمانات للأكراد العراقيين مما استوجب تضمين ذلك في نصوص معاهدة كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ الجديدة والتي أشار إليها وزير المستعمرات البريطاني في كلمته أمام المجلس بعد صدور قرار مجلس العصبة والذي تضمن ما يلي :

« النظر بعين الاعتبار إلى رغبات الأكراد بتعيين الموظفين الأكراد لإدارة بلدهم ، وتصريف شؤون العدالة والتعليم في المدارس ، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في كافة هذه المرافق الخدمية » . وقبل أن يبادر وزير المستعمرات بوضع المقترحات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس العصبة اقترح الوزير مفاتحة وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق حول الوضع في الأماكن الكردية وما يتمتعون به من مقاييس الحكم الذاتي وما هي الإجراءات الإدارية المتخذة بهذا الصدد ، وإذا

ما كانت قد صدرت أية تشريعات حول ذلك. وكانت الحكومة البريطانية تريد الاطلاع على مدى استعداد الحكومة العراقية لإدخال ضوابط وإجراءات جديدة لإعطاء الأكراد مقياساً أكبر من الحكم الذاتي في منطقتهم. ولم تكن بريطانيا تريد استفزاز الأتراك الذين كانوا يطالبون آنذاك بالموصل والتي كانت المفاوضات مستمرة بصددها وبانتظار قرار عصبة الأمم إذ أن إعطاء الأكراد العراقيين نوعاً من الإدارة والحكم الذاتي سيشدد من موقفهم في المفاوضات الجارية ويحرج موقفهم تجاه أكراد تركيا. لذا قررت بريطانيا اطلاع مجلس عصبة الأمم على تفاصيل النظام الإداري القائم آنذاك في كردستان العراق والتعهد بتعزيز الإجراءات التي تقوم بدراستها والتي تضمن ما ورد في نصوص قرار مجلس العصبة بصدد الأكراد.

وفي رسالة من المندوب السامي في العراق والمؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٢٦[1] والموجهة إلى وزير المستعمرات أشار المندوب إلى برقية الوزير المرقمة ٥٢ والمؤرخة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦، وإلى المذكرة الموسومة «النقاط البارزة في قرار عصبة الأمم حول قرار الحدود» والمعدة من قبل وزارة المستعمرات والمؤرخة في ١٩ كانون الثاني (يناير) والمشار إليها آنفاً، وفي الهامش والمرسلة نسخة منها إلى المندوب السامي. وأبدى اعتراضه على استخدام وزارة

---

(١) F0371/ 11460, The Residency, Baghdad, 10 February 1926 to the Secretary of State for the Colonies.

المستعمرات لمصطلح «الحكم المحلي الذاتي» وورودها بشكل مكرر في مذكرة الوزارة حول المناطق الكردية في العراق. ووضح بأن الصحيح استخدام المصطلح الذي استخدمته لجنة الحدود التابعة لمجلس عصبة الأمم في قرارها المؤرخ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) وفي الخطاب الذي ألقاه وزير المستعمرات مباشرة أمام المجلس بعد ذلك وهو: «الإدارة المحلية». وقال المندوب السامي في تقريره المفصل أنه لابد من الاعتراف بأنه حتى ربيع عام ١٩٢٣ كان يبدو من الضروري منح المناطق الكردية في العراق شكلاً من أشكال الحكم الذاتي المحلي.

واستطرد قائلاً بأن طرد الأتراك في نهاية شهر نيسان (أبريل) ١٩٢٣ من راوندوز غير الموقف تماماً إذ تم نشر الطمأنينة والسلام وبسرعة كبيرة في معظم أرجاء المناطق الكردية التي بدأت تتمتع بالأمن والاستقرار والازدهار إذ لم يُظهر سكانها أي رغبة في قيام أي شكل من أشكال الحكم الذاتي. ويقول المندوب في تقريره بأن السليمانية كانت المدينة الوحيدة التي لم يستتب فيها الاستقرار بشكل تام. وحذر المندوب السامي من إثارة المشاعر القومية الكردية في المنطقة بإعادة طرح مقترحات لقيام شكل من أشكال الحكم الذاتي المحلي إذ أنه سيسيء إلى إدارة هذه المناطق التي أصبحت تحت السيطرة البريطانية وخاصة الواقعة منها في أطراف السليمانية والتي مازالت تحت نفوذ وسيطرة الشيخ محمود وجماعته. وأشار المندوب

السامي في بغداد بأن لجنة الحدود لم تنقل أو تشر إلى رغبة الأكراد في حكم ذاتي محلي، وبالرغم من ظهور هذه الرغبة من وقت لآخر وخاصة بين بعض العشائر الكردية وحتى في أوساط المثقفين منهم إلا أنه لا يوجد هناك رأى موحد ومتفق عليه بينهم في الوقت الحاضر لإقامة مثل هذا الأمر(الحكم الذاتي المحلي). لذا فقد أوصى المندوب السامي بعدم استعمال هذا المصطلح عندما يتعلق الأمر بكردستان العراق. وقال المندوب أن هذا المصطلح خطير عند استعماله ويتقبل عدة تفسيرات واسعة وبأن استخدامه في المراسلات الرسمية سواء مع الحكومة العراقية أو مع عصبة الأمم سيسبب سوء فهم إزاء طبيعة سياسة الحكومة البريطانية. إذ تم تثبيت هذه السياسة بوضوح في المحادثات التي تمت بين وزير المستعمرات البريطاني والسير هنري دوبس (المندوب السامي في العراق) وبين رئيس وزراء العراق آنذاك ياسين باشاالهاشمي بتاريخ ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٢٥. وفيما يلي مقتطفات مما دار بين وزير المستعمرات البريطاني ورئيس الوزراء العراقي بحضور المندوب السامي بتاريخ ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٢٥ حول الأفكار البريطانية إزاء معاملة الألوية الشمالية (فى العراق) وقضية الحكم الذاتي[١] :

---

(١) F0371/11460, Encolsure 1 .

(جـ) «أفكار الحكومة البريطانية إزاء معاملة الألوية الشمالية وقضية الحكم الذاتي»

«قال رئيس الوزراء إن هناك بعض المؤشرات بأن حكومة صاحب الجلالة تعتزم إعطاء الحكم الذاتي للألوية الكردية، واستفسر عن حقيقة السياسة البريطانية حول الموضوع. فاستعرض المندوب السامي للسيد أميرى (وزير المستعمرات) المراحل الأخيرة للسياسة البريطانية بهذا الصدد. وفي نهاية الحرب بدأت الحكومة البريطانية تفكر بقضية تشكيل دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي تشكل من العشائر الكردية في الأناضول وكردستان الجنوب. وبذل الضباط البريطانيون الكثير (وخاصة الرائد نويل) من أجل تشجيع هذه الفكرة. وقد تضمنت معاهدة «سيفر» مسألة كردستان بحكم ذاتي وحتى عام ١٩٢٢ كان هناك ميل لدى السلطات البريطانية في العراق نحو شكل من أشكال الحكم الذاتي لجنوب كردستان ضمن الحدود العراقية. ووضح المندوب السامي بأنه كان دائماً يشعر بأن هناك صعوبة كبيرة فى تنفيذ هذه الفكرة لأن كردستان أولاً بعيدة جداً عن القاعدة البريطانية وعن البحر؛ ولأن الخطة أثارت كثيراً من الشكوك في فكر السياسيين العرب في العراق الذين كانوا يعتقدون بأن البريطانيين يحاولون احتلال موطيء قدم دائم لهم في شمال العراق من خلال تشجيع الطموحات الانفصالية الكردية تحت الحماية البريطانية. ومنذ بداية عام ١٩٢٣ أخذ المندوب السامى، على حد

قوله، يعمل على التوفيق بين العواطف الكردية والعربية للحصول على اعتراف وقبول الحكومة العراقية باستخدام اللغة الكردية في المناطق الكردية في المراسلات الرسمية وفي المدارس الحكومية وتعيين السكان المحليين من الأكراد الأكفاء في الوظائف الإدارية وأن تكون لهم أفضلية في ذلك من المناطق الأخرى. ومن خلال استخدام هذه الإجراءات أصبح جميع الأكراد في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من الموصل متكيفين مع فكرة الدمج مع العراق ومقتنعين بنصيبهم. وفي السليمانية كانت مشاعر الانفصال ما زالت سائدة والأضواء مسلطة على الشيخ محمود وكان من الضروري التحرك بحذر وببطء.

واستطرد المندوب السامي قائلاً: بأنه وجد نفسه مضطراً إلى معارضة رغبة الحكومة العراقية في رفع العلم العراقي على السليمانية وتعيين متصرف (محافظ) بالرغم من أنه كردي إلا أنه كردي مستعرب من بغداد لأنه (المندوب السامي) كان خائفاً من الإساءة إلى المشاعر المحلية فتؤدي إلى تأخير عملية التسوية والتوفيق بين العنصرين. إذ سيتحقق كل شيء بالصبر، إلا أن المندوب أشار إلى أنه بالرغم من أن السياسيين العرب متحمسون جداً لمشاعرهم القومية إلا أنهم في بعض الأحيان لا يقدرون قوة هذه المشاعر بين الطوائف والأعراق الأخرى لذا ينفد صبرهم من أجل التعجيل بالأمور. وبقدر تعلق الأمر بالمندوب السامي فإنه يعتقد أن بإمكان السيد أميري (وزير المستعمرات) أن يطمئن رئيس الوزراء بأنه لا يوجد هناك

أي خطأ فى السياسة البريطانية إزاء الألوية الشمالية ، وأن الحكومة البريطانية متحمسة لإذابة ودمج المصالح للطائفتين ، العرب والأكراد . وقد قبل السيد أميري بهذا التصريح السياسي» .

واستعرض المندوب السامي البريطاني التعهدات التي قدمتها بريطانيا منذ البداية بالنسبة للحكم الذاتي الكردي وإدارة المناطق الكردية لإطلاع وزير المستعمرات على هذه الالتزامات التي أعطيت أو أعلنت بشكل عام قبل ربيع عام ١٩٢٣ وبعد إصدار مجلس عصبة الأمم القرار المتعلق بهذا الموضوع إذ لم تصدر مثل هذه التعهدات خلال الفترة المحصورة قبل ربيع عام ١٩٢٣ وصدور قرار العصبة . واشتملت هذه التصريحات أو التعهدات للفترة الأولى قبل ربيع عام ١٩٢٣ على ثلاثة تعهدات فقط. وفيما يلي نصوص هذه التصريحات أو التعهدات المعلنة :

التصريح الأول : «كان على شكل بلاغ صادر عن السير بيرسي كوكس، نشر ووزع من قبل المستشارين البريطانيين في ألوية الموصل وكركوك والسليمانية بتاريخ ٦ مايس (مايو) ١٩٢١ (انظر الملحق رقم ٧ المرفق بتقرير العراق للفترة من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠ - آذار (مارس) ١٩٢٢) ويتضمن البلاغ ما يلي:

« يدرس المندوب السامي وبكل اهتمام وجدية موضوع الإجراءات الإدارية الخاصة بمستقبل المناطق الكردية في العراق . وقد علم (المندوب السامي) بأن القلق يساور الأكراد من المعاناة التي

سيتعرضون لها في حالة إخضاعها للحكومة الوطنية التي قامت في بغداد ولهذا السبب هناك بعض المطالب لإقامة نظام حكم ذاتي. وفي نفس الوقت فإن قادة الرأى العام الكردي يدركون تماماً الروابط الاقتصادية والصناعية التي تربط مناطقهم بالعراق والمصاعب التي قد يسببها الانفصال. وفي هذه الظروف فإن صاحب السعادة يرغب في الحصول على مؤشر للرغبات الحقيقية للأكراد إن أمكن. وإذا ما كانوا سيفضلون البقاء في ظل الحكومة العراقية فإنه (المندوب السامي) مستعد أن يقدم توصيته إلى مجلس الوزراء لوضع حل حسب الخطوط التالية :

أولاً : بقدر تعلق الأمر بمناطق لواء الموصل الذي يقع ضمن منطقة الانتداب البريطاني فسوف يتم تشكيل شبه لواء يضم كلًّا من مناطق زاخو وعقرة ودهوك وعمادية ويكون المقر في دهوك. ويكون شبه اللواء هذا تحت إدارة مساعد متصرف بريطاني. وسيكون القائمقامون في الوقت الحاضر من الإنجليز، إلا أنه سيحل محلهم عناصر من الأكراد أو العرب الذين يتكلمون اللغة الكردية ممن يقبل بهم الأكراد لحين الحصول على أكراد من ذوي التأهيل والكفاءة. وسيكون شبه اللواء هذا خاضعاً بصورة عامة من النواحي المالية والقضائية للحكومة الوطنية في بغداد، وسيرسل ممثلون عنه في الجمعية التأسيسية. وللأغراض الإدارية العامة فسيتم ربط القائمقامين بمساعدي المتصرف بينما يقوم المندوب السامي البريطاني بإجراء التعيينات الإدارية وبالتشاور مع السلطات المحلية.

ثانياً : سيقوم المندوب السامي بوضع الترتيبات اللازمة لربط الضباط البريطانيين بالسلطة الإدارية في أربيل وبكوي سنجق وراوندوز وعليه اتخاذ ما يلزم للأخذ بنظر الاعتبار رغبات الناس عند تعيين الموظفين الحكوميين. وسيتم وضع التفاصيل حالما يساعد الموقف على ذلك .

ثالثاً : ستعامل السليمانية كمتصرفية (محافظة) يحكمها متصرف ومجلس اللواء. ويتم تعيين المتصرف من قبل المندوب السامي ويتم تخصيص مستشار بريطاني له. ولحين تعيين المتصرف يقوم الضابط السياسي البريطاني بالقيام بأعماله بالنيابة بهذه الصفة. وللمتصرف صلاحيات وسلطات تتضمن حق التمييز لدى المندوب السامي، وكما يوافق عليه المندوب بعد التشاور مع المتصرف من جهة ومع مجلس الوزراء من جهة أخرى يكون القائمقامون في الوقت الحاضر من البريطانيين ويحل محلهم الأكراد حال العثور على الأشخاص الأكفاء. إن المقترحات الواردة في هذا البلاغ قبلت بها الموصل وأربيل إلا أن السليمانية رفضتها وبقيت تحت الإدارة المباشرة للمندوب السامي حتى انسحاب الإدارة البريطانية منها في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ . ولم تشهد الترتيبات الإدارية بحق الموصل النور أو التطبيق إذ لم تجر المطالبة بتطبيقها. وبقيت الأقضية الكردية تحت إدارة متصرف الموصل. وقد نجح تطبيق هذه الإجراءات ولم يكن هناك أي طلب لإجراء التغيير عليها. وتم تطبيق تلك السياسة التي تم

تلخيصها في البلاد من قبل الحكومة العراقية بشكل ثابت ومستمر في أربيل. وأصبح البلاغ ميتاً في الوقت الحاضر ولا حاجة إلى الأخذ به في محاولة لوضع الترتيبات المستقبلية، ولا يمكن تنفيذ المقترحات التي جاءت في البلاغ بصدد السليمانية في الوقت الحاضر دون إثارة المعارضة الشديدة للحكومة العراقية والتى رفضتها آنذاك. أما فيما يتعلق بتلك المقترحات الواردة إزاء الموصل فقد ثبت عدم ضرورتها ولكن تلك المتعلقة بأربيل وضعت موضع التنفيذ».

التصريح الثاني: تناولته المراسلات المنتهية في برقية وزارة المستعمرات المرقمة ٦٧٦ والمؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ وتضمنت ما يلي:

« تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية. بحقوق الأكراد الذين يعيشون ضمن حدود العراق لإقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأمل في أن تتوصل العناصر الكردية المختلفة فيما بينها إلى اتفاق بالسرعة الممكنة محول شكل الحكومة التي يرغبون بإقامتها وامتداد حدودها التي تضمنها وإرسال وفود مسؤولة إلى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية. وكان التصريح قد وجه إلى الشيخ عبد الكريم شيخ منطقة قادر كرم في كفري شفوياً بتاريخ ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ كما نشر في صحيفة كردية في مدينة السليمانية. ولم ينشر في مكان آخر. وكانت نشاطات الشيخ

محمود وخاصة مؤامراته مع الأتراك قد سببت كثيراً من القلق في ذلك الوقت. وكان الشيخ عبدالكريم في وقت من الأوقات من أنصار الشيخ محمود إلا أنه بدأ يتضجر من أساليبه. وكانت الطريقة الوحيدة للتعامل مع الشيخ محمود في ذلك الوقت هي من خلال تحشيد الرأي العام القومي الكردي المعتدل ضده، إذ كان يبدو أن الشيخ عبد الكريم يمكن أن يكون زعيماً مرضياً لجماعة معتدلة. إلا أنه فشل تماماً. وبعد إجراء العديد من المشاورات الفاشلة معه ومع عدد آخر من الأكراد تم التخلي عن الأمل في حل كافة الصعوبات القائمة من خلال خلق وإيجاد كتلة قوية من الرأي العام الكردي المعتدل وإلزام تلك الكتلة بدعم القانون والنظام من خلال إعطائها امتيازات معقولة. وتمكنت الحملة العسكرية ضد راوندوز والسليمانية من تحقيق جزء من النتائج المرغوبة. وأعتقد أن حكومتي صاحب الجلالة والحكومة العراقية أصبحتا تماماً في حل من أي التزام في السماح بتأسيس حكومة كردية بسبب فشل العناصر الكردية التام، حتى في محاولة الوصول إلى أي اتفاق فيما بينها وقت إعلان التصريح، أو طرح مقترحات جازمة لدراستها من قبل حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية، ونظراً للدعاية المحدودة للتصريح المذكور فلاأعتقد أنه سيعود الحديث إليه مرة أخرى مطلقاً، ولو أن ذلك التصريح كان قد بقي في الذاكرة حتى اليوم فإنه كان من الممكن انتباه لجنة الحدود إليه. وإذا ما عادت الجماعة القومية الكردية قوية مرة أخرى إلى العراق وطالبت بالحكم الذاتي المشروط في هذا التصريح أو الإعلان

فإنه يمكن الرد عليهم بالقول بأن حقهم في المطالبة بحكم ذاتي قد فات بسبب فشلهم لضمان ذلك الحق عندما تم عرض الاعتراف به من خلال تقديم المساعدة للحكومة في جهودها لاستعادة القانون والنظام في بلادهم » .

أما التصريح الثالث : فقد تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٢٣ وتضمن ما يلي :

١ - إن الحكومة العراقية ليست لديها النية لتعيين أي موظفين عرب في المناطق الكردية عدا الموظفين الفنيين .

٢ - كما أنها لا تنوي إرغام سكان المناطق الكردية على استخدام اللغة العربية في مراسلاتهم الرسمية .

٣ - سيتم ضمان حقوق السكان والجماعات الدينية والمدنية في المناطق المذكورة بشكل مناسب .

ولم يتم نشر هذا التصريح أبداً . وكانت النية متجهة لاستخدامه إذا ما وجدت أية صعوبة في كردستان بما له علاقة بانتخابات الجمعية التأسيسية . ولم تحدث أية صعوبات . وهذه الحقيقة هي بالإضافة إلى أن مثل هذا الإعلان كان يعتبر إجراءً كافياً للتغلب على أية صعوبات تظهر وكلها مؤشرات كافية على التعبير التام عن الموقف الذي كان قائماً في أوائل ربيع عام ١٩٢٣ .

أما بالنسبة للتصريحات التي صدرت منذ صدور قرار مجلس عصبة

الأمم ففي ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ وجه لي رئيس الوزراء رسالة بصدد سؤال حول الموضوع تم توجيهه إليه في مجلس النواب ويتعلق بالشروط الواردة في الفقرات ٣ و ٤ من قرار مجلس عصبة الأمم. وقد تم إرسال نسخ من هذه الرسالة ومن إجابتي أيضاً إليكم مرفقة مع رسالتي السرية المؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ . وبتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ صرح رئيس الوزراء في مجلس النواب ببعض الأمور التي تتعلق بالسياسة الحكومية إزاء الأكراد مشيراً إلى رسالتي المذكورة. وقد كانت ردود الفعل على تصريحاته هذه جيدة جداً من لدن النواب . وأعقب ذلك قيامه بإصدار التعليمات الدورية إلى كافة الوزراء لمتابعة سياسته هذه. وانتهزت الفرصة التي سنحت لي خلال المأدبة التي أقيمت على شرفي بمناسبة الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة الجديدة لألقي كلمة لاأشير فيها إلى القضية الكردية. ولقد تم نشر الكلمتين في الصحف المحلية » .

وأشار المندوب السامي في تقريره المذكور إلى أنه يستشف من هذه التصريحات أعلاه بأن الحكومة العراقية تدرك تماماً مسؤولياتها لتنفيذ رغبات الأكراد. كما أشار إليه تقرير لجنة الحدود. وما يبقى هو مدى استجابة نظام الإدارة الحالي لهذه الرغبات وما هي الخطوات الضرورية، إن وجدت، لتحقيق تطور أكبر ضمن الخطوط الملائمة[١]. وكان المندوب السامي البريطاني قد اقترح في رسالته

---

(١) Ibid

السرية المؤرخة في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٢٦ على رئيس الوزراء العراقي بفتح مكتب للترجمة الكردية في بغداد كما جاء في توصية المستشار البريطاني لوزير الداخلية العراقي بهدف ترجمة القوانين والكتب المدرسية والتي اعتبرها خطوة مهمة لإرضاء الأكراد وجعلهم يشعرون بأن الحكومة العراقية مهتمة بمصالحهم. وطلب من رئيس الوزراء حث وزرائه على متابعة ذلك وإعطاء الاهتمام الخاص للموضوع[١]. فبادر رئيس الوزراء بدوره إلى إصدار تعليماته إلى وزارة المعارف لتشكيل لجنة لترجمة القوانين والكتب المدرسية إلى اللغة الكردية تحت إشراف المدير العام للمعارف، وتم نشر ذلك في الصحف العراقية آنذاك.

وفي خطوة أخرى بادر رئيس الوزراء إلى إصدار تعليماته إلى وزارة الأشغال والمواصلات لدراسة موضوع مد سكة حديد إلى السليمانية وتحسين طرق المواصلات والتنقل في المناطق الكردية واتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد ذلك[٢].

الشيخ محمود يتفق مع البريطانيين لإنهاء النزاع ١٩٢٦

استمر النزاع والصدام بين الشيخ محمود والسلطات البريطانية

---

(١) F0371/ 11478, The Residuncy, Baghdad, 12 February 1926 to Abdul Muhsin Al-Saldun, President of the Council of Ministers, Baghdad. Secret.

(٢) F0371/ 11478, Secretariat of the Council of Ministers, No. 634, Baghdad 2 March 1926.

في العراق طيلة صيف عام ١٩٢٥ بعد انسحابه إلى الحدود العراقية- الإيرانية على أثر قصف القوة الجوية البريطانية لمدينة السليمانية. وانضم إلى جانب الشيخ كل من محمود خان دزلي والأمير القاجاري سالار الدولة الذي كان يقود حركة مسلحة ضد السلطة الجديدة التي استلمت زمام الأمور على يد قائد الانقلاب العقيد رضا خان (شاه) الذي أسقط العائلة القاجارية الحاكمة في إيران. وأعلنت الحكومة الإيرانية استعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية في العمليات العسكرية لتطويق الشيخ والأمير القاجاري. إلا أن الحملة الإيرانية ضد الطرفين فشلت والتي كانت تستهدف عشائر «اللور» ونزع سلاح الأكراد في المنطقة الواقعة شمال غرب كرمنشاه بسبب سوء الأحوال الجوية في فصل الشتاء. كما فشلت الزيارة التي قام بها إلى طهران قائد القوات الجوية البريطانية في العراق لتنسيق العمليات الجوية لأسباب غير معلومة. وأخيراً قامت الحكومة الإيرانية في أوائل عام ١٩٢٦ بإجراء المفاوضات مع الشيخ محمود لكسبه إلى جانبها واحتواء حركته فأرسلت أحد ضباطها لإبلاغ الشيخ بمقترحات الحكومة الإيرانية لإنهاء حركة الشيخ محمود. وتضمنت عروض الحكومة الإيرانية السماح بإقامة الشيخ محمود في إيران بعيداً عن الحدود والعيش بسلام بشرط تسليم أسلحته. وكان السفير البريطاني في طهران قد قدم احتجاج بلاده على خرق إيران لاتفاق التعاون العسكري مع العراق لمطاردة الشيخ(١).

---

(١) F0371/ 11491, British Legation, Gulhek, 10september 1926 to of, Memorandum, Iraqi — Persian Border.

وتمكن الشيخ محمود في إحدى المصادمات في بنجوين مع القوات البريطانية في شمال العراق في أواخر ذلك العام من إسقاط طائرة بريطانية وأسر طيارها ومساعده الفني وأخذهما إلى داخل إيران. وكان هناك عدد كبير من العشائر الكردية (الهورمان والمريوان) في إيران تقاتل إلى جانبه. فبادرت السلطات البريطانية في العراق بالاتصال بالسلطات الإيرانية للعمل على إطلاق سراحهما. إلا أنه كان من المشكوك فيه إمكانية قيام الحكومة الإيرانية بإرسال أية قوات إلى كردستان إيران في ذلك الوقت. وفي رسالة شفوية مفتوحة إلى السلطات البريطانية في العراق أرسلت من الشيخ محمود وبواسطة أحد الأشخاص في السليمانية إلى المندوب السامي البريطاني أكد الشيخ بأن كافة أكراد كردستان الجنوب (العراق) يرغبون أن يكون الشيخ حاكماً على السليمانية وأنه إذا ما أصدر البريطانيون العفو عنه فإنهم سيقدمون ولاءهم لهم[1]. وفسر المندوب البريطاني هذه الرسالة بأنها كشرط ضمني لإطلاق سراح الطيارين البريطانيين. واقترح الممثل السياسي البريطاني تشامبان، الذي كان مقره في السليمانية بأن يرى إمكان إيصال رسالة إلى الشيخ عن طريق أحد إخوته تتضمن عدم إمكان النظر في أي من مقترحات الشيخ قبل إطلاق سراح الطيارين البريطانيين. إلا أن المندوب السامي في بغداد قرر الانتظار ومواصلة

---

(١) Ibid, From the High Commissioner for Iraq to the Secretary of State for the Colonies 30 August 1926.

الضغوط على الحكومة الإيرانية للقيام بدور في الموضوع[١] .

وأخيراً قرر المندوب السامي البريطاني في العراق مقابلة الشيخ محمود ووجه الدعوة له للاجتماع به في ناحية خورمال التابعة لقضاء حلبجة بالقرب من السليمانية لغرض مناقشة مستقبل الشيخ . إلا أن مرض المندوب السامي حال دون ذهابه إلى الاجتماع وأرسل بدلاً عنه أحد مساعديه كنيهان كورنواليس. وكانت العروض التى قُدمت له هي استمرار بقائه في إيران وعلى مسافة من الحدود العراقية، وإما إعادة ممتلكاته إليه فكانت بشرط إدارة شؤونها من قبل وكيل يعينه الشيخ أو استلام تخصيصات مالية كافية من الحكومة للتعويض عنها . وسيدرس موضوع عودته إلى العراق خلال فترة أربع أو خمس سنوات إذا ما تصرف بشكل جيد ولم يهاجم أو يتآمر في العراق . وبعد نقاش طويل مع كورنواليس طلب الشيخ محمود إعطاءه مهلة لدراسة الأمرمع أصدقائه . واستلمت السلطات البريطانية في العراق رسالة الشيخ بعد ذلك يؤكد موافقته واستعداده لإطاعة الحكومة والسماح له بإرسال ممثل عنه إلى بغداد لوضع التفاصيل[٢] .

---

(١) **Ibid, From the High Commissioner for Iraq to the Secretary of State for the Colonies 16 Sepember 1926 .**

(٢) **Ibid, From the High Commissioner for Iraq to the Secretary of State for the Colonies 14 October 1926 .**

الفصـــل الخـامس

النوادي والجمعيات والأحزاب الكردية في العراق والمناطق الأخرى من كردستان

لعبت النوادي والأحزاب والجمعيات الكردية دورا كبيراً ومهماً في نشر حركة الوعي القومي الكردي في أرجاء كردستان العراق وكانت على اتصال مع النوادي والجمعيات والأحزاب الكردية الأخرى المنتشرة في باقي أجزاء كردستان الكبرى. وكانت باريس مقراً عاماً للنشاط الكردي في أوروبا. إذ كانت هناك في بغداد «اللجنة الكردية» التي كان من بين أعضائها الدكتور شكري محمد. وفيما يلي الجمعيات الكردية التي تشكلت في كردستان العراق في السليمانية وكركوك آنذاك :

١ – «جمعية زانستي» «العلوم» في السليمانية[١]

تأسست في أوائل ربيع عام ١٩٢٦ إذ تضمن الطلب الأساسي الذي قدمه الأعضاء المؤسسون في السليمانية إلى الحكومة بتشكيل هذه الجمعية للأغراض الأدبية والتربوية، وكان الأعضاء المؤسسون هم كل من :

---

(١) F0371, 2255, Air Headquarters Memorandum No. 1/407, 50 March 1927 to Air Ministry, Appendix I.

رفيق أفندي	محامي
رمزي أفندي	تاجر
فايق بك	ملّاك
معروف بك	

فصدرت الموافقة على تأسيس الجمعية وتم انتخاب لجنة من بين منتسبيها وهم كل من :

أحمد بك	(متصرف)	رئيساً
جمال بك بابان	(حاكم)	نائباً للرئيس
رفيق بك	(محامي)	سكرتيراً
فايق بك	(ملاك)	محاسباً
الشيخ مصطفى القرداغي		عضواً
عزت بك عثمان باشا	(شخصية بارزة)	عضواً
حمه أغا عبد الرحمن	(شخصية بارزة)	عضواً

وكانت الظروف مواتية لتأسيس الجمعية إذ حظيت بالدعم والتأييد الشعبي والمالي من لدن الشخصيات الكردية البارزة في كافة أنحاء شمال العراق . وكرست الجمعية في البداية نشاطاتها للشئون التربوية ونشر التعليم وفتح مدارس مسائية وإعطاء محاضرات حول مختلف المواضيع. وبوصول الحاج مصطفى باشا إلى السليمانية في أوائل شهر مايس (مايو) استخدم الجمعية لأغراضه الشخصية للدعاية لنفسه وترشيحه لانتخابات اللواء كممثل عنها في مجلس

النواب العراقي في بغداد . إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه فهاجمته بعض الشخصيات الكردية ومنها المتصرف، وبتحريض من مدير شرطة اللواء، نائب الرئيس جمال بابان- لحضوره إحدى هذه الحملات الدعائية وللسماح باستخدام النادي للأغراض السياسية . فبادر جمال بابان ، نائب الرئيس والعضو الشيخ مصطفى القرداغي إلى تقديم استقالتهما من الجمعية . وقام بعد ذلك رفيق أفندي بالكتابة إلى المتصرف قائلاً بأن باقي أعضاء الجمعية يرون بأنه (المتصرف) لا يصلح كرئيس للجمعية وطلب منه تقديم الاستقالة ، وعندما وجد رفيق بك بأنه أصبح في حالة صدام مع السلطات الحكومية بادر إلى سحب استقالته والاعتذار إلى أحمد بك، متصرف اللواء . ومنذ ذلك الوقت أصيبت الجمعية بنكسة قوية وبقيت نشاطاتها ضعيفة ولم تعد أداة لممارسة أي نشاط سياسي . وحاول جمال بابان القيام بمناورات ومحاولات سرية لتحشيد التأييد له في صراعه مع المتصرف لإزاحته فقرر تفنيد كافة قرارات المتصرف من الناحية القانونية وتحشيد الشيوخ ورجال الدين في السليمانية للمطالبة بتعيين شقيق الشيخ محمود البرزنجي، والشيخ قادر متصرفاً على السليمانية وإزاحة مدير الشرطة بالتالي . وكان يدعمه ويؤيده في مخططاته هذه الحاج مصطفى باشا. وكان وزير العدل، ناجي شوكت يتعاطف معه في الموضوع ويؤيده في ذلك أيضاً د. محمد شكري ممثل اللجنة الكردية في بغداد . ولا شك أن جمال بابان كان يهدف بعد إزاحة المتصرف إلى تأسيس الجمعية كقاعدة لنشر الوعي السياسي القومي الكردي إذ أنه كان

يؤمن بأنه لا يمكن نشر فكرة الحكم الذاتي لكردستان العراق دون وجود قاعدة تنظيمية متينة تنطلق من الجمعية . وبالرغم من أن جمال بابان ليس معادياً للبريطانيين إلا أنه كردي مخلص روحاً وقلباً وأحد الأفراد القلائل الذين تنتشر أفكارهم خارج حدود السليمانية . إلا أن مناورات جمال بابان لم يكتب لها النجاح وتفرقت جماعته المحيطة به ، واستعادت الجمعية قواها مرة أخرى لتعمل من أجل نشر التعليم دون التدخل في السياسة .

ويحذر التقرير البريطاني في الختام من السماح لهذه الجمعية بأن تكون أداة في أيدي القوميين الأكراد المتعصبين .

٢ - «جمعية زانستي» «العلوم» في كركوك(١)

تأسست هذه الجمعية في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٢٦ وكان أعضاؤها كما يلي :

ملا عبدالقادر أفندي	(رئيس دائرة الأوقاف)	رئيساً
مصطفى أفندي	(متقاعد)	نائباً للرئيس
عبدالخالق أفندي	(ابن حسين النقشبندي)	نائباً للرئيس
أحمد أفندي	(متقاعد)	عضواً
قادر أفندي (ابن حسن بلوه)	(متقاعد)	عضواً
عزت أفندي (ابن توفيق أغا)		عضواً

---

(١) Ibid , Appendix II .

عبدالرحمن أفندي	(ابن ناجي أفندي)	عضــواً
رؤوف أفندي	(ابن ناجي أفندي)	عضــواً
على رضا أفندي	(كاتب في دائرة الأوقاف)	عضــواً
حميد أفندى ابن حاج فتاح		عضــواً

ونقلت التقارير انتساب رؤساء العشائر أدناه إلى النادي :

رفعت بك (ابن إسماعيل بك)	عشيرة الداودا
حسن بك (ابن إسماعيل بك)	عشيرة الداودا
محمد خورشيد أغا	عشيرة الداودا
شيخ عز الدين أفندي	طالباني
شيخ حسيب أفندي	طالباني
شيخ جميل أفندي	طالباني
سيد خليل أغا	كاكأي
سيد سليمان أغا	كاكأي
علي أغا	كاكأي

وآخــرون .

ويقال أنه تم فتح فرع للجمعية في التون كوبري بقيادة صالح أغا ابن محمد والي أغا. ولا يوجد للجمعية أي لون سياسي بالرغم من نشاطاتها على الصعيد المحلي والقطري في العراق وأنها تعمل فقط على نشر التعليم بين كافة الأكراد . وأن الجمعية على اتصال وثيق مع « زانستي » في السليمانية وأنها على اتصال بالمراسلة مع الأشخاص المهتمين بالموضوع في أربيل وراونلوز .

أكراد رواندوز يتقدمون بطلب لتأسيس نادي كردي[1]

وفي صيف عام١٩٢٦ تم إعداد اقتراح لتشكيل نادي كردي في منزل إسماعيل في راوندوز مع كل من الشخصيات الكردية التالية :

سيد طه

أمين أفندي

محمد أفندي (مدير مال راوندوز)

إلا أن الطلب رفض من قبل وزارة الداخلية. وكان الطلب يتضمن ما يلي :

١ - تسمية النادي باسم «هوشياري» وتعني «الاجتماعي» ليعمل على تحسين اللغة الكردية ونشر التاريخ الكردي وتطوير الشخصية الكردية من خلال التعليم دون أي تدخل في السياسة .

٢ - يفتتح المقر في أي مكان يحظى بأكبر عدد من الأعضاء .

٣ - يضم المقر والفرع الموظفين كما يلي :

(أ) رئيس يتمتع بحق التصويت بصوتين في اللجنة .

(ب) نائب للرئيس .

(جـ) الأعضاء العاملون الذين يؤدون القسم للنادي من أجل

---

(١) F0371 / 2255 , Appendix III .

العمل على توسيع نشاطات النادي والذين يقدمون وجهات نظرهم بشكل مكتوب أو شفوياً مرة واحدة في الشهر إلى رئيس الفرع الذي يرفعه بدوره إلى الرئيس .

(د) ويقوم باقي الأعضاء الذين لم يؤدوا القسم بتقديم خدماتهم إلى النادي من خلال المساهمة المالية .

٤ - يعقد اجتماع سنوي عام في المقر يحضره ممثلو الفروع . ويمكن عقد اجتماع استثنائي أيضاً .

٥ - إذا ما وجد أن أهداف النوادي الأخرى القائمة متشابهة مع أهداف نادي « هوشياري » فبالإمكان مشاركتها في نشاطاتها .

وحذر التقرير البريطاني من خطورة هذه النوادي التي تبدأ على هذا النهج .

وبدأت الحركة القومية الكردية توسع من نشاطاتها لتتحالف وتتعاون مع حركات قومية مضطهدة أخرى لمحاربة ومضايقة الجمهورية التركية بالرغم من اختلاف المنهج المرحلي لهذه الحركات وأهدافها . وكانت باريس المقر العام الرئيسي للنشاط الكردي بالرغم من وجود سياسيين أكراد نشيطين يزاولون نشاطاتهم من بغداد وتبريز والقاهرة وبيروت وحلب . وانضمت اللجان التالية إلى اللجنة الكردية إذ كان مقرها أيضاً في باريس[١] .

(١) F0371/ 13032, Secret, Air Headquarters Iraq Commmand 15 June 1928 Memorandam, to the High Commissioner for Iraq .

١ - لجنة طاشناق الأرمنية .

٢ - اللجنة الملكية التركية .

٣ - منظمة روسيا البيضاء .

وكانت أول إشارة حول تعاون لجنة طاشناق الأرمنية مع اللجنة الكردية قد وردت في تقرير صادر في تبريز في مايس (مايو) ١٩٢٧ والتي أشارت إلى تعليمات استلمتها اللجنة الكردية من المكتب الرئيسي في تبريز حول ما إذا كان الأرمن الطاشناق مستعدين لإرسال المعدات الفنية وإرسال ضباط لتدريب الأكراد . إلا أن اللجنة الأرمنية رفضت الطلب . وبالرغم من الرفض فقد قام مبعوث من الأرمن الطاشناق بزيارة بغداد في مارس (آذار) ١٩٢٧ قادماً من حلب واسمه إراس أوانيس الذي نقل رسالة حول استعداد اللجنة الأرمنية للتعاون مع اللجنة الكردية لأنهم يعتبرون أن الأكراد والأرمن من أصل واحد ولا يختلفون إلا في الدين، كما أكد ذلك موفدو المهمات السابقة أمثال الدكتور أحمد صبري من ولاية درسيم والدكتور مراديان من شمشوم . كما زار العراق في نفس الوقت تقريباً واهين بابازيان وهو نائب سابق في البرلمان التركي من ولاية « وان ».وعضو فعال في حزب الطاشناق الذي جاء في مهمة خاصة من باريس وقال بأنه قد جاء بهدف توحيد الأكراد والأرمن واليزيديين قدر الإمكان[١] . وقام بابازيان بمقابلة ممثلي اللجنة الكردية

(١) Ibid .

في بغداد وبضمنهم الدكتور شكري محمد. وأبلغ اللجنة بأن حزب الطاشناق الذي هو ضد البلشفية (الشيوعية) قد توصل إلى تفاهم سري مع الحكومتين اليونانية والإيطالية لتقديم المساعدة لهم، إذ تعهد الحزب بالعمل على تنظيم النشاطات الكردية والأرمنية ضد الأتراك، وإذا ما تم التوصل إلى اتخاذ بعض الترتيبات في العراق فإنه سيتناقش بعد عودته إلى باريس في القضية بأكملها مع اللجان الكردية والأمنية المشتركة للحصول على السلاح والمال من اليونانيين والإيطاليين لتنفيذ هذا البرنامج[1]. وبتاريخ ٦ حزيران (يونيو) غادر بابازيان بغداد إلى الموصل، يرافقه ليون باشا وهو أرمني من ولاية «وان». ويبدو أنه لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق مع أكراد شمال العراق إذ عبر عن خيبته بهذا المعنى بعد وصوله إلى حلب.

ثم تابعت اللجنة الكردية في بغداد هذا الموضوع ووجهت رسالة إلى علي علمي في بيروت الذي زار العراق في تلك الآونة ليستفسر من بابازيان عن حجم الدعم المادى والمالي من اليونانيين والإيطاليين وما هو شكل الانتفاضة التي ستقوم وماذا يتوقع الأرمن من الأكراد.

وكان الجواب أنه إذا تمكن الأكراد من توحيد صفوفهم جميعاً وتشكيل تنظيم مركزي مخول بتمثيل أغلبية العشائر الكردية فسيتم تقديم كافة المساعدات والدعم المطلوب من اليونانيين والإيطاليين.

---

(١) Ibid

وأصر بابازيان على أنه من الضروري مناشدة دعم وتأييد سيد طه، الزعيم الكردي في راوندوز ، لأنه يتمتع بنفوذ عظيم لدى الأكراد في شمال العراق ، ولأنه قادر على تحشيد الرجال المسلحين في الميدان . إذ أن غالبية الأكراد هم من السياسيين وليس لهم أي نفوذ بين رجال العشائر الكردية .

وغادر الدكتور شكري محمد بغداد إلى باريس في حزيران (يونيو) ١٩٢٧ . ومن هناك زار برلين وبروكسل ولندن ثم عاد إلى بغداد عن طريق القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧ . وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧ غادر بابازيان سوريا إلى باريس بعد أن ناقش الموقف بدقة مع ممدوح سالم والأعضاء الآخرين في اللجنة وأبلغ الأكراد بأنه لا يمكن تحقيق أية نتيجة مفيدة إلا بعد أن يعيد القادة الأكراد تنظيمهم ويبعثوا فيه روحاً جديدة ويقوموا بحملة دعائية قوية للجيل الشاب من الأكراد لكي يدركوا واجباتهم تجاه الحركة القومية الكردية . وأكد بابازيان بأنه يبذل جهوده لجمع الأموال وخاصة من الروس على أمل الحصول على المساعدة المالية من الدوق سيريل الأكبر . كما ورد اسم بوغوص نوبار باشا إذ من المحتمل أن يقدم الدعم المالي من ممتلكاته لتمويل الحركة . وبعد عودة بابازيان من باريس تناقلت التقارير موضوع إبرام اتفاقية بين الطاشناق في باريس ومنظمة روسيا البيضاء واللجنة الملكية التركية ، إذ لم تبق إلا اللجنة التركية خارج هذا الاتفاق . وتم إبلاغ الدكتور توتنجيان ،

رئيس لجنة الطاشناق في سوريا بأن الحكومتين اليونانية والإيطالية قد عبرتا عن استعدادهما للتعاطف مع الحركة ضد الكماليين، وبأن اللجنة الكردية في باريس استلمت منحة مالية من الإيطاليين وأنها أرسلت قسماً منها إلى جلادت بدرخان لدعمه في إصدار جريدة كردية. ثم قامت اللجنة التركية الملكية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧ بإرسال إسماعيل حقي، ممثلاً عنها إلى سوريا، وكان إسماعيل أحد المسؤولين عن الحركة لضمان تعاون زعماء العشائر وإبلاغ الأكراد بأن قادة اللجنة الملكية التركية مستعدون للتعاون مع الأكراد بشرط قبولهم على أن يكون أحد أفراد العائلة الملكية العثمانية حاكماً في حالة نجاح الحركة. وسبق أن قام رفعت بك مولان زادة بزيارة إسماعيل حقي في عام ١٩٢٥ بعد عودته من العراق إذ بُذلت الجهود لحمله على إقناع اللجنة الملكية لتنظيم انتفاضات في تركيا يتم توقيتها مع الهجمات الكردية بهدف تشتيت الجيش التركي وتخفيف الضغط عن الأكراد. ومن سوريا قام إسماعيل حقي بزيارة العراق وإيران بعد الاطلاع والتأكد من وجهات نظر مُختلف اللجان والوقوف على وجهة نظر الشاه وموقف الحكومة الإيرانية تجاه الأتراك. إلا أن الظروف لم تتهيأ لإكمال الزيارة إلى إيران إذ تم استدعاء إسماعيل حقي للعودة إلى باريس. وبالرغم من اللقاءات التى تمت بين الأكراد والأرمن من أجل توحيد الحركتين إلا أن الأكراد بقوا متشككين من الأرمن وتدخلاتهم، ومع ذلك فقد كانت محصلة هذه المداولات بين الطرفين تشكيل جمعية في خريف عام ١٩٢٧ سميت «بجمعية

خويبون » ومقرها في بيروت وكان هدفها تحقيق الاستقلال . وبنتيجة المحادثات التي تمت في باريس انتقل مقر الجمعية إلى حلب برئاسة جلادت بدرخان[١] .

ويقول التقرير البريطاني حول الحركة القومية الكردية بأن الأكراد مازالوا يميلون بشدة نحو بريطانيا العظمى وإذا ما تمكنوا من إظهار أنفسهم كحركة قوية فإن بريطانيا ستكون العامل المساعد الوحيد لتحقيق استقلالهم ، إلا أن التقرير لم يوضح كيف يمكن تحقيق ذلك الاستقلال ؟ في كردستان الكبرى أم كردستان المجزأة في العراق وتركيا وإيران وسوريا والاتحاد السوفيتي ؟ ويشير التقرير بأن الأكراد لا يميلون نحو الروس ولا يثقون بهم إلا أن نقص الأموال لدى جمعية « خويبون » هو الذي دفع بها إلى الحصول على بعض الأموال من « الحركة الدولية للأقليات » في أوديسا ، وقد وعدت هذه الحركة الأكراد بتقديم المزيد من الأموال في حالة قيامهم بخلق المشاكل للبريطانيين في العراق[٢] . وأشار التقرير إلى تدخلات الشيوعيين في إيران حيث حضر النقيب الروسي تاسوف قبل أربعة أشهر اجتماعاً في « سالماس » وعين أحد الأشخاص وهو المدعو أردشير كممثل عن الأرمن الهنشاكيستس كحلقة وصل مع الروس ، إذ أن هذا التحالف الكردي مع الروس مرده خوف الأكراد من قيام الإيرانيين والأتراك

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

بمهاجمة المتمردين الجلاليين في منطقة جبال آرارات إذ أن طريق انسحابهم الوحيد سيكون إلى داخل الأراضي الروسية[1] . كما جرت مناقشات مع الملحق التجاري الروسي خلال السنة الماضيةفي باريس خلال زيارة الدكتور شكري محمد إذ تناقلت التقارير إبرام اتفاقية بين الجانبين يتعهد الروس بتقديم الإمدادات والتموين في حالة اندلاع الانتفاضة الكردية وكبرهان على حسن النية فقد ساهم الروس بتقديم مساعدة مالية مقدارها ١٢٠٠ جنيه استرليني و ٧٠٠ جنيه للجماعة الأرمنية غادر بعدها الدكتور شكري باريس إلى برلين وأجرى من هناك اتصالات أخرى مع الروس .

أعلام الشخصيات الكردية والأرمنية للنوادي والجمعيات خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٨[2]

بابازيان واهان : أرمني وكيل متنقل لجمعية خويبون. زار العراق في نيسان - حزيران ١٩٢٧ للتشاور مع القادة الأكراد قبل حضور المؤتمر الكردي - الأرمني في باريس .

إسماعيل حقي غوموجينا : ضابط تركي سابق وعضو دائم في اللجنة الملكية التركية في باريس. زار سوريا في عام ١٩٢٨ .

ممدوح سالم بك ابن جميل بك بابان. عضو اللجنة الكردية في سوريا .

---

(١) Ibid

(٢) Ibid Appendix , Additions to Personalities.

جميل بك بابان . يقيم في دمشق وعرضت عليه رئاسة تحرير صحيفة كردية بتمويل من جلادت بدرخان .

علي علمي : أمين سر اللجنة الكردية في بيروت وشقيق زين العابدين وظيفته معلم في إحدى مدارس كركوك وعضو اللجنة العراقية وكان يصدر صحيفة باللغة التركية في دمشق .

خليل رامي بك بدرخان : عضو الحزب الكردي الذي تأسس في حلب عام ١٩٢٧ .

راضي بك : عضو اللجنة الملكية التركية في باريس .

الدكتور أحمد صبري من درسيم : قائد الانتفاضة في بلدة درسيم. زار العراق عدة مرات برفقة الدكتور مراديان .

عوني بك بدرخان : رئيس اللجنة الكردية فرع القاهرة .

جلادت بدرخان : رئيس جمعية خويبون في حلب .

د. شكري محمد صكبان : من أهالي ديار بكر وعضو بارز في لجنة العراق . زار باريس وبرلين في عام ١٩٢٧ وحضر الاجتماعات التي أدت إلى تشكيل جمعية خويبون .

رفعت بك مولان زادة : صحفي سابق من أكراد السليمانية وعضو بارز في الجمعية وعلى اتصال وثيق مع اللجنة الملكية التركية.

د. توتنجيان : أرمني رئيس لجنة الطاشناق في بيروت .

اردشير : حلقة وصل بين المسؤولين الروس في يريفان والأرمن الهانشناكيستس .

محمد توفيق : يعرف في سوريا باسم ملكلي حجي، ضابط تركي سابق لعب دوراً في تشكيل الجيش اللانظامي «الجتة» في سوريا ضد الأتراك .

أراس أوهانيس نور : من أهالي سيوس وتربطه علاقات متينة مع د. شكري محمد ود. مراديان . زار العراق عام ١٩٢٦ و١٩٢٧ حول نشاطات الحركة الكردية . ألقي القبض عليه من قبل السلطات الفرنسية لعدم حصوله على تأشيرة دخول . ثم عاد إلى العراق مرة أخرى . حصل على وظيفة في إحدى المدارس الأرمنية في بغداد إلا أنه طرد من وظيفته بسبب توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى البطريرك الأرمني في زاوين .

أدام شركس بك : زار بغداد مع رفعت بك مولان زادة في عام ١٩٢٥ . لم يسمح له بزيارة راوندوز وغادر بغداد دون موافقة فألقي القبض عليه بالقرب من راوندوز محاولاً اتباع المسالك غير القانونية .

المطبوعات الكردية[1]

وكان من أهمها ما يلي :

١ - **هاوار** : كان يصدرها رئيس جمعية « خويبون » في حلب جلادت بدرخان وبقيت تصدر حتى الحرب العالمية الثانية . كما كانت الجمعية تصدر مجلة أخرى خلال الحرب الثانية اسمها « روناكي » .

٢ - **نشتمان** : صدرت أول مرة عام ١٩٤٣ كأداة ناطقة باسم جمعية « جياني كرد » وكانت تطبع في مدينة تبريز الإيرانية وبدعم سوفيتي . وتوزع في السليمانية .

٣ - **أزادي** : نشرة خاصة بالشيوعيين الأكراد وارتباطاتها غير معروفة وظهرت بعض أعدادها في السليمانية .

٤ - **يكيتي تيوكشين (وحدة النضال)** : نشرة شيوعية كردية واسعة الانتشار كانت توزع في بغداد ويشير التقرير البريطاني لوزارة الخارجية بأنها ترتبط بصحيفة « وحدة النضال » العربية ومع صحيفة « ريز كاري كورد » الكردية ومع نشرة أخرى تسمى (شورش) (الثورة) .

---

(١) F0371/ 52702, Research Department, FO, 22 March 1046, Appendix «B» .

الأحزاب والجمعيات التي تشكلت خلال وبعد الحرب العالمية الثانية[١]

١ - **كوملاي كورد** : تأسس في إيران في أوائل عام ١٩٤٥ وكان مقره في مها أباد ورئيسه قاضي محمد. ويبدو أنه قد حل محل جمعية « جياني كورد » وحل نفسه بعد ذلك ليصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني. وله اتصالات مع أكراد بشدر وأكراد كردستان العراق إلا أنه لا يتمتع بنفوذ كبير خارج إيران .

٢ - **جياني كرد** : تأسس عام ١٩٤٣ ويصدر صحيفة ناطقة باسمه تدعى « نشتمان » ومن أهدافه تحقيق الوحدة الكردية ومعارضة الأغوات الأكراد إلا أنه لا يحمل أفكاراً شيوعية. وكانت هناك محاولات لانضمامه إلى حزب « هيوا » في السليمانية وإلى جمعية « خويبون » .

ومن أهم أعضائه البارزين زيور بك هركي. وكان ضد حزب تودة الإيراني إلا أنه موالٍ للروس. وفي نهاية عام ١٩٤٥ أصبح يعرف باسم « كومالاي كورد » .

٣ - **الحزب الديمقراطي الكردستاني** : تأسس في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ بعد قيام قاضي محمد بزيارة « باكو ». فصدر بيان باللغتين الكردية والفارسية في تشرين الأول ١٩٤٥ وكانت أهدافه كما يلي :

---

(١) Ibid , Appendix «C» .

(أ) قيام كردستان متمتعة بالحكم الذاتي ضمن حدود الدولة الإيرانية .

(ب) استخدام اللغة الكردية في المدارس والدوائر الرسمية في كردستان .

(جـ) الانتخاب المباشر للمجالس البلدية في كردستان للإشراف على الشؤون الاجتماعية والحكومية .

(د) انتقاء الموظفين الحكوميين من أهالي كردستان .

(هـ) تشريع القوانين لتنظيم العلاقات بين الفلاحين والملاك .

(و) التعاون مع الطوائف الأخرى في أذربيجان : الأرمن والأشوريين .... إلخ لإقامة أسس التعاون والتآخي في البلاد .

(ز) استغلال الموارد الطبيعية لكردستان لمنفعة شعبها .

ويبدو أن هذا الحزب حل محل « كوملاي كرد » ، وليصبح الحزب الحاكم في المنطقة الكردية في أذربيجان .

٤ - **هيواكرد** : (الأمل الكردى) وهي جمعية سرية أو حزب تأسست في السليمانية عام ١٩٣٩ ولا يعرف عن نشاطاتها إلا القليل .

٥ - **رزكاري كرد (الخلاص الكردي)** : ظهر في بغداد عام ١٩٤٥ ويؤيد الأكراد الإيرانيين ويطالب بحقوق الأكراد في العراق وكانت لديه صحيفة ناطقة باسمه وهي « رزكاري » .

الفصـــل الســـادس

موقف كردستان من استقلال العراق
والحرب العالمية الثانية ١٩٣٢ - ١٩٤٥

لقد أكد قرار مجلس عصبة الأمم الصادر فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ م بصدد تسوية قضية حدود ولاية الموصل وإبقائها ضمن السيادة العراقية ، على شرط ضمان حقوق الأكراد فى العراق وإعطائهم بعض الامتيازات لتسوية المشكلة الكردية وتعهدت القوة المنتدبة ، (بريطانيا) بضمان هذه الحقوق واحترامها . ووافقت الحكومة العراقية بدورها على احترام هذه الحقوق والتزمت بذلك إزاء عصبة الأمم ، وكشرط لاستقلال العراق ودخوله الأسرة الدولية كعضو فى العصبة عندما قدم طلباً للانضمام إليها ، وعندما تكشفت نوايا بريطانيا لتصفية مسؤولياتها الإمبريالية ومنح العراق استقلاله عام ١٩٣٢ م عندما يكون مهيأً لذلك ودخوله المنظمة الدولية ، بدأ القلق يساور الأوساط الكردية فى كردستان العراق بأن انسحاب بريطانيا سيلغى كافة الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها الشعب الكردى والتى أوصى بها مجلس عصبة الأمم ، إذ كان أكراد كردستان العراق يريدون ضمانات مكتوبة بذلك بعد أن خيبت

معاهدة عام ١٩٣٠ م آمالهم إذ لم تكن هناك أية إشارة خاصة إلى الأكراد وكردستان العراق الذين كانوا يأملون من خلالها فى الحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتى ضمن العراق المستقل . فانهال منذ نيسان (أبريل) ١٩٢٩ م على دائرة المندوب السامى البريطانى فى بغداد وعلى الملك ورئيس الوزراء العراقى سيل من الرسائل والبرقيات والشكاوى التى تحمل روح الامتعاض والاحتجاج من قبل الشعب الكردى ورؤساء العشائر والنواب الأكراد إذ كانت جميع الطلبات الواردة فى هذه الرسائل تدور حول مايلى بشكل رئيسى[1] :

١ - تحسين أساليب ووسائل التعليم فى المناطق الكردية .

٢ - تشكيل لواء (محافظة) كردى مستقل يكون مقره فى دهوك وتوحيد باقى الألوية الكردية بعد ذلك بشكل مفتشية تتمتع بشبه حكم ذاتى وضمن منطقة كردية واحدة .

وقد أكد المندوب السامى البريطانى فى رسالته الموجهة إلى رئيس الوزراء العراقى المشار إليها فى الهامش (١) بأنه يتفق مع المطلب الأول إلا أنه ضد المطلب الثانى ولا يشجع أى اتجاه انفصالى ، ولاشك أن الهواجس البريطانية كان مصدرها الخوف من ضياع نفط الموصل وكركوك الواقع فى أراضى كردستان العراق .

بالإضافة إلى الهواجس والمخاوف الكردية من تخلى بريطانيا عن

---

(١) F 031 / 13759. The Residency, Baghdad, 20 April 1929. to Sir Abdul Muhsin Ben Al-Sadun.

التزاماتها فقد زاد الطين بلّة أيضاً عدم التزام الحكومة العراقية بتنفيذ توصيات عصبة الأمم بشأن الأكراد إذ كانت الدوائر الرسمية فى كردستان العراق تضم عدداً من الموظفين غير الأكراد يزيد على عدد الموظفين الأكراد ففى الوقت الذى كان فيه مجموع عدد الموظفين الأكراد فى كردستان ٣٢٤ موظفاً كان مجموع عدد الموظفين من غير الأكراد ٤٠٧ موظفين . منهم ١٦٥ موظفا عربيا و ١٨٠ موظفا تركمانيا و ٦٢ مسيحيا ويهوديا[١] كما كانت هناك ثغرات كبيرة فى نظام التعليم فى كردستان حيث لم تكن هناك مديرية للدراسات الكردية الموحدة للألوية الأربعة أربيل والسليمانية وكركوك والموصل (عدا مركز الموصل عربى وباقى الأقضية والنواحى كلها أكراد) . إذ كانت أربيل تابعة لمديرية تربية وتفتيش مركز لواء الموصل . بينما نجد أن مدارس كركوك والسليمانية تابعة لمديرية تربية وتفتيش منطقة لواء بغداد ، بالإضافة إلى عدم توافر أية مدرسة ثانوية للطلبة الأكراد بالمعنى التام . لذا طلب المندوب السامى البريطانى توحيد النظام التعليمى فى كردستان العراق وتشكيل مديرية تعليم المنطقة بإشراف موظف كردى كفء . كما أوصى المندوب السامى بوضع منهج كامل للدراسات الثانوية فى أربيل والسليمانية وفتح مدارس ابتدائية أخرى فى المنطقة . وأخيراً أوصى المندوب السامى بإضافة ما يرمز إلى الأكراد فى العلم العراقى لينال رضا الأكراد[٢] . ومن المطالب الكردية

---

(١) F 0371/14521 Note of Interview between The High Commissioner for Iraq and King Faisal on 20 May 1930.

(٢) F 037/14521, The Residency, Baghdad, 23April 1930, to the Secretary of State for the Colonies.

التى رفضها المندوب السامى تمديد حدود كردستان العراق إلى لواء ديالى والكوت .

المندوب السامى البريطانى يناقش المسألة الكردية مع الملك فيصل الأول ١٩٣٠ م .

بتاريخ ٢٠ مايس (مايو) ١٩٣٠ م اجتمع الملك فيصل الأول مع المندوب السامى البريطانى فى العراق وتباحثا فى المسألة الكردية ووضع الأكراد فى كردستان العراق[١] فى محاولة لحث الملك فيصل على اتخاذ موقف إيجابى من قضاياهم ، وخاصة مسألة تعيين الموظفين الأكراد فى منطقة كردستان واستخدام اللغة الكردية كلغة رسمية حسبما التزمت بهما الحكومة العراقية فى بيان رسمى صدر بهذا الخصوص من قبل مجلس الوزراء فى ١١ تموز (يوليو) ١٩٢٣ م ، وخطاب رئيس الوزراء العراق فى ٢١ كانون الثانى (يناير) ١٩٢٦ م فرد الملك بأنه فى الوقت الذى يؤيد فيه سماح الحكومة العراقية باستخدام اللغة الكردية كلغة رسمية إلا أنه لا يطمئن إلى نشاطات بعض الجمعيات السياسية الكردية إذ أن وجودها فى العراق يعرض علاقات العراق إلى الإحراج مع إيران وتركيا . ويشير المندوب السامى البريطانى إلى أن الاختلاف الكبير بين وجهة نظر الحكومة العراقية وبينه هى أن الحكومة العراقية تشعر بأن الإجراءات الحالية لاترضى أو تقنع

---

(١) F 0371/14521 Note of Interview between The High Commissioner for Iraq and King Faysal on 20 May 1930.

الأكراد ، إذ ستزداد مطالبهم بعد كل امتياز يحصلون عليه لحين قيامهم بعد ذلك بالمطالبة والصراع من أجل التوحد والاستقلال والتى ستورط العراق فى حرب إيران وتركيا . وقال المندوب السامى بأنه يمكن معاملة الأكراد كمعاملة الإنجليز للأسكتلنديين فى بريطانيا العظمى ، بالرغم من التفاوت الكبير بين الاثنين لأجل المقارنة . والمبدأ فى هذا المثال الذى طرحه المندوب السامى كان لغرض التأكيد على المعاملة المحترمة مع الاعتراف بحقوق الأسكتلنديين والحفاظ على هويتهم وعاداتهم القومية هو الذى شد هذا الشعب للتوحد والالتفاف بإنجلترا . وكان المندوب السامى البريطانى يعتقد بأن اتباع نفس السياسة مع الأكراد ستؤدى إلى نفس النتائج . وكانت النقطة الرئيسية التى أكد عليها المندوب السامى فى حديثه مع الملك هى ضرورة قيام الحكومة العراقية بتنفيذ التزاماتها تجاه الأكراد ، وأضاف بأن السياسة المعلنة والموضوعة جيدة إلا أنها بحاجة إلى تنفيذ . فأجاب الملك بأنه يتفق مع المندوب السامى تمام الاتفاق إلا أنه ما زال يشعر بأنه يتوجب قمع نشاطات هذه الجمعيات السياسية الكردية لأنها تلحق الأذى بالعراق والأكراد أنفسهم . وذكر المندوب السامى الملك بالإجراءات التى قامت بها دائرة المندوب السامى لمنع تحويل العراق إلى قاعدة للمؤتمرات الكردية الموجهة ضد الدول الجارة الصديقة للعراق . وأضاف المندوب السامى أنه فى الوقت الذى يؤيد فيه قمع الاضطرابات المعادية للدول الجارة للعراق فإنه من الضرورى التمييز بين الجمعيات السياسية المتورطة فى نشاطات من هذا الشكل

وبين الجمعيات الأخرى التى تدافع عن مصالح الأكراد داخل العراق . وأشار المندوب السامى بأنه من الضرورى عدم جعل الأكراد يشعرون بالإحباط نتيجة عدم قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها التى وعدتهم بها ويجب تنفيذ هذه الالتزامات بأقصى سرعة ممكنة وخاصة إصدار القانون الذى يجعل من اللغة الكردية لغة رسمية فى كردستان العراق وتأسيس منطقة تعليميةُ كردية موحدة . فوافق الملك وقال بأنه يأمل أن يقوم المندوب السامى بإطلاعه كلما فشلت الحكومة العراقية فى تحقيق الوعود المعطاة للأكراد(١) .

انتفاضة الشيخ محمود والملا مصطفى البارزانى ١٩٣٠ - ١٩٣١

وفى تموز (يوليو) ١٩٣٠ م وبعد أن تم الإعلان عن المعاهدة الجديدة بادرت مجموعة من شخصيات السليمانية البارزة إلى إرسال برقية إلى وزير المستعمرات البريطانى طالبة منه إدخال الحقوق والامتيازات الممنوحة للأكراد ضمن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة والموقعة بين الطرفين حزيران (يونيو) ١٩٣٠ م وكذلك طالبت بالعمل على تنفيذ هذه الامتيازات وحماية حقوقهم هذه وضمان مطالبهم القومية . وحملت البرقية تواقيع شخصيات السليمانية : عزمى بابان ، عبد القادر حافظ ، حمه أغا ، عزت عثمان باشا ، حمدى رشيد باشا ، شفيق رشيد باشا ، عبد الرحمن أحمد

(١) Ibid.

باشا ، فايق بابان ، وتوفيق قزاز[١] . واندلعت الاضطرابات فى السليمانية مرة أخرى وأصبحت مركزاً للأحداث ، ووقعت أعمال عنف وتظاهرات احتجاجية خطيرة ضد المعاهدة فى أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠ م . وتميزت بضخامة عدد المشتركين فيها وبروح التحدى ضد الحكومة . ولاشك أن العراق كان يقع تحت ضغوط ومخاوف عديدة من الجانب التركى الذى كان يقف ضد قيام العراق بإعطاء أية امتيازات أو تشجيع المطالب القومية الكردية خوفاً من تأثير ذلك على علاقاته مع تركيا وعلى أكراد كردستان تركيا فى نفس الوقت . ومن ناحية أخرى فإنّ عدم تحقيق مطالب الأكراد سيدفع بهم إلى تقديم وإرسال برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم التى اشترطت احترام حقوق الأقليات فى العراق كشرط لقبوله فى عضوية عصبة الأمم والذى بدوره سيعرقل تحقيق استقلاله . وكان نورى السعيد ، رئيس الوزراء ، آنذاك ونائبه جعفر العسكرى ، قد اتهما بريطانيا بشخص وكيل المندوب السامى البريطانى وبعض ضباط القوة الجوية البريطانية العاملين فى العراق بتشجيع الأكراد على المعارضة والاحتجاج بهدف تمديد بقاء النفوذ البريطانى فى العراق وعرقلة استقلاله[٢] .

---

(١) F 0371/14521 Telagram from the Notables of Sulaimania to The Secretary of State for the Colonies, 10 July 1930.

(٢) Note of Discurion With the Iraqi Prime Minister Held at the Colonial office on 15 July 1930.

وعبر أهالى السليمانية بالإجماع خلال الجولة التى قام بها وكيل المندوب السامى البريطانى (كان المندوب السامى الأصلى فى أجازة فى لندن) مع نائب رئيس الوزراء جعفر العسكرى (كان رئيس الوزراء العراق نورى السعيد فى لندن أيضاً) فى كركوك وأربيل والسليمانية - عبّروا عن رأيهم وموقفهم بصراحة مطالبين بالاستقلال لكردستان العراق تحت الوصاية البريطانية . وعبروا كذلك عن خيبتهم من سياسات الحكومة العراقية المناقضة للتعهدات المعطاة لعصبة الأمم . وكان أهالى السليمانية قد قاموا بإرسال برقية احتجاج بتاريخ ٣ آب (أغسطس) ، إلى وكيل المندوب السامى لإرسالها إلى عصبة الأمم مطالبين فيها بإقامة حكومة كردية تحت إشراف عصبة الأمم ، ولم يذكر فى البرقية أسماء المرسلين[١] . أعقب ذلك مقاطعة أهالى السليمانية للانتخابات ثم قيام الحكومة العراقية باعتقال القادة البارزين من هذه الشخصيات الكردية لقيامهم بإرسال برقية احتجاج إلى عصبة الأمم بعد وقوع اصطدامات عنيفة فى ٦ أيلول (سبتمبر) بين الشرطة والمتظاهرين إذ تدخل الجيش العراقى بقوة من سَرِيّة المشاة فى الاضطرابات ، وبمساعدة القوة الجوية البريطانية وقوات الليفى الأشورية وسقط عدد من القتلى من الشرطة والأهالى والجيش . واحتج زعماء الطائفة الأشورية بشدة لدى وزير المستعمرات البريطانى اللورد باسفيلد لقيام المندوب السامى البريطانى بزج قوات الليفى الأشورية (المكونة من مراقب وضباط

---

(١) F 0371 / 14521 Telegram from the Acting High Commissioner for Iraq to the Secretary of State for the Colonies 13 Augus 1930.

أشوريين شكلها البريطانيون وربطوها بهم) ضد الأكراد فى الصراع الدائر بين الجيش العراق وأهالى السليمانية . بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) وكان بطريرك الطائفة الأشورية (الكنيسة النسطورية) فى العراق المارشمعون قد احتج بدوره بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) إلى المندوب السامي البريطانى لقيامه بهذا الإجراء . وأرسل نسخة من الاحتجاج إلى أسقف كانتربرى فى بريطانيا[١] .

وبادر الشيخ محمود بدوره إلى إرسال رسالة احتجاج بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) إلى المندوب السامي البريطانى فى العراق يحتج فيه على قيام الجيش العراقى بارتكاب « المجازر والفظائع » ، على حد قوله ، فى السليمانية بحق الأكراد بشكل لم يسبق له مثيل فى كردستان ، وخاطب الشيخ المندوب السامى قائلاً بأنه : « أصبح من الواضح وكدليل لديكم بأن من المستحيل تعايش الأكراد والعرب سوية بعد ذلك ، وبأن صبر الأكراد قد نفد بسبب هذه الفظائع المرتكبة بحقهم من قبل العرب » ويختتم رسالته قائلاً : « فباسم هذا الشعب الآرى يطلب منكم كافة الأكراد تحريرهم وفصلهم عن العرب ووضعهم تحت الحماية البريطانية[٢] » : فقام المندوب السامي البريطانى بدوره بإرسال نسخة من الرسالة إلى رئيس الوزراء العراقى ، نورى السعيد ؛ ليطلعه عليها مقترحاً عدم الإجابة عليها من قبله لحين

---

(١) F 0371 / 14523, A. Hormuz Rossam, 24 October 1930 to Lord Parss -field, The Colonial office.

(٢) F 0371 / 14523, Secret, No. P. O. 225 The Residency, Baghdad 8 October 1930 to Nuri Pasha al Saied.

عودة الشيخ محمود إلى مقره فى إيران طالباً من نورى السعيد إبداء مقترحاته قبل الإجابة على رسالة الشيخ محمود من قبله .

كما اقترح المندوب السامى أن يتضمن الجواب من بين الأشياء الأخرى التى تؤكد على تآخى الشعبين العربى والكردى ، يتضمن إبعاد حلم الاستقلال الكردى عن أذهان الشيخ محمود ، وبأن رفاه الشعب الكردى وازدهاره مرتبط برفاه وازدهار وسعادة العراق ككل والتعاون مع الحكومة العراقية وليس ضدها(١) .

وكانت عصبة الأمم قد رفضت فى قرارها الصادر فى ٢٢ كانون الثانى ١٩٣١ م بناء على قرار لجنة الوصاية الدائمة فى جلستها التاسعة عشرة ، رفضت طلبات الشخصيات الكردية التى رفعت إليها والموقعة فى ٢٦ تموز (يوليو) وآب (أغسطس) ١٩٣٠ م بالإضافة إلى ثمانية مطالب أخرى خلال هذه الفترة وحتى نيسان (أبريل) ١٩٣١ م بتشكيل حكومة كردية بإشراف عصبة الأمم . وأوصت فى الفقرة (٢) من ذلك القرار قيام القوة المنتدبة (بريطانيا) بتنفيذ الإجراءات الإدارية والتشريعية الخاصة بالأكراد ، ووضعها موضع التنفيذ بشكل صحيح وفعال . وفى الفقرة (٣) تضمن القرار دراسة الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الحقوق بعد انسحاب بريطانيا وانتهاء وصايتها على العراق(٢).

---

(١) **Ibid**

(٢) **F 0371 / 14523 Extract from the Report to the Council on the work of the 19th Seccion of the Permanant Mandate Commission.**

ولاشك أن حالة الهياج والاضطرابات الدموية التى وقعت فى مدينة السليمانية يوم ٦ أيلول شجعت الشيخ محمود على انتهاز هذه الفرصة لتحشيد قواته لضرب القوات الحكومية والضغط لتحقيق مطالب الشعب الكردى . فبادر المندوب السامى البريطانى إلى توجيه إنذار إلى الشيخ محذراً من العواقب الوخيمة من دخوله الأراضى العراقية ، بعد استقراره فى إيران ومهاجمته المواقع الحكومية . فرفض الشيخ الإنذار ودخل الأراضى العراقية يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) بعد أن وافق قبل ذلك على الاستقرار فى الأراضى الإيرانية بعيداً عن الحدود العراقية ، كما أشرنا آنفاً . فتحرك إثر ذلك رتل من القوات العراقية من السليمانية إلى ناحية خورمال القريبة من السليمانية . وبادرت قوة مؤلفة من ٢٠٠ رجل من أتباع الشيخ محمود إلى مهاجمة قضاء بنجوين واحتلال جزء من البلدة والتلال المحيطة بها . فبادرت القوات العراقية إلى الزحف نحو بنجوين تساندها القوات الجوية البريطانية بناء على طلب الحكومة العراقية[1] . وفى ٩ كانون الثانى (يناير) ١٩٣١ م تمكن الشيخ محمود من احتلال ناحية خورمال (١٠ أميال شمال حلبجة) وشاندرى (١٢ ميلاً شمال غرب خورمال) . كما بادر الشيخ أحمد البارزانى (شقيق الملا مصطفى البارزانى) إلى مهاجمة المواقع الحكومية العراقية فى منطقة بارزان ومبركة سور فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣١ م ونتيجة

(١) Telegram from the High Commissioner for Iraq to the Secretary of State for the Colonies, 4 November 1930.

الجهود المشتركة العراقية مع القوة الجوية البريطانية (كان استخدام القوة الجوية البريطانية مخالفاً لنصوص معاهدة عام ١٩٣٠ م التى نصت على استخدامها فقط للدفاع عن العراق ضد أى عدوان خارجى)، نتيجة لهذه الجهود فقد فشلت محاولات الشيخين فنفى الشيخ محمود فى مايس (مايو) ١٩٣١ م . إلى الجنوب واستسلمت قوات الشيخ أحمد البارزانى إلى السلطات التركية فى حزيران (يونيو) ١٩٣٢ م وأسكنته فى مدينة أدرنة ثم عاد إلى العراق عام ١٩٣٤ م . كما استسلم الزعيم الكردى فى المناطق الإيرانية المحاذية فى حلبجة ، جعفر سلطان إلى السلطات العراقية فى كانون الثانى (يناير) ١٩٣٢ م . وتم حجزه فى السليمانية إذ طالبت الحكومة الإيرانية بتسليمه إليها .

ولاشك أن نجاح الحكومة العراقية فى إخضاع العشائر الكردية المؤيدة لحركة الشيخ محمود البرزنجى والشيخ أحمد البارزانى قد شجعها على عدم الاستجابة للمطالب الكردية والسير قدماً بخطواتها نحو تحقيق الاستقلال بدعم الحكومة البريطانية والدخول فى عصبة الأمم . فبادرت فى شهر مايس (مايو) ١٩٣٢ م إلى إصدار إعلانها حول حماية حقوق الأقليات القومية فى العراق[1] . لتطمين مجلس العصبة وإيفاء بالشرط الذى اشترطته العصبة لقبول العراق كدولة مستقلة فى عضويتها . فنصت المادة الأولى من الفصل الأول من

---

(١) F 0371 / 52702, Appendix « A » Draf Declaration By The Iraqi Government. FO, 22 March 1946.

الإعلان على: حماية «الأقليات». أن النصوص التى تضمنها هذا الفصل تم الاعتراف بها في قوانين عراقية أساسية . وبأنه لايمكن لأي قانون ونظام أو أى إجراء رسمى أن يتضارب أو يتداخل فى هذه النصوص . ولا يمكن لأى قانون أو نظام أو لأى إجراء رسمى الآن أو فى المستقبل أن يسود عليها . كما نصت المادة ٤ من الإعلان بأن :

١ - كافة العراقيين متساوون أمام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية دون تميز بسبب العرق أو اللغة أو الدين .

٢ - يضمن قانون الانتخاب التمثيل المتساوى لكافة الأقليات العرقية والدينية واللغوية فى العراق .

٣ - يجب ألا يشكل الاختلاف العرق واللغوى والدينى سبباً لإجحاف حقوق أى مواطن عراق فى قضايا التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وعلى سبيل المثال فى التوظيف والوظائف والتكريم أو فى ممارسة المهن أو الصناعات .

٤ - يجب عدم فرض أية قيود على قيام أى مواطن عراق بحرية استخدام أية لغة فى معاملاته الخاصة أو فى التجارة أو فى الدين أو فى الصحافة بأى شكل من الأشكال أو فى الاجتماعات العامة .

٥ - بالرغم من قيام الحكومة العراقية باعتبار اللغة العربية هى اللغة الرسمية وبالرغم من الترتيبات الخاصة التى وضعتها الحكومة

العراقية استناداً إلى المادة ٩ من هذا الإعلان بالنسبة إلى استخدام اللغة الكردية والتركية إلا أنه يجب إعطاء التسهيلات المناسبة لكافة المواطنين العراقيين الذين لغتهم الأم ليست اللغة الرسمية باستخدام لغتهم إما شفوياً أو كتابة أمام المحاكم . كما نصت المواد ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ على حق الأقليات العراقية بممارسة طقوسها الدينية بحرية وتأسيس المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية واستخدام لغتها الخاصة ، وتتمتع بحماية القانون بشكل متساو . وكذلك تضمنت المادة ٨ وجوب قيام الحكومة العراقية بفتح مدارس ابتدائية فى المناطق التى فيها اللغة الأم ليست اللغة الرسمية وباللغة التى يتحدثون بها فى مناطقهم . ولايمنع ذلك من إدخال مادة اللغة العربية لتدريسها بشكل إلزامى فى هذه المدارس وتقديم الأموال اللازمة فى صناديق الدولة وميزانيات البلدية للأغراض التعليمية والدينية والخيرية . وأشارت المادة ٩ إلى تعهد العراق باستخدام اللغة الكردية فى أقضية ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية حيث يكون العرق الكردى هو السائد . أما فى أقضية كفرى وكركوك التابعة للواء كركوك فتكون اللغة الرسمية إما اللغة الكردية أو اللغة التركية ، حيث إن هناك قطاعاً واسعاً من السكان ينتمون إلى العرق التركمانى . ونصت المادة ١٠ بأن النصوص فى هذا الإعلان يترتب عليها

التزام دولى بالنسبة للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية والدينية واللغوية وستوضع تحت ضمان عصبة الأمم ، وسوف لايجرى أى تعديل عليها دون موافقة أغلبية مجلس عصبة الأمم ، وتم التوقيع والتصديق على هذا الإعلان فى ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣٢ م .

وتميزت الأعوام التى أعقبت استقلال العراق بعدم الاستقرار السياسى فى البلاد وخاصة بعد وفاة الملك فيصل الأول فى الصراع بين مراكز القوى على السلطة وتغيير الحكومات من وقت لآخر ، إذ كانت الوزارات تشكل وتستقيل فى فترات قصيرة لاتتجاوز الأشهر .

وشهدت هذه الفترة انتفاضة الأشوريين بقيادة زعيمهم مارشمعون فى شمال العراق فى تموز (يوليو) عام ١٩٣٣ م والذين استهدفوا تحقيق أكبر قدر من الحكم الذاتى والاستقلال بشؤونهم ، وحركات العصيان فى صفوف عشائر الفرات الأوسط إذ تمكن الجيش العراقى من التعامل معها واحتوائها والقضاء عليها جميعاً بفضل دعم القوة الجوية البريطانية . وحصل الاختلال فى ميزان القوى السياسية فى العراق بشكل غير تقليدى وغير مألوف فى نمط السياسة العراقية عندما بادر أحد كبار الضباط الأكراد ، وقائد الفرقة الثانية بالوكالة الفريق بكر صدقى إلى القيام بأول انقلاب عسكرى فى العراق والمنطقة العربية فى تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٣٦ م

ليسقط حكومة ياسين الهاشمى وينصب حكومة موالية لطموحاته برئاسة حكمت سليمان ومجموعة من الوزراء من ذوى الميول الإصلاحية والاشتراكية ليصبح هو رئيساً لأركان الجيش فقط . وقد أعطى هذا الانقلاب محفزاً ودفعاً جديداً للحركة الوطنية الكردية لما اشتهر به الفريق صدقى من تعصب وميول قومية كردية وخاصة أنه كان على رأس فرقة مشاة جبلية فى كركوك معظم منتسبيها من الضباط والجنود الأكراد . وكان قد تشكل فى هذه الفترة على يد المثقفين الأكراد حزب هيوا (الأمل) تيمناً بالاسم القديم الذى استقطب أكراد تركيا فى بداية القرن العشرين ولعب دوراً مهما فى الحركة الوطنية الكردية آنذاك . وكان من أبرز الأعضاء المؤسسين للحزب : رفيق حلمى وإسماعيل حقى وتوفيق وهبى ومعروف جياوك وأمين راوندوزى وإسماعيل حنفى شاويش والضباط عزت عبد العزيز ومصطفى خوشناو ونورى ملا حكيم ونورى ملا معروف ونورى طه ورفيق كوى ومحمد صالح وعبد الرحمن القاضى وماجد مصطفى وشيخ قادر البرزنجى ، شقيق الشيخ محمود . وكان الحزب يضم اتجاهين : الأول : يمينى وهو المسيطر والذى كان يؤمن بضرورة مهادنة بريطانيا واسترضائها للمساعدة فى تحقيق مطالبهم . ويعارضون الجناح اليسارى الآخر الموالى للشيوعية والذى كان يؤمن بالثورة والاشتراكية[1] وشجعه على ذلك دخول الجيش السوفيتى إلى

(١) صالح الحيدرى ، (مذكرات حول حزب رزكارى) ، مذكرات مخطوطة غير منشورة فى د . سعد ناجى جواد ، العراق والمسألة الكردية ، ١٩٥٨ - ١٩٧٠ م ، دار اللام ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢ .

كردستان الشرقية (إيران) ودعمه للحركة الوطنية الكردية فى محاولة لنشر نفوده فى أذربيجان الإيرانية من خلال الأكراد . ولاشك أن هذه الخلافات أدت إلى تعميق الانقسام وتشتيت المجهود الوطنى الكردى بالانشغال عن الهدف الإستراتيجى الرئيسى وإضعاف الجبهة الداخلية بين صفوف الشعب الكردى . وتطور الموقف إلى انفصال الجناح اليسارى فى أواسط الأربعينات والقيام بتشكيل حزب تقدمى يسارى كردى خاص سمى بحزب « رزكارى كورد » (الخلاص) كما أشرنا فى الفصل السابق ، فى الوقت الذى كان فيه حزب شيوعى كردى على الساحة عرف باسم « شورش » (الثورة) منذ عام ١٩٤٤ م مع صحيفة ناطقة باسمه سميت بنفس الاسم وكان التعاون وثيقاً بين الطرفين . ونتيجة لهذه التنظيمات والانقسامات المتضاربة داخل الحركة السياسية الكردية فشلت الطبقة المثقفة الكردية فى إسماع صوتها واستقطاب الجماهير إليها ، مما شجع الالتفاف الكردى حول الزعامة العشائرية المسلحة للاندفاع نحو تحقيق الأمانى الكردية بالقوة إذا اقتضى الأمر بعد فشل كل المحاولات السياسية والدبلوماسية السابقة لإسماع الصوت الكردى . وكانت قيادة الشيخ محمود البرزنجى والشيخ أحمد البارزانى وشقيقه الملا مصطفى البارزانى هما القوتان الوحيدتان على الساحة فى كردستان العراق آنذاك . فوجد الشيخ محمود (الذى كان تحت الإقامة الجبرية فى بغداد فى عام ١٩٤١ م) أن الوقت أصبح مناسباً مرة أخرى لممارسة ضغوطه

للحصول على تنازلات من الحكومة العراقية بعد اندلاع انتفاضة رشيد عالى الكيلانى عام ١٩٤١ م . فهرب الشيخ من منفاه فى بغداد ووصل إلى السليمانية ١٦ مايس (مايو) وقرر القيام بانتفاضة مسلحة ضد حكومة رشيد عالى التى كانت تنازع فى أيامها الأخيرة بسبب اندحار القوات العراقية فى الحبانية إذ كان الشيخ يطمح إلى أن يقوم بهذه الانتفاضة زعماء القبائل الكردية وتشارك فيها الشخصيات الكردية البارزة . وتخلى الشيخ محمود عن خطته بعد هزيمة حكومة رشيد عالى وهروبه إلى إيران وعودة الوصى عبد الإله ونورى السعيد إلى السلطة فى حزيران (يونيو) ١٩٤١ م فى ظل الحماية والحراب البريطانية . وكان المستشار البريطانى فى وزارة الداخلية العراقية سى . جى . أدموندز يحث الحكومة العراقية على التفاوض مع الشيخ محمود[1] . فبدأ الطرفان بالتفاوض فى الوقت الذى أخذت فيه الحكومة العراقية بتحشيد قواتها فى أطراف السليمانية وإعلان الأحكام العرفية فيها فى محاولة لإرهاب الشيخ وخاصة فى ظل العون العسكرى البريطانى الذى تدفق على العراق براً من شرق الأردن وبحراً من الهند وجواً من فلسطين ومصر ، والذى ساهم فى قمع انتفاضة الكيلانى ، وكانت مطالب الشيخ تتلخص فى ممارسة الإشراف والسيطرة الكردية على قضايا الأمن والنظام فى كردستان العراق وإدارة هذه المناطق من قبل لجان تضم مواطنين أكرادا وتشكيل قوة

---

(١) F 0371 / 22078 Baghdad, No. 185, 11 July 1941 to Fo and ibid No. 825, 4 July 1941.

متطوعة منهم للقيام بواجبات الحراسة فى المناطق الحدودية . فرفضت حكومة جميل المدفعى آنذاك مطالب الشيخ التى اعتبرتها خطوة باتجاه الحكم الذاتى . ولاشك أن الظروف التى كانت سائدة آنذاك حملت الشيخ على التخلى عن فكرة الاصطدام والقتال مع القوات العراقية التى تدعمها القوات البريطانية المحتلة آنذاك والبقاء فى قريته ليعيش بسلام كما طلبت منه الحكومة البريطانية . ولم تؤيد أية مصادر وجود أية اتصالات أو خطط بين الشيخ محمود والألمان لمجابهة البريطانيين سواء داخل كردستان العراق أو فى كردستان إيران[١] . وعلى جبهة منطقة راوندوز - بارزان قامت السفارة البريطانية فى عام ١٩٤٣ م ، بشخص سفيرها كينهان كورنواليس ، الذى كان مستشاراً سابقاً فى وزارة الداخلية العراقية قبل الاستقلال ، ببذل جهودها للتسوية بين الملا مصطفى البارزانى والحكومة العراقية . كما بادر رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد إلى إقناع شقيق الملا الشيخ أحمد البارزانى الذى كان تحت الإقامة الجبرية فى مدينة الحلة بإرسال رسالة إلى شقيقه يبلغه فيها استعداد الحكومة للسماح له بعودته إلى قريته إذا ما انسحب من منطقة العمليات العسكرية آنذاك واستقر للعيش فى مكان آخر حتى ربيع السنة القادمة . إلا أن الملا مصطفى رفض هذا العرض[٢] . وكانت حركة الملا مصطفى تحظى بتأييد

(١) F 0371 / 27244 From Baghdad, Iraq, No. 72. to Fo. 24 September 1941.

(٢) F 0371 / 35013, From Baghdad to Fo, No. 1197, 14 December 1943.

شعب كردستان العراق وظهرت هناك حركة سياسية قوية اجتاحت كردستان تؤيد موضوع الاستقلال . وكان السفير البريطانى فى بغداد قد عبر عن مخاوفه من تحقيق الأكراد بعض الانتصارات العسكرية فى . الميدان بسبب التفوق النوعى لقوات الملا مصطفى على قوات الجيش والشرطة العراقية ، على حد شهادة السفير[١] . وكانت نصيحة السفير للحكومة العراقية بفتح الحوار مع القادة الأكراد والتعاطف مع مظالمهم السابقة والحالية كأحسن طريقة مادامت قواتهم العسكرية غير قادرة على إخماد الحركة الكردية المسلحة وتوضيح سياستها تجاه البارازانيين وخاصة الأكراد ومظالمهم بشكل عام . فأبدى الوصى على العرش آنذاك عبد الإله بن على ورئيس الوزراء العراق عن استعدادهما لمقابلة كافة الزعماء الأكراد فى بغداد والاجتماع بهم كما أعلن الوصى أيضاً عن استعداده للقيام بجولة تفقدية فى كردستان العراق[٢] . واقترح السفير على نورى السعيد تشكيل لجنة من النواب الأكراد فى مجلس النواب لدراسة ووضع المقترحات اللازمة لتحسين الإدارة العراقية فى كردستان . وبعد فشل المحاولات العراقية لاحتواء الموقف فى كردستان وحركة الملا مصطفى التى كانت تلقى التأييد والدعم بادر السفير البريطانى فى محاولة أخيرة إلى توجيه رسالة شخصية فى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ م . إلى الملا

---

(١) F 0371 / 35013, From Baghdad to Fo, Sir K. Cornwallis, No. 1201, 16 December 1943.

(٢) Ibid .

مصطفى وأطلع عليها نورى السعيد قبل إرسالها بعد استحصال موافقة حكومته عليها . وفيما يلى نص الرسالة الواردة فى ملفات وزارة الخارجية البريطانية :

من بغداد إلى وزارة الخارجية[1]

بالشفرة

السيد كينهان كورنواليس رقم ١٢١٨

٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ م ..

مكررة إلى وزير الدولة (البريطانى) المقيم فى القاهرة وأنقرة ..

مهـــم :

إشارة إلى برقيتى السابقة مباشرة .

فيمايلى نص الرسالة الموجهة إلى الملا مصطفى والمؤرخة فى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) .

[تبـــدأ]

لقد عبّرت لمرات عديدة ومتكررة فى رسائلكم الموجهة إلى المسؤولين البريطانيين عن صداقتكم وثقتكم فى الحكومة البريطانية وأنها بدورها قدمت فى جوابها الذى أرسلته إليكم النصيحة القوية

(١) F 0371/35013, From Baghdad to Fo, No. 1218, 21 December 2943 .

بالتخلص من أعمالكم المخلة بالنظام والقبول بالمضامين التى عرضتها عليكم الحكومة العراقية . ولكنكم لم تقبلوا بهذه النصيحة وبدلًا من ذلك فقد دأبتم على توسيع نشاطاتكم اللاقانونية .

٢ - لقد حان الوقت الآن لأحذركم بأن هذا الوضع قد أصبح محرجاً للمجهود الحربى للحكومة البريطانية وللأمم المتحدة . فإذا مااستمريتم فى نشاطاتكم الحالية فستكون الحكومة البريطانية مرغمة على اعتبار نوايكم عدوانية تجاهها إذ سيؤدى ذلك إلى نتائج مدمرة بالنسبة لكم . بالإضافة إلى ذلك يتوجب على أن أشير إلى أن استمرار الإخلال بالنظام كما هو عليه الآن سيسبب المعاناة والمجاعة حتى للناس الأبرياء بل وحتى للأطفال الذين يعيشون فى هذه المناطق . وأعتقد أن عرض العفو والوعود الأخرى التى قدمتها الحكومة العراقية لكم من خلال الشيخ أحمد وحتى بعد هجماتكم المتعددة على الشرطة والجيش كان كانت كلها عروضاً كريمة ، وإننى أنصحكم بشدة بالتوقف عن تحركاتكم فوراً وإبلاغ الحكومة العراقية بأنكم راغبون فى قبول شروطها .

٣ - إننى أرسلت هذا التحذير لمافيه صالحكم ، وإذا ما تجاهلته فإنك ستصبح مسئولًا عن كافة النتائج المترتبة على ذلك .

كما وجه السفير البريطانى فى بغداد كينهان كورنواليس رسالة أخرى إلى الملا مصطفى البارزانى بتاريخ ٢٠ أذار (مارس) ١٩٤٥ م بمناسبة مغادرته لمقر عمله فى العراق يأسف فيها لعدم

إمكانية القيام بتوديعه شخصياً مشيراً إلى ضرورة بداية حياة جديدة للعيش بسلام ، ولأن حل المسألة الكردية والقضايا الأخرى أصبح الآن أقرب وأسهل مماكان عليه سابقاً . وختم السفير البريطانى رسالته قائلاً بأن بريطانيا تخوض حرباً فى الوقت الحاضر ضد عدوين شرسين (ألمانيا وإيطاليا) وطلب منه أن يكون مع أصدقاء بريطانيا لمساعدتها فى الانتصار على أعدائها وليس مع أعدائها[١] . ثم بادرت الحكومة العراقية بعد موافقة مجلس النواب والأعيان إلى إصدار قانون العفو العام عن البرزانيين المرقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ م الذى نشر فى جريدة الوقائع العراقية بعدد ٢٢٧٦ والمؤرخة فى ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٤٥ م والذى تضمن العفو العام عن كافة البارزانيين ومن معهم عن كافة الجرائم المرتكبة للفترة حتى ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٤ م .

وبالرغم من ذلك تدهور الموقف الأمنى فى الشمال وبعد أن جاء سفير بريطانى جديد وقام الملا مصطفى باحتلال مخفر شرطة بارزان وسراى القائمقامية وأصبحت راوندوز وبله وميركة سور مهددة ، بدأت القوات العراقية تتحشد لمجابهة الموقف من خلال الحل العسكرى الذى كان يعارضه رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى العراق والمفتش العسكرى العام للجيش العراقى الجنرال رنتون الذى نصح رئيس الوزراء ووزير الدفاع العراقيين بالتأنى والإعداد الجيد قبل

(١) F0371 / 45340, Enghish original of a letter sent in Arabic by H. M. Ambassador to Mulla Mustapha dated 20 March 1945.

وقوع خسائر كبيرة وفشل الجيش العراق فى احتواء الأزمة(١) . وقبل التقدم العراق نحو بارزان . كما رفض تقديم أى إسناد جوى بريطانى و التحاق أى من ضباطه البريطانيين فى البعثة إلى الوحدات العسكرية العراقية لمعاونة الجيش العراق لعدم اتفاقه مع الخطة العراقية الموضوعة لمهاجمة ناحية بارزان(٢) . ونتيجة تعديل الخطة حسب وجهة نظر رئيس البعثة البريطانية الجنرال رنتون التى استهدفت احتلال ناحية بارزان بدأت القوات العراقية تتحشد فى كافة اتجاهاتها وأهدافها السابقة من عقرة ورواندوز وإيسديا مروراً بدينارثه ومازنه وميركه سور . وبلغ مجموع القوات العراقية المهاجمة ١٤ ألف ضابط وجندى عدا قوات العشائر المناوئة له والتى التحقت بالقوات العراقية(٣) . وبتاريخ ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ م . انسحبت قوات الملا مصطفى البارزانى وشقيقه الشيخ أحمد إلى كردستان إيران وبذا انتهت هذه الصفحة من المقاومة الكردية للملا مصطفى . وكانت القوات السوفيتية قد سمحت للملا وجماعته بالتعسكر فى القرية الواقعة على مسافة ١٥ كم جنوب الرضائية . وطلب القائد العسكرى العام فى طهران من قائد الحامية الإيرانية فى أذربيجان الغربية اعتبار الملا مصطفى هاربا من وجه العدالة ويجب نزع سلاحه هو وجماعته وإطاعة أوامر قائد الموقع الإيرانى هناك(٤) .

---

(١) F0371 / 45340, From Baghdad to Fo, No. 260, 10 August 1945.

(٢) Ibid, 13 August 1945.

(٣) Ibid, 4, September 1954.

(٤) F0371 / 4531, From Tehran to Fo, No. 1151, 18 October 1945.

وسنعالج فى فصل آخر موقف الاتحاد السوفيتى من الكرد والمسألة الكردية وموضوع كردستان إيران ، إذ كانت جمهورية أرمينيا السوفيتية بعد الحرب العالمية الأولى تضم حوالى ٢٠ ألف كردى . إذ شجع السوفيت الأكراد هناك على تنمية الشعور القومى . وعندما دخلت القوات السوفيتية والبريطانية إيران بعد إسقاط حكومة رشيد عالى الكيلانى فى العراق فى نهاية شهر مايس (مايو) ١٩٤١ م ، استقبل الأكراد فى كردستان إيران القوات السوفيتية بمودة وترحيب ، إذ كان القنصل السوفيتى فى كرمنشاه يتجول فى كردستان إيران ويشجع ويدعم الحركة الوطنية الكردية المتمثلة بتنظيم جمعية « جيان كرد » فى كردستان المحتلة بالقوات الروسية فى شمال إيران[1] . وكان يتزعم الحركة هناك فى مها أباد فى كردستان إيران قاضى محمد الزعيم الكردى البارز .، كما أشرنا فى الفصل السابق . إذ كانت صحيفة « نشتمان » هى الناطقة باسم الجمعية والمحرك للمشاعر الوطنية الكردية فى كردستان إيران آنذاك بالرغم من أفكارها الاشتراكية المعلنة . ثم تغير اسم الجمعية إلى اسم « كوملة - كورد » أو الجمعية الكردية لتمييزها عن حزب تودة الإيرانى الشيوعى الموالى للاتحاد السوفيتى والذى كان ينظر إليه الشعب الكردى هناك بعين الشك[2] . وبدأ الحديث هنا من قبل

---

(١) F0371 / 61578 Fo to Royal Institute for International Affairs, Chatham House, London. 14 March 1947.

(٢) Ibid.

السوفيت ومسؤوليهم فى المنطقة بإعطاء الوعود للكرد لتأسيس دولة كردية مستقلة . وقام الروس بتزويد قاضى محمد بمطبعة ، وتمكن أخيراً قاضى محمد من تشكيل ميليشيا شعبية من الكرد بعد أخذ موافقة السوفيت ، وخلال النزاع فى ربيع عام ١٩٤٦ م . بين السوفيت والولايات المتحدة وحلفائها حول انسحاب الروس من شمال إيران بادر محمد قاضى ، الذى التحق بالملا مصطفى جانبه بعد انسحابه من العراق ، إلى إعلان قيام دولة مهاأباد الكردية المستقلة فى ٢٢ كانون الثانى (يناير) ١٩٤٦ م . وانتخابه رئيساً للجمهورية وتعيين الملا مصطفى البارزانى فى منصب القائد العام للقوات المسلحة للدولة الجديدة[١] . وأخيراً تمكنت القوات الإيرانية من الدخول بحجة ضمان حرية الانتخابات فى مهاأباد فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ م ، فقامت بحملة اعتقالات تمكنت خلالها من القبض على قادة الحكومة الجمهورية الكردية وزجهم فى السجون وبضمنهم رئيس الجمهورية قاضى محمد وشقيقاه صدر قاضى وسيف قاضى فتمت محاكمتهم وإعدامهم فى نهاية شهر أذار (مارس) عام ١٩٤٧ م[٢] . فلم يبق أمام الملا مصطفى البارزانى وجماعته غير اللجوء إلى الاتحاد السوفيتى بعد أن سدت كل السبل فى وجهه .

وفى تموز (يوليو) ١٩٤٧ وصل الجنرال شريف باشا إلى الاتحاد

---

(١) Ibid.

(٢) F0371 / 75213, Memorandum on the Situation of the Kurds and their Clims, Paris 1949.

السوفيتى كي يطرح مسألة الحكم الذاتى لكردستان فى العراق ،كان الجنرال شريف باشا من مواليد السليمانية وأحد أعضاء تنظيم « تركيا الفتاة » الذى اختلف بعد ذلك مع لجنة الجمعية وهرب إلى فرنسا ، فحاول الكماليون اغتياله فى باريس ، وبقى فى منفاه فى باريس يقضى باقى حياته ويمارس نشاطاته من أجل الحركة الوطنية الكردية . وكان يترأس اللجنة الكردية التى شكلها هناك خلال محادثات معاهدة فرساى بعد الحرب العالمية الأولى ، وأجرى محادثات مطولة مع الرئيس الأمريكى ودرو ويلسون حول استقلال كردستان . وفيما يلى نص ماورد فى أحد محاضر وزارة الخارجية حول قيام الجنرال شريف مرة أخرى بطرح المسألة الكردية ومقابلة السفير البريطانى فى القاهرة السير ولتر سمارت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حول الموضوع لكونه مخولا من قبل الزعماء والشخصيات الكردية فى كردستان العراق لتحقيق مطالبهم فى منحهم الحكم الذاتى ضمن إطار الحكومة العراقية :

يقدم سفير حكومة صاحب الجلالة تحياته إلى وزير خارجية حكومة صاحب الجلالة ويتشرف بإرسال الأوراق المرفقة والمذكورة أدناه[1] .

(١) F0371 / 45346, Memorandum from Sir Walter Smart, 26.11.1945 British Embassy, Cairo.

السفارة البريطانية/القاهرة
٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٥ م

وصف المرفقـــات

الاسم والتـــــــــــاريخ - الموضوع :
من السيد/ولتر سمارت - مذكرةالجنرال شريف باشا
٢٦ / ١١ / ١٩٤٥ م

مذكـــرة

زارنى صباح اليوم ، الجنرال شريف باشا الذى كان رئيساً للجنة الكردية التى تشكلت فى باريس خلال مفاوضات معاهدة فرساى والذى أجرى محادثات مع الرئيس (ودرو) ويلسن حول استقلال كردستان . وقال أنه استلم طلباً من عدد من شخصيات ألوية كركوك والسليمانية والموصل لتقديم طلب أمام مؤتمر السلام لمنح الحكم الذاتى لكردستان العراق ضمن الدولة العراقية . وبأنه ستصله رسائل موقعة منهم تخوله ذلك كتابة بشكل تحريرى . وقال بأنه كان دائماً إلى جانبنا وبأنه سوف لايتصرف أبداً دون علمنا . لذا فإنه يرغب باطلاعى بماحدث فى حالة استلامه تقارير من الوكلاء السريين تشكك به . وقال أن الموقف فى كردستان خطير تماماً . وأن

الأكراد فى تركيا سوف لايسامحون الأتراك مطلقاً عن المجزرة والمعاملة الوحشية التى ارتكبوها بحق الأكراد فى أواخر العشرينات . وأن اللجنة الكردية برئاسة بدرخان تعمل فى دمشق من أجل تشجيع فكرة الاستقلال الكردى فى تركيا . وفى إيران فإن الروس من خلال الأموال ، والوسائل الأخرى أخذوا يسيطرون على الأكراد الإيرانيين . وإذا لم تفعل بريطانيا العظمى شيئاً وبسرعة فإن الروس سيكونون فى كركوك بشكل غير مباشر ويحتلون إمدادات النفط العراقية . وفى عام ١٩١٩ م قام الجنرال شريف باشا بإدارة المفاوضات من أجل كردستان المستقلة تضم الأجـــزاء الثلاثة من كردستان : في العراق وإيران وفى تركيا . ويعتقد أنه من المؤسف عدم قيام بريطانيا العظمى بتشجيع هذه الحركة . والآن فإن كردستان المستقلة على هذا النطاق الواسع لم يعد عمليا . فالشيء المهم هو وجوب بقاء كردستان العراق فى الجانب البريطانى كحصن منيع ضد الزحف الروسى . إذ لم يعامل العرب فى العراق الأكراد بصورة ملائمة . ولم يعطوهم الإمكانات التعليمية الكافية ، ويجرى توظيف الموظفين العرب ممن تعلموا اللغة الكردية ليحكموهم . لذا فإنه من الضرورى أن يكون للكرد ترتيباتهم التعليمية الخاصة بهم وتعيين الموظفين الأكراد فى مناطقهم . وقال الجنرال شريف أنه يريد معرفة موقفنا من مقترح الحكم الذاتى ضمن الدولة العراقية . فقلت بأننى غير مؤهل للإجابة عن هذا السؤال إلا أننا حلفاء تركيا والعراق

وإيران ، ومن الواضح أننا لا نشجع أية حركة تضعف حلفاءنا . بالإضافة إلى ذلك فإن كردستان بحكم ذاتي في العراق ستكون مركزاً لاستقطاب الحركات الانفصالية في كردستان إيران وتركيا ، أليس كذلك ؟ وقال الجنرال شريف بأنه من الممكن أن تكون العقبة بهذا الشكل . وقال أنه سيعود إلينا مرة أخرى بعد استلامه الرسائل بتخويله بالأمر من الشخصيات الكردية المذكورة .

كان الجنرال شريف أحد أعضاء جمعية « تركيا الفتاة » إلا أنه اختلف مع لجنة الجمعية فهرب من تركيا إلى فرنسا حيث حاول الأتراك اغتياله هناك . ومنذ ذلك الوقت يعيش في فرنسا . وأنه كردي من السليمانية ، وحسب معلوماتي فإنه لعب دوراً مهماً في المطالبة الكردية باستقلال كردستان بعد الحرب العالمية الأولى . ويعتبر شريف باشا صديقنا إلا أنه وردت تقارير سرية عنه خلال الحرب بأنه على اتصال مع الألمان كموقف معادٍ للروس (انظر التقرير ٤٢/٦/١٦٠٠ المرفق) . ويبدو أنه لم يكن معادياً لبريطانيا أبداً ولكونه كردياً فإنه دائماً في حركة مستمرة لتشجيع ونشر المصالح الكردية . بهذا الصدد انظر التقرير ٤٤/٣/١١٢١ أ س . آي . إي الذي يدافع عنه حزب رزكاري الكردي في كردستان العراق وقدم مذكرة لهيئة الأمم المتحدة (توقيع) دبليو إس ٢٦ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥[١] .

---

(١) F0371 / 52369, Memorandum of the Kurdish Rizgare Party Baghdad, 18 January 1946.

وكان حزب رزكارى الكردى فى العراق ، الذى كان يعمل بشكل سرى قد قدم مذكرة إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ كانون الثانى (يناير) ١٩٤٦ م . من خلال سفراء بريطانيا والولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى ، استعرض فيها المظالم التى لحقت بالشعب الكردى على أيدى الحكومات اللاديمقراطية فى تركيا والعراق وإيران . والتقسيم الذى حصل لأراضى كردستان بين هذه الحكومات بعد الحرب العالمية الأولى دون أخذ رأى هذا الشعب والذى يرفضه تماماً ، وذلك لضمان المصالح الإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط . وأشارت المذكرة بأنه عندما فشلت الوسائل الدبلوماسية والسياسية فى إسماع صوت الشعب الكردى وشرعية قضيتهم تبنى الكرد طريقة فاعلة أخرى ، وذلك بالثورة ضد تركيا والعراق وإيران لفترة أكثر من ٢٥ سنة ، بهدف إزالة الاستبداد والعدوان . وتناولت المذكرة أوضاع الكرد فى تركيا وإيران والعراق والمعاملة السيئة وعمليات القمع والإرهاب التى يتعرضون لها هناك .

ثم أشارت المذكرة إلى أوضاع الأكراد فى إيران وكيف أنهم يتمتعون بكامل حريتهم فى القطاع الإيرانى الشمالى تحت الاحتلال السوفيتى ، ويعبرون عن رأيهم بحرية وممارسة نشاطاتهم وإحياء ثقافتهم وتراثهم . كما أنهم تمكنوا من التعاون مع القوميات الأخرى فى أذربيجان لإقامة حكم ذاتى حيث تم الاعتراف بقوميتهم وبحقوقهم كقومية مستقلة . وتقول المذكرة بأن الفضل فى كل ذلك يعود إلى

عدم تدخل الروس فى شؤونهم ورفضهم لدعم ومعاونة الحكومة الإيرانية فى طهران عكس الحكومة البريطانية ، التى تحتل قواتها القسم الجنوبى من إيران ، إذ تقوم بتقديم كل الدعم والمساعدة للحكومات الإيرانية لقمع الحركات الوطنية التحريرية بما ينافى نصوص ميثاق الأطلسي ، وخاصة حركة التحرير الوطنية فى أذربيجان لاستعادة سلطة الحكومة الإيرانية على هذه المناطق . ثم تشير المذكرة إلى فشل حركة الملا مصطفى البارزانى فى بارزان مقر الحركة الوطنية الكردية ، وانسحابه مع جماعته إلى كردستان إيران فى أذربيجان بسبب التفوق العسكرى الهائل للقوات العراقية والذى تدعمه الإمبريالية البريطانية ، انتظاراً لتغير الموْقف الدولى للعودة إلى وطنهم . وانتهزت الحكومة العراقية هذه الفرصة للتنكيل بالشعب الكردى ونصب المحاكم العسكرية فى كافة المناطق الكردية وحُكم بالإعدام وبالسجن على مئات الأكراد دون دليل أو إثبات سوى أنهم تعاطفوا مع القضية الوطنية الكردية وعدم قبولهم بالموقف الحكومى تجاه الشعب الكردى . وطالبت المذكرة الأمم المتحدة بإزالة القيود التى فرضتها الحكومة الرجعية فى العراق وإحلال الأساليب الديمقراطية ومنح الحريات الدستورية لكافة العراقيين وعندها سيقرر الشعب الكردى مصيره بحريته .

محنة البارزانيين فى إيران ١٩٤٧ م

فيمايلى نص برقية السفير البريطانى فى واشنطن حول محنة

البارزانيين فى إيران والمحاولات الإيرانية لإسكانهم جنوب طهران ونزع سلاحهم عام ١٩٤٧ م بعد انسحابهم من العراق إلى كردستان إيران .

من واشنطن إلى وزارة الخارجية[١]

٨ شباط (فبراير) ١٩٤٧ م   لورد انفرتشابل
رقم ٨٤١

أشار مدير دائرة الشرق الأدنى فى وزارة الخارجية الأمريكية عندما كان بلفور فى زيارته اليوم إلى موضوع آخر ، وهو قضية العشرة آلاف بارزانى المسلحين بـ ٣ آلاف بندقية والذين يعيشون الآن شمال إيران كلاجئين هاربين من العراق ، إذ تقع هذه المنطقة على مسافة ٢٥ ميلاً من الحدود العراقية . فأبلغ بلفور بأن الحكومة العراقية قد وافقت على عودة هؤلاء الذين كانوا يستخدمهم السوفيت لتأييد ودعم حكومة أذربيجان الموالية لهم ، إلا أنها لم توافق إلا على منح العفو لـ ١١٨ من بين مجموع الهاربين عن الجرائم التى ارتكبوها فى السابق وبضمنهم الملا مصطفى .

ثم أخرج هندرسون برقية مؤرخة فى ٢٨ كانون الثانى (يناير) صادرة عن السفير الأمريكى فى طهران يقول فيها بأنه بناءً على طلب رئيس أركان الجيش الإيرانى فقد قام مؤخراً باستقبال الملا مصطفى

(١) F 0371 / 61986, Washington to Fo, No, 841, 8 February 1947.

الذى كان فى زيارة إلى طهران وبحماية تامة . وصرح الملا مصطفى بأنه بقدر تعلق الأمر به فإنه إما يرحل جميع أعوانه الأكراد أو لا يغادر إيران أحد من أفراد العشائر التابعة له . وناشد المساعدة الأمريكية لحل قضية عودة رجال العشائر بالتدخل لدى السلطات العراقية والبريطانية . وأشار « ألان » بأن هذه المسألة ليست ضمن اختصاص الولايات المتحدة .

ونقل السفير فى برقيته أيضاً أن الشاه قد تحدث معه مؤخراً حول الموضوع وعبر عن اهتمامه بأنه من واجب الحكومة الإيرانية استناداً إلى القانون الدولى نزع سلاح اللاجئين قبل إعادتهم إلى وطنهم .

وعندما علم بلفور بهذا الموضوع قال هندرسون بشكل يعبر عن تأثره بأنه سوف لايقوم بأية اتصالات رسمية فى قضية لاتخص الولايات المتحدة . إلا أنه استفسر فيما إذا كان بالإمكان ومن المناسب استخدام نفوذنا لكى يعيدوا النظر فى قرارهم برفض منح العفو للملا مصطفى ورجال العشائر الآخرين من أتباعه وترتيب نزع سلاحهم عند الحدود إذا ماقرروا العودة إلى العراق بهدف التخلص من هؤلاء الغرباء فى شمال إيران والذين من الممكن استخدامهم فى فرصة أخرى فى المستقبل من قبل الروس ضد الإيرانيين .

وقال هندرسون إنه فى حالة قرارنا القيام بهذا الإجراء والاتصال بالحكومة العراقية فإن الولايات المتحدة ستكون مسرورة لدعم اتصالاتنا .

وقدمت الحكومة الإيرانية شروطها إلى الملا مصطفي البارزانى للبقاء فى إيران . وفيمايلى نص برقية السفير البريطانى فى بغداد الموجهة إلى وزارة الخارجية حول الموضوع :

من بغداد إلى وزارة الخارجية

١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٧ م السير إيج . ستونهيور

رقـم ١٣٤

برقية واشنطن المرقمة ٤٨١ الموجهة إليكم

أطلعنى السير لى روجتين الذى يقيم معى الآن بأن الحكومة الإيرانية عرضت على الملا مصطفى البدائل التالية :

(أ) يسمح له ولجماعته بالبقاء فى « وارامين » الواقعة على مسافة ٣٠ ميلاً جنوب شرق طهران حيث ستعطى لهم قطعة أرض هناك مجاناً . وستقدم لهم الحكومة بذور الذرة ومساعدات أخرى للموسم الزراعى الأول .

(ب) ستمنح نفس التسهيلات إلى الملا مصطفى و ١١٠ أفراد من جماعته الذين حكم عليهم بالإعدام من قبل الحكومة العراقية . أما الباقون الذين لم يحكم عليهم بالإعدام والذين لاخوف عليهم ستقوم الحكومة الإيرانية بإعادة تسفيرهم إلى العراق بعد نزع سلاحهم .

(جـ) إذا مارفضت هذه العروض فستقوم الحكومة الإيرانية باتخاذ الخطوات اللازمة لإبعاد الملا مصطفى وجماعته من إيران إلى العراق . وعندئذ يصبح من الصعب نزع سلاحهم .

٢ - ومنذ أن طلب منه القيام بذلك فلم يشاهد السفير أيان لي روجتيل أو أي من موظفيه الملا مصطفى لعدم رغبته باتهامه بأنه يتدخل فى هذه القضية .

٣ - أما بالنسبة لردود فعل العراق فلا يوجد هناك أى أمل بقيام الحكومة العراقية بإصدار عفو عن هؤلاء الهاربين من الجيش العراق الذين رفعوا السلاح ضد ملكهم . وأعتقد أنه ليس من المعقول طرح هذا المقترح .

وفشل الملا فى إقناع أتباعه حيث رفض جماعته وأتباعه من الهاربين من الجيش العراق العرض الإيرانى للإقامة فى طهران فبدأوا بالعودة إلى العراق وكانوا يتجنبون خلال عودتهم طريق حيدر أباد راوندوز العام ويستخدمون الطرق الجبلية الفرعية الوعرة المحصورة بين الطريق الواقع فى الجنوب وعقدة اتصال الحدود الدولية للعراق وتركيا وإيران فى جبل « أولوغ داغ » . وقامت الحكومة الإيرانية بإرسال طائرات الاستطلاع للتأكد من عبورهم حدود إيران الدولية كما قامت القوات الإيرانية بالتقدم غرباً باتجاه الحدود من معسكراتها فى أوشنون والرضائية للتأكد من عبور البارزانيين وعدم وقوع

المصادمات على طريق العودة[١] . فبادرت الحكومة العراقية إلى إرسال قواتها إلى الحدود الإيرانية التركية لتطويق البارزانيين العائدين وغلق الطريق أمامهم . فحاصرتهم القوات العراقية بتاريخ ٩ نيسان (إبريل) ١٩٤٧ م فى منطقة جبال « قوين واغ » « وأولوغ داغ » فاضطروا إلى التراجع إلى مضيق « بيردة بوك » وهم تحت القصف الجوى إلا أنهم لم يتمكنوا من العبور نظراً لقيام القوات العراقية بغلق المضيق ووقوف القوات الإيرانية على الطرف الآخر من الجانب الإيرانى وقيام القوة الجوية الإيرانية بالتعاون مع القوة الجوية العراقية فى قصف البارزانيين المتراجعين فى وادى « جاردرى كجكة »[٢] . وكان عدد الضباط الهاربين والملتحقين مع الملا مصطفى ١٢ ضابطاً إذ أستسلم منهم اثنان إلى السلطات العراقية . كما أعلنت مديرية الدعاية والإعلان العراقية فى نيسان (أبريل) أنه قد استسلم إلى السلطات العراقية ١٥٥٠ رجلاً من البارزانيين (بضمنهم الشيخ أحمد البارزانى) ، و١٦٨٦ امرأة و٣٢٩٠ طفلاً وأرسلوا إلى مراكز الاستقبال المعدة لهم[٣] . وتمكن الملا مصطفى بعد ذلك من دخول الأراضى العراقية من خلال تركيا مع ٢٠٠ من جماعته المسلحين واصطدم مع قوات الشرطة العراقية هناك . وتراجع الملا بعد ذلك إلى المنطقة المجاورة أرجوش الواقعة شمال شرق بارزان فى محاولة

---

(١) F0371 / 61986, Secret, From Tehran to Fo, No. 72, 18 February 1947.

(٢) Ibid, Secret, From Tehran to Fo, 13 April 1947.

(٣) Ibid, From Baghdad to Fo, No. 376, 22 April 1947.

للتخلص من تطويق القوات العراقية والتركية التى كانت تتعاون للقبض عليه والدخول مرة ثانية إلى الأراضى الإيرانية . وكان الملا قد طلب إصدار عفو بحقه وبحق جماعته ، إلا أن السلطات العراقية طلبت استسلامه بدون قيد أو شرط[١] . وتمكن الملا مصطفى البارزانى وجماعته المسلحون من دخول كردستان إيران فى اليوم الأول من حزيران (يونيو) ١٩٤٧ م واستقر فى منطقة ميركاوار - تيركادار طالباً اللجوء السياسى إلا أن الحكومة الإيرانية طلبت منه الاستسلام فوراً[٢] . وبعدها تحرك الملا إلى منطقة « ماكو » للانضمام إلى الأكراد الجلاليين الذين كانوا يتعاطفون معه ومع السوفيت فبادرت الحكومة الإيرانية إلى إرسال قواتها من تبريز ومن الرضائية لمطاردة الملا . وبعد مناوشات مع القوات الإيرانية تمكن الملا مصطفى البارزانى وجماعته من التخلص من محاولات التطويق التى تعرضت لها قواته والعبور إلى الأراضى السوفيتية سباحة « عبر نهر آراس » إلى شمال « ماكو » . ويقدر عدد الرجال الذين هربوا معه حوالى ٦٥٠ رجلاً و٦ ضباط عراقيين وتركوا وراءهم على ضفة النهر ٢٥٠ بندقية و ٤٠ رشاشة و ٤٠ ألف خرطوشة عتاد . وحال وصول البارزانيين إلى الأراضى السوفيتية سلموا أنفسهم إلى الموقع العسكرى السوفيتى هناك ثم نقلوا بالسيارات[٣] . وبتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) أعدمت

---

(١) **F0371 / 61986, From Baghdad to Tehran, No. 120, 25 April 1947.**

(٢) **Ibid, From Tehran to Baghdad, No. 206, 3 June 1947.**

(٣) **Ibid, From Tehran to Fo. No. 712, 22 June 1947.**

السلطات العراقية ٤ ضباط أكراد لمشاركتهم فى حركة الملا مصطفى البارزانى ضد الحكومة العراقية ، وهبت مدينة السليمانية فى مظاهرات صاخبة معبرة عن احتجاجها ، إذ أصدرت المحكمة العسكرية فى مدينة أربيل الحكم بالإعدام غيابياً على الضباط الأربعة إذ سبق أن عادوا واستسلموا مع الشيخ أحمد البارزانى وباقى الجماعة من البارزانيين الذين عادوا من إيران طوعاً بعد صدور العفو من الحكومة العراقية بحقهم فى نيسان (أبريل) ١٩٤٧ م .

وفاة الشيخ محمود البرزنجى عام ١٩٥٦ م

فى تقرير مطول من القنصلية البريطانية فى كركوك بمناسبة حضور القنصل البريطانى مجلس الفاتحة المقام على روح الشيخ الراحل محمود البرزنجى الذى انتقل إلى جوار ربه فى بغداد يوم ٩ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٥٦ م ، يصف القنصل كيفية نقل جثمان الشيخ بالسيارات من بغداد إلى السليمانية فى الوقت الذى كان فيه ابنه الأصغر الشيخ لطيف يقبع فى سجن السليمانية . يقول القنصل : طافت جماهير السليمانية بنعش الشيخ داخل شوارع المدينة وكان يوماً حافلاً بالتوتر والصخب ومناسبة مواتية للتعبير عن مشاعرهم ومظالمهم بمناسبة وفاة هذا الزعيم الكردى البارز الذى خدم القضية الكردية ، وتحمل الكثير من أجلها وخاصة أن السلطات العراقية لم تسمح لابن الشيخ السجين بحضور مراسيم الفاتحة والدفن لوالده ، فتم

نقله إلى سجن كركوك بعد مهاجمة الجماهير وهى تحمل نعش الشيخ الراحل السجن الذى كان يقبع فيه ولده الشيخ لطيف . فاندلعت المصادمات بين الأهالى والشرطة ، وسقط العديد من الحرس بينهم مدير شرطة اللواء ، وأعلن منع التجول وأرسلت قوات شرطة إضافية من أربيل وكركوك لتعزيز أمن السليمانية . وأقيمت الفاتحة فى الجامع الكبير فى كركوك فى مركز المدينة ، وحضرها شقيق الشيخ الراحل قادر وأبناؤه الشيخ رؤوف والشيخ بابا على وكان الرأى العام الكردى فى السليمانية ساخطاً على الحكومة لعدم سماحها للشيخ لطيف بحضور فاتحة والده إذ أدى هذا الشعور إلى مضاعفة الحقد على الحكومة وأساليبها اللا إنسانية في محاربة الرأى العام الكردى والوقوف ضد أبسط مطالبه ناهيك عن تسيب الأوضاع الأمنية فى السليمانية وعدم وجود المتصرف فى اللواء آنذاك(١) .

الأكراد والاتحاد العربى الهاشمى بين العراق والأردن ١٩٥٨ م(٢)

وكان السفير البريطانى فى العراق قد نقل إلى حكومته تدهور الأوضاع فى كردستان العراق وازدياد قلق الكرد هنا بسبب الإعلان عن توقيع معاهدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة فى ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ م . والإعلان عن قيام الاتحاد الهاشمى بعدها ، إلا أن السفير يقول بأنهم يعتقدون بأن أوضاع

---

(١) F0371 / 121679, British Consulate, Kirkuk, 12 October 1956 to British Embassy, Baghdad.

(٢) (42) F0371 / 134255, From Baghdad to Fo, No. 366 March 4, 1958.

كردستان العراق أحسن حالاً بالمقارنة بكردستان إيران وكردستان تركيا بالرغم من أن شعور المواطن الكردى لايزال يتجه نحو تحقيق حكم الدولة الكردية لقوميته .. ويقول التقرير بأن الأكراد يعلقون آمالاً كبيرة على الملكية فى العراق لحمايتهم إذ بدونها يشعرون بالخطر حواليهم ولايعرفون مصيرهم بعد قيام الاتحاد العربى الهاشمى (بين العراق والأردن) ويتناول السفير البريطانى موضوع محادثاته مع الوصى على العرش عبد الإله بهذا الصدد ، إذ أكد الوصى بدوره على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبديد شعور الكرد بالقلق إزاء الاتحاد . ويقول : استفسرت من سموه هل سيتم تمثيل الكرد فى البرلمان الجديد وفى حكومة الاتحاد العربى الهاشمى بنسبة من بين العراقيين . فأجاب الوصى : نعم بالتأكيد . وأضاف الوصى قائلاً بأنه إذا سقط نظام الحكم الملكى فى العراق (ونجح عبد الناصر فى ذلك) فإنه يجب التوقع بانفصال الكرد فى العراق عن باقى البلاد .



الزعيم الكردي الشيخ محمود البرزنجي الحفيد
توفي عام ١٩٥٦

الفصــل الســابع

موقف الأكراد من ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨م

وفى تقرير مهم آخر كتب السفير البريطانى فى أسطنبول فى ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٨ م عن الفرصة السانحة لبريطانيا لاستخدام الأكراد لمصلحتها بعد ورود الشائعات حول معارضتهم لحكومة ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ م فى بغداد ، وإمكانية قيامهم بمحاولة الانفصال عن العراق وإقامة شكل من أشكال دولة تتمتع بالحكم الذاتى في مايسمى بكردستان العراق حالياً[١] . وأضاف بأنه فى حالة حدوث ذلك فسينتاب القلق بالتأكيد الحكومتين التركية والإيرانية من آثار هذه العملية ونتائجها على كردستان تركيا وكردستان إيران وعودة فكرة الدولة الكردية المستقلة . وسيتعمق هذا القلق بشكل متزايد نتيجة الخوف من قيام الروس وعبد الناصر باستخدام مثل هذا التحرك ، إذ بدأوا فى الفترة الأخيرة بتوجيه الدعوات التخريبية والمحرضة للأكراد من محطات الإذاعة الخاصة بهما . وأشار التقرير بأنه لا يستبعد قيام الحكومة التركية حينئذ بدراسة موضوع احتلال الألوية العراقية المحاذية للحدود التركية للحيلولة دون تحقيق أى تحرك

---

(١) **Ibid Secret British Embassy Residence, Istanbul, July 18 1958.**

نحو تحقيق الأستقلال الكردى . وقد يقوم الأتراك بفتح ملف قضية الموصل مرة أخرى والتى لا زالت باقية فى فكر الأتراك ، مستغلين الفرصة نتيجة هذه الأحداث لإجراء تعديل على حدودهم وإدخال لواء الموصل ضمن أراضيهم . ويحتمل قيامهم بتوسيع مطالبهم لتتضمن كركوك وحقولها النفطية التى يتكلم سكانها اللغة التركية . ثم يعود السفير ليناقض نفسه ويقول : « كل ما ذكرته أعلاه مجرد تخمين وتوقع ولايوجد لدى أى دليل بقيام الأتراك بأية إجراءات لتنفيذ ذلك ، وبأنه لاتوجد هناك أية تلميحات عن ذلك فى الصحافة التركية » . وقال السفير بأن الإشارة الوحيدة التى وردت هى ماصرح به وزير الخارجية التركى السيد زورلو للسفير البريطانى يوم ١٦ تموز (يوليو) حول ضرورة حماية الأقليات فى العراق من أية هجمات قاسية . وقال السفير بأن زورلو وضح مايقصد به بأن الأقلية التى فى فكره هم حوالى ربع المليون من العرق التركى من الذين يعيشون فى العراق . وأكد السفير البريطانى فى تقريره بأنه إذا ماهدأت الأوضاع فى العراق فلاحاجة للتفكير بما ورد أعلاه وسيكون من الصعب حدوث مثل هذه التطورات . أما إذا تدهورت بشكل أكبر فإنه يستحسن اتخاذ مايضمن قيام تركيا باحتلال منابع النفط فى الشمال وحرمان عبد الناصر على الأقل من هذه الموجودات الثمينة . وأوصى السفير فى نهاية تقريره بمراقبة الموقف بدقة وبحذر .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أرسلت برقية إلى سفيرها

فى طهران تحثه فيها على تشجيع إيران وتركيا للتحرك فى نفس الوقت ضد العراق لاقتسام كردستان العراق بينهما فى حالة قيام الجمهورية العربية المتحدة بإقامة دولة كردية تابعة لها فى الشمال كدولة حاجزة بينها وبين السوفيت . إذ كان الجنرال الإيرانى بختيارى يتحدث إلى وزير الخارجية البريطانى فى لندن حول احتمال قيام الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس دولة كردية تابعة لها لإقامة جسر برى بينها وبين الاتحاد السوفيتى . ويقول الوزير البريطانى فى برقيته الموجهة إلى سفارته فى طهران بأنه يستغرب من عدم قيام الإيرانيين الأتراك بالاستعدادات للتحرك نحو كردستان لتقسيمها بينهما[1] .

وبادر السفير البريطانى فى تركيا بالرد على برقية وزارة الخارجية المشار إليها فى الهامش[1] حول الأوضاع فى كردستان العراق والتى تضمنت عدم احتمال قيام الأتراك بأية مغامرة ضد العراق ، وذلك لمعارضة بريطانيا لفكرة تدخل الأتراك لإجهاض ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ م . وأشار السفير بأن فكرة قيام دولة كردية مستقلة مهما كانت ولاءاتها السياسية هى لغز محير بالسبة للأتراك ، ولا يمكن أن يسمحوا للألوية العراقية فى كردستان العراق والتى تسكنها أغلبية تركمانية بأن تصبح جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة دون أن ترد على ذلك الإجراء بعض الرد . وقال السفير أنه فى تلك الظروف فقط يمكن أن يميل الأتراك نحو فكرة التدخل المباشر فى

(١) F0371 / 134255, From Fo to Tehran No. 1148, August.

العراق وربما سوية مع الإيرانيين إلا أنهم سوف لايتحركون دون ضمان الدعم الأمريكى مقدماً . يحتمل أن يأخذ الأتراك ألوية الموصل وكركوك تاركين الألوية الكردية لإيران[1] .

البارزانى يعود إلى العراق ١٩٥٨ م

بتاريخ ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨ م عاد الملا مصطفى البارزانى إلى العراق من منفاه فى الاتحاد السوفيتى بعد أن أبرق من هناك مهنئاً ومباركاً بالثورة ، إذ تقدم بذلك إلى حكومة عبد الكريم قاسم للسماح له بالعودة إلى العراق معلناً تأييده لأهداف الحكومة الجديدة . فعاد إلى بغداد مروراً بالقاهرة بعد مقابلته للرئيس المصرى جمال عبد الناصر فى ٤ تشرين الأول (أكتوبر) وبصحبة ستة من رفاقه . وبوصول البارزانى إلى العراق بدأ عهد جديد من العلاقات العربية الكردية فى ظل حكم عبد الكريم قاسم . وكان تعيين المقدم الركن خالد النقشبندى الذى كان يشغل منصب متصرف أربيل قبل الثورة بمنصب عضو مجلس السيادة إشارة واضحة إلى انفتاح النظام الجمهورى الجديد على الأكراد . وضمت حكومة الثورة أيضاً وزيراً كردياً أيضاً هو بابا على الشيخ محمود ابن الزعيم الكردى الشيخ محمود البرزنجى . ونصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت الجديد للنظام الجمهورى على أن العرب والأكراد شركاء فى هذا الوطن ،

---

(١) F0371 / 134212, Sceret from Ankara to Fo. No. 1286, 13 August 1958.

وبأن الدستور يقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية . كما صدر عفو عن كافة الذين شاركوا فى الحركة المسلحة ضد النظام الملكى السابق ، والذين هربوا من العراق إلى الخارج وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزانى وجماعته . وتم بعد ذلك تخصيص دار نورى السعيد التى كانت مقراً لإقامة رئيس الوزراء فى العهد الملكى السابق فى بغداد لتكون مقراً لإقامة الملا طيلة وجوده فى العاصمة ، وتخصيص مرتب له ولجماعته كما أحيط بالرعاية والتكريم وأعيدت إليه أملاكه المصادرة وكافة امتيازاته . ولاشك أن موافقة قاسم على عودة البارزانى وجماعته والأمر بإدخال الحقوق القومية الكردية فى الدستور قد كان يهدف إلى موازنة كفة ميزان القوى السياسية داخل العراق وكسبهم إلى جانبه فى صراعه مع القوى القومية فى الداخل والموالية لعبد الناصر والتوجه الناصرى الوحدوى وخوف قاسم من ابتلاع الجمهورية العربية المتحدة للعراق وضياع الحكم منه ، وفيمايلى نص ماورد فى أحد تقارير السفير البريطانى الجديد فى بغداد همفرى تريفيليان والذى حل محل السفير السابق مايكل رايت فى نهاية عام ١٩٥٨ م ، حول وضع الأكراد فى العراق بعد عودة البارزانى حيث كتب يقول في شباط (فبراير) ١٩٦٠م[1] :

---

(١) **F0371 / 149668, British Embassy 1960 to Sir Bernard Borowes, Ankara.**

السفارة البريطانية ١٠٤٤/٣/٦٠

بغـــداد

١ شباط (فبراير) ١٩٦٠ م

إلى السير برنارد بورروز ، أنقرة

لقد درسنا باهتمام ملاحظاتكم على ورقة بحث أدموندز حول الكرد . ووجدنا أن الورقة قد استوعبت تاريخ وحاضر الأوضاع فى كردستان بالرغم من وجود بعض المبالغة فى التأثير الفعلى والحقيقى للكرد على السياسة العراقية . وقد ورد ذلك بشكل خاص فى الفقرة ٣٢ حيث يقول أنه من المحتمل أن تكون القومية الكردية السبب الرئيسى لاختيار قاسم لسياسة الانفصال العراقية ضد الوحدة العربية ، إن محاولات القاهرة للاستحواذ على العراق كانت ذات تأثير أعظم على قاسم من مشكلة الكرد . .

٢ - معلوماتنا حول الموقف فى كردستان ضعيفة وغير متكاملة إلا أن انطباعنا والذى يؤيده عدد من المطلعين بأنه قد تم بشكل عام حل مشكلة الخلافات والنزاعات العشائرية التى كانت مستمرة ودائمة فى المنطقة . ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى جهود السلام التى بذلها الملا مصطفى البارزانى الذى وظف نشاطاته وجهوده منذ عودته من الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٨ م فى توحيد العشائر وتسوية خلافاتها . ويبدو أنه قد أصبح الناطق باسمها وعلى الأكثر زعيماً

للكرد ، ويتفاوض مع قاسم على هذا الأساس . وأن هذا أمر لا يثير الاستغراب فى مجتمع عشائرى حيث إن العشيرة هى العامل المشترك الأعظم للولاء والإخلاص . ويبدو أن الملا مصطفى قد تخلى الآن ، وبشكل مؤقت على الأقل ، عن حملته من أجل كردستان موحدة (والتى كان يقوم بها ويوجهها من يرفان خلال سنوات نفيه ، وأنه يؤيد نظام قاسم . وفى الوقت الذى يعود فيه ذلك بشكل رئيسى إلى المصلحة الذاتية الخاصة والتى هى الحافز الأقوى لدى العرب والكرد على السواء فإن من المحتمل أن يكون موقف النظام من المشكلة الكردية هو الذى شجع على ذلكِ . ولاشك أن اهتمام قاسم المبالغ فيه بحساسية الكرد وعلى سبيل المثال معاملته اللينة لهؤلاء الكرد الذين هربوا من البلاد عام ١٩٥٨ م وعام ١٩٥٩ م والذين عادوا بعد ذلك لاشك هى السبب . بالإضافة إلى ذلك فإن كراهية قاسم المستمرة لناصر والجمهورية العربية المتحدة كان لها تأثيرٌ كبيرٌ على إزالة مخاوف الكرد من ابتلاعهم من قبل الكتلة العربية .

٣ - يتوجب على المرء أن يتذكر بأن سيطرة الملا مصطفى على الأكراد فى الوقت الحاضر ليس إلا أمرا مؤقتا ، فإذا وجدت العشائر الكردية التى تحت سيطرته بأن سياساته لم تعد تناسبهم ولاتناسب مصالحهم فلاشك أنهم سينصرفون عنه . كما أنه لايوجد هناك أى شيء ثابت ودائمى فى موقف الملا مصطفى نفسه . فقد علمنا من مصادر موثوقة بأنه يدعم قاسم كل الدعم فى سياسته الحالية إلا أنه

ليس من المحتمل أن يقدم نفس الدعم إذا ما انحرف قاسم إلى اليمين أو إلى اليسار . ويؤكد (الملا مصطفى) مراراً وتكراراً بمعارضته للشيوعية (أو للشيوعية المتمثلة بالحزب الشيوعى العراق) ووضع قوته السياسية وراء الحزب الديمقراطى الكردستانى (البارتى) الموحد . وقد طرد هذا الحزب كافة الشيوعيين من صفوفه (مثال : هؤلاء الذين وقعوا ميثاق الجمعية الوطنية فى حزيران (يونيو) ١٩٥٩ م بتشجيع من الشيوعيين) . وهناك تقارير جاءت من الشمال تشير فى الوقت الحاضر إلى النشاطات الفعالة للحزب « البارتى » ضد الحزب الشيوعى العراق والدعم التام الذى تقدمه العشائر (الكردية) إلى الحزب « البارتى » . وتناقلت التقارير كذلك العلاقات المتينة للحزب الوطنى الديمقراطى مع الحزب « البارتى » .

٤ - يبدو أنه من الصعب التوقع بماذا سيحدث إذا ماقامت الكتلة البعثية القومية بإسقاط نظام قاسم أو إذا ماقام بتحويل العراق نحو الكتلة الشيوعية . إذ أنه من الممكن فى هذه الظروف عودة الملا مصطفى إلى حملته من أجل كردستان المستقلة ومحاولته نقل حملته هذه لتنتشر فى أرجاء المناطق الكردية فى تركيا وإيران وسوريا . ونعتقد أنه ليس من المحتمل حصوله على الدعم السوفيتى فى ذلك لأن السوفيت قادرون على دعم الكرد فقط على حساب سياستهم الحالية تجاه العرب . وعلى كل فإننا نتفق مع رأى الجنرال باثمان غليدج بأن الكرد سيبقون الورقة التى يلعب بها السوفيت دائماً .

سأرسل نسخا من هذه الرسالة إلى الدائرة الشرقية وإلى طهران وموسكو والقاهرة .

همفرمي تريفيليان

السفير البريطانى يزور الملا مصطفى البارزانى فى مقره ١٩٦٠ م

بتاريخ ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٠ م وفى اتصال هاتفى مع الملا طلب السفير البريطانى موعداً ليزوره فى مقره بمناسبة إعادة تشكيل الحزب الوطنى الديمقراطى الكردستانى . فيمايلى نص ماورد فى تقرير السفير الموجه إلى وزارة الخارجية البريطانية حول مادار بينهما(١) .

السفارة البريطانية ١٠١١٤/٥/٦٠

بغـــــداد

٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٠ م

إلى جى . اف . هيلر ، الدائرة الشرقية .. وزارة الخارجية .. لندن

لقد كانت أمسية رائعة يوم ٢١ شباط (فبراير) . إذ بادرت إلى الاتصال هاتفياً طالباً زيارة الملا مصطفى فور الإعلان عن تشكيل الحزب الكردى . ولم أستلم الجواب إلا مساء يوم أمس الأحد بعد

(١) F0371 / 149668, British Embassy, Baghdad, February 23, 1960 to Fo.

عودتى من رحلة لصيد البط إذ استلمت مكالمة هاتفية تطلب منى القيام بالزيارة فى الحال . فاصطحبت معى فول (السكرتير الشرقى فى السفارة) وذهبنا إلى هناك . يعيش الملا مصطفى فى المنزل الذى كان يشغله نورى قبل انتقاله إلى منزله الجديد . وكان يحرس المنزل ثلاثة من الحراس البارزانيين الذين يتكلمون الكردية والروسية فقط ، وكان المنزل يبدو بساكنه الجديد كمقر لزعيم قبيلة ومنظره بدائى .

٢ - كنت أتوقع إجراء مقابلة رسمية مع الملا مصطفى ودون أن يكون لها أى مظاهر على الاهتمام ، وكانت الحقيقة مغايرة لذلك تماماً . وبعد انتظارنا لدقائق قليلة جاء الشيخ أحمد (البارزانى) الأخ الأكبر ورئيس العشيرة يتبعه الملا مصطفى وهما بالملابس الكردية ومعهما رجل آخر يرتدى بدلة مصنوعة من الاتحاد السوفيتى يلم بقدر ما باللغة الإنجليزية ويرتدى قبعة رأس على الطراز الهبورغى (الألمانى) والذى قام ببعض الترجمة تختلط من وقت لآخر بالروسية . فى الجزء الأول من الحديث تحدث الشيخ أحمد وحده وتناول بالتفصيل الحوادث التى وقعت خلال فترة التواجد البريطانى المبكرة فى العراق ليظهر بأنه دائماً كان يحاول مساعدة البريطانيين ، وكان جزاؤه بالمقابل سوء الفهم والحبس بعد ذلك لمدة ١٢ سنة فى سجن البصرة . وبعدها جاء دور الملا مصطفى . وأصبح الجو بعد ذلك مريحاً تماماً وتطورت المقابلة إلى تصريحات بتجديد الصداقة البريطانية البارزانية . وكنت حذراً جداً من إعطاء أى انطباع بأننا

مستعدون لإقامة أية علاقات إلا من خلال الحكومة العراقية . وكررت سياستنا بصداقة كل الشعب فى العراق ، عرباً وأكرادًا ومسيحيين بشرط تطبيق العراق لسياسة وطنية ورغبتنا هى فى عدم التدخل فى شؤون العراق الداخلية . وقلت بأن الحكومة البريطانية لم تنس هؤلاء الذين قدموا خدماتهم لها ويتوجب علينا نسيان سوء الفهم للماضى والتأكيد على صداقتنا القديمة . وقد تم ذلك بإظهار دلائل كثيرة على حسن النية والعزم على الصراحة من قبل الجانبين .

٣ - لم يذكر اسم عبد الكريم قاسم أبداً خلال كل الحديث الذى جرى . وكانت الإشارة الوحيدة خلال الحديث حول الحوادث الأخيرة من سرقة واغتيالات قامت بها عشيرة الزيباريين . وعندما قلت أنه من واجب الحكومة العراقية تحسين خدمة الشرطة أجابوا بأنه لاتوجد حكومة عراقية فى الوقت الحاضر . وقالا بأن كافة الكرد أو معظمهم يفضلون الشيوعية ، وكان التفسير الذى قدمه الملا مصطفى لذلك هو ، أولاً : اعترافهم بالصداقة العملية عندما عُرضت عليهم . وثانياً : أن الغريق يحاول التشبث والتمسك بقشة . وقلت بلورى بأننا نرغب بالتفاوض والاتفاق مع الروس لمافيه مصلحة السلام فى العالم ، إلا أننا لانريد الشيوعية فى بلادنا . ولم أعلق على موضوع الشيوعية أكثر من ذلك ؛ لأننى كنت متأكداً أن الرجل ذا البدلة الروسية والقبعة الألمانية إن لم يكن الملا مصطفى نفسه ، هو الذى سينقل الحديث إلى السفير السوفيتى واعتقدت بأنه من الأحسن طرح رد

فعل إيجابى من خلال عرض لمسألة الصداقة مع الكرد لكونهم جزءاً من الشعب العراقى بدلاً من مهاجمة الشيوعية التى يعتبرونها صديقة لهم . ولاشك أنهم يفكرون بالماضى . لذا فإنهم كانوا مسرورين بقيام السفير البريطانى بزيارتهم والختام بالقول بأنهم يأملون ألا تتركهم الحكومة البريطانية أبداً يتعرضون للقمع على أيدى الأشرار .

٤ - هذه أول مرة يقوم فيها مسؤول بريطانى باتصالات اجتماعية مع البارازانيين منذ الحرب . وآمل أن تكون هذه العلاقة الشخصية ذات فائدة فى المستقبل وسأدرس فى الوقت اللازم كيفية متابعة ذلك ضمن حدود الحكمة . ويجب أن أكون حذراً من عدم إثارة شكوك الحكومة العراقية وقد أخبرت هاشم جواد (وزير الخارجية العراقية) حول المقابلة وخلفياتها . وكان ودياً ومهتما وقال أنها لفكرة جيدة القيام بإجراء مقابلات مع قادة الأحزاب . كما أخبرت زميلى التركى (السفير التركى) بأننى قمت بزيارة الأكراد .

٥ - انطباعى الأول عن هذه المقابلة مع إلقائى نظرة على برنامج الحزب الكردى هو أن شهر العسل بين قاسم والبارزانيين لايقوم على أسس متينة جداً . وقد يكون الحزب الوطنى الديمقراطى قد اعتمد كثيراً على الملا مصطفى كحليف مقبول لهم ، وبأنه الشخصية القادرة على قيادة الكرد فى سياسة معتدلة وغير شيوعية . إلا أنه لا تتوافر لدينا المعلومات الكافية لإصدار حكم أكيد وموثوق .

المخلص / همفرى تريفليان

الملا مصطفى يرد الزيارة للسفير البريطانى فى بغداد ١٩٦٠ م[1]

بتاريخ ٢٨ شباط (فبراير) زار الملا مصطفى السفير البريطانى فى السفارة وفيمايلى نص ماورد فى تقرير السفارة إزاء مادار بين الاثنين :

السفارة البريطانية **١٠١١٤/٨/٦٠**

بغـــداد

٢٩ شباط (فبراير) ١٩٦٠ م

فى ٢٨ شباط (فبراير) قام الملا مصطفى برد زيارتى له . ودار الحديث بيننا حول المواضيع التالية :

(أ) كانوا مضطربين (الملا مصطفى وجماعته) بسبب التخريب الذى قامت به مجموعة المجرمين (الزيباريين) التى أشاروا إليها فى المقابلة الماضية إذ طلبوا من قاسم تهجيرهم ونقلهم من بارزان وإعطاءهم أراضٍ جديدة ربما فى منطقة السليمانية إلا أن قاسم رفض ذلك . ولم تقم الحكومة بأى إجراء للقبض على اللصوص بالرغم من الاحتجاجات العديدة التى قدمت إلى وزير الداخلية ، كما أنها لم تسمح لهم بالانتقام (ويؤكد هذا ماقاله لى زميلى السفير اليوغسلافى بأن البرازانيين الآن ضعفاء جداً) .

(ب) بالرغم من أن معظم الكرد يفضلون الشيوعية فى ظل نظرتهم

(١) F0371 / 149668, British Embassy, Baghdad, 29 February 1960 to Fo.

إلى الماضى كما قالوا لى في المناسبة الأخيرة إلا أن الملا كان يحمل نفس الرأى الذى أحمله بصدد الشيوعية . (ونظراً لمجيئه وحده انتهزت الفرصة لأتحدث بحرية وليس كما حدث فى المرة السابقة) . ولم يكن (الملا) هو الذى وضع برنامج حزبه بل وضعته لجنة من الحزب . وقد يصدر برنامج جديد ، إذ سأتمكن من معرفة موقفه الحقيقى من الشيوعية من خلال تصرفاته .

(جـ) كان مخلصاً للحكومة العراقية ولعبد الكريم قاسم .

(د) البرازانيون الآن عادوا إلى العراق مرة أخرى ولاتهمهم علاقة أكراد تركيا وإيران بحكوماتهم . (وكان هذا جواباً على سؤال وجهته له لأنه كانت هناك إشارة فى برنامج الحزب البارتى لهذا الموضوع) .

(هـ) (أخذ هذا الموضوع معظم الوقت) إذ خوله الشيخ أحمد بالالتماس منى بكتابة رسالة شخصية إلى الشيخ أحمد والتى سوف لا يطلع عليها من غير الموظفين البريطانيين أحد ، أذكر فيها أن الحكومة البريطانية ترغب الآن فى إقامة علاقات ودية مع البارازانيين . فقلت أن الشيخ أحمد يفكر فى مضامين الظروف السياسية التى مرت منذ فترة طويلة . وإننى هنا كممثل للحكومة البريطانية وعلاقاتها قائمة مع الحكومة العراقية فقط . وإننا نرغب بإقامة علاقات ودية مع كافة أفراد الشعب العراق وبضمنهم البارزانيون إلا أنه لايمكن أن تكون هناك علاقات مباشرة وخاصة معهم . ولاأتمكن من تحرير مثل هذه

الرسالة دون استحصال موافقة الحكومة البريطانية ودون موافقة الحكومة العراقية . وقال الملا مصطفى بأنه أبلغ الشيخ أحمد بأنه لايمكن الحصول على مثل هذه الرسالة للأسباب التي وضحتها إلا أن الشيخ أحمد كان مصراً بأنه إذا لم يجلب الملا مصطفى مثل هذه الرسالة معه إلى بارزان فإنه لايثق بكلامي . فقلت : أن هذا أمر مؤسف إلا أنه لايمكن تغيير الموضوع . وإنني أفكر فى كيفية مساعدته لإقناع الشيخ أحمد بأننا لانقوم بممارسة أية ألاعيب معه وسنحيل الموضوع إلى لندن .

٢ - كانت المقابلة ودية جداً وأعطت أدلة قوية لوجهة النظر القائلة بأن الملا مصطفى أصبح شخصياً وثيق الصلة بالحزب الوطنى الديمقراطى أكثر من علاقته بالشيوعيين . وأن الحكم من خلال مقابلتنا الأولى على برنامج (البارتى) يبدو أنه من المشكوك فيه أنه يمتلك الآن النفوذ والتأثير فى هذه القضية على باقى الأعضاء البارزين فى حزبه .

٣ - ولم يعترض على اقتراحى بأن أقوم بالتحدث إلى هاشم جواد حول التماسه ، إلا أنه قال يجب أن لا نعير لها أية أهمية سياسية أو بأنها قضية تهم العلاقات بين الحكومتين العراقية والبريطانية . وأنهى حديثه بالتعبير عن إخلاصه للبريطانيين ولم أعتبر ذلك إلا مجاملة عشائرية .

٤ - أقترح إبلاغ ذلك إلى هاشم جواد وإذا ماوافق فإننى أقترح

عليكم كتابة رسالة إلى الشيخ أحمد وإرسال نسخة منها إلى جواد نقول فيها بأن من سياسة الحكومة البريطانية إقامة علاقات ودية مع الحكومة العراقية ومن خلالها مع كافة العراقيين فى البلاد . ولتشمل هذه السياسة البارزانيين أو أى شخص آخر يسكن العراق .

المخلص / همفرى تريفيليان

وكان القلق قد أصاب الدوائر والأوساط الدبلوماسية التركية لقيام السفير البريطانى فى بغداد بزيارة الملا مصطفى وقيام الملا برد الزيارة ، إذ قامت الحكومة التركية من خلال أمين عام وزارة الخارجية بإجراء الاتصالات بالسفير البريطانى فى أنقرة للوقوف على حقيقة الأمر . وفيمايلى مانقله السفير البريطانى فى تركيا إلى حكومته حول ردود الفعل التركية(١) :

من أنقرة إلى وزارة الخارجية

٢٢ أذار (مارس) ١٩٦٠ م السير بى . بورروز رقم ٤٣٦

إشارة إلى برقيتى المرقمة ٤٢٤ : الكرد

أخبرنى نائب أمين عام (فى وزارة الخارجية التركية) فى ٢١ أذار (مارس) بأن التعليمات قد صدرت إلى السفارة التركية فى لندن للاتصال بكم حول هذا الموضوع وذلك لاهتمام الرئيس

---

(١) F0371 / 149668, From Ankara to Fo, No. 436, 22 March 1960 to Fo.

(رئيس الجمهورية) بهذه القضية . فقلت لكورنواليس بأن للأتراك مخاوفهم من الاجتماع الذى تم بين سفير حكومة صاحب الجلالة والقادة الأكراد . فقال أن الموضوع ليس ذلك إذ أن الرئيس يريد أن يعرف لماذا تمت هذه المقابلات وماهو الدافع . وقال كورنواليس بأنه يعتقد أن الموقف كما جاء وصفه فى الجملة الأخيرة من الفقرة ٢ من برقيتى المشار إليها . ولم يذكر لى السيد زورلو الموضوع عندما قابلته بتاريخ ٢٠ آذار (مارس) بالرغم من توفر الفرصة . وهذا يعنى بأنه يعقد أهمية كبيرة على الموضوع .

لقد أشرنا آنفاً إلى أن من أسباب قيام السفير البريطانى فى بغداد بزيارة الملا مصطفى البارزانى يوم ٢١ شباط ١٩٦٠م هو إعادة تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي الكردستانى بقيادة الملا بعد أن أجاز عبد الكريم قاسم تشكيل الأحزاب السياسية فى العراق بموجب قانون الجمعيات والأحزاب الجديد الذى صدر فى عهده . إذ تقدم الحزب بطلبه يوم ٩ كانون الثانى (يناير) والذى تضمن برنامج الحزب لعام ١٩٥٩ م وأسماء خمسين من مؤسسيه ومؤيديه . كما أجاز قاسم إصدار الحزب لصحيفته الناطقة باسمه « خبات » التى أصبحت البديل عن الصحيفة السرية الأولى « رزكارى » .

وفيمايلى نص تقرير السفير البريطانى فى بغداد حول المؤتمر الأول للحزب الذى انعقد فى بغداد فى أوائل شهر مايس/ مايو ١٩٦٠ م والمرفوع إلى وزارة الخارجية البريطانية(١) :

---

(١) F0371 / 149669, British Embassy, Baghdad, 17 May 1960 to Fo.

السفارة البريطانية **٦٠ / ٢٢ / ١٠١١٤**

بغـــداد

١٧ مايس/مايو ١٩٦٠

إلى وزارة الخارجية/الدائرة الشرقية

انعقد فى الأسبوع الماضى مؤتمر الحزب الديقراطى الكردستانى ولم يثر أية اهتمامات خاصة . وتم انتخاب الملا مصطفى البارزانى رئيساً للحزب . وأرسل الحزب برقية تأييد إلى قاسم وأصدر عدداً من القرارات . وفيمايلى أهم ماورد فى أحدها :

« نحيى ونؤيد وندعم الشعب الكردى الشجاع وأحزابه ومنظماته وأبناءه المناضلين ضد الأمبريالية وعملائها الخونة كما نؤيد الأهداف والطموحات العادلة لشعبنا الكردى البطل . ونشجب ونرفض التمييز السياسى القومى الحاد الذى تمارسه القوى الرجعية فى تركيا وإيران وسوريا ضد الشعب الكردى » .

٢ – نشرت صحيفة الحزب « خبات » يوم ١٥ مايس/مايو الرسائل والبرقيات التى أرسلت إلى المؤتمر من الحزب الديمقراطى الكردى فى إيران والمناضلين والديمقراطيين للشعب الكردى فى سوريا . وفيمايلى ملخص مانشر فى الصحيفة :

« أرسل الحزب الديمقراطى الكردى فى إيران تحياته إلى الرفاق المناضلين الذين حضروا مؤتمرنا الخامس للحزب . وطلبوا تقديم

الدعم الفعال إلى الشعب الكردى الذى يعانى تحت سلطة القوى الرجعية الحاكمة فى أنقرة وطهران . ومن قمم جبال كردستان الشماء ينظر الشعب الكردى إلى الأجزاء الثلاثة المسروقة من وطننا وينظر أيضاً بعين القلق إلى رفاقنا الذين يعذبون فى سجون « غزال قلعة » فى طهران على أيدى جلاديه « الشاه » و « بختيار » « والخبراء العسكريين الأمريكيين » . إنهم ينتظرون بفارغ الصبر ثمار نضالنا المرير ضد قلاع الأمبريالية لتحرير الكرد كردستان . يسقط حكم الشاه وإقبال وبختيار والنصر لشعب كردستان المناضل فى إيران وأذربيجان » .

« وأرسلت رسالة أخرى تحمل التحية للمناضلين الديمقراطيين للشعب الكردى فى سوريا . وأعرب المؤتمر عن تمنياته بالنجاح والتقدم للجمهورية العراقية المجيدة ، جمهورية العرب والكرد تحت قيادة بطل ١٤ تموز (يوليو) زعيم العرب والكرد عبد الكريم قاسم . ويأملون فى أن يساهم المؤتمر فى إيجاد الطرق والسبل لدعم نضالنا ونضال إخواننا الكرد الذين يعيشون فى تركيا وإيران » .

حلف بغداد يناقش نشاطات جمعية الطلبة الأكراد فى أوربا

فيمايلى نص تقرير السفير البريطانى فى أنقرة حول ماطرحه السفير الإيرانى فى مجلس حلف (بغداد) سابقاً ، السينتو آنذاك بصدد النشاطات التخريبية فى المناطق الكردية فى تركيا وإيران ، التى تُشارك

فيها جمعية الطلبة الأكراد فى أوروبا لملاحقتها والحد من نشاطاتها[1] :

السفارة البريطانية ١٦ / ٢٢٥٩٠

أنقـــرة

٢٤ حزيران / يونيو

إلـى وزارة الخارجيـة

« فى اجتماع مجلس السينتو بتاريخ مايس/ مايو أشار السفير الإيرانى خلال المناقشات السياسية المحدودة إلى النشاطات التخريبية فى المناطق الكردية فى تركيا وإيران مع إشارة خاصة إلى ماتساهم به جمعية الطلبة الأكراد والتى مقرها زيوريخ . ولم نتمكن من متابعة تفاصيل تصريحات السفير لحين مناقشتنا وتغطيتنا للموضوع مع القنصل الإيرانى . فيمايلى ملخص ماكان سيقوله الجنرال عارفه :

٢ - لجمعية الطلبة الأكراد اتصالات مع الدول الأجنبية للقيام بنشاطات تخريبية . وهى فرع من منظمة تخريبية موجودة فى باريس منذ الفترة المحصورة بين الحربين العالميتين وتأسست فى سويسرا عام ١٩٥٦ م . ومقرها فى زيوريخ ولها فروع فى جنيف ولندن ولايبزغ . وللجمعية مجلة فى لندن اسمها « كردستان » . ورئيس اللجنة الإداريّة عصمت شريف وانلى ، كردى تركى يحمل جواز سفر عراقياً . وعقدت الجمعية أول مؤتمر لها فى فيسبادن فى

---

(١) F0371 / 149669, British Embassy, Ankara, 24 June 1960 to Fo.

آب / أغسطس ١٩٥٧م . وانعقد المؤتمر الثانى فى لندن فى كانون الثانى / يناير ١٩٥٨ م . والثالث فى فينا فى آب / ١٩٥٩ م . خلال احتفالات يوم الشباب العالمى . وهاجم مؤتمر فينا الحكومات التركية والإيرانية لقيامها بالإجراءات التعسفية بالقبض وحبس المناضلين الأحرار » .

٣ - تعتقد الحكومة الإيرانية بأن الجمعية تضم أغلبية من العراقيين الأكراد بتعاطف شيوعى قوى . ولاتتوفر لدى السفير أية معلومات حول أعضاء الجمعية ومنتسبيها من الإيرانيين والأتراك . واحتجت الجمعية على أساليب قاسم فى الأشهر الأخيرة فى محاربة الإعلام الشيوعى فى العراق وعدم قيامه بدعم وإسناد الملا مصطفى البارزانى . ووجه مقر الجمعية بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٦٠ م رسالة احتجاج إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ضد اضطهاد الأقليات الكردية فى إيران وتركيا . ويقول موظفو السفارة الإيرانية الذين تحدثنا معهم فى الموضوع بأن للجمعية علاقات وثيقة مع الحزب الديمقراطى الكردستانى الموحد والمجاز نشاطه فى العراق وبأن الحكومة الإيرانية تعتقد الآن بأنه من الواضح أن الملا مصطفى البارزانى قد فقد معظم نفوذه السابق بين أوساط الكرد فى العراق .

٤ - نعتقد أنه لايوجد هناك جديد فى ماورد أعلاه إلا القليل إلا أنه من الواضح أن التعليمات قد صدرت إلى السفير الإيرانى للتصريح بهذه الأقوال وإشارة إلى ماأشار إليه باقى أعضاء السنتو فى الاجتماع

السابق للجنة الارتباط واستناداً إلى المعلومات المتداولة مؤخراً فى مكتب مكافحة التخريب » .

موقف السوفيت من الكرد فى العراق عام ١٩٦٠ م[1] .

تتناول هذه الوثيقة موقف الاتحاد السوفيتى من كردستان العراق كما تراه السفارة البريطانية فى موسكو . وتشير الوثيقة إلى أن المصلحة السوفيتية الرئيسية فى العراق هى الحزب الشيوعى العراقى الذى أمامه الفرصة الأكيدة لاستلام السلطة . ومادام الشيوعيون العراقيون فى هذا المركز فمن المحتمل أن مصالحهم هى التى ستقرر السياسة السوفيتية تجاه الأكراد . وفى الوقت الحاضر فإنه يستبعد نشر الدعاية السوفيتية لصالح قيام كردستان مستقلة تضم أى جزء من أجزاء العراق . وإذا ماكان فى صالح السياسة السوفيتية فإن الحكومة سوف لا تتردد ولاتجد أى إحراج فى استخدام المسألة الكردية لإحراج تركيا وإيران ، ولكن إذا ماسببت هذه الدعاية رد فعل فى أوساط الكرد فى العراق والتى من المحتمل أن تسبب إحراجاً للحزب الشيوعى العراقى فقد يقوم الروس آنذاك بوقف تلك الحملة فى تلك الظروف . ويقول السفير البريطانى فى موسكو بأنه لايُعتقد بأن السياسة السوفيتية تجاه الكرد ستتأثر وتحول دون ممارستها بسبب اعتبارات الحساسية تجاه عبد الناصر . فإذا ماتم سحق الحزب الشيوعى العراقى وظهرت جماعة

---

(١) F0371 / 149668, British Embassy, Moscow, 16 February 1960, to Fo.

وطنية من العراقيين المعارضين لعبد الناصر فقد يقدم السوفيت على تصعيد الدعاية لصالح كردستان الموحدة . وقد ظهر واضحاً كيف أن السوفيت قادرون على دعم قاسم والشيوعيين فى العراق دون إرخاء قبضتهم على ناصر ، ومادامو يتعاملون معه بنجاح (مثلاً من خلال استمرار نشر نفوذهم الاقتصادى داخل الجمهورية العربية المتحدة) . وأنهم سوف لايبالون لردود فعله نحو سياستهم تجاه الكرد . ومن المحتمل أن تكون كردستان ـ مسألة منعزلة وبعيدة فى عيون القاهرة وليست كمسألة نمو الظاهرة الشيوعية فى العراق والمتورط فيها الاتحاد السوفيتى بشكل مباشر . ويقول التقرير بأن السياسة السوفيتية المستقبلية تجاه الكرد ستتكيف مع تطور المواقف فى العراق . وإذا ماجاءت إلى السلطة جماعة موالية لعبد الناصر وقربت العراق من الجمهورية العربية المتحدة بشكل متين فسيكون من الخطورة بمكان بالنسبة للروس تشجيع القومية الكردية والتى ستهدد باقتطاع جزء من الأرض العربية الموحدة . أما إذا جاء الشيوعيون إلى السلطة فقد تبرز القضية الكردية مرة أخرى وتصبح فى الصدارة . وعندئذ سوف لا ينفذ الروس إلا شيئاً أو لاشيء على الأكثر مع القوميين العرب بعد إزاحة العراق وسقوطه ضمن المنطقة السوفيتية . وفى تلك الظروف ، وبشرط أن يكون الشيوعيون العراقيون أقوياء بما فيه الكفاية ، فإنهم سيخضعون مصالحهم المباشرة إلى متطلبات السياسة السوفيتية العليا من خلال الانضمام إلى

الحملة التى تطالب بكردستان الموحدة بهدف تخريب تركيا وإيران وإقامة رأس جسر يوصلهما بالاتحاد السوفيتى إلا أن ذلك ليس من المحتمل تماماً .

ويقول السفير البريطانى بأن هذا التقييم تخمينى وتوقعى ولاتوجد هناك إلا مصادر قليلة لمعرفة مايفكر به السوفيت .



الزعيم الكردى الملا مصطفى البارزانى
١٩٠٣ - ١٩٧٧

القسم الثاني

كردستان الشمالية (تركيا)



الأمير أمين بدرخان
مؤسس عصبة التقدم الكردية عام ١٩٠٨
والعصبة الكردية الاجتماعية عام ١٩١٨

المقدمـــة

ذكر الجغرافى الإغريقى تبسترابو اسم الكرد بـ كريتون فى القرن الأخير قبل الميلاد بأن بلادهم تقع فى أرض فارس وميديا(١) .

وتشير اللوائح الطينية السومرية سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد بأن الكرد هم أقدم المجتمعات الأرستقراطية فى العالم(٢) . كما ذكرهم المؤرخ الإغريقى هيرودوتس بأنهم شعب محب للقتال وينحدرون من سلالة « كورديونى » الذى أعاق انسحاب القائد اليونانى زينوفون فى أراضى آسيا الصغرى سنة ٤٠٠ – ٤٠١ قبل الميلاد(٣) . ويعود الشعب الكردى بأصله وانحداره العرقى إلى العرق « الآرى » ولغته إلى اللغة الهندو – أوربية . واختلط الكرد وعاشوا وتزاوجوا مع شعب دولة « ميديا » ٦٠٠٠ قبل الميلاد عندما كانت الدولة الميدية تضم أرض فارس وأرمينيا العليا وكردستان وتمتد من جبال آرارات فى الشرق وإلى جبال أمانوس فى الغرب من الأناضول(٤) . وتمكن

---

(١) F0371 / 40219, Fo, to British Embassy, Baghdad, E 3407 / 138 / 34, 19 August 1944 " The Kurdish Problem ".

(٢) F0371 / 61678, Fo to Royal Institute of International Affairs, 14 March 1947, «Kurdish Problem».

(٣) F0371 / 13827, The Case of Kurdistan 1928 By Prince Suraya Bedr Khan.

(٤) Ibid, Foot note

القائد الفارسى « سيروس » من تدمير الدولة الميدية وإقامة الإمبراطورية الفارسية فى القرن السادس سنة ٣٥٨ قبل الميلاد . وفرض اللغة الفارسية والعقيدة الزرادشتية على سكانها ومن بينهم الكرد وخاصة خلال حكم داريوس الفارسى سنة ٤٨٥ قبل الميلاد . وكان موطن الكرد فى شمال أرض بلاد الرافدين وحوالى منطقة الموصل ، التى كانت تابعة للدولة السومرية . وبالمعنى الشامل فإن كردستان تعنى الأراضى التى هى موطن الأكراد والمقسمة حالياً بين تركيا والعراق وإيران . وتمتد حدود كردستانّ الشمالية بامتداد خط يرفان ، أرضروم ، أرزنجان ، مالاطية مرعش حتى الإسكندرونة . وتشير وثيقة أخرى إلى أنه من المحتمل أن الكرد اندفعوا من هضبة بلاد فارس نحو الغرب واختلطوا مع سكان الأناضول فيمابعد ، وكان موطنهم الأصلى فى كردستان تركيا فى « كورديونى » والمسماة حالياً بجزيرة ابن عمر[١] . ويذكر الباحث السوفيتى فلاديمير مينورسكى (١٨٧٠ - ١٩٦٦) بأن مصطلح كردستان أطلقه السلطان السلجوقى سنجر ، وهو آخر الملوك السلاجقة على احدى مقاطعات مملكته فى القرن الثانى عشر الميلادى ، ويقول كذلك أن أول مؤرخ ذكر كلمة كردستان كان القزوينى فى كتابه الموسوم « نزهة القلوب » سنة ٧٤٠هـ فى القرن الرابع عشر الميلادى[٢] .

---

(١) F0371/40219 op. ct , (the Kurdish Problem).

(٢) باسيل نيكتين ، الأكراد ؛ بيروت ، دار الروائع ص ٢٥ ، منذر الموصلى ، الحياة السياسية والحزبية في كردستان ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن - قبرص مايس / مايو ١٩٩٠ ص ٣٤

وتقسمت كردستان لأول مرة بعد توقيع معاهدة ١٦٣٩ بين السلطان مراد الرابع والشاه الفارسي عباس الثاني التي تضمنت تحديد الحدود بين تركيا وبلاد فارس، والتي بقيت على حالتها دون تغيير حتى عام ١٩١٨ . كما تم الفصل بين العشائر الكردية في جنوب شرقي تركيا وسوريا بموجب اتفاقية فرانكلين ـ بولوف الفرنسية التركية عام ١٩٢١ والتي حددت بموجبها الحدود الفاصلة الحالية بين تركيا وسوريا[١] . وكانت انتفاضة الوالي محمد علي باشا في مصر ضد الدولة العثمانية وقيام ابنه إبراهيم باشا سنة ١٨٣٩ بغزو سوريا قد هيأت الفرصة للأكراد تحت قيادة الأمير بدرخان، حاكم بوتان للقيام بالانتفاضة وتأسيس كونفدرالية كردية مستقلة هناك استمرت من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٤٥ . فبادر الاتراك في عم ١٨٤٧ إلى إزاحة وإسقاط الأمير بدرخان وإقامة إدارة عثمانية هناك، ونفي بدرخان إلى جزيرة كريت وتوفي بعد ذلك في دمشق عام ١٨٦٨ .[٢] ومن هنا ولدت الحركة الوطنية الكردية التي بدأت توجهها وتقودها بعد ذلك لجنة « خويبون » التي تشكلت عام ١٩٢٧ بقيادة جلادت خان حفيد بدرخان الأكبر . وبادر السلطان التركي محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) إلى اتباع سياسة التحديث في كافة أرجاء الإمبراطورية العثمانية، والتي لم تلق ترحاباً من قبل الزعماء الأكراد

(١) FO371/61678, op. ct, Kurdish Problem .

(٢) Ibid.

وأتباعهم في أرجاء الاناضول . لذلك وكلت الحكومة العثمانية فى سنة ١٨٢٦ مهمة إخضاع هؤلاء لسلطتها إلى القائد التركي رشيد محمد باشا ، وتعيين حكام أتراك في مناطقهم . فاندلعت في عام ١٨٣٠ انتفاضة الأمير بدرخان حيث كان موقعه المحصن في درجولي الواقع على مسافة حوالي أربع ساعات شمال شرقى جزيرة ابن عمر من المواقع الثورية لمقاومة الأتراك[١] . وكان من زعماء الانتفاضة الآخرين سعيد بك وإسماعيل بك ومحمود باشا من راوندوز[٢] . وفي عام ١٨٤٧ وقعت انتفاضة عارمة أخرى يقودها نور الله بك من منطقة جبال حكاري والأمير بدرخان أيضاً إذ تمكن الأتراك بعد ذلك من القبض على نور الله وبدرخان ونفيهما[٣] . وتمكن ابن بدرخان ، يزدان شير بعد ذلك من القيام بانتفاضة أخرى ضد الحكم التركى خلال الفترة ١٨٥٣ - ١٨٥٦ واحتلال مدينتى بتليس والموصل[٤] . وانتفض الأكراد في منقطتي بهدينان وبوثان مرة أخرى ، خلال الحرب الروسية ـ التركية عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨ بقيادة حسين بك وعثمان بك أولاد الأمير بدرخان[٥] . وتمكن الشيخ عبيد الله ابن الشيخ طاهر ، وهو من أهالي إحدىٰ القرىٰ الواقعة جنوب بحيرة « وان » من قيادة انتفاضة أخرى في عام ١٨٨٠ . وأطلق على نفسه اسم ملك

---

(١) Ibid .

(٢) Ibid .

(٣) Ibid .

(٤) Ibid .

(٥) Ibid .

كردستان ، وقاد عمليات واسعة من تركيا إلى داخل بلاد فارس[١] .
وقام بتطويق أورمية واحتلال صوج بلاق وميتا ندوب وهدد باحتلال مراغة . وتفرقت قواته بعد ذلك بسبب النزاعات العشائرية بينهم فلم يتمكن من مهاجمة تبريز . وتمكنت القوات التركية بعد ذلك من القبض على الشيخ عبيد الله في تموز (يوليو) عام ١٨٨١ وإرساله إلى إسطنبول[٢] . وتم نفيه إلى مكة حيث توفي هناك في عام ١٨٨٣ . وبعد استلام السلطان عبدالحميد للسلطة (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) ، حاول إرضاء الأكراد باتباع سياسة حكيمة تكسبهم إلى جانبه . وكان من نتاج هذه السياسة قيامه بتشكيل « القوات الحميدية » فى عام ١٨٩٠ التى كانت تضم قوة من الخيالة الكردية تتألف من ٦٦ كتيبة من الفرسان الكرد معظمهم من عشائر ملي الكردية[٣] . وكانت الثورة الدستورية في تركيا وعودة المشروعية في عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ قد شجعت الأكراد على التطلع نحو تحقيق الحكم الذاتى الكردي ضمن الدولة العثمانية إذ كانت سياسة جماعة « تركيا الفتاة » في البداية قد شجعتهم على المطالبة بذلك إلا أن آمالهم تلاشت بعد ذلك بين سياسة « التتريك » « والطورانية » واضطهاد باقي القوميات من غير الأتراك . وحاول أحد أفراد عائلة بدرخان ، وهو عبدالرزاق بدرخان ، خلال أحداث الحرب العالمية الأولى ـــ

(١) Ibid .
(٢) Ibid .
(٣) Ibid .

استغلال الفرصة من خلال منصبه كدبلوماسي تركي سابق في السفارة التركية في « بطرس برج » في روسيا ، حاول الاتصال بالسلطات الروسية لغرض تعاون الأكراد مع القوات الروسية الزاحفة نحو مدينتي بتليس وأرضروم في عام ١٩١٦ مقابل تقديم الدعم الروسي والمساعدة في تحقيق الاستقلال الكردي[١] . ولاشك أن ظروف الحرب ومحاولة الحصول على تأييد الكرد من قبل قد دفعت بكل من تركيا وروسيا إلى تقديم الوعود للكرد بإقامة دولتهم المستقلة . إلا أن انسحاب الروس من الحرب بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ قد أنهى الاتفاق الكردي ـ الروسي ، وبعد توقيع الهدنة بين الحلفاء وتركيا في عام ١٩١٨ ودخولهم إلى أسطنبول وجدوا هناك إحدى الشخصيات الكردية وهو المدعو السيد عبدالقادر يتزعم اللجنة الكردية ، وكان من بين أعضائها أمين علي بدرخان وعدد من المثقفين والمفكرين الكرد . وكانت هذه اللجنة تسمى باسم « جمعية استقلال الكرد » أو « جمعية تعالي كردستان » والتي كانت تجري اتصالاتها مع الحلفاء[٢] . (تخلى السيد عبدالقادر عن الحركة القومية الكردية بعد تعيينه من قبل الاتراك رئيساً لمجلس الشيوخ في الدولة)[٣] . وتم ترشيح الجنرال شريف باشا بن سعيد باشا من مواليد مدينة السليمانية العراقية ممثلا عن الكرد في مؤتمر السلام في

---

(١) Ibid .

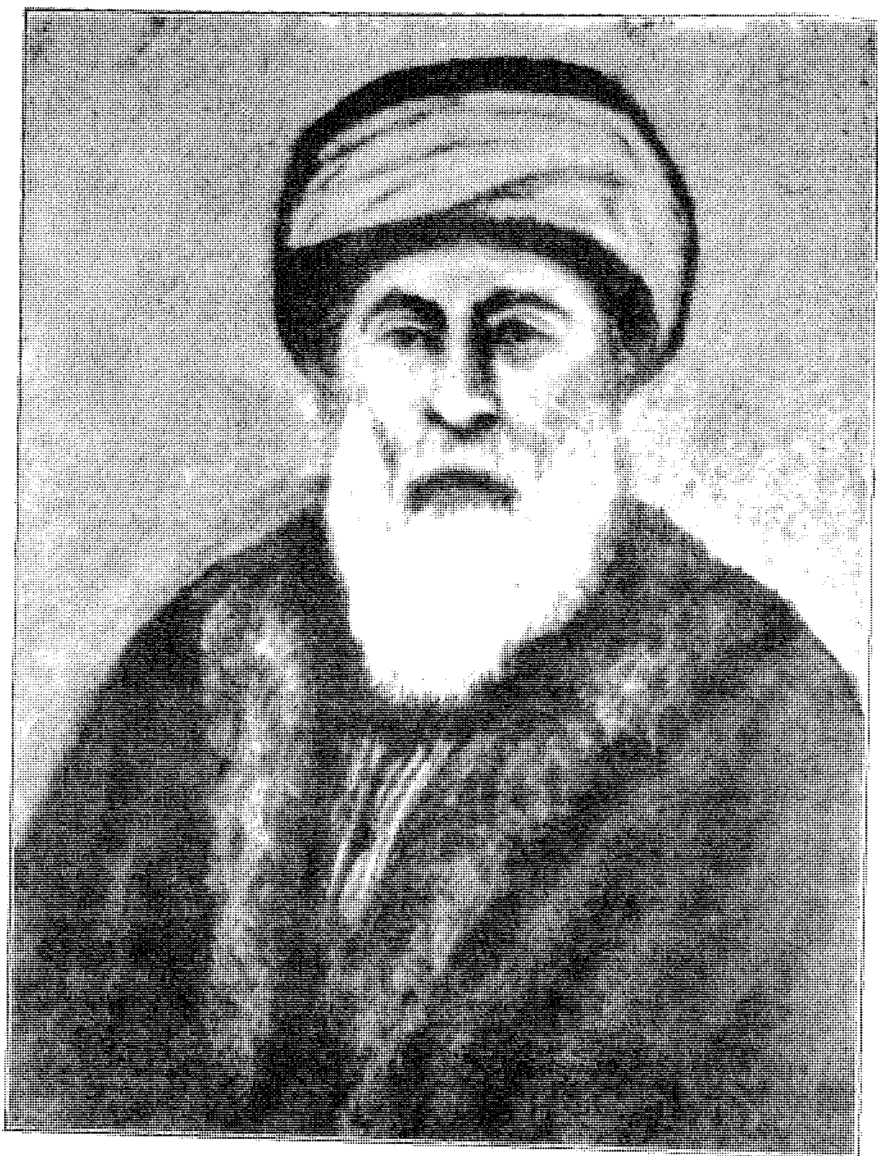
(٢) Ibid .

(٣) Ibid .

باريس . وكانت لجنة التقصي التي أرسلها الحلفاء لدراسة مطالب وأوضاع كردستان تركيا تقوم بالتجول في المنطقة بهدف منح الحكم الذاتي كمرحلة أولى لقيام دولة كردستان خلال سنة واحدة . ثم جاءت معاهدة « سيفر » الموقعة في عام ١٩٢٠ لتعطي الكرد حقهم في الاستقلال واعتراف الحلفاء بذلك الحق في المادتين ٦٢ و ٦٤[١] . ولم يكتب لهذه المعاهدة التصديق وحلت محلها معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ .. في محاولة لترضية الأتراك على حساب الكرد إذ كانت روسيا والولايات المتحدة تقفان إلى جانبها ، الأولى في محاولة لإجهاض المخططات الأوربية ضد الثورة البلشفية بالتحالف مع الجنرال مصطفى كمال وحركته الكمالية ، والثانية في محاولة لإرضاء تركيا للحصول على حصة في شركة النفط التركية واتباع سياسة « الباب المفتوح » لعدم إعطاء الفرصة للحلفاء لاحتكار حقول نفط الموصل لنفسها فقط . وقد أشرنا في القسم الأول من هذه الدراسة في الخلفية التاريخية للمسألة الكردية الى تفاصيل موقف الأتراك والحلفاء منها اعتباراً من تاريخ توقيع الهدنة مع الأتراك في مدروس في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٨ . وفي هذا القسم سنتناول تاريخ كردستان الشمال في تركيا والأحداث والانتفاضات المهمة التي حدثت خلال تلك الفترة صعوداً إلى انتفاضة عام ١٩٣٠ في ولاية ورثيم التركية .

---

(١) Ibid .



الشيخ سعيد من بلدة بيران في كردستان الشمالية (تركيا) الذي قاد الثورة الكردية عام ١٩٢٥ ضد الأتراك وأعدم فى نفس السنة بعد سقوطه بيد مصطفى كمال

الفصل الأول

كردستان الشمال قبل اندلاع الحرب العالمية الأولىٰ
١٩٠٠ ـ ١٩١٤

تميزت هذه الفترة بالتوتر في العلاقات الكردية مع الأتراك العثمانيين وتدهور الموقف الأمني وتصعيد الدعاية الروسية في كردستان خلال العقد الأول من القرن العشرين في محاولة لتمهيد الطريق ، على حد قول المصادر التركية ، للاحتلال الروسى للمنطقة . ولعب عبد الرزاق بدرخان أحد أبناء الأمير بدرخان دوراً مهماً في نشر هذه الدعاية ابتداء من عام ١٩١٠ متنقلاً بين باريس وتبريز وبين الحدود الروسية ـ الإيرانية . وكان بدرخان يقوم بنشر الكراريس والمنشورات حول إمارة كردستان في بوثان والترويج للأفكار القومية الكردية ، وتمجيد التاريخ الكردى مرحباً ومهللاً بحكم الروس في كردستان . وكان بدرخان يلقىٰ تأييداً ودعماً لحركته هذه من لدن الزعماء ورؤساء العشائر الكرد في منطقة وآن وبعض أجزاء بتليس يدعمها بتوزيع الأسلحة ومبالغ كبيرة من الأموال الروسية بين أوساط الكرد التى رافقت هذه الدعاية . وكانت أخبار هذه التحركات قد وصلت إلى أسماع السلطان التركي الذي

أمر بإرسال نائب الوالي في بتليس ، رشيد بك ، للقيام بزيارة بلدتي ميلازكرو وموش للتأكد من الأمر . وكان الضباط الأكراد في « قوات الحميدية » الكردية في ميلازكرو وبولانيك مصدراً نشطاً للترويج لهذه الدعاية لصالح الروس . فتم القبض على أربعة من الضباط الأكراد في هذه القوات وأرسلوا إلى سجن موش[١] .

واستمر الموقف متوترا بهذا الشكل حتى اندلعت فى نيسان (ابريل) ١٩١٣ انتفاضة كردية يقودها بعض زعماء القبائل الكردية في جزيرة مديات وردفان والتي أخذت تنتشر في أرجاء كردستان . فقامت القوات التركية بإرسال ٢٠٠ من الجنود والضباط إلى أعالي نهر دجلة لحماية الملاحة في النهر . وكان الزعماء الأكراد قد أعلنوا حمايتهم للأقليات المسيحية في كردستان خوفاً من تعرضهم للأذى[٢] . وكتب السفير البريطانى في إسطنبول السير جيرارد لوثر ، اعتماداً على تقرير القنصل البريطاني في حلب المؤرخ في ٥ شباط (فبراير) ١٩١٣ حول الانتفاضة الكردية في جزيرة مديات وردفان ، بأن الأكراد بانتظار زحف الحلفاء البلقان نحو إسطنبول واحتلالها للبدء بحركتهم المعادية للأتراك[٣] . وكان تقرير

---

(١) FO371 / 1263, Sir G, Lowther to sir Edward Grey Pera 9 December 1911, Enclosure 2 in No. 1, Acting Vice Council Safrastian to Consul McGregor, Bitlis, 17 November 1911.

(٢) F0371 / 1773, Sir G. Lowther to sir Edward Grey, Contantnople, 2 April 1913.

(٣) Ibid, Sir G. Lowther, to Sir Edward Grey, Constantinople 5 April 1913.

السفير البريطاني يتضمن مخاوف البريطانيين من تعرض الطوائف المسيحية والأجنبية هناك ، كالأرمن وغيرهم ، للاعتداء والأذى ، كما حدث في مجزرة الأرمن خلال الأعوام ١٨٩٥ - ١٨٩٦ وعام ١٩٠٩ . وكان هناك أيضا هاجس الخوف من قيام « لجنة الاتحاد والترقي » التركية بتحويل مشاعر الأكراد المسلمين والمعادية للأتراك إلى قنوات معادية للمسيحيين والأجانب من غير المسلمين . وكانت الجمعيات الثورية الأرمنية قد قامت بمناشدة الحماية البريطانية من الأتراك والمطالبة بتدويل إسطنبول والمضائق البحرية كوسيلة لرفع الظلم والإجحاف الذي أقره مؤتمر برلين عام ١٨٧٠ بإعطاء إسطنبول للدولة العثمانية[١] . وفي محاولة لكسب الأرمن بادر الزعماء الكرد بقيادة حسين باشا بدرخان إلى مناشدتهم بالانضمام إلى جانبهم لمحاربة الحكم العثمانى وتحقيق الحكم الذاتي أو اللامركزية ورفض دفع الضرائب إلى الموظفين الأتراك خيراً من الاعتماد على الحماية الضعيفة للحكومة التركية آنذاك[٢] . وانتشرت الانتفاضة فى أرجاء منطقة الموصل استناداً إلى تقارير القنصل البريطانى فى ولاية الموصل التى نفى فيها أسباب الانتفاضة بأنها من تدبير الروس ، بل نابعة من الكرد أنفسهم وموجهة ضد سياسات لجنة الاتحاد والترقى بالذات[٣] .

---

(١) F0371/1773, Sir G. Lowther to Sir Edward Grey, Constantinople. 12 May 1913, and Enclosure No., Consul Monahan to Sir G. Lowther Erzeroum 30 April 1930.

(٢) Ibid, Sir G. Lowther to Sir Edward Grey, Constoutinople 16 May 1913.

(٣) Ibid, Sir G. Lowther to Sir Edward Grey, Constantinople 22 May 1913 and 8 August 1913.

وكان زعيم الحركة عبد الرزاق بدرخان يعمل بالتعاون مع زعماء الكرد الآخرين فى المناطق الأخرى من كردستان بلاد فارس وهم كل من إسماعيل أغاسمكو والشيخ طه وسعيد بك من أجل إقامة حكم ذاتى بالقوة وبالأساليب الثورية . وكان هؤلاء الزعماء قد قرروا مهاجمة المواقع التركية كل فى منطقته وانتزاعها من أيدى الولاة والموظفين الأتراك . فتقرر قيام الشيخ طه بمهاجمة المناطق المجاورة لباشقلعة التركية ، ويهاجم عبد الرزاق بدرخان بوثان ويهاجم سمكو بلدة السراى ، أما سعيد بك فكانت مهمته مهاجمة أرشاج . إلا أنه يبدو أن وفاة حسين باشا بدرخان زعيم عائلة بدرخان بشكل مفاجىء قد أربك تنفيذ هذه الخطط وألحق خسارة كبيرة بعائلة بدرخان ، إذ حل محله شقيقه الآخر كامل بك . كما أن قيام القوات التركية بالتحرك بسرعة قد أحبط تنفيذ هذه الخطط ، إذ تمكنت من القبض على بعض زعماء الحركة أمثال درويش وعلى أغا . كما قامت قوة تركية أخرى من الموصل بالتقدم نحو جزيرة ابن عمر للحفاظ على الأمن والنظام هناك[١] .

انتفاضة الشيخ سعيد على فى خيزان (قرصو) عام ١٩١٤

فى أذار/مارس ١٩١٤ م قام الشيخ سعيد على بن الشيخ جلال الدين بانتفاضة دامية ضد الحكم العثمانى فى منطقة خيزان الواقعة

---

(١) Ibid, Sir G. Lowther, to Sir Edward Grey, Constantinople 8 August 1913.

بالقرب من حدود ولاية بتليس وبحيرة وان . وكان والد الشيخ سعيد من الشخصيات الدينية الكردية المعروفة فى تركيا ، إذ انتفض ضد الحكومة العثمانية خلال الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧[١] . وانتشرت انتفاضة الشيخ سعيد لتمتد إلى مناطق داويك وكارجيكان . فبادرت الحكومة التركية إلى إرسال كتيبة فوج فى أواسط أذار/مارس للقضاء على الانتفاضة إلا أن الشيخ تمكن من إيقاع الهزيمة بالقوات التركية وأرغمها على الانسحاب[٢] . وبادرت الحكومة العثمانية إلى إرسال التعزيزات ، إذ نشبت المعركة بين الطرفين فى أطراف مدينة بتليس فى أوائل شهر نيسان (إبريل) وأرغمت قوات الشيخ على التراجع عن المدينة[٣] . واستناداً إلى التقرير البريطانى الصادر عن نائب القنصل البريطانى فى ولاية وان الذى جاء نقلاً عن أقوال تحسين بك والى ولاية وان إلى نائب القنصل والتى لايمكن اعتماد كل الحقائق الواردة فيها ، يرجع الوالى أسباب الانتفاضة إلى تحريض الأكراد من قبل الملا سليم الذى يطلق عليه فى نفس الوقت اسم الخليفة سليم الذى كان الملا الخاص للشيخ الراحل جلال الدين ، شيخ خيزان ، والد الشيخ سعيد على . ويقول الوالى التركى بأن الملا كان يقوم بالتحريض أيضاً فى مناطق الكرد فى بتليس وخيزان وداديك وأسبرت وموديكان مطالباً الحكومة باستعادة العمل بقوانين الشريعة الإسلامية

(١) F0371/2130, Brtitish Vice Consul, 22 March 1914 to British Embassy, Constantinople.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid,

واستعادة نفوذ رجال الدين الذين كانوا يتمتعون به سابقاً فى ظل السلطان العثمانى . فبادرت ٤٠ من قوات الجندرمة إلى البحث عن الملا المذكور والقبض عليه فى بلدة خيزان ونقله مخفوراً إلى ولاية بتليس لمحاكمته . فقام عدد من المسلحين الكرد بمهاجمة القوة وأطلقوا سراح الملا سليم . ومن هنا تصاعدت هيبة وشعبية الملا سليم وانتشرت الانتفاضة فانضم عدد كبير من شيوخ المنطقة إليه ، ومن أهم هذه الشخصيات الدينية الكردية الشيخ شهاب الدين ابن شقيق الشيخ سعيد على بن الشيخ جلال الدين الشخصية المعروفة والمهمة فى كافة أرجاء ولاية بتليس . إذ بارك الشيخ سعيد شخصياً بالانتفاضة وبحركة الملا سليم . وبعد ذلك زحفت القوة الكردية المؤلفة من حوالى ٣٠ مسلحا يقودها الملا سليم وشهاب الدين وشيوخ آخرون نحو ولاية بتليس لتأخذ مواقعها أطراف المدينة . ثم أرسلوا إلى الوالى طالبين منه الدخول إلى الولاية لتقديم طلباتهم ، فبادر الوالى إلى طلب التعزيزات العسكرية لعدم كفاية القوات التركية الموجودة فى الولاية . فوافق الوالى على استقبال وفد من الكرد لمناقشة الموضوع . فرفضت قيادة الحركة الكردية الأمر وطلبت الدخول بمجموعها وبأسلحتها كما أرسلت ضمانات إلى الطوائف المسيحية من الأرمن وغيرهم بعدم الخوف على حياتهم لأن الكرد جاءوا ليصفوا حسابهم مع السلطات العثمانية . وفشلت محاولات الوالى بإقناع المقاتلين الأكراد بالانسحاب واستغرقت المفاوضات بين

الطرفين عدة أيامٍ إذ أصبحت الولاية تحت رحمة القوات الكردية ، ويبدو أن الهدف كان إظهار قوة الحركة وشعبيتها وليس احتلال المدينة ، ولحمل الحكومة العثمانية على تنفيذ المطالب الكردية . وعندما وصلت الحركة إلى هذه النقطة الحرجة أعفى الوالى مظهر بك من منصبه وغادر المدينة وحل محله متصرف سيرت مصطفى عبد الخالق بك . فبادر فوراً إلى تشكيل حرس شعبى من أهالى المدينة يبلغ تعداده ٨٠٠ رجل مسلح . وكانت مهمتهم حراسة الأسواق ومساعدة القوات النظامية التركية ليلاً . وبعد وصول التعزيزات التركية إلى المدينة يوم ١٥ أذار/مارس والتى كانت بقوة ٣٠٠ جندى من منطقة موش وكتيبة أخرى من وآن ، أصدر مصطفى بك يوم الأول من نيسان/إبريل أوامره إليهم بمهاجمة الأكراد الذين كانوا يتحصنون حوالى المدينة ومنهم من احتل سطوح إحدى الأديرة الأرمنية . فتمكنوا من المقاومة والصمود لمدة يومين كاملين ، إلا أن كفة الصراع تحولت لصالح الأتراك بعد وصول تعزيزات عسكرية بقوة ١٥٠ جنديا بحراً من ولاية وآن وأربع رشاشات من-موش مما اضطر القوة الكردية إلى الانسحاب من أطراف المدينة . ولجأ الملا سليم وشهاب الدين وثلاثة من الشيوخ الآخرين إلى القنصلية الروسية . وطلبت الحكومة العثمانية منها تسليمهم إلا أن القنصل الروسى رفض تسليمهم دون موافقة سفارة بلاده . ويقول الوالى التركى الذى نقل الرواية بأن بين ١٠٠ - ٢٠٠ كردى قد قتل فى

المعركة ، وأما الأتراك ففقدوا ١٢ قتيلاً[١] . وقامت القوات التركية بتطويق القنصلية الروسية لمنع هرب الشيخ سعيد وأعلنت الأحكام العرفية فى ولاية بتليس . وصدرت أوامر السفارة الروسية إلى قنصلها فى بتليس بعدم تسليم الشيوخ الأكراد وتدبير أمر هروبهم من السفارة[٢] . وبتاريخ ٢٦ نيسان/إبريل ألقى القبض على الشيخ شهاب الدين من قبل قائمقام ارجيش بالقرب من ديادين عند محاولته الهروب مع سبعة من رفاقه . كما تم القبض على أكثر من مائتين من الأكراد بينهم الشخصيات الكردية البارزة التالية :

الشيخ سعيد على من خيزان

وابنه صلاح الدين من خيزان

وفاخر خليل من خيزان

والملا محيى الدين من خيزان

والملا حيدر من خيزان

والملا خليل من خيزان

والحاج حسين أغا صهر الشيخ سعيد على من كارتشغيان وجعفر أغا من كارتشغيان ..

وفريد أغا ابن عم الشيخ سعيد على .

---

(١) **Ibid, British Vice - Consulate, Van, No, 7. 4 April 1914 to British Embassy Constantinople.**

(٢) **Ibid, Sir Mallet to Edward Grey, Costantinople, 13 April 1913.**

وحسنى بك من كاواش[١] :

ويقول القنصل البريطانى بأنه يتبين من أسماء الأشخاص المذكورين أعلاه أنهم من رجال الدين . وطابع الحركة كان طابعاً دينياً . وحكمت المحكمة العسكرية التركية على ١٧ من المتهمين بالإعدام و٦٠ آخرين بالنفى . ويشير التقرير إلى غموض الدور الذى قام به الشيخ سعيد فى الحركة . وتمكنت إحدى الشخصيات الكردية المتهمة التى شاركت فى الانتفاضة من الهروب مع شقيقه ، وهو الشيخ محمد أمين أغا وشقيقه محمد خان من أهالى سيرت واللذان شاركا فى الهجوم على بتليس . وبنتيجة القضاء على هذه الانتفاضة الكردية أنعم السلطان على الواليين عبد الخالق بك ، والى بتليس وتحسين بك والى وآن بالوسام المجيدى من الدرجة الأولى . وبتاريخ ٧ مايس ١٩١٤ أعدم فى بتليس ١١ من التشخصيات الكردية التى شاركت فى انتفاضة الشيخ سعيد على وهم كل من[٢] :

١ - الشيخ شهاب الدين .
٢ - الشيخ عبد الشيرين .
٣ - الشيخ سعيد على .
٤ - الملا فقى على .

(١) Ibid, British Vice - Consulate, Van, to Sir Louis Mallet, the British Embassy, Constantintionple, 3 May 1914.

(٢) Ibid, British Vice — Consulate, Van, 16May 1914 to British Embassy, Constantinople.

٥ - الملا جنيدى .

٦ - الملا مجيد .

٧ - حاج حيران .

٨ - حاج بايز .

٩ - حاج خورشيد .

١٠ - على أفندى (أحد حراس السلطان السابق الراحل) .

١١ - الملا محيى الدين .

كما تم إعدام أربع شخصيات كردية أخرى يوم ١١ مايس/مايو ، والحكم على أربعة آخرين بالإعدام أيضاً . بالإضافة إلى ذلك تم الحكم على ٨٧ من الأكراد المتهمين بالسجن لفترات تتراوح بين سنة واحدة إلى ١٠١ سنة . وكانت ردود فعل الشعب الكردي في أنحاء كردستان تركيا مشوبة بالألم والإحباط والاستغراب لشدة وقسوة الأحكام الصادرة بحق الشيوخ ورجال الدين الذين كانوا يتمتعون بالاحترام والولاء بين أوساط الكرد(١) .

ولم يسلم من قبضة السلطات التركية إلا الملا سليم الذي بقي عنصراً نشيطاً وفاعلاً في نشر الوعي القومي الكردي في كردستان تركيا من ملجئه في القنصلية الروسية في بتليس(٢) .

ثم نقلت الحكومة العثمانية بعد ذلك هجماتها إلى جزيرة ابن عمر

(١) Ibid

(٢) F0371/2140 , Therapia , 4 September 1914 , No. 584 To Fo. London.

حيث مقر إقامة أفراد عائلة بدرخان بالرغم من عدم اشتراك أبنائها في انتفاضة بتليس . فألقت السلطات التركية القبض على حسن بدرخان شقيق عبدالرزاق بدرخان وأصيب ابن شقيقه سليمان بك نتيجة اطلاق النار عليه من قبل قوات الجندرمة التركية .[١] .

ويبدو أن الشيخ سعيد كان على اتصال مع شيخ منطقة بارزان عبدالسلام البارزاني (الشقيق الأكبر للملا مصطفى البارزاني) للتنسيق في إعلان الانتفاضة الكردية في كردستان في بتليس وبارزان في وقت واحد بهدف إرباك الأتراك وتشتيت قواتهم . إذ أعلن الشيخ عبدالسلام الانتفاضة في نفس الشهر فبادرت القوات التركية في الموصل وفي وآن إلى التحرك نحو بارزان لقمع الانتفاضة . كما حدثت اضطرابات مؤيدة للانتفاضة في بايزيد والتي تدل على تنظيم وتنسيق الحركة الكردية .

وكان الشيخ عبد السلام البارزاني واحداً من بين أهم ست شخصيات كردية تحظى باحترام وتأييد الكرد في المنطقة المحصورة بين شرق العمادية للوادي الواقع بين ولاية وآن التركية والموصل العراقية .[٢] وقامت القوات التركية بمهاجمة الشيخ عبدالسلام في بارزان ، وبعد مناوشات استمرت يومين انسحب بعدها الشيخ مع

---

(١) Ibid

(٢) Sir L. Mallet To Sir Edward Grey , Constantinople 5 April 1914.

جماعته إلى داخل إيران وانضم إلى زعيم كردي آخر هو الشيخ طه شيخ منطقة شمدينان[١] وتمكنت السلطات العثمانية بعد ذلك من القبض عليه وإعدامه فى الموصل .

(١) Ibid , British Vice — Consulate , Van , 16 May 1914 Sir Louis Mallet.



مجموعة من الأكراد في كردستان الشمالية (تركيا)
والذين أعدموا من قبل مصطفى كمال لقيامهم بثورة عام ١٩٢٥

الفصـــل الثـــاني

كردستان تركيا بعد الحرب العالمية الأولى ومؤتمر باريس للسلام ١٩١٩ ـ ١٩٢٣

أشرنا فى الفصل الأول من القسم الأول حول كردستان الجنوب (العراق) الى رفض الأكراد القتال إلى جانب الأتراك فى الحرب العالمية الأولىٰ ، وتقديمهم مساعدات كثيرة لقوات الحلفاء وانخراطهم فى قوات الليفى البريطانية ، ولم يساهم فى المجهود الحربى التركى إلا قوة صغيرة من الكرد تم تجنيدهم وإرسالهم إلى معسكر الشعيبة التركى والذين أسيئت معاملتهم هناك فغادروا هاربين إلى كردستان العراق . كما تم سحب قوات خيالة « الحميدية » الكردية من الجبهة خلال الحرب فى الأيام الأولىٰ من اندلاعها لعدم الائتمان لها . وبدأت الحكومة التركية بعد ذلك بإصدار القوانين والأنظمة لملاحقة الكرد وتصفيتهم وترحيلهم من أماكن إقامتهم وموطنهم الاصلى إلى غرب الأناضول لتشتيتهم والقضاء عليهم وإذابتهم ضمن المجتمع التركى . كما أشرنا إلى حضور الجنرال الكردى شريف باشا (الضابط السابق والسفير لتركيا فى السويد) مؤتمر باريس للسلام الذى انعقد عام

١٩١٩ كممثل للكرد ولطرح قضيتهم . وكانت المشكلة الكردية من أهم المشاكل التى واجهها الحلفاء ـ بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ـ بعد انتصارها على ألمانيا وتركيا ، ناهيك عن مشاكل الشعوب الأخرىٰ التى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية كالأرمن واليونانيين والبلغار وغيرهم ، إذ كان هدف الحلفاء التوفيق بين تحقيق أمانى هذه الشعوب فى الحرية والاستقلال وبين مطامع الدول الحليفة للاستحواذ على ثرواتهم وتقسيم أراضيها بينهم .

ولاشك أن إعلان الرئيس الأمريكى ودروويلسن لمبادئه الأربعة عشر حول تقرير مصير الشعوب وخاصة البند الثانى عشر الخاص بضمان الحياة الآمنة والفرص المتكاملة للتطوير فى إطار الاستقلال الذاتى للقوميات التى كانت تحكمها الأتراك قد شجع الأقليات كافة على تقرير مصيرها .

كما زاد من إصرار هذه الشعوب على نيل استقلالها بصدور تصريح ٢٨ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩١٨ عن بريطانيا وفرنسا بأنهما « تستهدفان تحرير الشعوب التى طالما رزحت تحت نير استعباد الأتراك ، تحريرا نهائيا وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة السكان الأصليين وبمحض اختيارهم » . ثم جاءت اتفاقية سايكس/بيكو السرية لعام ١٩١٦ والموقعة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم مناطق النفوذ والاحتلال للأراضى العربية والآسيوية التى كانت تابعة للدولة العثمانية . وكان نصيب روسيا فى

هذه الاتفاقية سيشمل كلا من أرمينيا وأراضى كردستان الشمال وأجزاء من كردستان الجنوبم. بينما تترك كردستان الشرقية (فى إيران) لإيران . إلا أن اندلاع ثورة أكتوبر ١٩١٧ وخروج روسيا من الحرب ونشرها لهذه الاتفاقية السرية أربك خطط بريطانيا ، وفرنسا مما اضطرهما إلى تعديلها فى مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ الذى بدأ أعماله فى ١٨ كانون الثانى (يناير) من ذلك العام . فوافق المؤتمر يوم ٣٠ ك ٢ / يناير على قرار يقضى بفصل أرمينيا وبلاد العرب عن باقى الأراضى التركية وإجراء استفتاء بين السكان بهدف تقرير المصير واختيار الدولة المنتدبة عليها عملاً بأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و٥ من مقررات المؤتمر . ثم أشرنا بعد ذلك فى نفس الفصل إلى تطورات الأوضاع فى مؤتمر السلام فى باريس وصدور معاهدة سيفر فى ١٠ آب / أغسطس ١٩٢٠ والتى اعترفت بالحقوق القومية للشعب الكردى . وتضمنت المعاهدة أيضاً تأسيس دولة أرمنية تشمل ولايات طربزون وأرضروم ووان وتبليس وأن يطلق على الدولة الجديدة اسم أرمينيا . كما خصت المعاهدة الأكراد بمشروع للحكم الذاتى الذى يتضمن قيام دولة كردستان خلال سنة واحدة ، إذ نصت المادة السادسة من المعاهدة على تشكيل لجنة يكون مقرها فى القسطنطينية وتضم ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من قبل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لتضع خلال ستة أشهر من توقيع المعاهدة ، مشروعاً للحكم الذاتى المحلى للمناطق التى تسكنها اغلبية

كردية ، والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد الرافدين . وتناولت المواد ٦٣ و ٦٤ مسألة قبول الحكومة التركية لتنفيذ قرارات اللجان المختصة ولاستقلال الشعب الكردى عن تركيا إذا أظهر هذا الشعب رغبته بذلك خلال سنة واحدة من تاريخ المعاهدة ، إذ رأى مجلس عصبة الأمم أن هؤلاء جديرون بالاستقلال وأوصى بمنحه لهم . وأشارت المادة ٦٤ إلى أنه إذا تم هذا التنازل فلن تعترض الدول الكبرى على أى دمج اختيارى يحصل بين هذه الدولة الكردية المستقلة وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان الذى كان تابعاً لولاية الموصل آنذاك والذى هو كردستان الجنوبية فى العراق(*) . ومن هنا نجد أن الأراضى التى كانت مرشحة للحكم الذاتى الكردى هى الواقعة جنوب الولايات التركية التى تضم غالبية كردية أى منطقة « حكارى » المجزأة بين العراق وتركيا ومنطقة جزيرة ابن عمر التركية وهى الأراضى الممتدة من الحدود الإيرانية ـ التركية شرقا وإلى ماردين غرباً على الحدود السورية وجميعها أراض كانت تابعة للحكومة العثمانية .. ومن الجدير بالذكر هنا أن المعاهدة لم تشر إلى ضم أراضى كردستان الشرقية فى إيران إلى منطقة كردستان الحكم الذاتى أو دولة كردستان بعد قيامها بعد سنة من منح الحكم الذاتى بل اقتصرت على الأراضى العثمانية المحتلة فلم تشمل المعاهدة كل أرض كردستان وشعبها فى إيران .

(*) لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الأول - القسم الأول - كردستان الجنوب (العراق) معاهدة سيفر ولوزان .

وبظهور الحركة القومية التركية (الكمالية) التى قادها الجنرال مصطفىٰ كمال وإعلان عصيانه ضد العاصمة أسطنبول وشنه لحرب التحرير ضد مخططات الحلفاء بدأت الآمال تتلاشى بتنفيذ مضامين وبنود معاهدة « سيفر » فألغيت هذه المعاهدة وحلت محلها معاهدة لوزان الموقعة فى عام ١٩٢٣ . وتمكن الجنرال كمال من أن يكسب شعبية واسعة منذ بدء حركته إذ التفت حوله القوى الوطنية التركية والتحق به عدد كبير من الضباط ومنتسبى القوات المسلحة فعزلته الحكومة التركية فى ١١ تموز (يوليو) ١٩١٩ . فسارع إلى عقد المؤتمر العام للحزب الوطنى فى ٢٧ من ذلك الشهر فى أرضروم معلناً الشرعية المتمثلة بذلك المؤتمر والمعبرة عن الإرادة القومية الحقيقية للبلاد . وأقر المؤتمر الثانى للمؤتمر فى أيلول / سبتمبر من نفس العام « الميثاق الوطنى » التركى . ولما كان هدف الحركة الكمالية هو القضاء على الخلافة الإسلامية فى إسطنبول فقد كانت هذه فرصة الحلفاء ليتركوا مصطفى كمال يمزق الخليفة السلطان ووضعه وحركته تحت سيطرتهم ونفوذهم . وتمكن مصطفىٰ كمال أخيراً من إزاحة ونفى السلطان محمد وحيد الدين فى ١٦ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٢٢ وتشكيل حكومة برئاسته وإلغاء الخلافة رسمياً فى عام ١٩٢٤ وإعلان قيام الجمهورية التركية كدولة علمانية . وكان الميثاق الوطنى التركى الجديد قد أشار فى المادة الأولىٰ بشكل غامض وغير مباشر الى حق المناطق التى تسكنها أكثرية عربية والتى كانت تابعة

للإمبراطورية العثمانية واحتلتها قوات الحلفاء في تقرير مصيرها ، إذا اقتضت الضرورة (حسب ماجاء فى النص) ، وفقاً لتصويت سكانها الحر . ويقول نص المادة أيضاً ، أما تلك الأجزاء ـ سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أم خارجه ـ والتى تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة ، متحدة فى الدين والجنس والهدف ، ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احتراما كلياً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها ، فتؤلف جزءاً من الوطن لاينفصل عنه لأى سبب منطقى أو قانونى[1] . وما يعنيه باقى نص المادة الأولى من الميثاق الوطنى التركى هم الأكراد الذين وصفهم (بالأكثرية العثمانية المسلمة) إذ لم يعترف بهويتهم القومية الكردية وتبعيتهم قسرا ضمن التبعية العثمانية وأنهم جزء لا يتجزأ من الحركة التركية سواء كانوا داخل خط الهدنة أم خارجه ..

وكان الجنرال شريف باشا قد قدم فى اذار / مارس ١٩١٩ مذكرة الى الوفد البريطانى الذى حضر مؤتمر الصلح فى باريس اكد فيها رغبته لطرح المسألة الكردية فى المؤتمر وطلب موافقة بريطانيا المسبقة فى فرض الانتداب والوصاية على دولة كردستان فى حالة قيامها . وطلب الجنرال من ممثل الوفد دراسة هذا الأمر من قبل وزارة الخارجية البريطانية . كما طلب شريف باشا حماية المندوب السامى البريطانى لأعضاء النادى الكردى فى إسطنبول من حكومة

(١) مدر الموصلى ، نفس الصدر، ص ١٦٥

مصطفى كمال الجديدة[١] . ولم يعارض الوفد البريطانى مسألة قيام الدولة الكردية وأكد أنها لا تتعارض مع مشروع تأسيس دولة أرمينيا التى كانت ستقوم تحت الانتداب الأميركى[٢] . وكانت الحدود التى أقرها الخبراء الأمريكيون للدولة الأرمنية كمايلى : تبدأ حدودها الجنوبية من نقطة التقاطع مع نهر الفرات بالقرب من جنكوش وتمر مابين أرغانه معادن وديار بكر ، وتتسلق قمم التلول العالية الواقعة شمال نهر دجلة وبالاتجاه الشمالى الشرقى إلى قمة جبل هاركول داغ . ثم بالاتجاه الشرقى إلى جبل كولبولند داغ ثم باتجاه الشمال الشرقى إلى الحدود الإيرانية عند جبل قره حصار داغ[٣] . وكان الخبراء الأمريكيون يأملون بوضع المناطق الكردية الواقعة جنوب هذا الخط وبأى شكل من الأشكال تحت الانتداب البريطانى على بلاد وادى الرافدين والذى قبلت به الحكومة البريطانية . وكان على بريطانيا أن تقرر فى تلك الظروف وقبل مناقشة الحلفاء لمعاهدة السلام مع تركيا ، فيما إذا كانت حكومة لندن مستعدة لمد وصايتها على القسم الأكبر من كردستان استناداً إلى الأسباب التى جاءت فى مذكرة وزارة الهند حول الموضوع[٤] . وتضمنت مذكرة وزارة الهند توضيح الظروف المساعدة آنذاك والتى ستؤثر على مسألة شمال كردستان

(١) F0371/4193, Britirh Delegation, Paris, 19 Octaber 1919 No. 1939.

(٢) Ibid .

(٣) Ibid .

(٤) Ibid .

بالانتداب البريطانى . ولخصت المذكرة صعوبة الأمر للأسباب والظروف التالية :

١ - ترتيبات الانسحاب البريطانى من العراق ستترك كردستان لتقع تحت الاحتلال الفرنسى .

٢ - فشل فيصل (الملك على سوريا) بالتوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين سيجعل القضية الكردية تأخذ طابعاً مختلفاً تماماً ويجب معالجتها من زاوية مختلفة .

٣ - تعرض مركز بريطانيا فى العراق إلى التأثر الحاد بسبب تطور النزاع الفرنسى مع فيصل فى سوريا .

٤ - تغيير الحكومة فى إسطنبول جعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل استمرار تعامل بريطانيا مع الحكومة التركية لاحلال السلام فى ربوع كردستان بإرسال شخصيات كردية بارزة كموظفين مسؤولين للحكومة التركية .

٥ - قيام مصطفى كمال بإخراج الرائد نويل من تركيا الذى كان موفداً من قبل الحكومة البريطانية لدراسة أوضاع كردستان مماسبب قطع اتصالات الحكومة البريطانية مع العشائر الكردية فأصبحت تجهل معرفة حقيقة علاقات مصطفى كمال بالعشائر الكردية . ولم تتفق وزارة الخارجية البريطانية مع رأى الوفد البريطانى فى باريس بأن

المسألة الكردية لا تؤثر على مشروع إقامة الدولة الأرمنية تحت الوصاية الأمريكية . وأكدت بأنه من الصعب رسم خط فاصل بين الدولتين لوقوع مناجم النحاس فى تلك المنطقة فى « أرغانه » والتى ستتركها بيد الولايات المتحدة فى أرمينيا والتى تشابه فى حقيقة الأمر النزاع البريطانى الفرنسى التركى على نفط الموصل(١) .

وبتاريخ ٣ تموز/يوليو عاد الرائد نويل المبعوث البريطانى لدراسة أوضاع كردستان تركيا إلى المنطقة ، ووصل إلى إسطنبول لمقابلة الزعماء الكرد من عائلة بدرخان والسيد عبد القادر والوقوف على أسباب القطيعة التى تمت بين هؤلاء والحكومة التركية بسبب سياسات القمع والاضطهاد التركية بحق الكرد . ولم يطلع الرائد نويل هذه الشخصيات الكردية على المخططات البريطانية بصدد ضم بعض الأجزاء الجنوبية من كردستان تركيا إلى الدولة العراقية الجديدة كالسليمانية وعقرة . أما بالنسبة لعلاقات الكرد هناك بالطوائف المسيحية فقد أكد الرائد نويل أنها جيدة وخاصة مع النساطرة (الأشوريون) بحصوله على هذا الانطباع من مقابلاته مع الجماعات المسيحية التي قابلها فى ولاية ديار بكر وما أطلعه عليه أحد أعضاء البعثات التبشيرية الأمريكية هناك المدعو « أوشر » . أما بالنسبة لموقف زعماء أكراد كردستان تركيا من كردستان إيران فقد أكد هؤلاء بأن الموقف مُرضٍ هناك وأن بإمكانهم التأثير على الزعماء الكرد

---

(١) Ibid, Kurdistan, 18 October 1919.

هناك مثل إسماعيل أغا سيمكو وسيد طه بهذا الصدد . واقترح الرائد نويل قيام وفد من الشخصيات الكردية بمرافقته فى جولته فى كردستان تركيا إذ أنها ستحقق الفوائد التالية من وجهة نظره[1] :

(١) لمحاربة الدعاية الإسلامية التركية .

(٢) تعميق أمن وسلامة الطوائف المسيحية والحفاظ على ممتلكاتهم .

(٣) لتحسين العلاقات مع العشائر الكردية فى القسم الشمالى الغربى من الحدود (فى شرناخ وجزيرة ابن عمر) .

وبادر فى نفس الوقت الجنرال شريف باشا إلى إرسال مذكرة بتاريخ ٢٩ تموز / يوليو إلى الوفد البريطانى فى مؤتمر الصلح فى باريس يوضح فيها انتخابه من قبل الزعماء الأكراد كرئيس لدولة كردستان . ويقترح إرسال لجنة مختلطة تتألف من ممثلين بريطانيين وأكراد يمثلونه للقيام بجولة فى المناطق التى تسكنها أغلبية كردية . كما طلب فى مذكراته قيام حكومة صاحب الجلالة بتخصيص مبلغ من المال يرسل إليه لتوزيعه على شيوخ وزعماء العشائر الكردية كمساعدة لهم . وتضمنت مذكرة الجنرال شريف شكوى من تسلل الأرمن إلى المناطق الكردية . وكان جواب وزارة الخارجية المثبت فى أحد محاضرها ، بالنيابة عن الحكومة البريطانية بأنها تعتقد أن العمر

---

(١) F0371 /4192, From Admiral Cothorps (Constantinople) 10 July 1919. No. 1430.

المتقدم للجنرال شريف باشا وإقامته الطويلة فى باريس تجعله شخصاً غير مناسب لهذا المنصب[١] .

وقامت القوات الموالية لمصطفى كمال فى أيلول سبتمبر ١٩١٩ فى ملاطية بإلقاء القبض على الوفد الكردى وزعمائه هناك والمرافق للرائد نويل وهم كل من بدرخان زاده جيلادت وكاميران على بك . فبادر المبعوث البريطانى بعد أن تمكن من الهرب إلى أورفه بإرسال برقية إلى المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول يطلب منه التدخل وإبلاغ السلطات العثمانية بالموضوع لإطلاق سراح هؤلاء الزعماء وعدم التعرض للوفد الكردى المرافق له لإكمال جولته إذ كان يرافقه : بدرخان باشا جيلادت وكاميران بك ، وجميل باشا زاده إكرام ورامى أفندى من حكارى[٢] . ولاشك أن الإجراءات التعسفية التى كانت تمارسها قوات الحركة الموالية للجنرال مصطفى كمال ضد الكرد سببها اتهام البريطانيين بتشجيع فكرة تأسيس دولة كردية مستقلة وتفتيت تركيا والتى أثارت شكوكهم بالتالى . وحاول وزير الحرب التركى (الموالى للسلطان) سليمان شفيق باشا وضع خطط عديدة للقضاء على حركة مصطفى كمال بالإيعاز إلى والى خربوط ، غالب بك لتجنيد قوة خيالة من الكرد للزحف على سيوس والقبض على قادة الحركة الكمالية الذين كانوا يعقدون مؤتمرهم هناك . ولم يكتب

---

(١) F0371 / 4192, Future of Kurdistan August 1919.

(٢) F0371 / 4192, The Report Sent by Major Noel to the British High Commission at Constantinople, Malatia 9.9.1919.

لهذه الخطة النجاح لوصول المعلومات إلى قادة الحركة الذين بادروا إلى محاولة القبض على الوالى غالب بك والمبعوث البريطانى الرائد نويل الذى كان موجوداً هناك لتنفيذ مهمته إلا أنهما تمكنا من الهرب والوصول إلى بلدة أورفة . إلا أن القوات الكمالية تمكنت من القبض على الزعماء الأكراد الذين كانوا يرافقون المبعوث البريطانى هناك كما أشرنا آنفاً . ويبدو أن القوات الكمالية كانت تعتقد أن مهمة الرائد نويل هى الإعداد لقيام دولة كردستان فى تركيا بالرغم من عدم علم القائد البريطانى فى إسطنبول بمهمة غالب بك لتحريض الكرد ضد الحركة الكمالية فى سيوس . وقد أعقب هذا الحادث عدة صدامات بين الكرد والقوابت الموالية لحركة مصطفى كمال(١) .

وبهدف تحديد موقف الكرد من الحركة الكمالية ومخططاتها بادر الحزب الديمقراطى الكردى فى إسطنبول إلى إرسال رسالة مطولة إلى المندوب السامى للحكومة البريطانية فى إسطنبول يشجب فيها انخراط بعض الكرد فى قوات الميليشيا فى الأناضول والتى كانت تؤيد حركة مصطفى كمال وبأن هؤلاء هم فئة قليلة لاتمثل جميع الأكراد . وأن المثقفين والمفكرين الأكراد يقفون ضد هذه الفئة ، إذ غررت بهم الحركة الكمالية باسم الإسلام لمحاربة الطوائف الأخرى دون دراية بمخططاتهم على الأمد البعيد لتذويبهم وصهرهم وتتريكهم . وأشار

---

(١) F0371 / 4193, Intelligence Note on the Relations Between Nationalists and Kurd, Issued Black Sea, Constantinople 30 October 1919.

تقرير الحزب الديمقراطى الكردى بأن أعداء كردستان يحاولون وضع العراقيل أمام الأهداف الكردية وطموحاتها ويستخدمون كافة الوسائل لتضليل الشعب الكردى . وشجب التقرير أية مشاركة وطنية كردية فى حركة المقاومة الأناضولية التابعة للحركة الكمالية . وأكد على استقلال كردستان تركيا ضمن حدودها وقرب تحقيق هذا الهدف فى القريب العاجل وبدعم بريطانيا . وأشار التقرير إلى سياسات الأتراك التعسفية ضد الأكراد وإهمال مطالبهم مهما كان شكلها ومحتواها ، وأعطى التقرير فى النهاية مثلاً على قيام السلطات التركية بغلق فرعى جمعية التقدم الكردية فى دياربكروسيرت بالقوة . وكذلك عدم سماح وزارة الداخلية بأجازة الحزب الديمقراطى الكردى . وحمل التقرير توقيع أمين عام الحزب وثلاثة تواقيع أخرى لمحامى وتاجر وكاتب[1] . وكانت « جمعية التقدم الكردية » " Kurdish Forward Society " قد عقدت اجتماعاً فوق العادة بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ وأصدرت قرارا يتضمن موقفها من الحركة القومية الكمالية وفيمايلى نص القرار كما جاء فى الوثيقة :

---

(١) F0371 / 1493, Kurdish Democratic Party, No. 21 Constantinople, 7 October 1919 to the High Commissioner.

الأكراد والحركة القومية[1]

بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ، عقدت « جمعية التقدم الكردية » اجتماعاً فوق العادة للنظر فى الموقف الجديد الحاصل بظهور القوميين (الأتراك) ولتحديد موقفها منهم . أرسل القرار إلى الصحافة إلا أنه لم ينشر إذ منعته الرقابة . ونص القرار الذى تم اتخاذه على مايلى :

إن جمعية التقدم الكردية التى يبلغ عدد أعضائها ١٥ عضوا فى اسطنبول مازالت تنتظر بهدوء وبكل ثقة قرار مؤتمر السلام بصدد مصيرهم . وليس لها أى هدف أو تقنية مشتركة مع الحركة الأناضولية . وأنها تشجب وبكل احتقار الادعاءات الموجهة من قبل « البيرق » أو من قبل قائد قوات الأناضول ضد الأكراد .

وإننا نعلن كذلك باسم كافة الأكراد أن حادثة ملاطيا تعتبر إساءة للشرف وللمشاعر الوطنية الكردية (ويقصد بها القبض على الزعماء الأكراد الذين كانوا يرافقون الرائد نويل) . إذ تم إرسال الضابط البريطانى الرائد نويل من قبل حكومته للقيام بمهمة الدراسة والبحث (الجغرافى والأثنى ودراسات علمية أخرى . وقد تم صرف نفقات السفر للأمراء الأكراد والشباب من ميزانية اللجنة الكردية فى القاهرة ، حيث كان يترأسها ثريا بدرخان) ورافقوا الرائد بهدف تسهيل مهمته العلمية فى البحث ، وطلبوا من الأكراد هناك المحافظة

---

(١) F0371/4192, Issued by General Staff " Inteligence " Army of the Black Sea, Constantionple, 13.10.1919.

على الهدوء لحين صدور قرار نهائى بصدد كردستان . وفى ختام الاجتماع صدر القرار التالى :

« إنكلترا هى صديقتنا الوحيدة وقد قرر الأكراد عدمْ قبول أى طرف آخر لحمايتهم عدا إنكلترا » .

وبتاريخ ١٠ كانون الأول ديسمبر ١٩١٩ قدم كل من بوغوص نوبار عن الأرمن والجنرال شريف باشا عن الأكراد مذكرة موقعة من قبلهما إلى مؤتمر السلام فى باريس تؤكد بأن مصالح وتطلعات الأرمن والأكراد متطابقة ، ويطالبون بالتحرر من تركيا ضمن دولة أرمينيا الموحدة والمستقلة ودولة كردستان المستقلة تحت وصاية الحلفاء . وأنهم يتركون أمر تحديد حدود الدولتين الكردية والأرمنية لقرار المؤتمر ذلك وأنهم يتفقون مع المبدأ القائل باحترام حقوق الأقليات فى الدولتين[١] . ولاشك أن هذه المذكرة قد عكست الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين الأكراد والأرمن والتى حظيت بموافقة السيد عبد القادر أحد الزعماء الكرد المهمين فى كردستان تركيا وبموافقة بطريرك الأرمن الذى كان فى الوقت نفسه على اتصال ومفاوضات مع النادى الكردى فى كردستان تركيا[٢] .

وفى مذكرة رفعتها وزارة الهند إلى الوفد البريطانى فى باريس

---

(١) F0371 / 4193, Turkey, Telegrnm to AdmiraldeRobeck (Constantinople), 10 December 1919.

(٢) Ibid, From Admiral de Robeck Constantinople 11 December 1919.

حول الموقف والسياسة المستقبلية فى كردستان فى كانون الثانى يناير ١٩٢٠ م تضمنت المذكرة مقابلة الجنرال شريف باشا لممثلى لجنة الاعتماد والترقى التركية وحزب الشباب الأكراد خلال الأسبوع الثانى من شهر كانون الثانى/يناير فى سويسرا[١] . وادعى منتسبو حزب الشباب الأكراد أنهم يتكلمون بالنيابة عن سيد طه وإسماعيل أغا سمكو والزعماء الآخرين من الكرد في كردستان . وطلبوا من شريف التأكيد والتأييد لذلك ، والتى إن صحت فإنها تضيف سابقة مهمة وخطيرة لاتصالاتهم . وتناولت الفقرة الثانية من المذكرة مطالب حزب الشباب الأكراد والتى تضمنت مايلى :

الاعتراف بالقومية الكردية أولاً ، وثانياً إعطاء الحماية للدولة الفتية . وتتضمن حركة القومية الكردية تبنى سياسة ثابتة ليس فقط لجنوب ووسط كردستان بل فى أورفة وديار بكر أيضاً . ويفكر الأكراد بتشكيل حكومة مركزية تفرض سلطتها على مجموعة من العشائر الكردية وكل عشيرة تتمتع بمقياس واسع جداً من الحكم الذاتى المحلى . وأنهم يرغبون بقيام حكومة أجنبية بتشكيل مثل هذه الحكومة المركزية . وأنهم يعرفون أن بريطانيا وفرنسا ليس فقط لاتقبلان بهذه المسؤولية بل إنهما تخططان لتقسيم أراضى كردستان وتحطيم أية آمال لقيام كردستان الموحدة . لذا فإنهم تحولوا نحو جماعة « تركيا الفتاة » .

---

(١) Ibid, British Delegalion, Paris, 30 January 1920.

الفقرة الثالثة من التقرير تناولت الخطط التركية بصدد المسألة الكردية لكسب الكرد إلى جانبهم ، إذ عرضت عليهم كردستان متمتعة بالحكم الذاتى والخاضعة لموافقة السلطان التركى والبرلمان التركى والذى سيتم تمثيل الكرد فيه . وفى ظل النظام سيكون محافظو الولايات والجندرمة وموظفو الخدمة الحكومية المحلية من الكرد أنفسهم . وسيتم إنفاق الإيرادات المالية لهذه المناطق على كردستان بعد دفع جزء بسيط إلى الخزانة المركزية . وسيكون للأكراد مطلق الحرية فى الحصول على الخبراء الأجانب لتعيينهم فى بعض الدوائر ، وحسب الحاجة والرغبة ، إلا أن الدولة الكردية ستبقى جزءاً لايتجزأ من الإمبراطورية التركية . وإذا ماوافقت بريطانيا العظمى على هذه الخطة فسيتوقف فوراً نشاط الحركة المعادية لبريطانيا . التى تقف لجنة الاتحاد والترقى وراءها كما سيتحسن موقف المسلمين (الجماعة المحمدية) إزاء بريطانيا والذى أظهر احتجاجاً ضدهم فى كافة ارجاء الإمبراطورية وخاصة فى الهند .

وتناولت الفقرة الرابعة من التقرير اعتراض الكرد على هذا المخطط وعدم ائتمانهم الأتراك لأنهم لايتصفون بالأمانة وحسن النية وعدم الفائدة من مشاركة الكرد فى إفلاس الأتراك وخسارتهم . ومع ذلك فإنهم يفضلون كردستان موحدة وحماية قوة أجنبية لها وإعطاء الفرصة لتقرير مصيرهم خوفاً من التقسيم الذى يتهددهم . وفى الفقرة الخامسة تناول التقرير الموقف الحاصل آنذاك والذى يتلخص فى أنه فى

الوقت الذى يخطط فيه الحلفاء لتحرير كردستان فإن الكرد يتآمرون مع الأتراك إذ ستكون المحصلة الاضطرابات الدائمة على الحدود كالتى وقعت مؤخراً وأدت إلى مقتل خمسة ضباط إنجليز . ويوصى التقرير بطرح مقترح لتشكيل دولة أرمينيا فى الشمال ووضع أورفه وديار بكر ضمن منطقة النفوذ الفرنسية ، وتأسيس دولة كردستان الجنوب برعاية بريطانيا فى جنوب نهر الزاب وتشكيل كردستان الوسطى فى المنطقة الباقية بين هذه الحدود والحدود الفارسية والتى سترضى الكرد . وستكون الصعوبة فى تخطيط الحدود للدولة الأرمينية ، إلا أنه تم التوصل مؤخراً إلى اتفاق بين شريف باشا وممثلى الجماعة الأرمنية فى باريس وقد رضى عنه الكرد .

وتضمنت الفقرة الخامسة الحل المقترح وأشارت إلى استحالة إعادة كردستان إلى السيادة التركية . ويتضمن هذا الامتياز الاعتراف بالشعب الكردى وضرورة وضع سياسة معينة تتعلق بمستقبلهم ، ومن المتفق عليه أنه بدون الإنفاق بالمال والتضحية بالرجال من خارج حدود إمكانياتنا لايمكن فرض حكومة مركزية موحدة على العناصر المتفرقة التى تشكل اليوم كردستان . وأنه من المستحيل تحقيق حلم حزب الشباب الأكراد الذى يريد حكم دولة كردستان على حساب قوة أجنبية أخرى . إلا أن هناك سبباً جيداً للاعتقاد والأمل بأنه فى ظل التوجه القومى للحركة الكردية فإن هذه الجماعات الكردية المتفرقة ستتوحد كليةً خلال فترة زمنية ليست بالقصيرة . وعلى كل

دولة أن تحدد مناطقها وتخضعها لسيطرتها والدخول بعد ذلك فى علاقات مع جاراتها . ومن خلال هذه العملية ستولد الحكومة المركزية بشكل طبيعى . ويقول التقرير بأنه إذا ماتم القبول بهذا الطرح فإنه من الممكن الضغط على الحكومة الفرنسية للقبول به إذ ماكان هدف هذه السياسة فى النهاية خلق اتحاد دول كردية فيدرالية . وستضمن هذه السياسة اتفاق الحلفاء على تنظيم المناطق الكردية التى تقع ضمن مناطق نفوذهم على شكل كيانات سياسية بارزة كل منها تمتلك نظاماً مالياً وإدارياً خاصا بها . وستكون اللغة الرسمية هى الكردية كما سيكون الموظفون والجندرمة من الأكراد أيضاً آخذين بنظر الاعتبار التمثيل النسبى للأقليات الأخرى ؛ ومن المحتمل أن تكون هذه الدول ديمقراطية فى الشكل . وفى الوقت الذى يستمر فيه تطور هذه الدول يتم تشجيع الإمارات الكردية على تشكيل دولة كونفدرالية على أن يسمح لبريطانيا وفرنسا بالانضمام إليها . ويعتقد بأن الكرد سيقبلون بهذا الحل ، وسيعود على الحكومة الفرنسية بالفوائد الاقتصادية التى يرغبون بها ونتوقع موافقتهم عليها . ويجب التوصل إلى قرار بهذا الصدد بسرعة لأن المفاوضات بين الأتراك والكرد جارية على قدم وساق . ويجب استغلال الفرصة السانحة التى سوف لا تتكرر . وانتهى التقرير بتوقيع أحد مسؤولى وزارة الهند المدعو سى . سى . غرابيت بتاريخ ٢٩ كانون الثانى/يناير ١٩٢٠ م .
وأصيبت الأوساط الكردية فى كل مكان بالذهول والصدمة للخبر

الذى تناقلته التقارير الصادرة عن مؤتمر الصلح فى باريس وفى الرسالة التى أرسلها إلى جماعته الجنرال شريف باشا التى تضمنت قرار المؤتمر بتقسيم كردستان إلى منطقتى نفوذ بين بريطانيا وفرنسا(١) . وكان نصيب فرنسا المنطقة الشمالية فى كردستان التى تتضمن سيوس وخربوط ، وإلى الشمال بينما كانت حصة بريطانيا كردستان الجنوب وبضمنها جزيرة ابن عمر - موطن عائلة بدرخان . وأعلن شريف باشا اعتراضه الجديد على القرار وقال إن كردستان موحدة تحت السيادة التركية أفضل من ذلك . وكان السيد عبد القادر من مؤيدى الجنرال شريف باشا بالرغم من أنه كان يفضل كردستان موحدة تحت الرعاية البريطانية . وطالب جماعة بدرخان بإعلان القرار ونشره لاتخاذ التحوطات اللازمة من قبل العشائر الكردية الواقعة تحت نفوذ البلاشفة الشيوعيين المتعاونين مع الحركة القومية الكمالية . وأكد السيد عبد القادر على الخطر الشيوعى الزاحف . إذ أكد المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول أن الكرد وليس الأتراك هم القادرون على إقامة الحاجز خلف جمهورية القوقاز . ويقول التقرير أن الأتراك يحاولون كسب ود شريف باشا .

وقامت وزارة الخارجية البريطانية بتوضيح موقفها من الاشاعات التى تم تداولها بين الأوساط الكردية والتى كان مصدرها الجنرال شريف باشا حول قرار مؤتمر الصلح فى باريس بتقسيم كردستان إلى

---

(١) F0371 / 5067, Admiral de Robeck (Constantinople) 27 February 1920. No. 169.

محميات بريطانية وفرنسية وأكدت فى برقيتها إلى المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول بأن المؤتمر لم يتوصل إلى حل بعد بالنسبة لمستقبل كردستان . وأشارت البرقية إلى إجراءات المؤتمر المستمر باقتطاع كردستان عن الإمبراطورية التركية وضمان استقلالها . وأضافت بأنه لم يتم تبنى ودراسة الوسائل لتحقيق ذلك الهدف[١] .

وبادرت جمعية تعالى الكردية والحزب الديمقراطى الكردى ورئيس جمعية خويبون ورئيس جمعية الدعاية والصحفيين الأكراد إلى إرسال برقية مؤرخة فى ٢٥ آذار/مارس ١٩٢٠ م موجهة من خلال المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول ، إلى رئيس الوزراء البريطانى لويد جورج بمناسبة تصريحاته بصدد اقتطاع كردستان من السيادة التركية وفيما يلى نص البرقية[٢] :

إلى صاحب الفخامة السيد لويد جورج رئيس وزراء حكومة صاحب الجلالة . نحن الموقعين أدناه ممثلي المنظمات السياسية الكردية نقدم إليكم شكرنا وامتناننا للتصريحات الواضحة التى أدليتم بها بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير فى مجلس العموم البريطانى بصدد تحرير الشعب الكردى .

---

(١) Ibid Telegram from Fo to Admiral de Robeck 6 Mach 1920.

(٢) Ibid, Translation of a letter dated 25 March 1920 addressed to the British High Commissioner by Emin Ali Bederhan, Vice - President of the Association for the Uplifting of Kurdistan at Constantinople.

ونؤكد لكم بأننا نقدر ثقة قوى التحالف ونطلب مساعدة الحكومة البريطانية لتطوير بلادنا ضمن حدودها القومية .

٢٤ أذار مارس ١٩٢٠ م

(التواقيـع)

أمين على بدرخان
نائب رئيس جمعية تعالى الكردية

سليـم بكـر
أمين عام الحزب الديمقراطى الكردى

صـبرى
رئيس خويبون - جمعية الطلبة الأكراد

باقـى
رئيس جمعية الدعاية

المعلم (نهرى معروف)

كمـال فـوزى
باسـم الصحافـة الكرديـة

● وبادر الجنرال شريف باشا بإرسال رسالة حررها بتاريخ ٢٧

نيسان/إبريل[١] . ووجهها إلى الوفد البريطانى فى باريس تضمنت استقالته من منصبيه كرئيس للوفد الكردى إلى مؤتمر السلام فى باريس ومن رئاسة فرع المكتب الإسلامى هناك بسبب اختلافه مع النادى الكردى فى إسطنبول والذى كان يرأسه السيد عبد القادر أحد الزعماء الأكراد فى كردستان تركيا . وأشار فى رسالته بأنه سوف لايتدخل فى السياسة مرة ثانية لحين قيام علاقات ودية بين بريطانيا العظمى وتركيا مرة أخرى .

وفيما يلى نص ماورد فى تقرير المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول حول الخلافات الحاصلة داخل صفوف المجتمع الكردى فى إسطنبول الموجه إلى السفير البريطانى المعتمد فى تركيا[٢] :

المندوب السامى البريطانى رقم ٥/١٧٤٣ ام/ ٦٢٠

أســطنبول

٣ مايس/مايو ١٩٢٠ م

إلى/إيرل أوف كرزون أوف كيدلستوف

إشارة إلى برقيتى المرقمة ٤٠١ والمؤرخة فى ١٦ نيسان/إبريل أتشرف بأن أرسل إليكم تفاصيل الخلافات الحاصلة فى المجتمع الكردى هنا .

---

(١) **F0371 / 5068, Attitude of Cherif Pasha, Lord Derby, Paris, 3 May 1920.**

(٢) **Ibid, British High Commissioner, Constantinople, 3 May 1920 to the Earl of Carzon of Kedelston.**

٢ - كانت هناك منذ البداية بعض الخلافات التى حصلت فى النادى الكردى منذ توقيع الهدنة . ولم تكن هناك أية فضائح إلا فى شهر شباط / فبراير من هذه السنة عندما نشرت نصوص الاتفاقية المعقودة بين شريف باشا وبوغوص نوبار . إذ أنَّ نشر الاتفاقية وضع النادى فى موقف صعب إذ أنه كان يتجنب دائماً نشر أية بيانات عامة حول استقلال كردستان . وكان أعضاء النادى من الذين كانوا يفضلون هذا الاستقلال يؤمنون بأنه من الأحسن عدم إلزام أنفسهم بشكل علنى لحين التأكد من أن مؤتمر الصلح سوف لا يترك كردستان تحت الحكم التركى .

٣ - على أثر نشر الاتفاقية المعقودة بين شريف باشا وبوغوص نوبار أجرت صحيفة « إقدام » التركية مقابلة مع سيد عبد القادر باعتباره رئيساً للنادى الكردى الذى قلل من شأن وأهمية هذه الاتفاقية ونفى أن تكون هناك عداوة للأكراد تجاه الأتراك ، وتحدث حول « الحكم الذاتى » بأنه هدف تطلعات الكرد . وجرت فى نفس الوقت مداولات فى مجلس الشيوخ التركى . وكانت الخلافات الأولى قد اندلعت بعد ترك بعض أفراد عائلة بابان زاده للنادى وانشغال أفراد عائلة بدرخان وبعض العناصر المثقفة من الكرد فى الصراع مع عبد القادر أفندى . إذ اتهمت هذه الجماعة عبد القادر أفندى بتراجعه عن دعم القضية الكردية واعلانه القبول بحكم ذاتى بسيط تحت الحكم التركى بينما الشيء الوحيد الذى يرضى التطلعات الكردية هو الاستقلال التام .

٤ - تمكن عبد القادر أفندى فى بداية شهر نيسان/إبريل من الحصول على تخويل من المنظمات الكردية فى إسطنبول والتى تمثل الطبقات (العاملة) فى المجتمع الكردى (من غير المثقفة) باعتباره الشخص المؤهل والوحيد للتحدث باسم الأكراد . أما أسباب الخلاف الأخرى فهى قيام مجموعة بدرخان المثقفة قبل أسبوعين بإعفاء عبد القادر من رئاسة النادى وطرده منه ، بينما أعلن عبد القادر حل لجنة النادى وإجراء انتخابات جديدة فى المستقبل .

٥ - وظهر مع هذه الأحداث موضوع موقف شريف باشا فى باريس الذي جلب اهتمام الأوساط الكردية هنا . وبعد قيام مجموعة بدرخان المثقفة بالإعلان عن طرد عبد القادر من النادى قامت هذه المجموعة بالإعلان بأن شريف باشا لم يعد يمثل النادى الكردى فى باريس . وكانت التطورات الأخيرة بهذا الصدد قيام شريف باشا بإرسال برقية يعلن فيها استقالته من منصبه كرئيس الوفد الكردى فى باريس .

٦ - أرفق طياً المقالة المترجمة عن صحيفة « إقدام » والمنشورة بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ، متضمنة تصريحات عبد القادر ونسخا من رسالتى النادى الكردى المشار إليهما أعلاه مع نسخة من برقية شريف باشا .

٧ - لم أتمكن من البحث بعمق عن أسباب هذه النزاعات إلا أن انطباعى العام هو أن خصوم عبد القادر هم من الجماعات المتفرقة غير المتجانسة ، وتتضمن عناصر لا تريد فعلاً تحقيق الاستقلال

الكردى وتستند إلى الجانب التركى أكثر مما فعله عبد القادر نفسه . ولاشك أن الانقسام الحاصل فى صفوف الأكراد هنا يعتبر نجاحاً للأتراك ومماثلا للنجاح الذى حققوه فى عزل شريف باشا عن القضية الكردية .

٨ - كما أشرت فى برقيتى المشار إليها أعلاه ، فإن الأمانة تتمثل فى عبد القادر أفندى أكثر من خصومه ، ويتمتع بشعبية أكثر فى كردستان من أى شخص آخر . وأن الموقف الذى يتخذه خلال أحاديثه الشخصية هو تأكيده بأن ماتحتاجه كردستان هى الإدارة المنفصلة تحت الرعاية البريطانية . وإذا ماتأكد ذلك فإن استقلال تركيا ليس أمراً ضرورياً . فإذا ماحققت الحكومة البريطانية رغباته وأعطته الدور القيادى لكردستان التى يرغب فى قيامها فإنه مستعد فى أية لحظة يرغبون فيها للإعلان عن هذا الاستقلال .

٩ - اتصلت بى عدة أطراف وجماعات كانت طرفاً فى هذه الخلافات المذكورة أعلاه وتجنبت الخوض فى أى حديث يلزم حكومة صاحب الجلالة عدا الإشارة بعبارات غامضة بأن القضية الكردية تحتل مكانة بارزة فى اهتمامات مؤتمر السلام ، وبأن تطلعات الأكراد سوف لاتهمل وتذهب سدًى . وأشرت بأنه عندما وصلت الأمور إلى مرحلة متقدمة فإنه لمن المؤسف جداً اندلاع الخلافات بين الشخصيات الكردية البارزة . وتم بذل الجهود لحل هذه الخلافات وتسويتها بين الأطراف المتنازعة . وفى الوقت الذى تم فيه إعداد هذا

التقرير تمت الموافقة على إجراء انتخابات جديدة لانتخاب لجنة النادى الكردى الجديدة .

المخلص
وكيل المندوب السامى

وفى رسالة صادرة عن المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول إشار فيها إلى فشل مساعيه فى حل تسوية الخلافات بين الزعماء الأكراد داخل النادى الكردى . كما أشارت الرسالة إلى أن السيد عبد القادر حقق نصراً كاسحاً فى الانتخابات التى جرت فى النادي لانتخاب لجنة جديدة بفضل أصوات العمال الانتخابية مما دفع بمجموعة بدرخان المثقفة إلى الخروج من النادى وتشكيل ناد جديد آخر يحمل نفس الأهداف الأساسية مع النادى الأصلى بصدد استقلال كردستان[١] . كما واحتجت الشخصيات البارزة فى عائلة بدرخان على ضم جزيرة ابن عمر إلى منطقة النفوذ الفرنسية فى سوريا باعتبارها منطقة كردية وطلبوا إدخالها إما ضمن منطقة كردستان للحكم الذاتى فى تركيا أو ضمها إلى منطقة شمال الموصل ليتسنى لشعبها الاستفادة من المادة ٦٤ من معاهدة سيفر[٢]. وفى محاولة من رئيس الوزراء التركى التابع للسلطان اقترح المسئول

(١) F0371 / 5069, British High Commissioner, Constantinople, 20 May 1920 to the Earl of Gurzon.

(٢) Ibid, From Admiral de Raheck (Constantinople) 22 June 1990 .

التركي على المندوب السامى البريطانى استخدام الكرد فى كردستان تركيا لمحاربة حركة مصطفىٰ كمال الموالية للروس وأن تكون كردستان دولة تتمتع بالحكم الذاتى تحت السيادة التركية . إلا أنه كان من الصعب تحقيق هذا الأمر دون تعاون الفرنسيين وذلك لإعطاء جزء كبير من كردستان تركيا وإدخاله ضمن منطقة النفوذ الفرنسية فى سوريا ، وبدورها رفضت الحكومة البريطانية مقترح رئيس الوزراء التركى جملة وتفصيلا .(١)

ويبدو أن بريطانيا بدأت تتراجع تدريجيا عن مسألة الدفاع عن الكرد وقضيتهم بسبب الانتصارات التى كان يحققها مصطفى كمال فى صراعه مع اليونانيين وحكومة السلطان العثمانى ، فرفضت العرض الذى تقدم به أمين على بك بدرخان الذى زار المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول فى مارس / مايو ١٩٢١ وأطلعه على اتصالاته مع الحكومة اليونانية واستعدادها لدعم الحركة الكردية المضادة للحركة الكمالية ، طالباً موافقة الحكومة البريطانية على قيام حركته بمحاربة الحركة الكمالية بدعم ومساعدة الحكومة اليونانية . فأكد المندوب السامى بأن سياسة الحكومة البريطانية منذ توقيع الهدنة مع تركيا هى عدم تشجيع الكرد على القيام بانتفاضة فى كردستان فى ظل الظروف الحالية . وأشار المندوب بأن الحكومة اليونانية قد اتبعت هذه السياسة المعادية لتركيا خلافاً وتحدياً لرغبات حكومة صاحب

---

(١) Ibid, 28 June 1920 .

Ibid From Fo to Admiral de Rabeck (Constantinople) 31 July 1990.

الجلالة البريطانية التى أعلنت حيادها إزاء هذا الموضوع ، كما طلب أمين على بدرخان موافقة السلطات البريطانية على السفر مع جماعته إلى الموصل والسماح لحركته التى سيتم تنظيمها ضمن منظمة سياسية ، للعمل فى المناطق المحتلة من قبل بريطانيا . فأجاب المندوب السامى بأنه لامانع لديه من القيام بذلك والموافقة على السفر مع جماعته إذا ماتقدموا بطلب الموافقة كأشخاص مسافرين عاديين للذهاب إلى الموصل وتقديمه من خلال القنوات الرسمية العادية . ودافع المندوب السامى فى إسطنبول عن موقفه هذا قائلاً بأن عدة جماعات وشخصيات قامت بالاتصال به فى اسطنبول واقترحت نفس الموضوع إلا أنه من الصعب التعامل مع الحركة الكردية كأداة فى الوقت الحاضر إلا أنه فى حالة دخول الحركة الكمالية وحكومة أنقرة (حكومة مصطفى كمال) فى صراع حتمى مع بريطانية وفرنسا فمن الممكن آنذاك الاستفادة من الأجنحة الكردية المعادية للكماليين لمحاربتهم .(١)

واندلعت فى نهاية شهر تموز / يوليو ١٩٢١ انتفاضة كردية فى بلدة موش وتبليس وسيرت إذ تمكن الحاج موسى بك من أغوات موش من مهاجمة المواقع التركية والموظفين الأتراك فى المدينة وطردهم من هناك . كما بادر جودى باشا فى بلدة كاراغيتش إلى التحالف مع عشائر ملى الكردية التي كانت من أشد خصومه سابقاً للإعداد

---

(١) **F0371/6346, Sir H. Ranshad To Earl Corzon Constantinople, 25 May 1981.**

لمهاجمة المواقع التركية . كما استأنفت الحركة الكردية نشاطها فى ولاية ديار بكر .(١)

وفى محاولة لإعطاء الحركة الكمالية الهيبة والدعاية بين أوساط العالم الإسلامى بادرت قوات مصطفى كمال إلى مهاجمة كردستان الجنوب واحتلال منطقة راوندوز التى كانت تحت الانتداب البريطانى فى محاولة لطرد القوات البريطانية واستعادة ولاية الموصل للأسباب التالية التى اشار إليها محضر مجلس الوزراء البريطانى فى شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٢١ :

١ ـ لاعلاء سمعة الكماليين فى العالم الاسلامى .

٢ ـ لفرض سيطرتهم على جنوب كردستان ولاستخدامها كقاعدة لشن الهجوم ضد بغداد .

٣ ـ استعادة تركيا لمنطقة غنية بالنفط تهيىء لهم الموارد المالية اللازمة .

ويشير المحضر إلى استغراب الأوساط البريطانية من تفاهم فرنسا مع مصطفى كمال لإعطاء الامتيازات الاقتصادية للفرنسيين فى تركيا . وقدمت فرنسا بهذا الصدد التسهيلات اللازمة لتنفيذ الخطة الكمالية من خلال تزويدهم بالأسلحة والذخيرة الفرنسية والوعد بتقديم الدعم الدبلوماسى لهم ضد اليونانيين . وهناك بعض الأدلة أيضاً على

---

(١) **Ibid Telegram From The High Commissioner of Mesopotamia to the Secretary of State for the Colonies 28 July 1921.**

أن الالتزامات التركية شملت إشارات للعراق ، ووعد الكماليون ببذل أقصىٰ جهودهم لطرد الملك فيصل من العراق إرضاءً للفرنسيين الذين طردوه من عرشه فى سوريا . كما وعد الكماليون بأنهم فى حالة استعادة سيطرتهم على العراق فانهم سيعطون الأسبقية للفرنسيين فى منحهم الامتيازات النفطية وامتياز سكة حديد بغداد . ولم يكن الفرنسيون وحدهم يشجعون مصطفىٰ كمال على مهاجمة العراق بل ان شركة ستاندرد أويل النفطية أيضاً كانت تحاول الحصول على حصة فى نفط العراق وإزاحة البريطانيين من هناك الذين كانوا العائق الرئيسى أمام حصولهم على هذا الامتياز . وكذلك كانت هذه الشركة تشجع ادعاءات شركة النفط التركية بامتيازاتها النفطية التى كانت تتمتع بها قبل الحرب فى ولايتى بغداد والموصل(١) .

وبتاريخ ٢٩ أذار / مارس ١٩٢٢ نقل المندوب السامى البريطانى فى إسطنبول ، عن مصدر موثوق إلى حكومته مادار من نقاش داخل المجلس الوطنى التركى حول القضية الكردية ومناقشة لائحة قانون الإدارة التركية لكردستان والذى وضعته لجنة خاصة من المجلس(٢) . واقترح عضو المجلس صالح أفندى (أرضروم) ويوسف عزت باشا

---

(١) F0371/6347, The Cabinet, Secret, Foreign Incitanent of the Turks to Attack Iraq, Colonial Office 13 December 1921.

(٢) (27) F0371/7781, Sir H. Runwbold To the Marquess Curzon of Kedleston, Constantinople, 29 March 1922.

(بولو) وراغب بك (أماسيا) وحقى حميد بك (سينوب) وصلاح الدين بك (مرسين) التصويت ضد اللائحة وكان كل من يوسف عزت باشا وراغب بك وحقى حميد بك أعضاء فى اللجنة التى أرسلت للتحقيق فى أسباب الانتفاضة الكردية فى بلدة كوتش كرى . ووافقت أغلبية المجلس بالتصويت ضد اللائحة وقررت أن تعقد جلسة سرية لمناقشة الموضوع يوم ١٠ شباط / فبراير . وحضر الجلسة السرية عدد كبير من أعضاء المجلس وتقريباً كل نواب حزب الدفاع الوطنى . وكان عدد الأعضاء الذين عارضوا اللائحة القانونية ٦٤ عضواً ، ونظراً لوجود عدد من النواب الذين لم يقرروا بعد كيفية التصويت بادر زعيم الدفاع عن الحقوق إلى إصدار تعليماته إلى كافة أعضاء حزبه لحضور الجلسة ، وافتتح صالح افندى الجلسة بكلمة قال فيها أنه لا يمكن حل القضية الكردية بهذه الطريقة والأساليب السطحية كما تجسدت فى القانون المقترح . وقال بأن الجميع يعلم ما فى الخفاء إذ قامت الدوائر المعنية بإخفاء الحقيقة .

وأضاف أنه بعد أن تهدأ الاضطرابات التى قادها (كرد) مصطفى باشا ، يتوجب إطلاق سراح هؤلاء الذين سجنوا لقيامهم بالإخلال بالنظام فى كوتش كيرى وبأنه من مصلحة البلاد إعطاء التوصيات التى قدمتها لجنة التحقيق ، المضامين العملية فى القانون .

وقد قيل أن جواد باشا قام باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إلا

أنه لما كانت البلاد فى حالة حرب مع اليونانيين فإنه ليس من السهل التعامل مع الموقف بتلك الطريقة .

وكان سبب الانتفاضة استبداد الادارة وموقف حكومة أنقرة ، تجاه الخلافة . وأن استخدام القوة زاد من تدهور الأوضاع وازدياد الاضطرابات . إذ أنه من الهراء القول بأنه لم تحدث هناك انتفاضة فى كردستان إذ لا حاجة إلى دليل عندما يمكن مشاهدة القرية بكل بساطة (ويقصد القرية التى حدثت فيها الانتفاضة التى تم قمعها بالقوة) . وكان الملك فيصل والبريطانيون يدعمون الحركة وأنه من صالح البلاد معالجة الموضوع بدون استخدام العنف . وكان نواب حزب الدفاع الوطنى يقاطعون حديث صالح أفندى باستمرار إلا أن الكلمة نالت رضا وقبول باقى النواب أمثال لطفى بك (ملاطيا) وحيدر بلا (وان) وعبدالغفور بك (كراسى) وأمين باشا (سيوس) وراسم بك . إلا أن كلمات هؤلاء زادت من الفوضى داخل المجلس وأدت بالتالى إلى احتجاج النائب عن أرضروم وراق بك الذى قال : يبدو أن المجلس تحول إلى مدرسة للأطفال .. ولوضع حد للارتباك الذى ساد المجلس بادر عدد من النواب إلى اقتراح بمناقشة مقترح صالح أفندى في وقت آخر عندما يتم استلام تقارير أخرى حول الموضوع من جواد باشا . وقد تم القبول بهذا المقترح وانتهت الجلسة بعد ذلك . ولخص تقرير المندوب السامى ماجاء فى لائحة قانون إدارة كردستان كما يلى :

(١) يشهد المجلس الوطنى الأعظم لتركيا قيام إدارة حكم ذاتى للشعب الكردى بما يتفق مع عاداتهم القومية بهدف ضمان تقدم الشعب التركى واستناداً إلى المتطلبات الحضارية .

(٢) يمكن اختيار حاكم عام للمناطق التى تسكنها أغلبية كردية ، من قبل ممثلى ذلك الشعب . وكذلك نائب حاكم عام ومفتش يمكن أن يكون تركياً أو كردياً وكما يقرره المجلس الوطنى الأعظم .

(٣) وينتخب المجلس الوطنى الأعظم أيضاً حاكماً عاماً يجب ان يكون ذا خبرة إدارية وسمعة جيدة ومحترما من قبل كافة طبقات الشعب الكردى .

(٤) ويشغل الحاكم العام منصبه لفترة ثلاث سنوات وبعد انتهاء هذه الفترة يقوم المجلس الوطنى الكردى بترشيح حاكم عام جديد مالم ترغب أكثرية الشعب الكردى على ابقاء الحاكم العام السابق .

(٥) وبالرغم من أن المجلس الوطنى الأعظم هو الذى يقرر ما إذا سيكون نائب الحاكم العام كردياً أم تركياً فإنه ينتخب مباشرة من قبل المجلس الوطنى الكردى . وتتم المصادقة على تعيينات الحاكم العام ونائبه والمفتش من قبل المجلس الوطنى الأعظم .

(٦) يشكل المجلس الوطنى الكردى فى الأقاليم الشرقية من خلال انتخابات تقوم على أساس حق الانتخاب العام وتكون دورة

كل مجلس لفترة ثلاث سنوات . ويجتمع المجلس فى الأول من آذار / مارس من كلّ سنة ، وتستمر دورته لفترة أربعة أشهر . وإذا لم يتمكن المجلس من إكمال أعماله خلال هذه الفترة فبالإمكان تحديد هذه الفترة بناء على طلب الأغلبية لأعضاء المجلس وبموافقة الحاكم العام .

(٧) يحق للمجلس الوطنى التدقيق فى الميزانية الخاصة بالإيرادات والمصروفات الخاصة بإدارة الأقاليم الشرقية والتحقيق فى المظالم التى يرتكبها الموظفون فى الإدارة المدنية . وبإمكان المجلس أن يتخذ قرارات جازمة بصدد تقدم ورفاه البلاد إذ يتم إيصال هذه القرارات إلى حكومة أنقرة لإبلاغ المجلس الوطنى الأعظم .

(٨) ينظر المجلس الوطنى الأعظم فى كافة النزاعات الناشبة بين الحاكم العام والمجلس الوطنى الكردى وعلى الطرفين الخضوع لقراراته .

(٩) ولحين تحديد الحدود من قبل لجان مشتركة تضم المنطقة الإدارية لكردستان أقاليم وان وتبليس وديار بكر وسنجق درسيم مع بعض الأقضية والنواحى المعينة .

(١٠) سيتم تشكيل تنظيم قضائى يرتبط بإدارة كردستان ينسجم مع التطبيق المحلى لبعض المناطق الخاصة . وسيضم هذا التنظيم موظفين مختصين نصفهم من الأتراك والنصف الآخر من

الأكراد . وعند إحالة الموظف التركى على التقاعد يحل محله موظف كردى .

(١١) ومن تاريخ نفاذ هذا القانون سوف لا تفرض الضريبة سواء بشكل مساهمة الحرب بأى شكل آخر . سيتم التوقف عن جباية المساهمات المالية من الآن وصاعداً وبناء على الأوامر التى تصدر من الإدارات المحلية ، وستدفع الضريبة مرة واحدة ، فى السنة . وسيتم تحديد النسبة التى تدفع من الإيرادات إلى حكومة أنقرة من قبل لجنة مختلطة تضم نواب المجلس الوطنى الأعظم فى أنقرة والمجلس الوطنى الكردى .

(١٢) يتم تشكيل قوات جندرمة للحفاظ على الأمن والنظام فى الأقاليم الشرقية وسيقوم المجلس الوطنى الكردى بوضع الأنظمة والقوانين التى تتحكم بهذه القوة ، إلا أن رئاسة الإدارة للجندرمة تكون بيد موظفين أتراك لحين الاكتفاء وعدم الحاجة إلى خدماتهم .

(١٣) يبقى الضباط والجنود الأكراد فى خدمتهم الحالية لحين إقرار وابرام السلام إذ بإمكان من يرغب العودة إلى وطنه القيام بذلك .

(١٤) وبعد التوقيع وإبرام السلام ستكون المهمة الأولى تقدير قيمة الحيوانات والمواد التى تم الاستيلاء عليها خلال وبعد الحرب وتدفع خلال ١٢ شهرا على الأقل .

(١٥) يتم استخدام اللغة التركية داخل المجلس الوطنى الكردى فقط وفى دوائر الحاكم العام وإدارة الحكومة (الكردية) . ويمكن تعليم اللغة الكردية فى المدارس ، ويمكن للحاكم أن يشجع على استخدامها إلا أنه يجب ألا يشكل ذلك أساساً للمطالبة فى المستقبل بالاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية للحكومة .

(١٦) الواجب الرئيسى للمجلس الوطنى الكردى تأسيس جامعة تضم كليتى قانون وطب .

(١٧) لاتفرض أية ضريبة مهما كان نوعها من قبل المجلس الوطنى الكردى دون استحصال موافقة الحاكم العام وقبل إطلاع المجلس الوطنى الأعظم فى أنقرة .

(١٨) لايمكن تقديم ومنح أية امتيازات دون استشارة المجلس الوطنى الأعظم فى أنقرة واستحصال موافقته .

ومن هنا يمكن معرفة أسباب معارضة لائحة القانون هذه بهذه الشدة والحماسة من قبل النواب الأكراد كما جاء أعلاه .[1]

وعبرت السلطات التركية عن امتعاضها واحتجاجها لقيام الحكومة البريطانية بإعادة احتلال منطقة راوندوز عام ١٩٢٣ التى سبقت احتلالها القوات التركية فى عام ١٩٢٢ بقيادة الضابط التركى ياوز دمير ودعمها لانتفاضة الشيخ محمود فى السليمانية .. وقد عبر

---

(١) Ibid.

عن ذلك الاحتجاج رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان ، عصمت باشا إينونو رئيس الوزراء التركى ، إلى رئيس الوفد البريطانى السيد هوراس رامبولد واعتبر ذلك خرقاً للوضع الراهن . بينما اكد السيد هوراس بأن الأتراك هم الذين خرقوا الوضع الراهن إذ أن راوندوز والموصل قد تم احتلالهما مباشرة من قبل القوات البريطانية بعد توقيع الهدنة عام ١٩١٨ ، وأكدت السلطات البريطانية بأنه بعد إعادة احتلالهما من قبل القوات التركية أصبحت راوندوز مركزاً للتآمر ضد القوات البريطانية فى العراق .

(١) **F0371/9005, Telegram From Sir H. Rumbold(Lusanne) 2 May 1923. and From Henderson (Constantinople) 6 May 1923. No. 274.**

الفصـل الثالـث

انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ وانتفاضة عام ١٩٣٠

انتفاضة عام ١٩٢٥ :

في شباط فبراير ١٩٢٥ اندلعت انتفاضة الشيخ سعيد ، العالم الديني ، في منطقة « كنج » بعد أن أعلن الشيخ بأنه مادام الأتراك الكماليون قد تخلوا عن رابطة الإسلام التى كانت تربط الكرد بهم فإنه يتوجب على الكرد الآن ضمان مستقبلهم بأنفسهم . لذا أعلن الشيخ الثورة على الحكومة التركية الجديدة بزعامة رئيس الجمهورية الجديد مصطفى كمال (أتاتورك) الذى ألغى نظام الخلافة الإسلامية .[1] وانتشرت الثورة بسرعة تمتد إلى الولايات الجنوبية الشرقية التركية من كردستان فى كنج وموش وأرغانه ودرسيم وديار بكر وماردين واورفه وسيورك وسيجرت وتبليس ووان وكيكى وكينيس كازاس الواقعة فى أرضروم وحكارى . ونتيجة للخلافات الحادة ، داخل مجلس الوزراء التركى بسبب هذه الأزمة وكيفية حلها ، بادر الرئيس التركى مصطفى كمال إلى دعوة رئيس الوزراء المتقاعد عصمت باشا

---

(١) F0371/10867, Mr. Linsday to Mr. Austen Chamberlain, Constantinople, 24 February 1925 No. 154.

ينونو للحضور إلى أنقرة لدراسة الموقف . وقد فوجىء الرأى العام التركى فى أسطنبول بهذا الخبر الذى نشرته الصحف التركية آنذاك . فوصل الباشا العاصمة يوم السبت المصادف ٢١ شباط / فبراير واستقبله رئيس الجمهورية فى محطة القطار واصطحبه مباشرة إلى الاجتماع الذى كان منعقداً فى قصر الرئاسة فى « جناقاية » .

ومما جلب الانتباه عدم حضور رئيس الوزراء التركى فتحى بك وبعض الوزراء فى المحطة لاستقبال عصمت باشا . وتبين أن السبب لحضور رئيس الوزراء التركى السابق ، كما ورد فى الوثيقة البريطانية[1] ، كان بهدف التشاور مع رئيس الجمهورية حول الانتفاضة التى وقعت فى ولاية « كنج » والتى تحفظت الحكومة التركية على نشر أخبارها بسبب جدية الموقف وحدة الأزمة التى تواجهها . ولم تنشر المصادر الرسمية الحكومية إلا أشارات موجزة حول الاستعدادات العسكرية الجارية لسحق الانتفاضة خلال أيام قليلة . وتم إعلان الأحكام العرفية فى مناطق الانتفاضة لمدة شهر واحد فى الولايات الجنوبية الشرقية التى أشرنا لها . وتناول تقرير السفير البريطانى الصادر انذاك (انظر الهامش ١) موضوع الانتفاضة وأنها وقعت فى منطقة نائية فى وسط آسيا الصغرى تماماً ولم تتوفر المعلومات الكافية عما حدث إلا من خلال مانشرته بعض

---

(١) F0371/10867, Mr . Linsday to Mr. Austin Chamberlain Constantinople, 24 February 1925.

المصادر الرسمية فقط . ويقول التقرير أنه يبدو واضحاً من هذه المصادر أن انتفاضة الشيخ سعيد قد أخذت بعداً كبيراً وأنها خارجة عن إمكانيات الموارد المحلية لقمعها إذ انضم عدد كبير من الجندرمة إلى الانتفاضة . واتهمت المصادر التركية الرسمية المؤامرات الأجنبية (وتعنى الإنكليز) لتشجيعها ، بالإضافة إلى اعترافها بأن دوافع الانتفاضة هى الدين والقومية الكردية . ويقول تقرير السفير أن هذه أول حركة علنية لاترتبط بشخص أو أشخاص معينين ضد سياسات الحكومة الحالية . وتقول بعض التقارير أن عصمت باشا يرغب بشمول إسطنبول وطربزون بالأحكام العرفية إلا أن فتحى بك عارض ذلك . ونفت هذه التقارير وقوع أزمة داخل الحكومة . وكان الخلاف يدور حول الطرق والأساليب اللازمة لقمع الانتفاضة . ويضيف التقرير أنه باستثناء بعض العناصر الرجعية داخل المجلس الوطنى التركى فإن أعضاء الحكومة التركية الحديثة لايمتلكون المشاعر الدينية الكافية لتجعلهم يتعاطفون مع انتفاضة الشيخ سعيد الدينية . لذا فإن موافقة قادة حزب التقدم مضمونة مقدماً لدعم سياسة الحكومة وإجراءاتها لقمع الانتفاضة . واشار التقرير إلى أنه بالرغم من أن صحيفة « توحيد الأفكار » هى صحيفة محافظة وإسلامية الاتجاه إلا أنها شجبت أسلوب الانتفاضة لتحقيق القضايا الإسلامية . وفى تقريرآخر صادر عن السفير البريطانى[1] فى تركيا

---

(١) **Ibid, Mr. Linsday to Mr. Austen Chamberlain, Constantinople, 3 March 1925.**

أشار التقرير بأن انتفاضة الشيخ سعيد الكردية تتمركز فى المنطقة الجبلية باتجاه الجنوب (ديجة هينى وبيران وأرغانه) كما انتفضت أيضاً المناطق الواقعة شمال الوادى فى كينيس وكينج ويلور قتال أيضاً فى كمش كيزيك الواقعة إلى الغرب . وتناقلت التقارير بأن الشيوخ الأكراد فى ولاية ورسيم قد قاموا باظهار تعاطفهم وإخلاصهم مع الانتفاضة . وتمكن الثوار من دخول بلدة خربوط الواقعة على المنحنى الغربى لنهر مرادصو ، وهرب بعدها الموظفون الأتراك من البلدة . وأشار التقرير إلى المنطقة الكائنة شمال ساحل البحر الأسود والمعروف عنها بأنه لايوجد فيها للحكومة التركية أصدقاء هناك فى منطقة طربزون إذ سيكون الموقف صعباً جداً إذا امتدت الانتفاضة إليها ، وهناك ضغوط على الحكومة لإعلان الأحكام العرفية فيها كإجراء احترازى ، وتناقلت الصحف التركية قيام الطائرات التركية بضرب مناطق الانتفاضة وتحشيد خمس فرق لمهاجمة الثوار من الجنوب والشمال . وأكد التقرير البريطانى أن السبب الرئيسى للانتفاضة هو دينى وقومى ومعاد للنظام الجمهورى . ونقل التقرير الإشاعات الدائرة بين الكرد حول تزعم سليم أفندى ، ابن السلطان عبد الحميد ، للحركة والمقيم حالياً فى منفاه فى بيروت ، أو بأنه ملك كردستان فى المستقبل[1] . وهناك سبب آخر أشار إليه التقرير وهو التدهور الإدارى العام الذى سببه التغيير المستمر فى النظام والذى

---

(١) Ibid.

أدخلته الحكومة القومية التركية ، إذ تم تجزئة وتقسيم الولايات التركية القديمة وأصبح كل سنجق إقليماً قائماً بذاته ، إذ يستلم الوالى أوامره من أنقرة مباشرة . لذا فقد سببت السياسة المركزية للحكومة التركية تأخيراً كبيراً فى تمشية وتصريف شؤون الدولة وأصبح الوالى الجديد أكثر استبداداً من ذى قبل ولا يتصف بالكفاءة وغير قادر على ممارسة سيطرته على السكان . وأدخلت الحكومة التركية وأضافت تشريعات ومواد جديدة إلى « قانون الخيانة » تعاقب الشخص بموجبه من سنتين إلى عقوبة الإعدام إذا حاول أن يستغل العواطف الدينية لأغراض سياسية . كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لكبح تجاوزات الكلام فى خطب الجمعة فى المساجد . وإعادة النظر فى أسلوب منح الأجازات لرجال الدين الذى يلقون المحاضرات الدينية فى أسطنبول (ومن المحتمل فى أماكن أخرى) . كما تم منع بعض الأئمة المشهورين من إلقاء خطبهم فى المساجد[١] .

ويشير التقرير البريطانى بأنه بسبب ما أحدثته هذه الانتفاضة من صدمة وارتباك فى أوساط الحكومة الكمالية فقد بادرت السلطات التركية إلى محاولة التوصل إلى حل سريع مع اليونانيين حول قضية البطريريكية . وبتاريخ ٢ أذار مارس قدم رئيس الوزراء التركى فتحى بك استقالته من الحكومة بسبب رغبته فى اتباع سياسة معتدلة ضد الانتفاضة وحل محله رئيس الوزراء السابق عصمت باشا إينونو الذى

---

(١) Ibid.

سبق أن تخلى عن منصبه بسبب مرضه والذى تعهد بدوره باتخاذ أشد إجراءات القمع ضد الانتفاضة الكردية للشيخ سعيد[1]

وأخيراً تمكنت القوات التركية فى ١٥ نيسان/إبريل ١٩٢٥ م من قمع انتفاضة الشيخ سعيد والقبض على الشيخ قائد انتفاضة كردستان مع عدد من الشيوخ ومؤيديه وأخذه إلى بلدته الأصلية « وارتو » ومحاكمته أمام محكمة عسكرية فى ديار بكر لإصدار الحكم بحقه وإعدامه . ويعتبر أسر الشيخ النهاية لهذه الانتفاضة وانتهاء فترة صعبة واجهتها واجتازتها الحكومة التركية بكل إحراج . ولم تشر النشرات الرسمية التركية إلى الانتفاضة بل إلى بعض الاضطرابات التى قام بها أتباع الشيخ سعيد فى المناطق المجاورة لبلدة « سلوان » . وتناقلت تقارير السفير البريطانى فى إسطنبول[2] قيام المحاكم العسكرية ببعض الإعدامات . وأشارت تقارير الملحق العسكرى البريطانى فى السفارة البريطانية فى إسطنبول[3] إلى البرقيات التى تناقلت خبر تحريض وتشجيع بريطانيا للانتفاضة استناداً إلى بعض الوثائق التى وجدت وشهادة بعض الشهود . ويقول السفير البريطانى فى تقريره المشار إليه أنه إذا صحّ ذلك فيبدو أن هذه المستندات تعود إلى فترة عام ١٩١٩ م و ١٩٢٠ م ، عندما كانت فكرة كردستان الحكم

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, Mr. Linsday to Mr. Austen Chamberlain. Constantinople, 22 April 1925.

(٣) Ibid, Major Harence.

الذاتى قائمة ، وتحتل الصدارة ، ويقول التقرير أنه لاتوجد هناك أية تفاصيل جديدة فى الوقت الحاضر . حول السبب المباشر لهذه الانتفاضة . ويقول أيضاً أن هناك تقارير تقول أن السلطات البريطانية أخذت تشجع النساطرة (الأثوريين) والأرمن على التسلل إلى كردستان من الجنوب . ويضيف التقرير أن الرأى العام التركى فى إسطنبول قد فوجىء بسبب قيام السلطات التركية فى ١٦ أذار / مارس بغلق صحيفة « تنين » لصاحبها حسين جاهد وتم القبض على ثلاثة من موظفيها وأخذهم إلى أنقرة . كما ألقى القبض على رئيس تحرير الصحيفة ـــ حسين جاهد ـــ فى إسطنبول وأرسل مخفوراً إلى أنقرة وبأنه يقبع فى السجن بانتظار المحاكمة . ويقول التقرير أن الصحيفة معروفة بمعارضتها لسياسات الحكومة . وأشار التقرير إلى اجتماع المجلس الوطنى فى ٢٠ نيسان /إبريل لمناقشة السياسة المستقبلية للحكومة فى الولايات الشرقية . ولاشك أنها سياسة الاستمرار فى القمع والبطش ، على حد قول التقرير ، واستمرار سريان العمل بالأحكام العرفية لمدة سبعة أشهر أخرىٰ اعتباراً من ٢٤ نيسان / أبريل وتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن أنقرة فوراً دون إحالتها إلى المجلس الوطنى[١] .

وأخيراً وبتاريخ ٢٨ نيسان / أبريل ١٩٢٥ صدر حكم الإعدام على الشيخ سعيد وعلى أربعين متهماً من جماعته بعد محاكمة استمرت

(١) Ibid.

سبق أن تخلى عن منصبه بسبب مرضه والذى تعهد بدوره باتخاذ أشد إجراءات القمع ضد الانتفاضة الكردية للشيخ سعيد(١)

وأخيراً تمكنت القوات التركية فى ١٥ نيسان/إبريل ١٩٢٥ م من قمع انتفاضة الشيخ سعيد والقبض على الشيخ قائد انتفاضة كردستان مع عدد من الشيوخ ومؤيديه وأخذه إلى بلدته الأصلية « وارتو » ومحاكمته أمام محكمة عسكرية فى ديار بكر لإصدار الحكم بحقه وإعدامه . ويعتبر أسر الشيخ النهاية لهذه الانتفاضة وانتهاء فترة صعبة واجهتها واجتازتها الحكومة التركية بكل إحراج . ولم تشر النشرات الرسمية التركية إلى الانتفاضة بل إلى بعض الاضطرابات التى قام بها أتباع الشيخ سعيد فى المناطق المجاورة لبلدة « سلوان » . وتناقلت تقارير السفير البريطانى فى إسطنبول(٢) قيام المحاكم العسكرية ببعض الإعدامات . وأشارت تقارير الملحق العسكرى البريطانى فى السفارة البريطانية فى إسطنبول(٣) إلى البرقيات التى تناقلت خبر تحريض وتشجيع بريطانيا للانتفاضة استناداً إلى بعض الوثائق التى وجدت وشهادة بعض الشهود . ويقول السفير البريطانى فى تقريره المشار إليه أنه إذا صحّ ذلك فيبدو أن هذه المستندات تعود إلى فترة عام ١٩١٩ م و ١٩٢٠ م ، عندما كانت فكرة كردستان الحكم

(١) Ibid.

(٢) Ibid, Mr. Linsday to Mr. Austen Chamberlain. Constantinople, 22 April 1925.

(٣) Ibid, Major Harence.

الذاتى قائمة ، وتحتل الصدارة ، ويقول التقرير أنه لاتوجد هناك أية تفاصيل جديدة فى الوقت الحاضر . حول السبب المباشر لهذه الانتفاضة . ويقول أيضاً أن هناك تقارير تقول أن السلطات البريطانية أخذت تشجع النساطرة (الأثوريين) والأرمن على التسلل إلى كردستان من الجنوب . ويضيف التقرير أن الرأى العام التركى فى إسطنبول قد فوجىء بسبب قيام السلطات التركية فى ١٦ أذار / مارس بغلق صحيفة « تنين » لصاحبها حسين جاهد وتم القبض على ثلاثة من موظفيها وأخذهم إلى أنقرة . كما ألقى القبض على رئيس تحرير الصحيفة ــ حسين جاهد ــ فى إسطنبول وأرسل مخفوراً إلى أنقرة وبأنه يقبع فى السجن بانتظار المحاكمة . ويقول التقرير أن الصحيفة معروفة بمعارضتها لسياسات الحكومة . وأشار التقرير إلى اجتماع المجلس الوطنى فى ٢٠ نيسان/إبريل لمناقشة السياسة المستقبلية للحكومة فى الولايات الشرقية . ولاشك أنها سياسة الاستمرار فى القمع والبطش ، على حد قول التقرير ، واستمرار سريان العمل بالأحكام العرفية لمدة سبعة أشهر أخرى اعتباراً من ٢٤ نيسان / أبريل وتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن أنقرة فوراً دون إحالتها إلى المجلس الوطنى[١] .

وأخيراً وبتاريخ ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٢٥ صدر حكم الإعدام على الشيخ سعيد وعلى أربعين متهماً من جماعته بعد محاكمة استمرت

---

(١) Ibid.

لمدة شهر واحد . ولم تنشر السلطات التركية أية تفاصيل عن الأدلة الموجهة ضد الشيخ وجماعته . كما صدرت أحكام أخرى بالسجن على البقية الباقية من جماعته . وتم إطلاق سراح حوالى عشرين متهماً لعدم توفر الأدلة ضدهم . كما صدرت الأوامر بإغلاق كافة أماكن التجمع الدينية فى الولايات الشرقية (التكية) لاتهام رجال الدين باستغلالها كأماكن لتجمع الجهلة من الناس . وبعد قراءة الأحكام خاطب رئيس المحكمة العسكرية المتهمين قائلاً :

« قامت جماعة معينة منكم بخدمة مصلحتها الشخصية ، بينما سار القسم الآخر منكم وراء الرعاية الأجنبية والطموحات السياسية . وكلكم عملتم من أجل تحقيق نفس الهدف ، وهو تأسيس كردستان المستقلة . ومن خلال قيامكم بالانتفاضة التى عملتم من أجلها لسنوات عديدة أشعلتم المنطقة بالنار . وبنتيجة جهود الحكومة الجمهورية الفعالة تم إخماد انتفاضتكم الرجعية فوراً بنتيجة الضربات المميتة التى وجهها الجيش الجمهورى ، وتم القبض عليكم جميعا وإرسالكم إلى هنا لمحاكمتكم أمام العدالة . ويجب على كل واحد منكم أن يعلم بأن الحكومة الفتية سوف لاتسمح بالتحريض ولا للرجعية أو لأى نشاط شرير وأنها ستقضى على مثل هذه الجرائم من خلال الاجراءات السريعة الحاسمة . وتم أخيراً تخليص سكان هذه المناطق التى كانت تعانى من استبداد هؤلاء الشيوخ والأغوات والبكوات الذين ضحوا بأموالهم وممتلكاتهم من أجل هؤلاء المستبدين

وتستمر فى السير فى طريق الازدهار والتقدم فى ظل جمهوريتنا بسلام وسعادة ، وأنتم ستدفعون الثمن على مشانق العدالة نتيجة للدماء التى سفكت والمنازل التى دمرتموها . هذا هو الحكم الا أنه عادل وصادر عن قوانين الجمهورية[١] .

وتم تنفيذ حكم الإعدام بالمتهمين فجر يوم ٢٩ حزيران / يونيو بالقرب من الساحة المجاورة لباب حلب فى ديار بكر . ونشرت الصحف التركية المحلية تفاصيل الأحكام وتنفيذ عمليات الإعدام بالمتهمين الأكراد والملاحظات والأقوال التى صرحوا بها قبل موتهم .

وتناقلت تقارير السفير البريطانى فى تراقيا (تركيا الاوربية) المؤرخة فى ٢٢ تموز / يوليو[٢] أنباء قيام سيد طه ـ ابن عم السيد عبدالقادر الذى أعدم لاشتراكه فى انتفاضة الشيخ سعيد الكردية نقلت أنباء انتفاضته واحتلاله لمنطقة شميدينان الواقعة بالقرب من نقطة التقاء الحدود التركية ـ الإيرانية ـ العراقية . وأشار تقرير السفير إلى قيام الصحف بنشر البلاغ التالى الصادر عن مقر قيادة الجيش الثالث التركى فى بلدة « العزيز » (خربوط) .

« قام السيد عبدالله بن سيد عبدالقادر الذى أعدم مؤخراً بدافع الخوف والإشاعات التى تناقلت عزم الحكومة على القيام بمعاقبته

---

(١) Ibid, Mr. Hoare to Mr. Auster Chamberlain, Therapia, I July 1925.

(٢) Ibid, British Embassy, Therapia, 22 July 1925, No. 576 to Fo.

لارتكاب أعمال وحشية ضد الموظفين والسكان الأبرياء فى بلدة شمدينان وبمساعدة عدد من زعماء العشائر الذين التفوا حوله فى هذه المنطقة .

وتمكنت القوات العسكرية من قمع وتطهير المنطقة من هؤلاء قطاع الطرق وإنقاذ السكان الأبرياء من الاضطهاد . فهرب الشقاة بصورة مؤقتة إلى منطقة الحدود للدول المجاورة بعد أن تم القبض على عدد من المتمردين » .

ويشير التقرير إلى القول بأنه يبدو أن سيد طه وسيد عبدالله هما شخص واحد .

ومنذ قمع الانتفاضة دأبت السلطات التركية على نزع سلاح العشائر الكردية فى الولايات الشرقية من كردستان تركيا وفرض ادارتها عليهم وجباية الضرائب بالقوة .

واستمرت الجمهورية التركية فى تبنى سياسة عدم الاعتراف بالأكراد كأقلية وبمشكلتهم التى اعتبرتها مجرد مشكلة حدودية ونزاعات عشائرية . كما أبقت السلطات التركية المناطق الشرقية فى كردستان تركيا مغلقة أمام الأجانب لعدم إعطائهم الفرصة لتقويم الموقف وحقيقة الأوضاع هناك[١] . وبذا فشلت سياسة الاحتواء وصهر الكرد بتركيا فى المجتمع التركى وتشتيتهم بالرغم من

---

(١) **F0371/523,9 ,Kunds of Turkey, Fo Research Department, 9 May 1946.**

استخدام سياسة البطش والإرهاب والترحيل من شرق تركيا إلى غرب الأناضول وتوطين الأتراك المهاجرين من البلقان فى أماكن إقامة الأكراد الأصلية المهجرين منها[١] . واستمرت فى نفس الوقت نشاطات الشخصيات الكردية المثقفة والتى كانت تعيش بالمنفى فى الخارج ومن بينها الأمير ثريا بدرخان زعيم الكرد فى منطقة بوتان (جزيرة ابن عمر) . وكان ثريا فى جولة فى الولايات المتحدة يروج للقضية الكردية ويفضح السياسات التعسفية التركية ضد الكرد. وأشار تقرير للقنصل البريطانى فى ديترويت فى الولايات المتحدة ، والمؤرخ فى ١٨ نيسان / أبريل ١٩٢٩[٢] الى زيارة ثريا لديترويت ومغادرته يوم ١٩ إلى فرنسا يرافقه زميله الأرمنى كريكور وارتنيان عضو وفد اللجنة الأرمنية . وكان هدف الزيارة كما أورده القنصل فى تقريره مناشدة مساعدة إحدى القوى الكبرى لمناصرة القضية الكردية وللثورة ضد الأتراك . ولهذا الغرض كان ثريا يجمع التبرعات من الأكراد المقيمين فى الولايات المتحدة (حوالى ١٠ ـ ١٢ ألف كردى) . كذلك تعاطف الأرمن المقيمون هناك مع القضية الكردية ، وساهموا فى التبرع ، على حد قول القنصل . ويعيش وارتينان فى يرفان عاصمة أرمينيا السوفيتية . وكان ثريا قد غادر باريس بعد ذلك إلى لندن .

---

(١) Ibid.

(٢) F0371/13827 ,British Consulate, Detroit, Michigan 1929 ,No. 21 To Fo.

وكانت جمعية « خويبون » الكردية هي التي قامت بإيفاده إلى الولايات المتحدة ، للقيام بهذه المهمة . وكان الأكراد المقيمون فى الولايات المتحدة ، يتبرعون بحوالى ـ ٥٠ ـ ٦٠ ألف دولار سنوياً ، وتمكن ثريا من ضمهم جميعاً إلى الجمعية ليصبحوا أعضاء فيها . وكان موسولينى قد دعا ثريا ليحل ضيفاً عليه وهو فى طريقه من أوربا إلى الولايات المتحدة إذ نزل فى ضيافته لمدة خمسة عشر يوماً ، كضيف روما . وكان الانطباع الذى حمله ثريا عن موسولينى هو استعداد الأخير لمساعدة الكرد . كما وجه فنزيلوس وزير الخارجية اليونانى الدعوة إلى ثريا لزيارة أثينا عند عودته . ولم تسمح السلطات البريطانية فى العراق بفتح مكتب لجمعية خويبون فى الموصل . إلا أن السلطات الفرنسية فى سوريا سمحت بفتح فرع لها فى حلب . وأفاد التقرير بأن الحكومة الروسية كانت ترغب بالإبقاء على اتصالاتها مع الجمعية ، وطلب الممثل السوفييتى فى الولايات المتحدة الحضور لزيارته قبل مغادرته نيويورك إلى باريس . وأفاد ثريا بأن الأكراد يمكنهم تحشيد ١٥٠ ألف مقاتل بقيادة ضباط أكراد متقاعدين وبضمنهم عدد من الجنرالات الذين خدموا فى الجيش التركى ، وأن كل مايحتاجونه هو السلاح والذخيرة .

وكان ثريا يحمل رسالة من جمعية خويبون تؤكد قرب قيام الاتراك بمهاجمة الأكراد فى مناطقهم ، وبأن مهمته تقتضى أيضاً مناشدة مساعدة باريس ولندن . وقام ثريا بنشر كتاب حول القضية

الكردية فى نيويورك لاطلاع الرأى العام الأمريكى على مأساة هذا الشعب وقضيته .

الانتفاضة الكردية عام ١٩٣٠

تناول تقرير الملحق العسكرى البريطانى فى السفارة البريطانية فى إسطنبول(١) تفاصيل وخلفيات وأسباب الانتفاضة الكردية التى قام بها صلاح الدين بن الشيخ سعيد الذى أعدم والده عام ١٩٢٥ وإبراهيم بك زعيم الكرد الجلاليين وخالص بك بن الشيخ عبدالمجيد وكذلك أولاد كور حسين زعيم قبيلة حيدرانى الكردية . إذ أشار التقرير الى فقدان الاستقرار والهدوء فى الولايات الشرقية لكردستان تركيا منذ قيام السلطات التركية بقمع انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ . إذ استمرت بعدها التجاوزات والمظالم التركية ضد الشعب الكردى هناك ، إذ قرر عدد من الشخصيات الكردية التخطيط والإعداد للقيام بانتفاضة عامة جديدة إذا لم تلب الحكومة التركية مطالبهم بتحسين معاملتها للشعب الكردى(٢) . وقد نشرت الخبر كذلك صحيفة « المساواة » إحدى الصحف اليومية الصادرة فى القاهرة حول قيام هذه العناصر الثورية الكردية بتقديم مطالبها إلى حكومة أنقرة . كما نقلت التقارير البريطانية الصادرة عن المندوب

---

(١) F0371/14580, Major Oleary to Sir G. Clerk, Constantinople ,17 September 1930 Enclosure 2 in No. 1.

(٢) F0371/14579 ,Mr. Edmonds to Mr. A. Henderson Angona, 17 March 1930.

السامى البريطانى فى بغداد فى ١٣ أذار / مارس ١٩٣٠ أخبار القتال الذى دار بين المقاتلين الكرد والسلطات العثمانية فى منطقة قراقوش - بايزيد فى شهر حزيران / يونيو ١٩٢٩ . وأشار التقرير إلى محاولة العناصر القيادية للحركة لإقناع أكبر عدد ممكن من العشائر الكردية للانضمام إلى الانتفاضة . فبادرت السلطات التركية إلى إلقاء القبض فى شباط / فبراير من العام نفسه ، على خالص بك وصلاح الدين بن الشيخ سعيد وشخصية أخرى ، وكان ذلك أول مؤشر على تسرب أخبار الاضطرابات فى المنطقة . وعندها بدأت عشيرة الجلاليين الكرد بمهاجمة المواقع التركية فى منطقة جبل آرارات[١] . وتمكن خالص بك من الهرب إلى إيران حيث بدأ من هناك يحرض على الثورة ضد الأتراك . ولم تسفر المصادمات التى جرت بين قوات الكرد الثائرين والقوات الحكومية عن أية نتيجة بسبب فشل الأخيرة فى قمع الانتفاضة التى استمرت طيلة شهر نيسان / أبريل[٢] . لذا قررت الحكومة التركية ليس فقط استعادة الأمن والنظام والهدوء إلى كردستان تركيا بل كذلك تصفية المسألة الكردية إلى الأبد[٣] . وتم إحلال القائد التركى صالح باشا قائد الفيلق الثامن التركى محل سداد باشا قائد الفيلق الحادى عشر التركى لأنه لم يؤمن بالحل العسكرى للقضية . كما بادرت الحكومة التركية إلى إرسال معظم الطائرات

---

(١) F0371/14580.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

العسكرية لضرب ولايات كردستان تركيا الشرقية . كذلك تم إعداد فيلقين مدربين تدريباً جيداً على حرب الجبال ووضعها تحت قيادة حسين وعمر خالص باشا . وبلغ مجموع القوات المهيأة للهجوم ١٥ ألف رجل عدا القوات التى حشدت ووضعت فى الاحتياط فى غرب الأناضول[١] .

وكان هدف القائد التركى صالح باشا التقدم على جبل آرارات من اتجاهين وسحق الثوار وفرض الحصار عليهم من قبل الفيلقين . إلا أنه يبدو أن الفيلق الشمالى كان قد تحرك مبكراً قبل حركة الفيلق الجنوبى والشروع بمهاجمة الثوار الكرد بالقرب من بلدة « أجديف » يوم ١٢ حزيران / يونية . فلم يتمكن الفيلق من إتمام المهمة وتحقيق الانتصار التام إذ تمكنت القوات الكردية من التراجع إلى داخل إيران حيث كانوا يتلقون الدعم بالسلاح والذخيرة من أكراد كردستان الشرقية فى إيران[٢] . وتمكنت القوات الكردية من صد ودحر القوات التركية التى لاحقتها عند مستنقعات « سرى جو » وردتها على أعقابها ، وتمكنت من أسر ٥٠ جنديا وضابطاً تركيا كما استولت على أربع رشاشات[٣] . وبقى الزعيم الكردى إبراهيم بك يقاتل مع جماعته فى جبل آرارات هم وعوائلهم البالغ عددهم حوالى ٣ آلاف مقاتل . وانتشر أوار الانتفاضة فى نهاية شهر حزيران / يونيو إلى ولايات

(١) Ibid.
(٢) Ibid,
(٣) Ibid.

موش ووآن وتبليس . وتوسع حجم القوات الكردية المقاتلة بسبب التحاق أعداد كبيرة من المتطوعين الكرد من أبناء العشائر والمدن الكردية على السواء ، وتمكنت هذه القوات فى بداية شهر تموز / يوليو من التقدم غرباً بقيادة أبناء كور حسين باتجاه « أرزيس » الواقعة فى الزاوية الشمالية الشرقية من بحيرة وآن ، إذ التحق بهذه القوات الأكراد الجلاليون الذين كانوا يتعاطفون مع الانتفاضة . كما انضم إليها عدد آخر من أكراد كردستان إيران . وتمكنت هذه القوات فى النهاية من الاصطدام بالفيلق التركى الجنوبى عند بلدة « زيلان ديرى » بالقرب من جبل « سيبان داغ » شمال بحيرة وآن . واستمرت المعركة لمدة أربعة أيام ، استخدم فيها الجيش التركى الطائرات لقصف القوات الكردية الثائرة ، وكذلك قوات الخيالة التركية والرشاشات[١] . ويقول التقرير أنه من المحتمل ، أن قوات الجيش التركى قد منيت بخسائر كبيرة إلا أنها تمكنت من كسر مقاومة الثوار الأكراد فى هذه المنطقة بعد ذلك بنجاح . وأعقب ذلك سياسة الأرض المحروقة التركية وحرق وتدمير القرى الكردية ، بعد أن تمكنت القوات الكردية من إسقاط عدة طائرات والقبض على طياريها[٢] . وكان من الممكن للانتفاضة الكردية أن تستمر وتنتشر لولا قيام السلطات البريطانية فى العراق بالتعاون مع الأتراك وحشد قواتها وضرب الانتفاضة الأخرى التى قام بها أحد القادة الأكراد

(١) Ibid

(٢) Ibid.

هناك واسمه « حاجو » فى منطقة بارزان[1] . واستمرت المقاومة الكردية للأتراك فى منطقة « أكرى داغ » بقيادة إبراهيم بك ، وقد شكل الموقع الحصين الذى اختارته القوات الكردية بالقرب من الحدود الإيرانية عائقاً تعبويا يحول دون تطويق القوات الكردية بسبب تعرض القوات التركية المهاجمة إلى الاضطرار إلى خرق الحدود الإيرانية[2] . ولم يكن الإيرانيون مستعدين للسماح للقوات التركية للقتال على أراضيهم . ولم تكن القوات الإيرانية فى الوقت نفسه قادرة على قمع الانتفاضة الكردية داخل أراضيها إذ أصيبت فى شهر آب / أغسطس بخسائر كبيرة نتيجة إحدى المعارك بالقرب من « ماكو » وفقدوا فيها ١٠٠ جندى إيرانى قتيل[3] .

وبادر القائد التركى صالح باشا إلى إعادة تنظيم قواته طيلة شهر آب / أغسطس للإعداد لإنزال ضربة نهائية بالانتفاضة الكردية . وتمكن أخيراً فى ٧ أيلول / سبتمبر من الهجوم وفتح مضيق « سردار بولاق » الواقع بين جبلى آرآرآت الأعلى والأسفل بعد إعطاء خسائر كبيرة[4] .

وفى تقرير صادر عن السفير البريطانى فى إسطنبول فى آب / أغسطس ١٩٣٠ يؤكد السفير تعاون الحكومتين العراقية

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

والبريطانية وبعدم سماحهما لتشجيع أية اتجاهات قومية انفصالية أو السماح لأية حركة ذات طبيعة تحرج الحكومات المجاورة للعراق وأضاف التقرير أن العراق قد قام بتقديم كافة الضمانات لمحاربة ومنع أية حركات مقاومة كردية وأن خير برهان على ذلك قيام القوات العراقية بالتعاون مع القوة الجوية البريطانية بضرب حركة الشيخ أحمد البارزانى فى الشمال . وعبر وزير الخارجية التركى توفيق رشدى عن رضاه من موقف الحكومة العراقية بهذا الخصوص وأشار إلى أن الخوف هو من مكان آخر (ويتساءل السفير فيما إذا كان الوزير التركى يقصد ايران أو من داخل تركيا)[١] .

وفى تقرير صادر عن جمعية « خويبون » الكردية والموجه إلى رئيس الوزراء البريطانى باسم الشعب الكردى ، يوضح التقرير المرفق بوثيقة مصورة صادرة عن المفتش الأول التركى العام ، عابدين عثمان ، يوضح حقيقة الأوضاع السياسية والموقف فى الولايات الشرقية فى تركيا والتى يختتمها المسؤول التركى بتوصياته لإذابة وصهر الشعب الكردى فى كردستان تركيا ، إذ تضمن التقرير المرفق برسالة جمعية خيويبون التى وصفت بأنها وثيقة تنضح بالدم مايلى :[٢] .

---

(١) **F0371/14580 ,Mr. Helw to Mr.Henderson, Constantinople, 14 August 1930.**

(٢) **F0371/34977 ,From Sir E. Spears, Beirut, 10 May 1943.**

١ - على الحكومة التركية أن تكون حذرة من مخاطر قيام انتفاضه كردية أخرى قد تشجعها وتمولها قوة أجنبية : أى بعبارة أخرى الروس أو من سوريا .

٢ - توطين الفلاحين الأتراك فى الولايات الشرقية ويترتب على ذلك وضع اليد على الأراضى العائدة للأكراد .

٣ - يجب بذل كل الجهود لعدم تشجيع استخدام اللغة الكردية وذلك من خلال إنشاء مدارس تركية ورفض التعامل مع الأكراد إلا باللغة التركية .

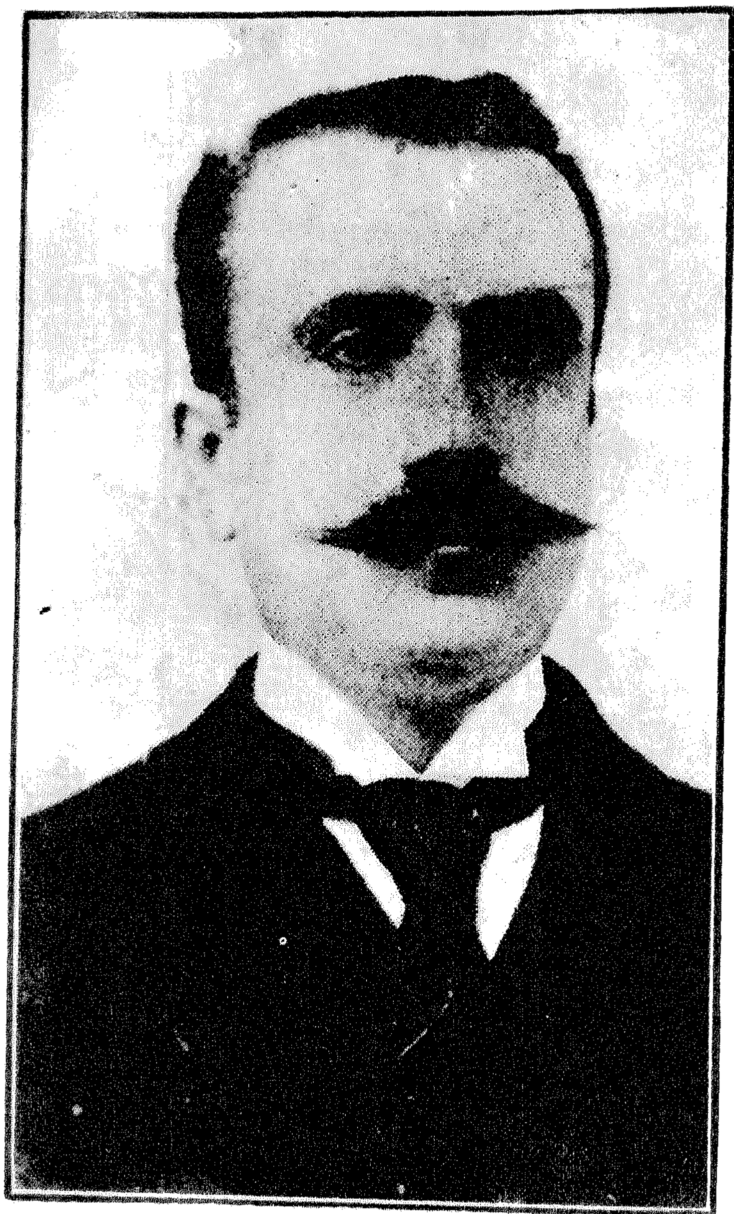
٤ - توسيع شبكة طرق المواصلات لتحسين المنطقة .

٥ - تحسين الظروف المعيشية للموظفين الأتراك الذين يعينون فى الولايات الشرقية . (مثل بناء منازل سكن لهم) لكى تتاح الفرصة لهم للبقاء لفترة طويلة فى وظائفهم .

٦ - وقف اعتبار هذه المنطقة كمنفى للموظفين غير الأكفاء وتعيين موظفين أكفاء من الدرجة الأولى .

وقد علق مسؤولو وزارة الخارجية البريطانية ومكتب رئيس الوزراء على المذكرة المرفوعة من قبل جمعية « خويبون » فى بيروت وعلى تقرير المسؤول التركى بأن التقرير لاشك يعكس وجهة النظر التركية فى المسألة التى لايقبل بها الأكراد ويفضل قيام الحكومة التركية باتباع الأسلوب السوفييتى بالسماح للأقليات بدرجة أكبر

من الاستقلال الثقافى والتراثى فى الوقت الذى تحكم فيها قبضتها من الناحية السياسية . ويقول التعليق بأنه مادامت الحكومة التركية تتبع سياسة العرقية التركية التقليدية فلا يوجد هناك بديل أمام موظفيها غير اتباع الطرق أو الأساليب التى لاتشجع على تنمية الشعور القومى لدى الأقليات . ومن إحدى المصاعب التى يذكرها التقرير ، هو أن الأتراك كعرق وطائفة تعشق الجندية على كافة المستويات ، لايوجد لديها ماتقدمه ضمن هذا الميدان التراثى والثقافى . ويختتم تعليق وزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء البريطانى بالتعبير عن استغراب المسؤولين هناك لقيام « مركز مخابرات الشرق الأوسط »
(Middle East Intelligence Centre) (M.E.I.G) بتسليم النسخة المترجمة من تقرير المسؤول التركى إلى الشخصية الكردية (فى جمعية خيبون) ويقول فهل هناك خطأ قد حصل أثناء الطباعة .



الأمير مدحت بدرخان . مؤسس أول صحيفة
« كردستان » في مصر

القسم الثالث

كردستان الشرقية (إيران)



الجالسون : ممدوح سالم بك والأمير جلادت بدرخان والأمير كاميران بدرخان
أعضاء جمعية خويبون
الواقفون : قادة عسكريون أكراد بملابس الميدان

المقـــــدمة :

تنحصر حدود كردستان الشرقية فى إيران فى منطقة الحدود الغربية للبلاد ، وتمتد من الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة أورمية (الرضائية) ، ثم تسير بمحاذاة الساحل الغربى للبحيرة نحو الجنوب مارة بمدينة ميناندوب وصولاً إلى خورساباد حتى تقترب من مدينة كرمنشاه الإيرانية . ويبلغ طول الحدود هنا حوالى ٣٠٠ ميل وبعرض يتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠ ميل . ومن أهم العشائر الكردية التى تعيش فى كردستان الشرقية هى[١] :

١ ـ عشيرة قره باباغ التى موطنها فى منطقة سولدوز والتى جاءت أصلاً من القوقاز .

٢ ـ عشيرة دبوكرى التى تقيم فى المنطقة المحصورة بين مهاباد (صاوج بلاغ) وميناندوب وإلى الجنوب حتى بوكان .

٣ ـ عشيرة منحور وتعيش فى الجبال

٤ ـ عشيرة بلك زاده وتستوطن مدينة مها آباد وساقز .

٥ ـ عشيرة زرزة وتسكن فى منطقة أوشنو .

٦ ـ عشيرة بيران .

---

(١) F0371/35093, British Legation, Tehran, 11 January 1944.

٧ ـ عشيرة كاورك وتقيم فى سردشت وساقز وميناندوب .

٨ ـ عشيرة ماميش وتستوطن منطقة لاهيجان .

وهناك عشائر كردية أيضا تسكن فى القسم الغربى من كردستان إيران ومنها :ـ

١ ـ عشيرة عبلوى فى منطقة شاهبور .

٢ ـ عشيرة بانه فى بلدة بانة .

٣ ـ عشيرة فينيك فى بلدة كونو .

٤ ـ عشيرة فيزالله بكى فى بلدة تيكاب .

٥ ـ عشيرة روركى وتقيم فى منطقة ثاركوار .

٦ ـ عشيرة هورمان وتقيم فى منطقة بانة .

٧ ـ عشيرة هنارة وتقيم فى منطقة براووست .

٨ ـ عشيرة جلالى وتقيم فى منطقة اكرى وماكو .

٩ ـ عشيرة مامرى وتقيم فى منطقة شاهبور .

١٠ ـ عشيرة ماميش وتقيم فى منطقة لاهيجان واشنو .

١١ ـ عشيرة مريوان وتقيم فى منطقة كانى سنان .

١٢ ـ عشيرة شقاق وتقيم فى منطقة سومى .

١٣ ـ عشيرة سيبران وتقيم فى منطقة شاهبور .

١٤ ـ عشيرة سوريينى وتقيم فى منطقة سردشت .

١٥ ـ عشيرة يتلاكو وتقيم فى منطقة ساقز .

١٦ ـ عشيرة زرزة وتقيم فى منطقة سولدوز ونغدة واشنو .

ولايفصل كردستان الشرقية عن باقى كردستان إلا الحدود المصطنعة التى فصلتها، ولأول مرة عن كردستان الشمالية الواقعة ضمن الإمبراطورية العثمانية فى عام ١٦٣٩ بعد توقيع اتفاقية الحدود آنذاك بين الدولة الفارسية فى عهد الشاه صفى والإمبراطورية العثمانية فى عهد السلطان مراد الرابع .

وانضم أكراد كردستان الشرقية والشمالية والجنوبية لبعضهم البعض وتوحدوا فى انتفاضة الشيخ عبيد الله فى عام ١٨٨٠ ضد الحكومة الفارسية وتجزأت كردستان على يد الحلفاء مرة ثانية بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ فبقيت كردستان الشرقية فى يد الإيرانيين بينما ضموا الجنوبية إلى العراق وكردستان الشمالية إلى تركيا الكمالية استناداً إلى معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، والتراجع عن تعهدات معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ التى اعترفت بحقوق الكرد وتقرير مصيرهم ضمن حكم ذاتى ودولة مستقلة خلال سنة واحدة . وعلى مر العصور كانت كردستان ساحة القتال الرئيسية بين الجيوش الإمبراطورية المتواجهة بسبب الموقع الجغرافى السياسى التى تحتله (جيوبولتيكى) ابتداء من عصر الرومان والبيزنطيين وإلى عهد الدولة العربية الاسلامية التى كانت هذه الجيوش تمر عبر كردستان أو تشتبك فى الحروب على أرضها . وكانت معركة جلديران عام ١٥١٤ بين الفرس والعثمانيين من المعارك الفاصلة التى اشتعلت بين الطرفين بسبب الحدود ظاهرياً إلا أنها كانت مواجهة تحمل أبعاداً

ومضامين دينية عميقة لتقويض الحكم الصفوى الشيعى (١٥٠١ - ١٥٢٤) من قبل الإمبراطورية العثمانية . وقد أشرنا فى القسم الاول من هذه الدراسة إلى الدور الذى لعبه أكراد كردستان إيران فى دعم السلطان العثمانى وفتح الطريق أمامه لمهاجمة الفرس عام ١٥١٤ مقابل التوقيع على اتفاقية تضمن استقلالهم وحريتهم . وتمكن زعماء العشائر الكردية فى إيران من الحفاظ على استقلالهم الذاتى المحلى ، وكان إسماعيل أغا سمكو من أهم الشخصيات الكردية فى كردستان إيران . وهو ابن الزعيم الكردى جعفر أغا رئيس عشيرة « شقاق » الكردية التى تقيم فى الجزء الجنوبى الغربى من بحيرة أورمية والمعروف باسم « سمكو » . وكانت السلطات الفارسية والبريطانية قد اتهمته فى أذار (مارس) عام ، ١٩١٨ باغتيال بطريرك النساطرة المسيحيين (الأثوريين) فى أورمية[1] . وكان سمكو يمثل كردستان إيران ويتمتع بنفوذ كبير بين أكراد كردستان العراق وتركيا . وفى عام ١٩٢١ تمكن من تشكيل حكومة كردية مستقلة فى كردستان إيران فى المنطقة الممتدة من جنوب بحيرة أورمية إلى نهر جاكاتو . وأصدر سمكو من مهاآباد جريدة ناطقة باسم حكومته سميت كردستان المستقلة[2] : إلا أن الحكومة الفارسية كانت عازمة على القضاء على أية فكرة حول قيام كردستان مستقلة . ونتيجة لكراهيته وعداوته

---

(١) F0371/40219 ,The Kurdish Problem, Foreign Office Rasearch Department, 6April 1944.

(٢) Ibid.

للفرس والحكومة انضم سمكو إلى جانب الإنجليز ، إلا أن هزيمته على يد الفرس فى آب/أغسطس ١٩٢٢ م فى معركة « تتسريك قلعة » غرب بحيرة أورمية حولت سمكو إلى جانب الكماليين الأتراك فذهب إلى أنقرة كما انضم إلى انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي شيخ السليمانية ضد الإنجليز . وفى عام ١٩٢٤ م عاد سمكو من تركيا واستسلم إلى الجنرال عبد الله طهماسب ، قائد القوات الإيرانية لمنطقة شمال غرب إيران ، والذى كان يمثل الشاه آنذاك . واغتيل سمكو بعد ذلك على يد بعض عناصر الأمن الإيرانى فى عام ١٩٢٩ م . وخلفه فى قيادة الحركة الكردية هناك أولاده خسرو وعمر أغا إلا أنهما لم يكونا يتمتعان بنفس الهيبة والنفوذ الذى كان يتمتع به والدهما[1] . وتعتبر منطقة أورمية من المناطق التى كانت مصدراً مستمراً للثورات والانتفاضات الكردية فى كردستان إيران ، إذ سبق أن ثار الأكراد فى شمال وجنوب هذه المنطقة فى عام ١٩٠٨ م وهاجموا المواقع الحكومية الواقعة بين أورمية وسالماز . وتعزو المصادر البريطانية أسباب الانتفاضة إلى قيام السلطات التركية بالتحريض والتشجيع لها لاحتلال موطيء قدم داخل أراضى كردستان الإيرانية بحجة حماية الكرد « السُّنة »[2] . وقامت السلطات التركية بتحذير قومسيير الحدود الإيرانى من التعرض للأكراد هناك إذ قيد هذا التحذير أيدى محتشم السلطة ورئيس لجنة الحدود الإيرانية ،

(١) Ibid.

(٢) F0371 / 496, Mr Marling to Sir Edward Grey, Tehran, 27 March 1908.

لملاحقة الأكراد والقضاء على حركتهم داخل الحدود التركية ردا على الاحتجاجات الإيرانية المرسلة إلى الحكومة العثمانية لقيام الأخيرة بتشجيع وتحريض كردستان إيـران على التمرد وضرب المواقـع الحكومية إذ بادر رئيس لجنة الحدود التركية طاهر باشا قائلاً : بأنه استناداً إلى المادة ٢ و٣ من معاهدة أرضروم لعام ١٦٣٩ فإن كافة « سناجق كردستان » تعود لتركيا ، وإنها بقيت كذلك حتى بداية القرن التاسع عشر إذ اجتازت إيران بعد ذلك الحدود مستغلة الظروف الداخلية الصعبة التى كانت تمر بها الدولة العثمانية آنذاك لقمع الانتفاضات الكردية . وطلب رئيس لجنة الحدود التركية من السلطات الإيرانية الدخول فى مفاوضات لحل النزاع[١] . وهرباً من قيام الحكومة العثمانية بنزع سلاح الكرد فى كردستان تركيا غادرت فى عام ١٩١٠ م مجموعة كبيرة من قوات الكرد « الحميدية » يبلغ عددها حوالى ١٠٠٠ رجل وامرأة غادروا مناطقهم فى « اباكه » ودخلوا إلى منطقة « ماكو » الإيرانية إذ طلب رئيسهم حسين باشا من قائد المنطقة (إقبال السلطنة) تخصيص مساحة من الأرض ليستوطنوا فيها . فتم تخصيص قرية قرة عينه فى أذربيجان لإقامتهم ووزعت عليهم الحبوب لأغراض البذور والزراعة . ويبدو أن قدوم هؤلاء واستيطانهم هناك شجع باقى أكراد تركيا على اللحاق بهم إذ ارتفع العدد إلى حوالى ٧٠ ألف شخص[٢] .

---

(١) **Ibid, Mr. G. Barclay to Sir Edward Grey, Constantiople, 13 July 1908.**

(٢) **F0371 / 956, Sir G. Barclay to Sir Edwrard Grey, Tehran, 16 February 1910.**

الفصـــل الأول

كردستان إيران
والحرب العالمية الأولى وظهور رضا خان

انحاز أكراد إيران إلى جانب الأتراك بعد دخول القوات الروسية بقيادة الجنرال باراتوف ، إلى خانقين واحتلالها منطقة قصر شيرين الإيرانية فى تموز يوليو ١٩١٦ م . ولاشك أن ذلك يعود إلى أعمال البطش والإرهاب والنهب التى كانت تمارسها القوات الروسية بحق الكرد هناك . وكانت الحكومة البريطانية تحاول كالعادة كسب الأكراد إلى جانبها واستخدامهم لإضعاف الأتراك ضد القوات الروسية ، وتهديد خطوط مواصلاتهم الطويلة . لذا فقد دأبت الحكومة الروسية على كسب هذه العشائر الكردية الكائنة جنوب طريق كرمنشاه - خانقين وهو الخط الفاصل بين الروس والقوات البريطانية[1] . وأشارت السفارة البريطانية فى تقرير لها من طهران بأن أحسن وسيلة لكسب وتحييد الأكراد فى كردستان إيران هى من

(١) FO 371 / 2737, From Colonel Marsh to the DMI, 11 July 1916.

خلال كسب ولاء العشائر المجاورة لهم : عشيرة البختيارى ووالى بشتكوه وجماعته . وذلك باعلانهم الولاء إلى جانب بريطانيا والحلفاء . وكانت السفارة البريطانية فى إيران تبذل جهودها ومساعيها لكسب العشائر البختيارية إلى جانبها[١] . وعندما اطلعت وزارة الهند البريطانية على مقترح المندوب السامى فى بغداد المؤرخ فى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ م بصدد تأسيس دولة كردية تحت الحماية البريطانية أجابت[٢] بأنها ستواجه آنذاك مشكلة خطيرة ، إذ أنه لايمكن الوصول إلى مناطق الأكراد الإيرانيين وأنهم خارج سيطرة بغداد أو طهران ، وأن بإمكان الحكومة البريطانية منعهم من الانضمام رسمياً إلى الكونفدرالية الكردية العثمانية إلا أنها لا تتمكن من منعهم من انتهاز هذه الفرصة ومعاداة الحكومة الإيرانية . وأضاف التعليق أنه إذا ماتمكن الأكراد فى كردستان إيران من تنفيذ نواياهم فستكون الحكومة البريطانية فى موقف صعب إزاء الحفاظ على سيادة ووحدة الأراضى الإيرانية ، التى سبق أن التزمت حكومة لندن باحترامها ، وأن أى تحرك بريطانى فى الجانب التركى من الحدود سيؤدى إلى انفصال مساحات كبيرة من الأراضى الكردية عن إيران . كما أنه سيكون من المستحيل فصلهم بشكل دائم إذا ماكانت رغبتهم تقضى بالتوحد مع جماعتهم الباقين فى باقى كردستان .

---

(١) Ibid, Persia, Mr. Marling (Tehran) 16 July 1916.

(٢) F0 371 / 3386, Kurdistan Situation, 16 December 1918, India Office.

وأشار التعليق بأن الحدود التركية الإيرانية حدود مصطنعة ، ورسمت على أساس الادعاءات التاريخية وليس على أساس الانتماء القومى والأثنيى (أو الدينى : سنة وشيعة) . وأوصى التقرير بأنه يتوجب على الحكومة البريطانية مواجهة احتمال وضع حل جذرى – ولو أن الاحتمال ربما بعيد – كما اقترح عليه النقيب ويلسن على أن يتضمن المقترح تعويض إيران ، فى حالة انفصال كردستان إيران ، وذلك بإعادة جمهورية أذربيجان إليها بشكل من الأشكال والتى كانت جزءاً من الأراضى الإيرانية قبل قرن من الزمن وقبل دمجها بروسيا .

وتمكن سمكو فى كانون الثانى/يناير ١٩١٩ م بالتحالف والتعاون مع سيد طه من احتلال كافة أرجاء منطقة سهول أورمية وبضمنها المناطق الأرمنية فى قرغيز وسالماز بهدف إعلان قيام دولة كردستان المستقلة ويؤيدهما فى ذلك زعماء العشائر الكردية فى منطقة صاوج بلاق (مها أباد)[١] . ولما أصبح من الواضح ، من خلال الخطط البريطانية ضم كردستان تركيا إلى العراق بادر الجنرال شريف باشا ، ممثل الوفد الكردى فى مؤتمر السلام فى باريس بإرسال برقية[٢] من هناك إلى نامق بك فى الموصل يبلغه بذلك ، ويطلب منه محمود باشا رئيس عشيرة الجاف الكردية بالتأكد من رغبات الأكراد هناك لضم هذه المناطق إلى السيادة الإيرانية ، إذ أنه كان يعتقد أن من

(١) F0 371 / 3858, Sir P. Cox (Tehran) to Fo, 31 January 1919.

(٢) (12) Fo 371 / 3860, Sir P. Cox (Tehran) to Baghdad, 6 April 1919.

الأفضل القيام بذلك من الناحية العرقية والدينية بدلاً من ضمها إلى العراق . وطلب شريف باشا إرسال النتيجة بسرعة إلى المؤتمر .

وفى إحدى الرسائل الموجهة من سمكو إلى[1] ظافر الدولة ، أحد قواد فرق القوزاق الإيرانية فى منطقة أذربيجان والمؤرخة فى ٣١ مايس/مايو ١٩٢٢ م ، وضح سمكو وجهة نظره بصدد القضية الكردية فى كردستان الشرقية وموقفه من الحكومة الإيرانية واستهانته بقيادة ظافر الدولة وفى قدرته على إخضاع كردستان . وتناولت رسالة سمكو المعركة الحاسمة التى وقعت بين القوات الكردية المنتصرة فى ٣٠ رمضان وبين جيش قلى قربان فى منطقة صاوج بلاق الذى انهزم بعد ساعتين ونصف على يده وأسر حاكم المدينة « سطوة السلطنة » مع ٢٠٠ جندى إيرانى آخرين والاستيلاء على ٧ رشاشات ومدفعين كبيرين وكمية كبيرة من الذخيرة و ٧٠٠ بندقية ومقتل قائد الجيش الإيرانى قلى قربان الذى أصبح مصيره كمصير القائد الإيرانى السابق أرشد (الذى قتل من قبل الكرد قبل أشهر قليلة) . وأشار سمكو إلى العدد الكبير من الفرسان الذين أرسلهم ظافر الدولة قبل المعركة للقيام بالاستطلاع ولقائهم لمصيرهم المحتوم على أيدى قوات سمكو . وتناولت الرسالة إبادة القوة التى تم إرسالها بعد معركة صاوج بلاق بيوم واحد بقيادة نصر الله خان الذى كان

---

(١) FO 371/7808, British Consulate, Tabriz, 18 June 1922, to HM. Minister, Tehran, Enclosure in Mr, Bristows No. 22 of the 18 June 1922, Translation.

يهاجم « بوكان » . وتمكنت قوات سمكو من الاستيلاء على مدفع جبلي واحد ورشاشة واحدة و ٥٦ أسيرا وإبادة باقي القوة . كما حصل لقوة قلي قربان . ويختتم سمكو رسالته قائلاً : بأنه يأسف لعدم وقوع ظافر الدولة بيده كهدية السنة الجديدة . وأضاف سمكو مخاطباً ظافر الدولة بأنه يجب أن يعلم بأن الأكراد لا يكذبون ، وبأن ماذكره أعلاه فى الرسالة صحيح وحقيقى . ويشير أيضاً إلى أن الشعوب الصغيرة التى لايبلغ حجمها ربع حجم شعب كردستان قد حصلت على الحكم الذاتى من الحكومات العظمى كألمانيا . وقال فى الختام بأنه إذا لم يحصل هذا الشعب العظيم على حقوقه من إيران فإنه سيفضل الموت على الحياة ، وسواء منحت أم لم تمنح حكومة إيران الأكراد حقوقهم فإنهم (الأكراد) سيجعلون كردستان تتمتع بالحكم الذاتى المستقل لذا فإنه ليس من المستحسن أن يكون سبباً (أى القائد الإيرانى) فى وقوع خسائر أخرى فى الأرواح . وكانت الحكومة الإيرانية قد أصدرت عفوا مشروطاً عن سمكو فى حالة استسلامه للسلطات الإيرانية وقدومه إلى طهران وإقامته فى المركز بعيداً عن الحدود[١] .

وبتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٢٥ م قام على رضا بن الشيخ الراحل سعيد زعيم الانتفاضة فى منطقة كنج الذى أعلم فى حزيران/يونيو ١٩٢٥ ، بزيارة القنصل البريطانى فى تبريز[١] ، بعد

---

(١) FO 371 / 9017, Sir P. Lorain (Tehran) 22 March 1923 to Fo.

(٢) FO 371 / 10835, Sir P. Loraine to Mr Austen Chamberlain, Tehran, 7, October 1925.

إطلاق سراحه من قبل السلطات الإيرانية فى تبريز وإبقائه تحت الإقامة الإجبارية فى المدينة ، وطلب منه استحصال موافقة السلطات الإيرانية والبريطانية لزيارة بريطانيا عن طريق بغداد لطرح مسألة إقامة دولة كردستان المستقلة ، وسواء وافقت بريطانيا على الطلب أم لم توافق فإن الشعب الكردى سيستمر فى القتال من أجل تحقيق استقلاله الوطنى . ويعزو على رضا سبب فشل الانتفاضة التى قام بها والده إلى قيام الحكومة الفرنسية بتقديم الأسلحة والذخيرة إلى السلطات التركية ، ولنقص التسلح لدى القوات الكردية . فبادر السفير البريطانى إلى رفض طلب على رضا وأجاب القنصل البريطانى فى تبريز الذى فاتحه بالموضوع بأن الحكومة البريطانية مطلعة على الموقف وعلى القضية التى يريد على رضا طرحها وبأن الزيارة سوف لاتخدم أى غرض . وختم السفير جوابه مخاطباً القنصل البريطانى بأنه يعلم جيداً بسياسة الحكومة البريطانية بأنها لاتشجع أو تقبل بأية مسئولية لقيام أى شكل من أشكال الحكم الذاتى أو دولة مستقلة كردية[١] . وفى مايس/مايو ١٩٢٧ ، أصاب القلق الدوائر والأوساط الإيرانية[٢] لعودة الشيخ محمود البرزنجى إلى إيران إذ كان فى صراع مستمر مع السلطات البريطانية فى العراق بسبب مطالبته بقيام دولة كردستان .

---

(١) **Ibid, Enclosure 2 in No. 1, Sir P. Loraine to Consul Gilliat Smith, Tehran, 7 October 1925.**

(٢) **F0 371 / 12291, Sir R. Clive to Sir Austen Chamberlain, Tehran, 3 June 1927.**

وكانت عودة الشيخ قد سببت إثارة المناطق الكردية المؤيدة لانتفاضته والمحصورة بين هورمان ـــ مريوان . وكان الشيخ محمود قد انسحب إلى داخل الأراضى الإيرانية على الحدود القريبة من العراق بعد دخول القوات العراقية واحتلالها لمدينة بنجوين ورفض زعيم مريوان ، محمود خان كانى سنانى ، تقديم الولاء والطاعة إلى الحكومة الإيرانية . فبادرت القوات الإيرانية فى نهاية شهر مايس/مايو إلى احتلال مريوان لمنع التفاف العشائر الكردية فى المنطقة حول الشيخ محمود . وهرب زعيمها محمود خان كانى سنانى إلى داخل الأراضى العراقية . واستسلم محمود خان دزلى من حلفاء الشيخ محمود ، إلى القوات الإيرانية ، كما وافق الشيخ محمود على شروط الاتفاق التى عرضتها عليه السلطات البريطانية فى العراق لإنهاء النزاع والتى أشرنا إليها فى القسم الأول من كردستان الجنوبية . وقامت القوات الإيرانية باحتلال منطقة بشدر وسردشت التى سبق أن هزمتها القوات الكردية فى عام ١٩٢٦ م . وفى محاولة لاحتواء المشكلة الكردية والتوصل إلى حل سلمى بعد فشل الوسائل العسكرية التى شنها رضا شاه لإخضاع المناطق الكردية ونزع سلاح الأكراد ومنعهم من ارتداء ملابسهم الوطنية وضعت الحكومة الإيرانية الحلول التالية :

١ - إبقاء العشائر الكردية على أسلحتها كما هى وعدم نزعها .

٢ - عدم خضوعهم للخدمة العسكرية .

٣ - عدم إرغامهم على ارتداء غير الملابس الكردية الوطنية .

إلا أن الكرد لم يوافقوا على ذلك وطلبوا إضافة شرط آخر وهو عدم تعيين حاكم إيرانى فى كردستان إيران . ولم تكن الحكومة الإيرانية مستعدة للقبول بهذا الشرط . وانتهى الموقف إلى مأزق وطريق مسدود . ولاشك أن الدوافع التى حملت حكومة رضا إلى مهادنة الكرد واستخدام الليونة معهم هى قيام الاضطرابات فى « خوزستان » وفى منطقة الحدود الإيرانية ـ الأفغانية . وكانت الانتفاضة الكردية فى كردستان إيران مستمرة فى منطقة قرة داغ ـ تبريز ، وكيدالار وفى منطقة ماكو(١) . وبسبب فشل الاتفاق بين الكرد والحكومة الإيرانية بادرت الأخيرة إلى إصدار أوامرها إلى القيادات العسكرية فى كردستان إيران إلى نزع سلاح العشائر الكردية وإخضاعها لسلطة الحكومة كجزء من سياسة رضاه شاه لتركيع هذه المناطق إلى سلطة الحكومة . فبادرت قوات اللواء الإيرانى فى « سنة » إلى تنفيذ هذه الأوامر . وكانت « سنة » تضم لواء مشاة إيرانياً يتألف من ثلاثة أفواج مشاة وكتيبة خيالة تضم فوجين وأربعة مدافع جبلية . وكان هناك أيضاً فوجان من هذه الكتيبة يعسكران فى دزلى وسردشت . ولم يستجب الزعيم الكردى لعشائر هورمان ، جعفر سلطان ، لأوامر الحكومة ورفض تسليم أسلحته ودخل فى معارك مع القوات الإيرانية فى منطقة روانسار(٢)

---

(١) Ibid, Enclosure in No.1, Consul Gilliat - Smith to Sir R. Clive, Tabris, 6 June 1929.

(٢) F0 371 / 15342, Mr. Hoave to Sir John Simon, Tehran 2, 1931.

الإيرانية والقريبة من الحدود العراقية . وخوفاً من بطش القوات الإيرانية هرب عدد كبير من الكرد فى كردستان إيران إلى داخل الأراضى العراقية . كما سلم جعفر سلطان نفسه إلى السلطات العراقية فى حلبجة بالإضافة إلى ٣٦ من أهم شخصيات عشيرة هورمان الكردية ومن بينهم جعفر سلطان توفيق بك . ولم يبق داخل إيران من قادة الحركة إلا ابن جعفر سلطان ، أحمد بك وحمه رشيد اللذان من المحتمل أن يكونا قد لجآ إلى إحدى المناطق الحدودية القريبة ورفضت الحكومة العراقية تسليم هؤلاء إلى السلطات الإيرانية واحتفظت بهم كسجناء سياسيين واحتفظت بجعفر سلطان تحت الإقامة الإجبارية فى الرمادى[1] .

(١) F0371 / 17914, Sir F. Humphrys to Sir Johan Simon, Baghdad, 10 May 1934.

الفصل الثانى

كردستان إيران
والحرب العالمية الثانية

كانت السياسة البريطانية إزاء المسألة الكردية فى كردستان إيران تقضى بعدم التدخل بين الحكومة الإيرانية والكرد هناك خلال الحرب . وكانت رئاسة هيئة الأركان البريطانية قد أيدت هذه السياسة ، وأن الأسباب فى اتباعها تعود إلى مايلى[1] :

١ – أن التدخل البريطانى سيشجع الكرد على المضى فى الضغط لتحقيق مطالبهم .

٢ – أنها ستثير شكوك الحكومة الإيرانية بأن البريطانيين يحاولون إرضاء الكرد بتقديم الوعود لهم على حساب الإيرانيين .

٣ – سيكون للتدخل تأثير سيىء على العلاقات البريطانية مع الحكومة التركية .

٤ – أن التدخل قد يؤدى إلى قيام السلطات السوفيتية باتباع سياسة مماثلة للتدخل فى كردستان أو فى أذربيجان أو فى الإقليمين .

---

(١) F0371/27245, Minutes, British Policy Regrding disturbances in Persian Kurdistan, 22 December 1941.

٥ - أن الوصول إلى أى حل بين الحكومة الإيرانية والكرد وبرعايه لندن سيورط بريطانيا فى مسؤولية استمرار هذا الوفاق .

لذا كانت الحكومة البريطانية تفضل استمرار سياسة عدم التدخل هذه قدر مايسمح به الموقف . وكانت تشجع السفير البريطانى فى طهران على محاولة إقناع الحكومة الإيرانية للتوصل إلى اتفاق مع الكرد وربما بالموافقة على تعيين شخصية كردية كحاكم على كردستان إيران إذا ماكانت طهران تعتقد أن ذلك الأمر معقول . وكانت هيئة رئاسة الأركان البريطانية تشجع حكومتها على اتخاذ تدابير احتياطية مقدماً خوفاً من تدهور الموقف ، والذى يقضى آنذاك بالتدخل البريطانى . وفى تلك الحالة فإنه يمكن على سبيل المثال عقد اجتماع بين القادة الكرد وممثلى الحكومة الإيرانية . وكان السؤال هو : هل يمكن لممثلين بريطانيين حضور مثل هذا الاجتماع ؟ وهل أن تعيين حاكم كردى على كردستان إيران سيكون حلاً كافياً ؟[1] .

وبادر وزير الخارجية البريطانى إلى تخويل سفيره فى طهران بممارسة نفوذه على الحكومة الإيرانية من وراء الكواليس لإقناعها بالنظر فى المظالم الكردية وحلها . وشجع الوزير البريطانى سفيره على إمكان اتباع نفس المنهج الذى اتبعه العراق فى إعطاء الكرد نصيباً فى المشاركة فى حكومة البلاد . ورحب وزير الخارجية بأية مقترحات من سفيره بهذا الصدد ، إذ أن اتباع نفس الأساليب التى طبقت فى

---

(١) Ibid, From Fo to Tehran, 25 December 1941, No. 1258.

العراق قد يكون من الصعب اتباعها فى إيران خوفاً من تشجيع باقى الأقليات على المطالبة بشىء مماثل[١] . وطلب من سفيره أيضاً إعداد خطة مسبقة لتطبيقها فى حالة تدهور الموقف هناك ، والذى يقضى بالتدخل البريطانى ووضعها موضع التنفيذ فى حالة الطوارىء[٢] . كذلك طلب وزير الخارجية منه ترتيب عقد اجتماع بين الزعماء الكرد وممثلى الحكومة الإيرانية بحضور القنصل البريطانى أو من بدرجته لمناقشة الحل وعدم مسؤولية الحكومة البريطانية عن أى حل يتم التوصل إليه بين الطرفين . وطلب منه كذلك توضيح الموقف إلى السفيرين السوفيتى والتركى . وسيكون دور القنصل أو الممثل البريطانى الذى سيحضر الاجتماع مجرد نقل مايدور فى المفاوضات بين الطرفين والقيام بدور حيادى وإقناع الطرفين من وراء الكواليس لاتخاذ موقف معقول . وأوضح وزير الخارجية لسفيره فى طهران بأنه لايمانع فى تأييد الممثل البريطانى فى حالة مطالبة الكرد بتعيين حاكم كردى لمنطقة كردستان إيران على أن يكون ذلك بشكل غير رسمى ، وطلب رأيه فى ذلك وهل بالإمكان التوصل إلى حل على هذا الأساس[٣] ؟

وكان الموقف فى كردستان قد بدأ يتدهور منذ قيام الشيخ محمود البرزنجى بالهجوم على المواقع الإيرانية هناك فى أيلول/ سبتمبر

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Ibid

١٩٤١ م . ودخول قواته ٥٠ ميلاً داخل الأراضى الكردية فى إيران . وكان الشيخ يقود حملته معلناً نفسه بأنه ملك كردستان[١] . وكانت الحكومة الإيرانية قد طلبت من السفارة البريطانية فى بغداد التعاون معها لسحق انتفاضة الشيخ محمود وتعزيز الحامية البريطانية فى خانه . وكانت القوات الكردية من عشيرة هورمان بقيادة الشيخ حمه رشيد خان فى منطقة حلبجة تشن هجماتها فى غرب كردستان إيران بالتعاون مع الشيخ محمود . فبادر الشيخ حمه رشيد إلى إرسال مبعوث عنه لزيارة السفارة البريطانية فى بغداد وطرح موضوع قيام الحكومة البريطانية بتأسيس محمية بريطانية فى كردستان إيران لإنقاذ الكرد من الاستبداد الإيرانى[٢] . وأبلغته السفارة البريطانية بدورها بأن من الأحسن للقضية التفاهم مع الحكومة الإيرانية وعندها ستكون حكومة لندن مستعدة لمساعدة الكرد ، وذلك بحث الإيرانيين على اتخاذ موقف مرن . وأضاف المسؤولون البريطانيون فى السفارة بأن القوات البريطانية سوف لاتقوم بأى موقف معادٍ للكرد مادموا متعاونين ولايقومون بالتعرض لها . فرفض مبعوث الشيخ حمه رشيد العرض البريطانى بالتفاهم مع الحكومة الإيرانية . وكان خوف بريطانيا يتزايد من تدهور الموقف بين الطرفين بشكل أكبر مما يعرض خطوط مواصلات قواتها للخطر ، إذ كانت هذه القوات تقوم بتموين وإمداد القوات السوفيتية عبر إيران لمساعدتها فى صد الهجوم

---

(١) F0 371 / 27212, From Krmanshah to Tehran, 7 September 1941.

(٢) F0 371 / 27244, From Baghdad to Tehran, 15 O‹ ›ber 1941.

الألمانى على الاتحاد السوفيتى منذ حزيران/يونيو ١٩٤١ م . كما حذرت السفارة البريطانية فى بغداد من مغبة تعاون كردستان إيران والعراق وتحقيق انتصار حاسم فى تشكيل دولة كردية مستقلة داخل كردستان إيران والتى سيكون لها أصداء واسعة في كردستان العراق على حد قول السفير فى بغداد[١] . لذا أوصى السفير بأنه من مصلحة بريطانيا استخدام نفوذها للتوسط بين الزعماء الأكراد فى كردستان إيران والحكومة الإيرانية للتوصل إلى حل من خلال الموافقة على تعيين حاكم كردى فى « سنة » . وتعيين ضابط سياسى كمستشار له بالإضافة إلى ضرورة تعيين حاكم آخر فى صاوج بلاق داخل كردستان إيران أيضاً[٢] . كما أوصى السفيرالبريطانى فى العراق بإطلاق سراح بعض الزعماء الكرد المنفيين فى « سملا » فى الهند والسماح لهم بالعودة إلى إيران إذ أن ذلك سيحسن الموقف ويؤدى إلى استقراره بعض الشيء[٣] . وتدهور الموقف من سيىء إلى أسوأ فى كردستان نتيجة لفشل الحكومة الإيرانية فى استعادة منطقة ساقز وانسحابها تاركة المنطقة تحت سيطرة الثوار الكرد الذين بادروا إلى إقامة إدارة كردية لتحل محل الإدارة الإيرانية هناك[٤] . ومنعت القوات العسكرية البريطانية الموجودة فى سنندج من دخول القوات الكردية إليها لفتح مقر لها هناك إلا أنها أعلنت عن استعدادها

---

(١) **Ibid**

(٢) **Ibid**

(٣) **Ibid**

(٤) **Ibid, From Kermenshah to Fo, 31 October 1941.**

لاستقبال وفد كردى لمناقشة المطالب الكردية وتسهيل حل المشكلة بينهم وبين الحكومة الإيرانية[١] . كما انتفضت فى الوقت نفسه المناطق الكردية المجاورة لكردستان الإيرانية معلنة رفضها تسليم أسلحتها إلى الحكومة إذ كانت هذه المناطق تبعد ٢٠ ميلاً فقط عن خطوط المواصلات البريطانية التى كانت تهاجم هذه المواقع العسكرية ليلاً والواقعة شرق كرمنشاه[٢] . وقام القنصل البريطانى فى تبريز بإبلاغ السفارة البريطانية فى طهران[٣] بقيام الضابط السياسى السوفيتى فى شمال إيران التى كانت محتلة من قبل القوات السوفيتية بمرافقة مجموعة من شيوخ العشائر الكردية فى منطقة ساقز وصاوج بلاق إلى تبريز ومن هناك إلى باكو والبقاء هناك لمدة أسبوع فى رحلة قالت عنها السلطات السوفيتية أنها ثقافية وترفيهية . ويقول القنصل البريطانى أن قسماً منهم لم يكن راغباً بالذهاب ومن بينهم حاكم كردى من الشخصيات المهمة هناك ، إذ حاولوا الاتصال بالقنصل البريطانى قبل الذهاب وحذر السفير البريطانى فى طهران السير آر . بولارد السفير السوفيتى من مغبة قيام السلطات السوفيتية بتسليح العشائر الكردية فى كردستان إيران بالأسلحة إذ سيكون لذلك تأثير ورد فعل كبير على الحكومة التركية التى ستعلم بالموضوع من خلال قنصلها فى تبريز .. وحث السفير نظيره السوفيتى بعدم القيام بأى إجراء فى

---

(١) **Ibid**

(٢) **Ibid**

(٣) **Ibid, From Tehran to Fo, 1 December 1941.**

المناطق الكردية من شأنه إثارة شكوك الحكومة التركية إذ تعتبر صداقتها فى نظر السفير ذات أهمية قصوى بالنسبة للحكومة السوفيتية والبريطانية[١] . وكان السفير البريطانى قد تحدث مع السفير السوفيتى بشأن هذه الزيارة التى قامت بها هذه المجموعة من رؤساء العشائر الكردية إلى باكو والشكوك التى ستثيرها لدى الحكومتين الإيرانية والتركية[٢] . ونفى السفير السوفيتى وجود أى مبرر لإثارة مثل هذه الشكوك وأن الحكومة السوفيتية لم تقم بأى إجراء من شأنه تشجيع الكرد إذ قامت القوات السوفيتية بفك حصار قوة إيرانية كانت محاصرة من قبل القوات الكردية كما أرغمت بعض المناطق الكردية على قبول وجود الجندرمة الإيرانية التى كان الكرد يريدون إزاحتها من مناطقهم . وأضاف السفير السوفيتى أن حكومته قد بذلت جهوداً كثيرة لإحلال السلام بين الكرد والحكومة الإيرانية إذ أن ذلك ينسجم مع السياسة السوفيتية المعلنة على حد قول السفير . وأكد السفير أن الزيارة كانت ثقافية وتضمنت زيارة المسارح السوفيتية هناك وإلى غير ذلك . وطلب السفير البريطانى من السفير السوفيتى تطمين السفير التركى وإزالة الشكوك عنه . فأجاب السفير بأنه مستعد بأن يقوم بذلك ويوضح للسفير التركى السياسة السوفيتية فى إيران .

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, From Tehran to Fo, 8 December 1941.

أما بالنسبة لموقف كردستان إيران من الألمان الذين كانوا يهاجمون الاتحاد السوفيتى منذ شهر حزيران/يونيو ١٩٤١ م ، فقد حذر السفير البريطانى فى القاهرة السير مايلز لامبسون[١] من مغبة انحياز الكرد بصورة عامة إلى جانب قوى المحور إذا ما شعروا بأن الحلفاء قد خذلوهم ولم يلبوا مطالبهم . إلا أن السفير البريطانى فى طهران رد على ذلك قائلاً بأن الكرد سيكونون مع الجانب المنتصر . وضرب على ذلك مثلاً قائلاً بأن الكرد فى كردستان إيران سوف لا يقفون بوجه القوات البريطانية أو السوفيتية مالم تتراجع هذه القوات أمام أى زحف ألمانى نحو إيران . وفى تلك الحالة فإنهم سيتعرضون للقوات الحليفة البريطانية والسوفيتية ويتعاونون مع الألمان لتحقيق وخدمة مصالحهم . وأضاف السفير قائلاً : بأنه مادامت نتيجة الحرب غير محسومة فى الوقت الحاضر فإن تقديم بريطانيا لأية وعود لهم سوف لا يمنعهم من الاتصال بعملاء المحور . وأيد السفير البريطانى فى إيران صواب السياسة البريطانية فى عدم تشجيع الكرد فى كردستان إيران للأسباب التالية[٢] :

(أ) إذا ماكانت بريطانيا تريد الأحتفاظ بإيران كدولة عازلة (بين السوفيت والخليج العربى والعراق) فإنه يتوجب أن تكون الحكومة المركزية الإيرانية قوية . وهذا لا يعنى ألا تهتم

---

(١) Ibid, From Tehran to Cairo, 8 December 1941.

(٢) Ibid

بريطانيا - بسياسة إيران تجاه الأقليات لأن سخط الأقليات سيؤدى إلى إضعاف إيران كدولة عازلة .

(ب) أن موقف الكرد سيعتمد على مركز بريطانيا العسكرى بشكل رئيسى .

(جـ) إذا ماقامت بريطانيا بتشجيع الكرد فى إيران فإن باقى الأقليات كالعرب فى خوزستان سينظرون إلى بريطانيا للحصول على التأييد والدعم ضد الحكومة المركزية .

(د) لا يمكن تشجيع بريطانيا للكرد فى إيران دون إثارة شكوك الإيرانيين والروس والأتراك .

(هـ) أن الخبرة والتجارب مع الأرمن والأثوريين أكبر مثل على خطورة تشجيع آمال مثل هؤلاء الناس إذ يمكن للظروف أن تحول دون إمكانية بريطانيا لتحقيق الوعود المعطاة لهم .

وختم السفير البريطانى فى طهران تقريره قائلاً بأن أحسن طريقة لضمان معاملة الحكومة الإيرانية لكردستان إيران والأقليات الأخرى هى من خلال تعيين مستشارين أجانب فى وزارة الداخلية الإيرانية فى طهران . إلا أن هذا سيخلق مصاعب لأنه يتوجب على بريطانيا عند ذلك العمل سوية مع الروس[١] .

---

(١) Ibid

وبادرت الحكومة الإيرانية أخيراً فى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١ م إلى مهاجمة المواقع الكردية فى شمال وغرب إيران وضربها بالطائرات وإسقاط المنشورات . وتراجعت قوات حمه رشيد هورمانى مسافة ٢٠ ميلاً نحو الشمال إلى منطقة ساقز . وامتنع القنصل البريطانى من الانحياز إلى جانب الحكومة الإيرانية لإصدار بيان يشجب فيه الانتفاضة الكردية وزعماءها إذ أكد أن قصف كردستان إيران سيثير سخط الكرد هناك ضد بريطانيا كما أن إصدار مثل هذا البيان سيزيد من الطين بلة ويضاعف ذلك السخط[١] .

وبتاريخ ١٣ كانون الثانى/يناير ١٩٤٢ م تواردت الأنباء حول قيام الكرد باحتلال رضائية وهروب المسؤولين الإيرانيين من هناك[٢] . وأكد السفير السوفيتى فى طهران صحة ماورد وقال أن حاكم المنطقة قد استقال وترك منصبه وغادر المدينة . واتهمت الحكومتان التركية والإيرانية السلطات السوفيتية لقيامها بتشجيع ذلك عمداً . كما اتهمت السلطات البريطانية فى طهران موقف السوفيت المتواطىء مع الكرد فى إيران وتشجيعهم على الإخلال بالنظام فى أذربيجان . وضرب السفير البريطانى أمثلة عديدة على تواطؤ السوفيت مع الكرد منها[٣] :

---

(١) Ibid, From Kermanshah to Tehran, 21 December 1941.

(٢) Ibid

(٣) Ibid

١ - رفض السلطات السوفيتية السماح بوجود القوات الإيرانية فى المناطق الواقعة شمال خط قزوين - طهران - مشهد ، إذ أنه من الصعب الحفاظ على الأمن والنظام بواسطة الجندرمة فقط .

٢ - لم يسمح لقوات الشرطة والجندرمة الإيرانية بحمل أسلحتهم خلال الأسابيع القليلة الأولى من قيام السوفيت باحتلال شمال إيران وتقليص عدد الجندرمة من قبل القوات السوفيتية هناك .

٣ - قيام القادة الكرد بزيارة باكو .

٤ - هناك العديد من الأدلة على قيام الضباط السوفيت والقوميسرية الخاصين بالحدود ، بتشجيع الأقليات على التمرد على الحكومة المركزية الإيرانية .

وقامت وزارة الخارجية البريطانية بعد ذلك بتاريخ ٢١ كانون الثانى / يناير ١٩٤٢ م بتقديم مذكرة إلى السفير السوفيتى فى لندن توضح فيها التطورات الحاصلة فى كردستان وأذربيجان الإيرانية وموقف السوفيت من ذلك . وفيمايلى نص ماورد فى المذكرة المرسلة نسخة منها إلى السفارة البريطانية فى طهران[١] :

---

(١) F0371 / 31388, From Tehran to Fo, 15 January 1942.

إلى إيــران

من وزارة الخارجية إلى طهران

٢١ كانون الثانى/يناير ١٩٤٢ م إشارة إلى برقيتكم المرقمة ٧٦ والمؤرخة فى ١٥ كانون الثانى/يناير :

[التطورات فى أذربيجان وكردستان الإيرانية] .

فيمايلى ملخص المذكرة التى أرسلتها إلى السفير السوفيتى بتاريخ ٢١ كانون الثانى/يناير .

٢ - تناقلت التقارير قيام الكرد والأرمن والأثوريين فى الرضائية بتشكيل لجنة بهدف طرد كافة موظفى الحكومة الإيرانية وإقامة حكومة محلية مستقلة مكانهم . وحدوث إخلال بالنظام والأمن واغتيال عدد من المسؤولين هناك والذى أدى بالتالى إلى هروب الحاكم الإيرانى وموظفيه وحوالى ٤٠٠ من أهالى المدينة .

٣ - لاشك أن الحكومة السوفيتية تتفق معنا بأنه من المرغوب فيه تماماً الحفاظ على الأمن والنظام فى كافة أرجاء إيران . فإذا ماساد الاضطراب والإخلال بالقانون دون ضوابط فقد تكون حكوماتنا مرغمة على التدخل لاستعادة النظام . وبذلك فإن أعدادا كبيرة من قواتنا ستكون مشغولة بهذه المهمة فى الوقت الذى قد تكون الحاجة فيه ملحة لاستخدامها فى أماكن أخرى .

٤ - بالإضافة إلى ذلك فإن انتشار الفوضى فى حالة عدم إمكان الحكومة الإيرانية مكافحتها واستعادة الأمن والنظام ، سيؤثر على أمن خطوط المواصلات التى يتم عن طريقها إرسال الامدادت العسكرية إلى الاتحاد السوفيتى . ولاشك أن وقوع الاضطرابات الخطيرة فى الأقاليم الإيرانية لأذربيجان وكردستان سيؤثر فى كمية الإمدادات العسكرية المرسلة إلى الاتحاد السوفيتى من خلال شمال غرب إيران .

٥ - كما تشعر حكومة صاحب الجلالة بأنها يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار التقارير التى تصل باستمرار إلى الحكومة التركية من تبريز والرضائية حول حدوث اضطرابات جديدة هناك على حدودها . واستناداً إلى ماعبر عنه ستالين خلال محادثات موسكو حول تشجيع الحكومة التركية على الحفاظ على موقعها كحصن منيع ضد ألمانيا ، فإننى أشير إلى ماأشار إليه السير إيج . ناتشبول هجسن بأن الموقف القلق فى كردستان إيران هو العائق الرئيسى فى الوقت الحاضر أمام تحسين العلاقات التركية السوفيتية . وبسبب موقعها الجغرافى فإن تركيا مهتمة تماماً بالحفاظ على الوضع القائم فى أذربيجان الإيرانية . لذا فإن من المرغوب فيه تماماً إزالة مخاوف تركيا بهذا الصدد وإلا فإنها ستنعكس على سياستها بما يتعلق بالحرب ، ويقلل من عزمها على مقاومة أى هجوم ألمانى .

٦ - تعترف حكومة صاحب الجلالة بأنه من واجب الحكومة الإيرانية الحفاظ على الأمن الداخلى فى كافة أنحاء البلاد . وأنها قد

دوراً بارزاً فى تحريض الجماهير الكردية ضد الحكومة الإيرانية . وكان الزعماء الكرد الخمسة الذين دعتهم السلطات السوفيتية لزيارة باكو فى شباط / فبراير ١٩٤٥ قد شكلوا فى مهاآباد ، بعد عودتهم من هناك « الحزب الديمقراطى الكردستانى » برئاسة قاضى محمد(١) . وقامت السلطات السوفيتية فى المنطقة المحتلة شمالى إيران بتزويدهم بمطبعة لاصدار جريدتهم « نشتمان » .

جمهورية كردستان مهاآباد :

فى كانون الثانى يناير ١٩٤٦ انعقد اجتماع « الجمعية الوطنية الكردية » فى مها آباد وأعلن قاضى محمد من هناك قيام جمهورية كردستان إذ أصبح هو رئيساً للجمهورية . وتم تعيين حاجى بابا عيسولو رئيساً للوزراء وعمر خان شقاق وزيراً للدفاع ورشيد بك هركى قائداً عاماً للقوات المسلحة الكردية وزيرو أغا قائداً لقوات الجندرمة . ورفع العلم الكردى على الدوائر الرسمية . ولبست قوات الجندرمة شارة تحمل اسم « جمهورية كردستان »(٢) . وكانت جمهورية كردستان قد قامت إلى جانب حكومة أذربيجان الديمقراطية التى تشكلت فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٥ ، إذ طلب الروس تعاون الجمهورية الكردية مع حكومة أذربيجان التى كان مقرها فى

---

(١) F0371/52702 ,Persian Kurdistan ,6 April 1946.

(٢) Ibid

تبريز برئاسة جعفر بشاورى[١] . وقام الأخير بتوجيه الدعوة إلى رئيس الجمهورية الكردية ، قاضى محمد لزيارة تبريز وأصدر تعليماته إليه بتشكيل حكومة محلية كردية تحت إشراف وسيطرة الحكومة الإذربيجانية الديمقراطية[٢] . فرفض رئيس الجمهورية الكردية إبلاغ بشاورى بأنه قد توصل إلى تفاهم واتفاق مع الروس على أن تكون كردستان مستقلة وليست خاضعة إلى حكومة تبريز[٣] . وامتدت دولة كردستان من ميناندوب إلى سردشت . وكانت الحكومة العراقية قد أطلقت سراح الزعيم الكردى لمنطقة هورمان ، حمه رشيد إلا أن القوات السوفيتية منعته فى بادىء الامر من الالتحاق بجهورية مها أباد الكردية والانضمام إلى قاضى محمد[٤] .

كما لم تسمح له حتى بارسال مبعوث عنه إلى مها أباد . وبعد التحقيق فى الموضوع سمحت له السلطات السوفيتية هناك بالذهاب إلى مهادأباد . ومنح بعد ذلك سيف شرف ووساما وتم تعيينه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة فى مهادأباد . كما منعت السلطات السوفيتية فى أول الأمر انضمام الملا مصطفى البارزانى وشقيقه الشيخ أحمد إلى جمهورية مهاأباد فتراجع الملا وجماعته إلى بلدة نغدة ليستقر فيها . وبذا أصبحت القوات الإيرانية تواجه المثلث القوى لقوات

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Ibid

قاضى محمد وحمه رشيد والملا مصطفى البارزانى . ولم يكتف الكرد بحدود كردستان فى ميناندوب وسردشت بل طالبوا بكل منطقة أذربيجان الغربية التى تضم محافظة إيران الرابعة وبضمنها الرضائية وماكو وكوى[1] . وأخيراً تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة تبريز بصدد الحدود الفاصلة بينها وبين الجمهورية الكردية . وتخلى الكرد بعد ذلك عن مطالبتهم « بمراغة » . وتقول المصادر البريطانية لوزارة الخارجية بأن السوفيت لعبوا دوراً مهماً فى تشجيع الكرد على تحقيق تطلعاتهم فى إقامة جمهورية كردية التى كانت ستضم كرد العراق وتركيا وإيران . وتضمن بيان الجمهورية الكردية إقامة دولة تتمتع بالحكم الذاتى المستقل داخل إيران فقط . واندلعت الخلافات بعد ذلك بين الجمهورية الكردية وحكومة أذربيجان الديمقراطية بسبب النزاع الحدودى إذ بادرت القوات الكردية فى نيسان / أبريل ١٩٤٦ إلى مهاجمة بانه وساقز وسردشت التى كانت تحتلها القوات الإيرانية ويعتبرها الكرد جزءاً من أراضى كردستان[2] .

وكان الملا مصطفى قد تمكن اخيراً من الانضمام بقواته الى قوات قاضى محمد ومهاجمة سردشت .

وفى ٢٣ نيسان / أبريل ١٩٤٦ حضر رؤساء حكومتى كردسنان وأذربيجان الوطنية فى الحمعية الوطنية لأذربيجان

---

(١) Ibid , From Tabriz to Tehran, Actig British Consul, 21 February 1946.

(٢) Ibid , From Kermanshah to Tchran. Governer, General 21 April 1946.

فى تبريز ووقعا الاتفاقية الثالثة[١] ، والتى حضرها بالإضافة إلى قاضى محمد رئيس الحكومة الوطنية ، السيد عبدالله الجيلانى عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطى الكردستانى ، وعمر خان شريفى عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطى الكردستانى ورئيس عشيرة الشقاق ومحمد حسين سيف قاضى وزير الجيش الشعبى لحكومة كردستان الوطنية ورشيد بك جيهانكيرى عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطى الكردستانى وممثل عشيرة هركى وزيروبك بهادرى عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطى الكردستانى وممثل عشيرة هركى ، وقاضى محمد خانازي ممثل الكرد فى أوشنو . وعن الجانب الأذربيجانى حضر كل من حاجى ميرزة على شابستري ، رئيس الجمعية الوطنية لأذربيجان ومير جعفر بشاورى رئيس وزراء حكومة أذربيجان الوطنية وصادق باديجان نائب رئيس حزب أذربيجان الديمقراطى والدكتور سلام الله جاويد وزير داخلية أذربيجان ومحمد بيريا وزير تعليم أذربيجان . واستهدفت الاتفاقية تعزيز علاقات الصداقة القائمة بين الشعبين الشقيقين لحكومتى كردستان وأذربيجان وقيامهما بتنفيذ مايلى :

١ ــ تبادل الممثلين بين الحكومتين الوطنيتين فى الأماكن التى تريانها ضرورية .

٢ ــ فى الأماكن التى يسكنها الكرد فى أذربيجان يساهم هؤلاء

(١) Ibid From Azurbaijan newspaper of May 5 th, 1946.

الكرد فى الأعمال الإدارية للحكومة وفى الأماكن التى يسكنها الأذربيجانيون فى كردستان يساهم هؤلاء الأذربيجانيون فى الأعمال الإدارية للحكومة حسب الأصول .

٣ ـ لغرض حل المشاكل الاقتصادية المشتركة للشعبين سيتم تشكيل لجنة اقتصادية مختلطة ويقوم رئيسا الدولتين بوضع قرارات هذه اللجنة موضع التنفيذ .

٤ ـ يتم تنظيم القوات العسكرية لحكومة أذربيجان الوطنية وحكومة كردستان الوطنية ، ويقوم كل طرف بتقديم كل المساعدة الضرورية للطرف الآخر عند الحاجة .

٥ ـ إذا ما أصبحت الضرورة تقضى بإجراء المفاوضات مع حكومة طهران يتم ذلك بعد الاتفاق بين حكومتى أذربيجان الوطنية وكردسنان الوطنية .

٦ ـ تقوم حكومة أذربيجان الوطنية بإيجاد الظروف الضرورية لتطوير اللغة القومية والثقافة لكافة الكرد الذين يعيشون فى أذربيجان . وتقوم حكومة كردستان الوطنية بنفس الشىء وقدر الإمكان لإيجاد الظروف الضرورية لتطوير اللغة والتراث القومى للأذربيجانيين الذين يعيشون فى كردستان .

٧ ـ يقوم الطرفان المتعاقدان باتخاذ الخطوات المشتركة لمعاقبة أى شخص يحاول التخريب أو الإساءة للأخوة والصداقة التاريخية والوطنية والديمقراطية بين شعبى أذربيجان وكردستان .

وفى كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٦ زحفت القوات الإيرانية على كردستان إيران وسحقت الجمهورية الكردية الفتية وأعدمت قادتها[١] وانتهزت الحكومة العراقية هذه الفرصة لتطالب الحكومة الإيرانية بالقبض على الملا مصطفى البارزانى وجماعته وتسليمه إلى الحكومة وعدم إعطاءه الفرصة للإفلات . وقد أشرنا فى القسم الأول من هذه الدراسة إلى تفاصيل الاحداث بعد سقوط حكومة جمهورية كردستان فى مهاأباد وانسحاب الملا مصطفى وجماعته إلى الاتحاد السوفيتى بعد محاولات التطويق العراقية والإيرانية لإلقاء القبض عليه هو وجماعته . وأصدر شاه إيران بعد ذلك عفواً عاما عن جميع الكرد فى أذربيجان عن كل ماحصل فى الماضى ، إذ كانت حكومة إيران لاتريد الدخول فى أية مناوشات أخرى قرب الحدود التركية والروسية أو العراقية ــ الإيرانية[٢] . وبتاريخ ٣١ أذار / مارس ١٩٤٧ نفذت الحكومة الإيرانية حكم الإعدام برئيس جمهورية كردستان فى مهاآباد قاضى محمد وشقيقه صدر قاضى وابن عمه سيف قاضى[٣] .

---

(١) F0371/61986 , From HM. Ambassador, Baghdad, to HM Ambassador.

(٢) F0371/61986 ,From Tehran to Fo, 6 February 1947

(٣) Ibid , From Tehran to Fo , Ipril 1947.



مقاتلون أكراد على صهوات خيولهم
فى وادى سماجان في كردستان إيران ١٩٠٩

القسم الرابع

الاتحاد السوفيتي وسوريا والأكراد

الفصــل الأول

الاتحـاد السـوفيتى والأكـراد

من خلال الزحف الروسى نحو الجنوب فى غضون القرن التاسع عشر أصبحت عشائر كردية كثيرة ضمن السيطرة والسيادة الروسية بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ولبلاد فارس. وفى عام ١٨٧٦ قاتلت عدة وحدات كردية إلى جانب الروس فى معارك أليكساندر بول (لنينكان) وقارص وأردهان[1]. وبالرغم من انضمام شخصيات كردية عثمانية بارزة إلى جانب الروس خلال الحرب العالمية الأولى، كعبد الرزاق بدرخان، فإن الكرد العثمانيين قاتلوا إلى جانب الأتراك فى مقاومة الدوق الأعظم نيقولا وجيشه الروسى الزاحف باتجاه أرضروم فى عام ١٩١٦[2]. وبموجب الاتفاقية التركية ـ الروسية لعام ١٩٢١ تم تعديل حدود عام ١٨٧٨ لصالح تركيا وأعيدت مناطق أرثوين وأردهان وقارص إلى السيادة التركية فأصبح عدد كبير من الشعب الكردى تحت السيطرة والسيادة التركية مرة أخرى إلا أن عددًا معينا من هؤلاء بقى فى

---

(١) **F0371/40129 ,the Kurdish Problem, Fo, 6 April 1944.**

(٢) **Ibid**

الأراضى السوفيتية وخاصة فى جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وكان يبلغ تعدادهم ٥٤,٦٦١ نسمة استناداً إلى الإحصائيات السوفيتية لعام ١٩٢٦ و ٤٥,٨٦٦ استناداً لإحصاء عام ١٩٣٩[١] . وانسجاماً مع السياسة السوفيتية الخاصة بتشجيع الاستقلال الذاتى فى الشؤون الثقافية والتراثية للأقليات فقد شجع السوفيت الشعب الكردى فى جمهوريات أرمينيا وأذربيجان على تطوير تراثهم القومى والوطنى . فتم إسكان واستيطان العشائر الكردية الرحالة فى القرى ووضع مناهج للتعليم باللغة الكردية . وكذلك تم فى عام ١٩٣٢ إصدار صحيفة كردية أسبوعية « الطريق الجديد » « ريكاى تازة » فى يرفان[٢] . وتم بناء ٤٠ مدرسة كردية فى الأراضى السوفيتية وبلغ عدد طلابها ١٩٣٦ طالباً آنذاك إذ بدأت بعد ذلك نسبة الأمية بالهبوط . كما كان هناك طلبة أكراد فى الجامعة الأرمينية فى يرفان . وفى تموز / يوليو ١٩٣٤ تم عقد أول مؤتمر حول « علم الكرد » (Kurdology) إذ تم وضع أبجدية لأكراد الاتحاد السوفيتى وتشريعها فى قانون[٣] . وبحلول عام ١٩٣٥ تم طبع ونشر ٨٠ مجلداً حول الكرد وآدابهم وتراثهم ولغتهم[٤] . وتم إرسال العلماء المفكرين الكرد إلى الخارج لجمع التراث الكردى . وكذلك إغناء اللغة الكردية بإدخال بعض

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Ibid

المصطلحات العالمية والأبجدية العلمية الفنية السوفيتية . وتقرر تخصيص كرسي للكرد فى جامعة يرفان . وتأسيس مركز للتراث الكردى[١] . وتم إعطاء مساحة للنشاط الثقافى والتراثى فى المطبوعات والمنشورات السوفيتية . وأصيبت الدوائر الرسمية التركية بالقلق من تطورات الأوضاع الكردية فى جارتها فى الاتحاد السوفيتى خوفا من انتشار الثقافة والآداب الكردية إلى مناطقها فى كردستان تركيا وكانت موسكو تحرض وتندد بسياسة الاحتواء التى تتبعها الحكومة التركية بحق الشعب الكردى هناك . وبالرغم من اعتراض تركيا على ذلك استمر الاتحاد السوفيتى فى سياسته هذه ، وتشكلت مجموعات من الحلقات الوطنية الكردية التى انتشر نفوذها فى كافة أرجاء شرق الأناضول والتى امتدت إلى داخل الجزيرة السورية . وبسبب طبيعة الحدود المتلاصقة فقد كان بإمكان الروس دوماً اللعب بالورقة الكردية فى تركيا من خلال الشعب الكردى فى شمال غرب إيران وخاصة من خلال آلاف اللاجئين الكرد فى قامشلى والأماكن الأخرى فى شمال سوريا .

---

(١) Ibid



درويش بك
زعيم إحدى القبائل اليزيدية في سوريا
ومن القادة الأكراد البارزين وعضو فى جمعية خويبون

الفصـل الثـانى

الكرد فى سوريا

تذكر إحدى الوثائق البريطانية[1] المؤرخة فى ١٩ أذار / مارس ١٩٤٧ بأن الشعب الكردى فى سوريا ينقسم إلى ثلاث مجموعات أو طبقات : العشائر الكردية التى تقيم فى الجزيرة الشمالية وفى « جبل كرد » « كرداغ » شمال غرب حلب ، والذين يبلغ تعدادهم حسب احصاء عام ١٩٢٣ حوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، والمستوطنين الكرد وعلى رأسهم جلادت بدرخان ، فى دمشق ويبلغ عددهم حوالى ٢٠ ألف نسمة ، والمهاجرين السياسيين من تركيا ويعيشون فى أماكن مختلفة فى سوريا ولبنان . ويقول التقرير : يعتبر المثقفون السياسيون هم النواة واللولب المحرك للحركة الوطنية الكردية وللجنة الوطنية الكردية « خيبون » التى ترتبط باللجنة الأرمنية الوطنية من خلال أعضاء « الطاشناق » الذين ينتسبون لخيبون . ويذكر التقرير أنه فى عام ١٩٤٧ لم يعد لبدرخان اعضاء فى جمعية « خويبون » والتى كان أعضاؤها التنفيذيون يتألفون من خمس شخصيات كردية

---

(١) F0371/61678 ,Kurdish Problem, 19 March 1947, Fo to Royal Institute of International Affairs London.

إثنتان منهم من أحفاد جميل باشا من ديار بكر ، قدرى وأكرم ، واثنتان من الدكاترة : ممدوح سالم فى حسكة ونافذ بك فى القامشلى وشاب كردى آخر عثمان صبرى . ومن التشخصيات الكردية المثقفة التى كانت تشجع الحركة الوطنية الكردية على آغا زلفو .

ولعبت العشائر الكردية فى شمال سوريا دوراً بارزاً فى دعم الانتفاضة الكردية عام ١٩٢٥ و ١٩٣٠ . ويشير التقرير إلى قيام المجموعة المثقفة المقيمة فى دمشق بتشكيل جمعية من بين أوساطها فى عام ١٩٣٢ وإصدار صحيفة سميت « هاوار » استخدمت فيها اللغتين السورانية والكرمانجية . ولهذا السبب تبنت الصحيفة اللاتينية التركية المعدلة لهذا الغرض . ويضيف التقرير بأن هناك أربعة نواب من الكرد فى البرلمان السورى لعام ١٩٣٧ . وكان جلادت بدرخان قد قدم تعهداً إلى الجنرال ويغان بأن المهاجرين الكرد فى سوريا سوف لا يقومون بأى عمل أو نشاطات معادية للأتراك يسبب الإحراج للحلفاء . وتم فى عام ١٩٣٨ تشكيل جمعية أكراد الجزيرة من السكان الكرد الذين يسكنون فى الجزيرة[١] .

وفى وثيقة أخرى صادرة عن مقر الجيش الفرنسى فى بيروت فى ١٦ مارس / مايو ١٩٢٧[٢] تضمنت المقابلة التى تمت بين أحد الضباط البريطانيين العاملين مع القوات الفرنسية فى بيروت ، الرائد

---

(١) Ibid.

(٢) F0371/2255 , Headquarter of the French Army of the Levant , Beirut / 6 May 1927 to Air Headquerters, British Forces in / Iraq Baghdad.

جى . آى ، غوردينغتون وأحد ضباط الاستخبارات الفرنسية أشار التقرير إلى أن الكرد فى سوريا يدعمون فكرة كردستان الموحدة وعاصمتها ديار بكر تمتد من الإسكندرونة إلى كردستان إيران - وتدخل منطقة كيليكيا التى يسكنها الكرد ضمن حدود تلك الدولة . وكان ضابط الاستخبارات الفرنسى يؤيد فكرة إقامة دولة كردستان كدولة حاجزة وعازلة بين تركيا وبين مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية . وأيد بحرارة مضامين معاهدة سيفر وضرورة تنفيذها آنذاك بدلاً من دعم تركيا الكمالية والتنازل عنها بإبرام معاهدة لوزان ، إذ أن قيام دولة كردستان سيجنب بريطانيا وفرنسا مشاكلها مع تركيا حول الموصل وكيليكيا وكيليس وبيك ودوكنارد . وكانت فرنسا قد تخلت بموجب الاتفاقية الموقعة مع تركيا عام ١٩٢١ عن أهم منطقتين ضمن كردستان سوريا إلى تركيا وهى جزيرة ابن عمر ونصيبين والتى كانت تشكل خرقاً كاملاً لمعاهدة الانتداب البريطانية مع العراق والفرنسية مع سوريا .

كما أعطت الاتفاقية الفرنسية - التركية موقعاً خاصاً للأتراك داخل ميناء الإسكندرونة إذ لم يكن من حق فرنسا التصرف بتلك الأراضى وبحدود مناطق الانتداب إلا بموافقة الحلفاء الرئيسيين(١) .

(١) F0371/6347, Minutes by Mr. Forbes Adam, 25 November 1921.

الملحق (أ)

الكـرد فى سوريا(*)

المكـــان	عدد العوائل الكردية
دمشق ـ المدينة	١٢٥ عائلة
دمشق ـ حى الصلاحية	١٦٠٠ "
عــزرا	٥٠ "
حمــاه	١٠٠ "
كراد ابراهيم بالقرب من حماة	٥٠ "
كراد عثمانو	١٠٠ "
القنيطرة ، حوران والكرك	١٥٠ "
عوائل كردية منتشرة هنا وهناك	٤٠٠ "
المجموع	**٢٥٧٥**

(*) استناداً إلى إحدى الشخصيات الكردية المقيمة مند وقت طويل فى سوريا (دمشق) وردت فى تقرير وزارة الحرب فى بريطانيا والصادر عن دائرة الاستخبارات العسكرية البريطانية المرقم إم . إى ٨٦٩٣٥ آفى ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٩ ، F0361/4192

الملحق (ب)

أسماء العشائر الكردية فى سوريا(٥)

اسم العشيرة	اسم شيخ العشيرة	عدد المنازل
الشيخانية	محمود باشا بوزو	٢٢٥
كيكيا	أحمد باش عجيل ياكين	٦٠
مليا	حسن ملا	٨٠
زازاتيا	على أغازلفو مدينة	٣٥
داكوريا	رشيد أغا شميدين	١٠
برازيا	مصطفى بك برازى	١٥٠
زركاليا	عبدالرحمن باشا يوسف	١٠
أيوبية	حسن كوس	٥٥
اوشيتيا	بابو مراد	٥٠
بيناريليا	إسماعيل أغا نعمو	١٠
واتيليا	حسن كالطون	٤٠
حسنية	(?)	١٥

(٥) المصدر ، تقرير ورارة الحرب البريطانية عن مديرية الاستحبارات العسكرية البريطانية المرقم إم . أى ٨٦٩٣٥ أق ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٩ ، F0371/4192

اسم العشيرة	اسم شيخ العشيرة	عدد المنازل
موشيليا	(?)	٥
اسوليا	(?)	١٥
ميكاريا	حاج حسن بن حاج حسين	٣٠
قارة شوليا	محيى الدين أغا قارشولي	١٠
ميتنيا .	(?)	١٠
علوشيا	(?)	٥
قرة كجيا	(?)	٢٠
روشوانيليا		٥
كوروميا		١٠
سوارقيا		٢
داريا	(?)	١٠
بارافيا	(?)	٣٠
كركوليا	(?)	٢
عوائل متفرقة فى حوران	ــ	١٥٠
المجموع		١٠٤٤

الملحق (جـ)

أعلام وشخصيات الكرد سنة ١٩١٩[١]

١ ـ عبد القادر باشى حاجى فوزى (ماردين) عضو اللجنة الكردية فى ماردين

٢ ـ عبدالرحيم باشا يوسف (من عشيرة زركلى) ، حفيد سعيد باشا فى دمشق موالٍ للأتراك وضد الحكومة العربية .

٣ ـ عبد الرزاق شتانة (ماردين) عضو اللجنة الكردية فى ماردين .

٤ ـ أحمد بك حاجى سليمان باشا ، عضو اللجنة الكردية فى ماردين

٥ ـ أحمد باشا ديزى ، رئيس عشيرة وتاجر ويلقب بالمليونير ويقوم بتقديم المساعدات المالية عند الحاجة ويتقاسم نفوذه على العشيرة مع إبراهيم أغا .

على رمو . يتمكن من تحشيد ٥٠٠٠ كردى مقاتل .

---

(١) F0371/4192 ,Notes on the Tribes of Southrn Kurdistan Civil Commissioner Office, June 1919.

٦ ـ جودت (دكتور) ، عضو « لجنة اطلاعات » فى ديار بكر كان من الأصدقاء المقربين للوالى السابق رشيد .

٧ ـ فرحان أغا (داكورى) زعيم عشيرة داكورى

٨ ـ حاجى عبداللطيف (عمادية) رجل ذو نفوذ وشيخ برزان متزوج من شقيقته . يؤيد موسى بك ضد رشيد بك والشيخ بهاء الدين .

٩ ـ فؤاد افندى (كويرى) عضو اللجنة الكردية فى ماردين .

١٠ ـ حبيب أغا (ريكان) ، رئيس عشيرة ريكان ، فى نزاع مستمر مع سيتو ولا يمتد نفوذه إلى كافة أفراد عشيرته .

١١ ـ حاجى عبدالرحمن الكواز رئيس « لجنة الاتحاد » فى ماردين .

١٢ ـ حاجى بيرداود ديزئى : لا يتمتع بنفس النفوذ العشائرى كإبراهيم أغا أو أحمد باشا . رجل صريح ومستقيم وشخصية قوية ومحبوب من قبل مزارعيه . ويستمد سلطته ونفوذه من عدد القرى الكبيرة التى يملكها .

١٣ ـ حاجى يوسف أغا (شرناخ) من رؤساء عشـيرة شرنـاخ . معاد للإنجليز يمتلك ثلاث قرى ورئيس ٧٠ قبيلة .

١٤ ـ حقى أفندى ، امين سر لحنة الاتحاد فى ديار بكر .

١٥ ـ حميد باشا عجيل ياكين ، من زعماء العشائر الكردية فى دمشق .

١٦ ـ ابراهيم بايز أغا ديزئى ، شيخ محبوب الشخصية وكريم جدا ويعتبر من أحسن رؤساء عشائر الديزئي ويلم بالزراعة كثيرا .

١٧ ـ كريم (نيروا) من رؤساء عشائر نيروا .

١٨ ـ فريد جلبى (ماردين) رئيس بلدية ماردين وعضو اللجنة الكردية .

١٩ ـ محمود أغا (بروار) ابن حسن أغا ومن رؤساء عشائر بروار زهيرى .

٢٠ ـ شيخ محمد على أنصارى ، عضو اللجنة الكردية فى ماردين ويتمتع بنفوذ واسع عشائرى ودينى على العشائر المجاورة .

٢١ ـ محمود باشا (بونزو) مقيم فى دمشق ويترأس عشيرة هاينا ويتمتع بنفوذ دينى كبير .

٢٢ ـ محمد أفندى (ملى زادة) عضو اللجنة الكردية فى ماردين .

٢٣ ـ محمد موصلى ، من قادة لجنة الاتحاد فى ديار بكر .

٢٤ ـ محمد صالح أغا (بوروا) من رؤساء عشيرة بروار زهيرى لايتمتع بنفوذ كبير .

٢٥ ـ محمد صالح أفندى (عمادية) من أهم الشخصيات فى العمادية ويتمتع بنفوذ كبير لدى عشيرته متحالف مع حاجى شعبان أغا وبيت مفتى وفى نزاع مع حاجى عبد اللطيف إذ

أن شيخ بارزان متزوج من شقيقته . يؤيد الشيخ بهاء الدين ورشيد بك بروار .

٢٦ ـ ممدوح بك ، مدير شرطة ماردين سابقا . يقيم حاليا فى ديار بكر ويقوم بنشر الدعاية المضادة للانجليز تحت ستار الحركة القومية الكردية .

٢٧ ـ موسى بك (بروار) ، سليل رئيس عشيرة بروارى بالا . وغريم رشيد بك الذى أصبح جده رئيساً للعشيرة بعد تعينيه من قبل الأتراك .

٢٨ ـ مصطفى بك (ملى زاده) عضو اللجنة الكردية فى ماردين .

٢٩ ـ نعمان اغا (بروار) من أقل رؤساء عشيرة زهيرى شهرة ونفوذاً والتى هى فرع من عشيرة بروار .

٣٠ ـ مصطفى باشا (شمينن) ، زعيم كردى يقيم فى دمشق .

٣١ ـ قادر بك ، رئيس لجنة الاتحاد فى ماردين .

٣٢ ـ رشيد بك (بروار) زعيم عشيرة باروارى بالا . ابن طاهر خان بك. أصبح جده رئيسا للعشيرة ، بسبب صداقته وعلاقاته مع والى الموصل التركى. إذ كانت قيادة العشيرة تتم من قبل أجداد موسى بك ويعتبر موسى بك غريمه الأول . ولا يتمتع رشيد بك بأية شعبية لدى باقى الشيوخ .

٣٣ ـ رفعت (دكتور من ماردين) عضو اللجنة الكردية فى ماردين .

٣٤ ـ سعود (يللوا) أحد القياديين الاثنين لعشيرة نيروا .

٣٥ ـ الشيخ علاء الدين (العمادية) ، ابن الشيخ سليم وشقيق الشيخ بهاء الدين ووالد الشيخ رؤوف .

٣٦ ـ الشيخ بهاء الدين (العمادية) ، ابن لشيخ سليم . ومن شيوخ الطريقة النقشبندية فى قرية بامرنى . ويتمتع الشيخ بنفوذ كبير لدى أهالى منطقة العمادية .

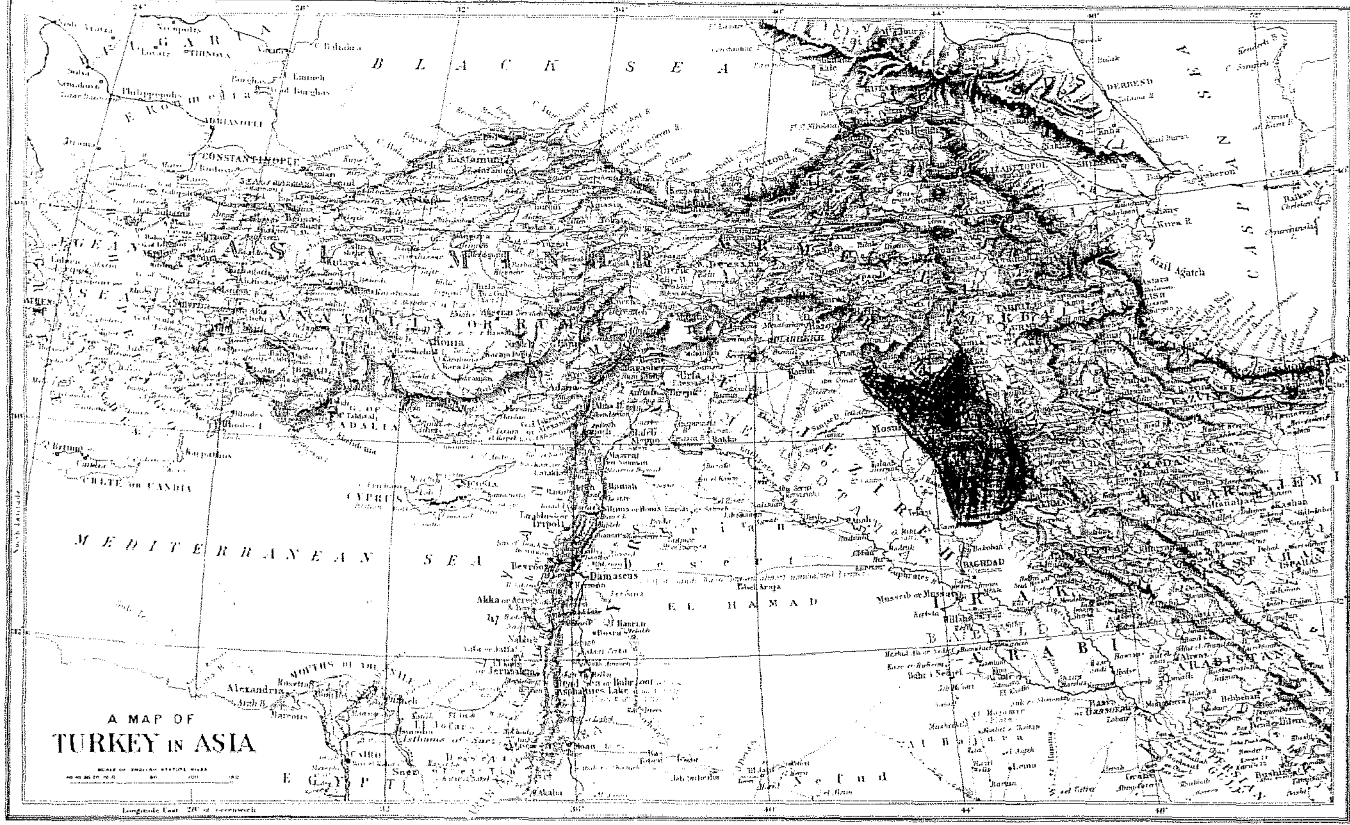
٣٧ ـ الشيخ رؤوف (العمادية) ، ابن الشيخ علاء الدين ويتمتع بنفوذ كبير لدى أهالى منطقة العمادية .

٣٨ ـ ثريا بدرخان ، ابن أمين بك بدرخان وحفيد الراحل بدرخان بك ابن عبد الله ، الحكام المتوارثين لعشيرة بوتان الكردية فى جزيرة ابن عمر الذى كان يتمتع بنفوذ كبير على العشائر الكردية المجاورة . وأصبح بدرخان بك أميراً مستقلاً إلا أنه نفى بعد اندحاره على يد الأتراك ، وأصبح معظم أفراد عائلته يعيشون تحت الإقامة الإجبارية فى اسطنبول . ودخل البعض منهم فى خدمة الحكومة التركية كعبد الرزاق بك بدرخان ، الذى أصبح رئيس بلاط السلطان عبد الحميد . كما أصبح على شامل باشا قائداً لفرقة تركية فى أسطنبول . وفى عام ١٩٠٧ م ونتيجة لشجار شخصى اغتالت جماعة محسوبة على عبد الرزاق بك بدرخان وعلى شامل باشا ، حاكم ولاية إسطنول فقام السلطان بنفى كافة أفراد عائلة بدرخان

وأطفالهم إلى طرابلس (فى شمال أفريقيا) وإلى الأجزاء البعيدة الأخرى فى الإمبراطورية العثمانية . وكان عمر ثريا بك آنذاك ثمانية عشر عاماً إذ نفى إلى سوريا حيث بقى هناك لمدة ثلاث سنوات . وبعد صدور العفو العام فى عام ١٩٠٨ م بعد اندلاع الثورة التركية عاد ثريا بك إلى أسطنبول إذ تفرغ لقيادة الحركة الكردية الإعلامية والصحفية . وانضم بعد ذلك إلى « حزب تحالف الأحرار » الذى كان ينادى باللامركزية ومنح حقوق الأقليات فى الإمبراطورية . وتم أخيراً تعيينه فى منصب مدير فى بلدة بونابرت بالقرب من « سميرنا » وأقام هناك اتصالات ودية مع الجالية البريطانية . وساءت علاقة ثريا بك مع جماعة تركيا الفتاة (الاتحاد والترقى) بعد مجيئها إلى السلطة خلال حرب البلقان بعد اغتيال ناظم باشا . فهرب ثريا بك إلى مصر تخلصا من اضطهاد وقمع جماعة الاتحاد والترقى . وانضم فى مصر إلى العقيد صادق بك وإلى جماعة حزب تحالف الأحرار وكان فى الوقت نفسه على اتصال مستمر مع ضباط فرع الاستخبارات الذين وقفوا على صدق نواياه وإخلاصه لقضية الحلفاء وعداوته للجنة الاتحاد والترقى .

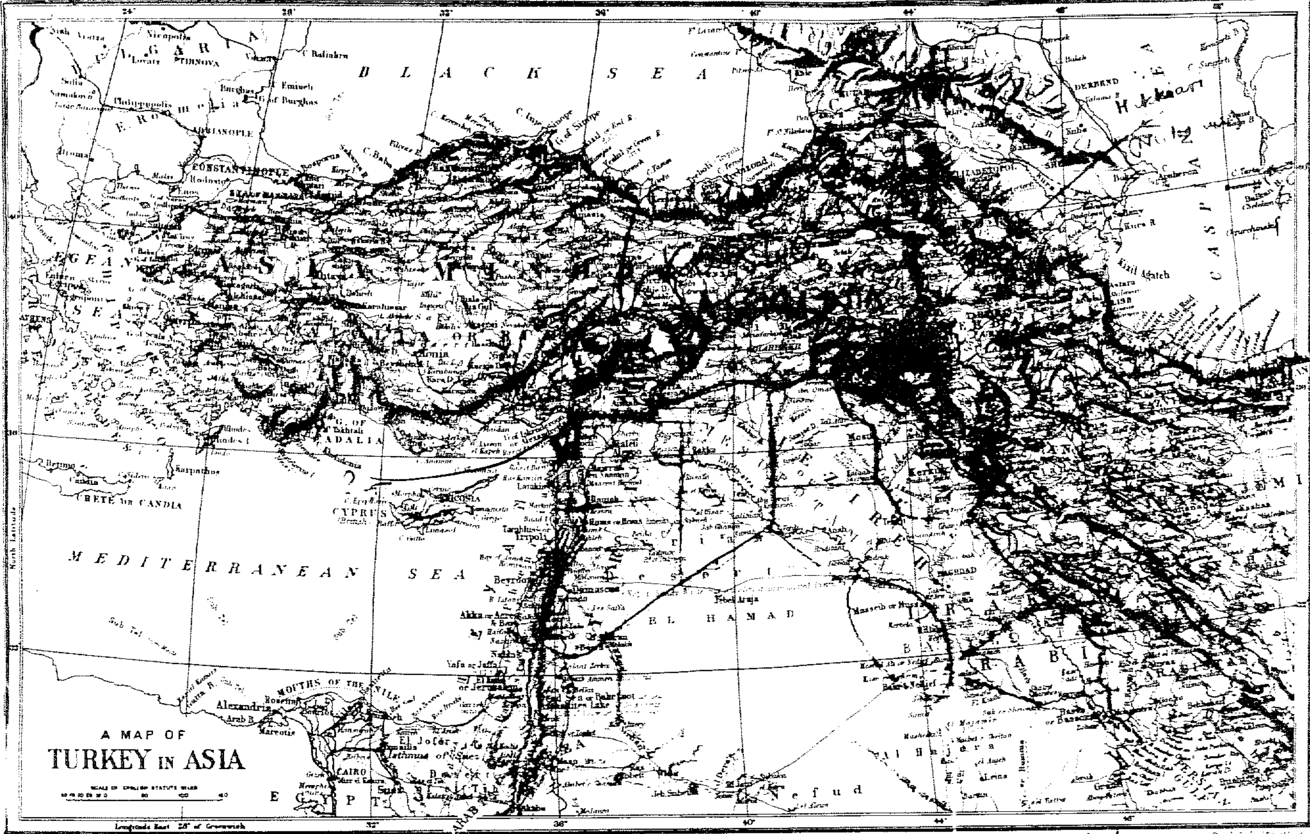
٣٩ ـ طاهر أغا (بروار) . ابن حسن أغا ومن زعماء عشيرة بروار . سبق أن سجن فى الموصل إلا أنه هرب فى شباط/١٩١٩ ومطلوب للعدالة ..

٤٠ ـ زبيد بن بدرخان . ابن بدرخان ويقيم حالياً فى دمشق لا يعتبر شخصية قوية .



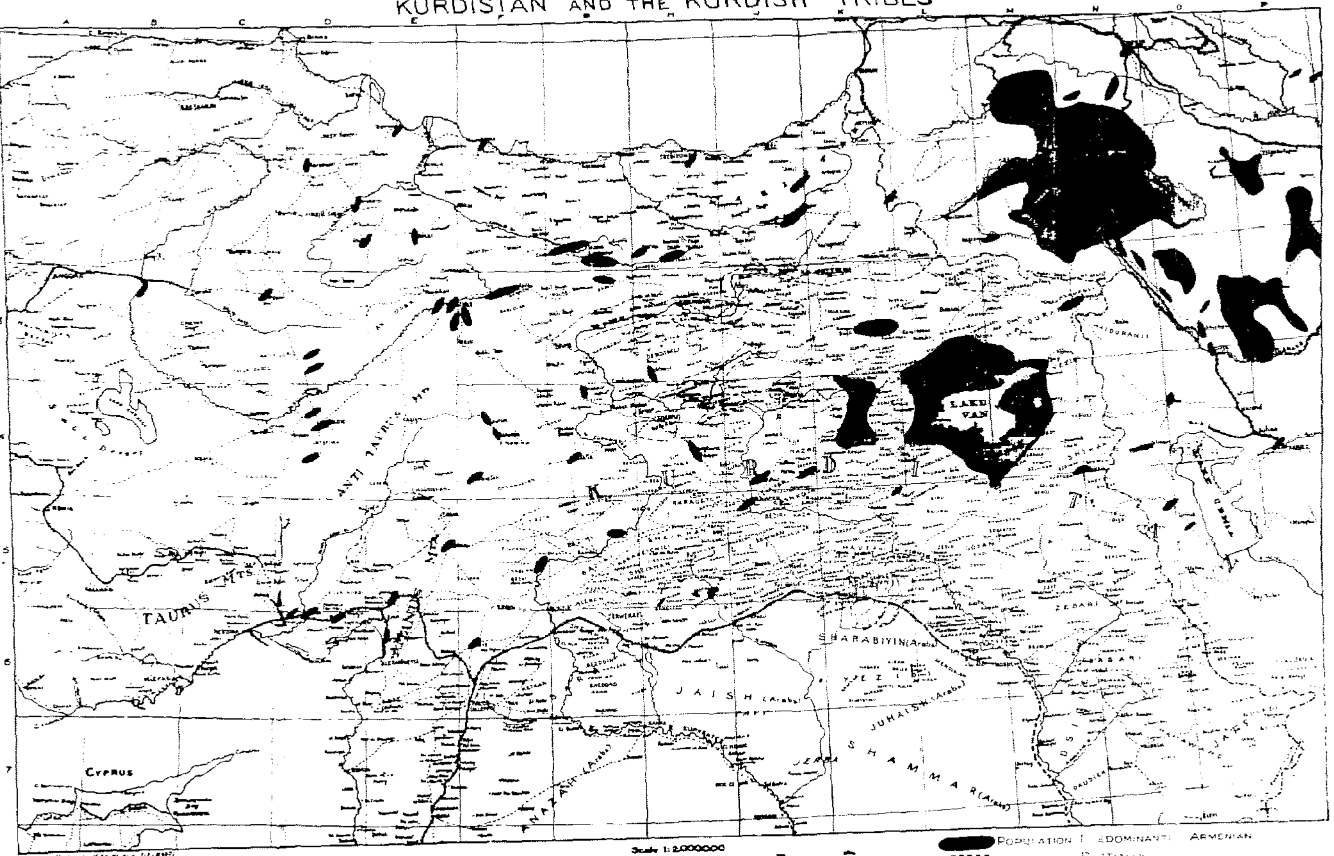
London: Edward Stanford, 12, 13 & 14, Long Acre, W.C.

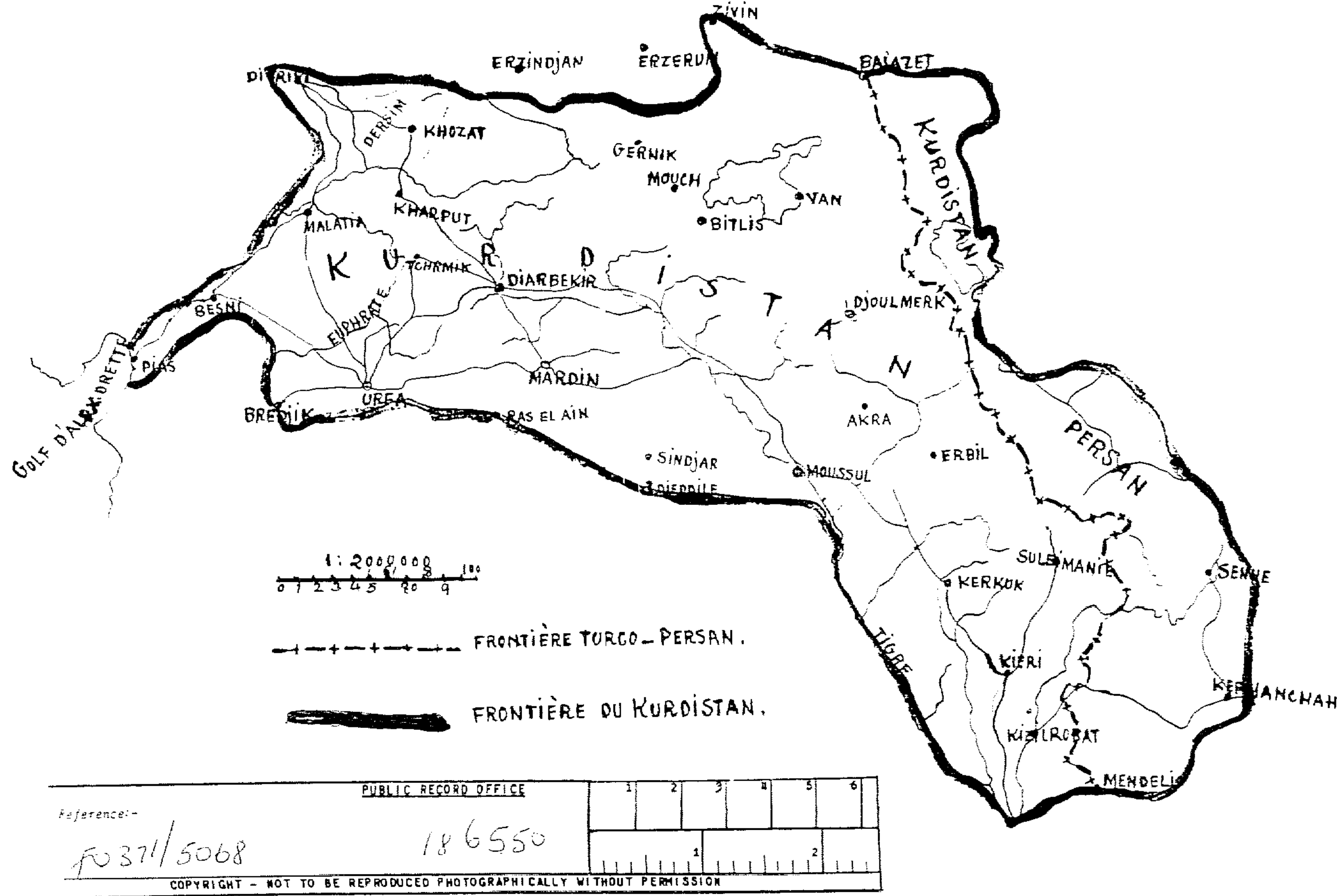
MAP 1

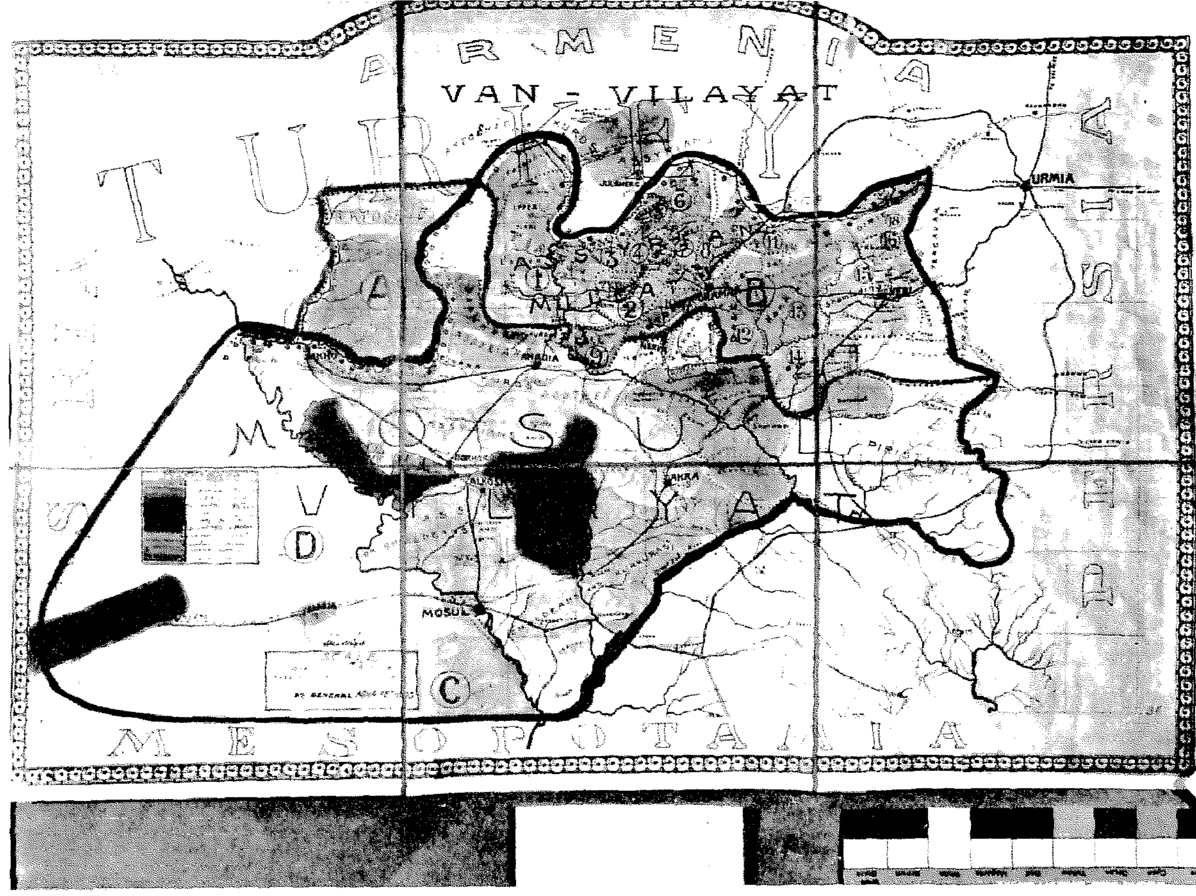


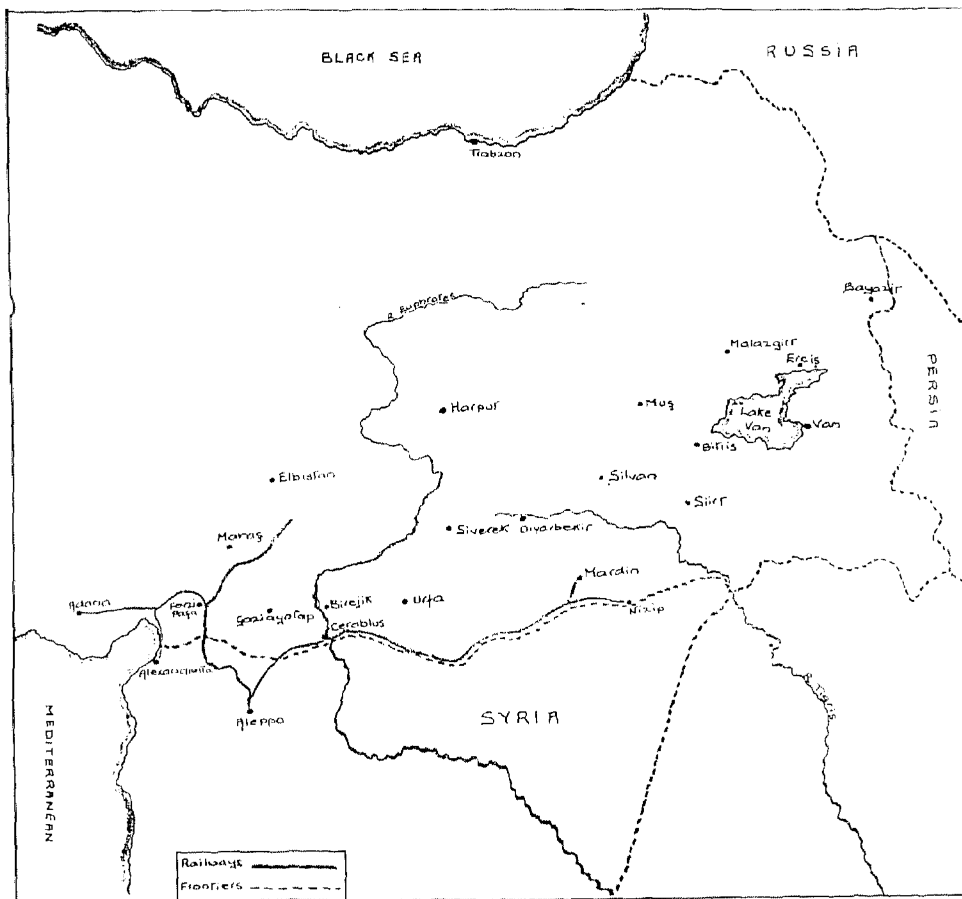
— Present Turco-Persian frontier

Possible area of an autonomous Kurdistan, under Persian sovereignty but with British administrative assistance.

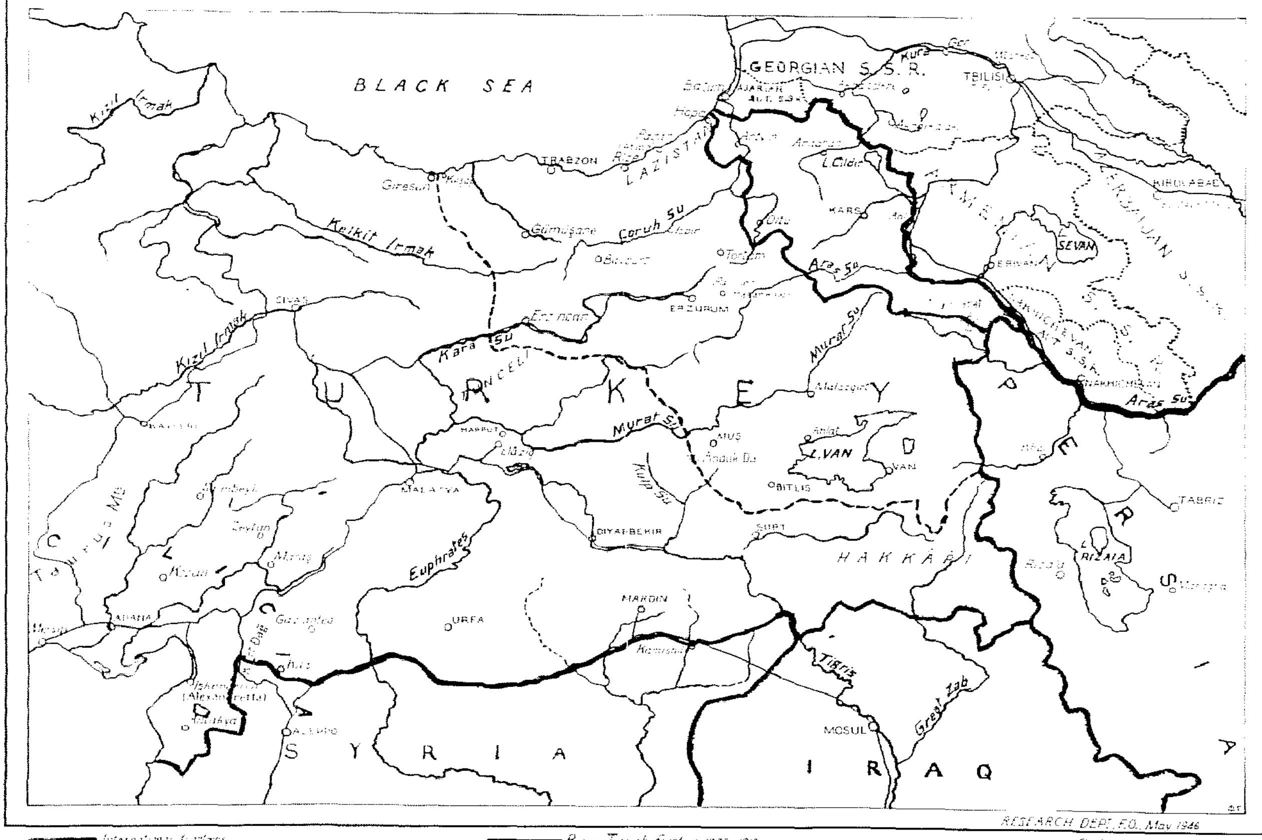

KURDISTAN AND THE KURDISH TRIBES
LAKE VAN
ANTI TAURUS MTS
TAURUS MTS
CYPRUS
HAIDURANLI
SHIKAK
ZEBARI
DASAI
SHARABIYIN (Arabs)
YEZIDI
JAISH (Arabs)
JUHAISH (Arabs)
SHAMMAR (Arabs)
JERBA
FANAZAH (Arabs)
DAUDIEH
HERKI
BEDIRI
MILLI
Scale 1:2,000,000
POPULATION PREDOMINANTLY ARMENIAN
PARTIALLY


KURDISTAN
ZIVIN
ERZINDJAN
ERZERUM
BAIAZET
KHOZAT
DERSIM
GERNIK
MOUCH
VAN
BITLIS
KHARPUT
MALATIA
TCHRMIK
DIARBEKIR
DJOULMERK
BESNI
EUPHRATE
PIAS
MARDIN
URFA
BREDJIK
RAS EL AIN
AKRA
ERBIL
SINDJAR
MOUSSUL
PERSAN
SULEIMANIE
SENNE
KERKUK
KIERI
TIGRE
KERMANCHAH
MENDELI
GOLF D'ALEXANDRETTE
1 : 2000000
FRONTIÈRE TURCO-PERSAN.
FRONTIÈRE DU KURDISTAN.


ARMENIA
VAN - VILAYAT
TURKEY
PERSIA
MESOPOTAMIA
MOSUL VILAYAT
ASSYRIA
URMIA
MOSUL
AKRA
A
B
C
D


BLACK SEA
RUSSIA
Trabzon
Bayazit
Malazgirt
Erciş
PERSIA
Harput
Muş
Lake Van
Van
Bitlis
R. Euphrates
Elbistan
Silvan
Siirt
Maraş
Siverek
Diyarbekir
Mardin
Adana
Fevzi Paşa
Birejik
Urfa
Gaziayntap
Cerablus
Nizip
Alexandretta
Aleppo
SYRIA
MEDITERRANEAN
R. Tigris
Railways
Frontiers

"ARMENIAN & GEORGIAN CLAIMS TO TURKISH TERRITORY" & "THE KURDS OF TURKEY"



رقم الإيداع ٢٩٦٩ لسنة ١٩٩٢



ت ٩٣٢٢٧٠٦